المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا ـ فرع اللغة

الخاطريّات

للإمام العلاّمة أبي الفتح عثمان بن جنّي المتوفّى سنة (٣٩٢ هـ)

(الجزء الثاني)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص / النحو والصرف

إعداد الطالب:

سعيد بن محمد بن عبد الله القرني

إشراف الدكتور:

عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦م

بسم الله الرّحمٰن الرّحيم

(ملخّصُ الرّسَالة)

الحمد لله وحده، والصّلاة والسّلام على مَن لا نبيّ بعده، وبعد:

فقد كانت (الخاطريّات) للإمام العلّامة أبي الفتح عثمان بن جنّي المتوفّى سنة (٣٩٢هـ) الجزء الثّاني (تحقيق ودراسة) موضوعَ رسالةٍ تقدّمتُ بها إلى قسم الدّراسات العليا العربيّة، فرع اللغة، لنيل درجة الماجستير، وقد هداني إلى هٰذا العمل أستاذي ومشرفي الدّكتور عبد الرّحمٰن العثيمين، وقد جعلت عملي فيه على قسمين هما: الدّراسة، والنّصّ المحقّق .

أما الدّراسة فقد جعلتها في فصلين، ضمّنت الأوّل منهما دراسة المؤلّف، وقد تناولت هٰذه الدّراسة: نسبه، ومولده، ووفاته، وتعلّمه وثقافته، وشيوخه، وطلّابه ومريديه، وآثاره وأشعاره، ومكانته بين علماء العربيّة .

أما الفصل الثّاني فقد عقدته لدراسة الكتاب فتناولت بالتّوثيق : عنوانه، ونسبته إلى أبي الفتح، وتأثّر ابن جني بشيخه أبي عليّ فيه، ومصادر الكتاب، وآراء أبي الفتح واختياراته في هٰذا الكتاب، ومنهجه في تأليفه، وهل تمّ هٰذا المصنّف بخروج هذا الجزء؟

ثم قدّمت بعد ذلك للنّصّ المحقّق بالحديث عن منهجي في تحقيقه، ووصف نسخته .

ثم كانت الخاتمة التي ضمّنتها أهمّ نتائج البحث .

وفي القسم الثّاني من العمل كان النّصّ المحقّق الّذي سرت في تحقيقه على منهاج المحقّقين، شافعاً إيّاه بفهارس فنّيّة شاملة للفنون الّتي تضمّنها، فللّه الحمد في الأولى والآخرة.

الباحث	المشرف	عميد الكلّيّة
سعيد بن محمّد بن عبد الله القرنيّ	د. عبد الرّحمٰن بن سليمان العثيمين	أ. د. حسن بن محمّد باجودة

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

لِوَالِدَيَّ اللَّذَين رَبَّيَاني صَغِيراً، وَأَحَاطَاني بِسِيَاج الوُدّ وَالمَحبَّة كَبيراً، فَكُلُّ فَضْلٍ إِلَيهِمَا بَعْدَ الله يُرَدُّ، وَلَيسَ لإحسَانِهِمَا إِلَيَّ وَإِنْعَامِهِمَا عَلَيَّ حَدٌّ .

ثُمَّ لِزَوجي وَأُمِّ وَلَدِي أُمِّ محمَّدٍ الَّتي جَعَلَتْ هَمَّهَا وَسَدَمَهَا السَّهَرَ عَلَى رَاحَتِي وَإِعَانَتِي عَلَى إِنجازِ عَمَلِي بِتَذْلِيلِ كُلِّ صَعْبٍ يَعْرِضُ لِي .

وَلِكُلِّ طَالِبِ عِلْمٍ وَشَادِي مَعْرِفَةٍ مِنْ أَبْنَاءِ هَذِهِ الأُمَّةِ، أُزْجِي هَذَا العَمَلَ الَّذِي يَصِلُهُم بِتُرَاثِ أُمَّتِهِم السَّلِيبِ الدَّفِين ... جعَلَهُ الله خَالِصاً لِوَجْهِهِ !

سعيدُ بنُ محمَّدِ بن عبدِ الله القرنيُّ

بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم

المقدّمة

الحمد لله الّذي أنزل القرآن بلسان عربيّ مبين ، فكتب به السّموّ لهذا اللسانِ ، والخلودَ لهٰذا البيانِ ، الفصيحِ لفظُه ، المعجزِ سمتُهُ ونَظْمُه ، فقيّضَ الله له من بعد ذلك رجالاً يجلّون أطواره ، ويُذيعون في النّاس أسراره . وأصلّي وأسلّم على خير من نطق بهٰذا اللسانِ ، واستعلى بهٰذا البيانِ ، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه ، واقتفى أثره من جميع بني الإنسان .

وبعدُ : فقد اقتضت طبيعة الدّراسات العليا الجامعيّة أن يسجّل الطّالب موضوعاً بعد دراسة السّنة المنهجيّة ينال به درجة الماجستير في العلم الذي اختصّ به .

وشأني شأن بقيّة طلّاب هٰذه المرحلة الذين يجهدون في سبيل اختيار موضوعٍ تتوافر له الجدّة والابتكار اللذان ينشدهما أعضاء مجلس قسم الدّراسات العليا العربيّة بكلية اللغة العربيّة بجامعة أمّ القرى . وأنّى لمبتدئٍ مثلي أن يبلغَ منشودَه ، ويحقّقَ مقصودَه ، وهو قليلُ الزّادِ ، كثيرُ الاحتياجِ إلى من يأخذ بيدِه إلى سبيلِ الرّشادِ ؟ ! فالدّرايةُ بما تحفلُ به المكتبةُ العربيّةُ من نفائسِ الكتبِ ونوادرِ المخطوطاتِ ممّا هو بحاجةٍ إلى إخراجِه للنّاسِ كافّةً - لا تكونُ إلّا لعالمٍ خبيرٍ متمرّسٍ نامٍ دارٍ بما حُقّق وما لم يحقّق، وما نُبش وما لم يُنبَش . وكنت قد بلغت مقصودي ، وحقّقت مطلوبي بعد أن كلّف القسم أستاذي الكريم الدّكتور : عبد الرّحمٰن بن سليمان العثيمين بالإشراف عليّ في مرحلة الماجستير ، وهو مَن هو في الدّراية بأسرار التّراث ، فقد كان له سابقُ فضلٍ في جلبِ كثيرٍ من نفائسه من مختلف المكتبات الإسلاميّة والعالميّة إلى مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى بمكّة

المكرّمة ، فضلاً عن هدايته كثيراً من الباحثين إلى تحقيق ما ندر من المخطوطات ، وهو - كما علمنا عنه - من دعاة التّميُّز في تحقيق التُّراث ونشره ، فعهدناه داعيةً إلى تحقيق نصوص التّراث الأصيلة الموغلة في القدم الّتي تضيف جديداً لمكتبة التُّراث المطبوعة ، وتكون لرمزٍ من رموزه وعلم من أعلام وجوده ، فكان أن هداني إلى تحقيق الجزء الثّاني من الخاطريّات لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ المتوفّى سنة (٣٩٢هـ) ، وقد كانت له مصوّرة في مركز إحياء التّراث الإسلاميّ بالجامعة ، وعند أبي سليمان مصوّرةٌ أخرى أعطانيها ، وهما مصوّرتان لمخطوطة يتيمة النُّسخة في مكتبة سليم آغا في إستنبول . ففرحت فرحاً عارماً لبقاء هذه النُّسخة إلى اليوم مطمورةً مغمورةً، لم تُخرجها يدُ باحثٍ حتى أُخرجَها ؛ فأنال بذلك شرف الانتماء لأبناء هٰذا التُّراث، السّاعين إلى إبراز دفائنه ومطويّاته .

وقد كنت يئست من العثور على مثل هٰذا المخطوط باقياً على صُفرته ؛ لأن أبا الفتح قطبٌ من أقطاب دراسة اللغة ،وموضعُ اهتمام الباحثين ومحقّقي التّراث في القديم والحديث . وحتى أتثبّت من جدّة هٰذا العمل عرضت هٰذا المخطوط على الخاطريّات المطبوعة الّتي حقّق مسائلها عليّ ذو الفقار شاكر ، وبقيّتها الّتي أخرجها الدّكتور محمّد أحمد الدالي في مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق (المجلّد السّابع والسّتّين ، الجزء الثّالث[1]) ، وأيقنت أنّها مغايرةٌ لها ، فهما متباينتان؛ فالأولى في سليم آغا، والثّانية في الأسكوريال ومسائلُها متباينةٌ ، فاطمأنّت نفسي إلى طرافة هذا العمل وقمت بإعداد خطّة لتنفيذه ، وقد قسمت عملي فيه قسمين؛ هما : الدّراسة ، والنّصّ المحقّق .

وقد جعلت الدّراسة في فصلين؛ أولهما المؤلّف ، وثانيهما الكتاب . وقد

---

(١) وذلك في محرّم سنة (١٤١٣هـ)، وقد أخرجها أيضاً تحت عنوان: مسائل منسيّة الأستاذ الدّكتور عبد الفتّاح السّيّد سليم في مجلّة عالم الكتب، المجلّد (١٤)، وذلك في الجماديين سنة ١٤١٤هـ .

تناولَت دراسةُ المؤلِّف نسبَ ابن جنّيّ، ومولدَه، ووفاتَه، وتعلُّمَه وثقافتَه، وشيوخَه وتلامذتَه، وآثارَه وأشعارَه، ومكانتَه بين علماء العربيّة.

أما دراسةُ الكتاب فقد تناولَتْ بالتّوثيق عنوانَه، ونسبتَه إلى أبي الفتح، وتأثُّرَ أبي الفتح بأبي عليٍّ فيه، ومصادرَ الكتاب، وآراءَه واختياراتِه، ومنهجَ ابنِ جنّيّ في تأليفه، وهل تمَّت الخاطريّات بخروج هٰذا الجزء؟

ثمّ مهّدتُ بعد ذٰلك للنّصّ المحقَّق بالحديث عن منهجي في التّحقيق، ووصف النُّسخة.

وفي القسم الثّاني من العمل كان النّصُّ المحقَّقُ، وذيّلتُهُ بفهارسَ عامّةٍ للفنون الّتي اشتمل عليها تُسهِّلُ للباحث أو القارئ سبيله للعثور على ضالّته أو طلبته في النّصّ.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يثيب شيخي وأستاذي الدّكتور عبد الرّحمٰن بن سليمان العثيمين الّذي كان يدَ عونٍ لي على إخراج هٰذا النّصّ بمتابعة محقّقه، وتوجيهه، وإخلاص النُّصح له، على كرم خلقه، وسعة صدره، كما أسأله تعالى أن يبارك في هٰذه الجامعة (جامعةِ أمِّ القرى بمكّةَ المكرّمةِ، حرسَها الله) والقائمين عليها على رعايتها لطلّاب العلم، وشُداة المعرفة من كلّ أرجاء العالم الإسلاميّ.

وأُسدي جزيل شكري وعظيم امتناني لكلّيّة اللغة العربيّة ممثَّلةً في عميدها الأستاذ الدّكتور حسن بن محمّد باجودة، ورئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة فيها الأستاذ الدّكتور سليمان بن إبراهيم العايد، ومجلسهما الموقَّر.

كما أَضرعُ إليه ـ جلَّ وعلا ـ أن يجعل هٰذا العملَ خالصاً لوجهه، وله الحمدُ في الأولى والآخرةِ.

وكتبه الفقيرُ إلى عفوِ ربّه سعيدُ بنُ محمّد القرنيّ

في الثّلاثاء ١٤١٧/٦/٣هـ الموافق ١٩٩٦/١٠/١٤م

بمكّةَ المكرّمةِ

القسمُ الأوَّلُ

الدّراسة

وفيه فصلان:

الفصل الأوَّل: المؤلِّف .

الفصل الثَّاني: المؤلَّف .

الفصلُ الأوَّلُ

المؤلِّف

أبو الفتح عثمانُ بنُ جنِّي

١ ـ اسمه ونسبته وأسرته .

٢ ـ تعلُّمه وثقافته .

٣ ـ آثاره (مؤلَّفاته وأشعاره) .

٤ ـ أقوالٌ في الثَّناء عليه .

تمهيدٌ

ما إن تُذكَرُ الدّراساتُ اللغويّةُ حتّى يبرزَ لنا اسمُ هٰذا العالِمِ الفذِّ، الّذي ضربَ بقدمٍ راسخةٍ في هٰذا النّمطِ من الدّراسةِ، فالصّدارة كانت له عن جدارةٍ، فقد درس اللغةَ والنّحوَ والصّرفَ والأصواتَ دراسةَ الخبيرِ المجرّبِ الّذي نهلَ من موردِهِ كلُّ من جاءَ بعدَه، فعلى جميعِ مستوياتِ الدّراسةِ اللغويّةِ كانَ متصدّراً ذا منهجٍ استقلاليٍّ وثراءٍ لغويٍّ فريدٍ، فهو بحقٍّ كما وصفه ياقوت: « من أحذقِ أهلِ الأدبِ وأعلمِهم بالنّحوِ والتّصريفِ، وصنّفَ في ذٰلكَ كتباً أبرَّ بها على المتقدّمين وأعجزَ المتأخّرين[1] ».

ولمّا كانت هٰذه حالَهُ، كان ابنُ جنّي موضعَ اهتمامِ الباحثين اللغويّين، فكانت هناك دراساتٌ مستفيضةٌ كان أسَّها ومرتكزَها. وأعلمُ يقيناً أنَّ التّرجمةَ لمثلِ هٰذا العلَمِ لن يحفِلَ بها أحدٌ؛ فكتُبُ التّراجمِ والطّبقاتِ حفلَت بترجمةٍ وافيةٍ له فضلاً عن أنَّ محقّقي مصنّفاته المطبوعةِ لم يدَعوا لمتأخّرٍ مثلي مقالاً، غيرَ أنّي سأترجمُ لهٰذا العلَمِ على استحياءٍ؛ لإيماني أنَّ المؤلِّفَ يُذكَرُ بإزاء مؤلَّفه، فيستغني قارئُ هٰذا الكتابِ وحدَه عن الرّجوعِ إلى أيٍّ من الكتبِ السّابقةِ.

وإليكَ أخبارَ ابنِ جنّي في الصّفَحاتِ التّاليةِ، لعلَّكَ تجدُ فيها ما يُعينُكَ على فهمِ آثارِه وأفكارِه:

---

(١) معجمُ الأدباءِ ١٥٨٥/٤ .

(١) اسمه ونسبه وأسرته:

هو أبو الفتح عثمانُ بنُ جنّي[١] الموصليُّ النّحويُّ اللغويُّ، الأزديُّ بالولاءِ، كان أبوه جنّي مملوكاً روميّاً لسليمانَ بنِ فهدِ بنِ أحمدَ الأزديِّ الموصليِّ[٢]. ولا يُعرَفُ من نسبِ ابنِ جنّي غيرَ أبيه، وفي ذلكَ يقولُ ابنُ جنّي[٣]:

فَإِنْ أُصبِحْ بلا نَسَبٍ ... فعِلْمي في الوَرَى نَسَبي

عَلَى أَنّي أَؤُولُ إلى ... قُرُومٍ سادةٍ نُجُبِ

قَيَاصِرَةٍ إذا نَطَقُوا ... أَرَمَّ الدَّهرُ ذو الخطَبِ

أُولاكَ دَعَا النبيُّ لهم ... كفَى شَرَفاً دُعَاءُ نبي

وقد وُلد ابنُ جنّي بالموصلِ، وفيها نشأَ، وإليها يُنسَبُ[٤].

وتختلفُ الرّواياتُ في تارخِ ميلادِه؛ فقِيلَ: إنَّهُ وُلِدَ قبلَ الثّلاثين وثلاثمائة[٥]، وقِيلَ: قبلَ الثّلاثمائة[٦]، وقيلَ غيرُ ذلكَ[٧].

---

(١) جنّيْ بإسكانِ الياءِ، وليسَ منسوباً: معرَّبُ (كِنّي)، وهو علمٌ روميٌّ، ويُكتَبُ بالحروفِ اللاتينيّةِ ممثّلاً للّفظِ اليونانيّ: (gennaius)، ومعناه: فاضلٌ أو كريمٌ أو نبيلٌ. مقدّمة الخصائص: ٨ .

(٢) وزير شرف الدولة قِرْوَاش ملكِ العربِ وصاحبِ الموصلِ . ينظَرُ الكاملُ لابنِ الأثيرِ، حوادث سنة ٤١١ هـ .

(٣) إنباه الرُّواةِ ٢/٣٣٥-٣٣٦، ومعجم الأدباءِ ٤/١٥٨٦ . وأَرَمَّ: سَكَتَ .

(٤) مقدّمة تحقيق المحتسب: ٦ .

(٥) معجم الأدباءِ ٤/١٥٨٥، ووَفَيات الأعيانِ ٣/٢٤٨ ، وبغية الوعاةِ ٢/١٣٢ .

(٦) شَذَرات الذّهبِ ٣/١٤١ .

(٧) ينظَرُ مقدّمةُ تحقيقِ سرِّ الصّناعةِ: ٧- ٨ .

وتُوُفِّيَ لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، في خلافة القادرِ[١]، وقِيلَ: في الثّامنَ عشرَ من صفر[٢]، وقِيلَ: تُوُفِّيَ سنةَ ٣٩٣ هـ[٣].

« وكانَ لابنِ جنِّيٍّ من الولدِ: عليٌّ وعالٍ وعلاءٌ، وكلُّهم أدباءُ فضلاءُ، قد خَرَّجَهم والدُهم، وحسَّنَ خطوطَهم، فهم معدودون في الصَّحيحي الضَّبطِ، وحسني الخطِّ »[٤].

« وكانَ أبو الفتحِ ممتَّعاً بإحدى عينيه[٥]، فلذلكَ يقولُ في صديقٍ له[٦]:

صُدُودُكَ عَنِّي ولاَ ذَنبَ لي ... دَليلٌ علَى نِيَّةٍ فَاسِدَهْ

فَقَد وَحَيَاتِكَ مِمَّا بَكَيتُ ... خَشِيتُ علَى عَينِيَ الوَاحِدَهْ

ولولا مخَافَةُ أن لا أَرَاكَ ... لَمَا كَانَ في تَركِهَا فَائِدَهْ »

ولا يُعرَفُ من أوصافِهِ الخِلْقيَّةِ الأُخرى غير هذا، فلم تُطالعْنا المصادرُ بشيءٍ من ذلكَ. أمّا أوصافُه الخُلُقيَّةُ، فقد كفاني مئونةَ الحديثِ عنها الأستاذُ: محمّد عليّ النّجّار - رحمَهُ اللهُ - في مقدّمةِ الخصائصِ[٧].

---

(١) معجم الأدباءِ ١٥٨٥/٤، وتاريخ بغدادَ ٣١٢/١١، وبغية الوعاةِ ١٣٢/٢ .

(٢) شَذَرات الذَّهبِ ١٤١/٣ .

(٣) البلغة: ١٣٨ .

(٤) معجم الأدباءِ ١٥٨٩/٤ .

(٥) كنايةٌ عن عَوَرِه، وكأنّها من بابِ التّوجيهِ البديعيِّ؛ فإنَّ إحدى العينين المتّعَ بها الأعورُ، يجوزُ أن تكونَ المبصِرةَ، يتمتّعُ بالإبصارِ بها والاهتداءِ بنُورِها، ويجوزُ أن تكونَ الذّاهبةَ، فالأعورُ ممتّعٌ بثوابِ الصَّبرِ عليها. مقدّمة الخصائصِ: ١١-١٢ .

(٦) معجم الأدباءِ ١٥٨٨/٤ .

(٧) مقدّمة تحقيقِ الخصائصِ: ١٣-١٤ .

(٢) تعلُّمه وثقافته:

كانت الموصلُ مسقطَ رأسِ ابنِ جنّيّ، ففيها نشَأَ، وعلى ترابِها دَرَجَ وترعرعَ، وتَلقّى مبادئَ تعلُّمِه في مساجدِها، وعلى أيدي شيوخِها، غيرَ أنَّ المصادرَ لم تقفْنا على اسمِ أيٍّ منهم سوى أحمدَ بنِ محمَّدٍ الموصليِّ الشَّافعيِّ المعروفِ بالأخفشِ[1]، وكانَ ابنُ جنّيّ قد أخذَ عنه النَّحوَ، ثمَّ أخذَ يقرأُ النَّحوَ بجامعِ الموصلِ، ويُقرئُه للنَّاسِ وهو شابٌّ حتَّى اجتازَ أبو عليٍّ بالموصلِ سنةَ ٣٣٧ هـ، «فمَرَّ بالجامعِ وأبو الفتحِ في حلْقةٍ يُقرئُ النَّحوَ، فسألَه أبو عليٍّ عن مسألةٍ في التّصريفِ، فقصَّر فيها، فقالَ له أبو عليٍّ: زبَّبْتَ قبلَ أن تُحصرمَ، فسألَ عنه فقِيلَ له: هٰذا أبو عليٍّ الفارسيُّ، فلزِمَهُ من يومئذٍ»[2].

وكانت هٰذه الحادثةُ باعثاً على تركِ الموصلِ واللَّحاقِ بأبي عليٍّ في بغدادَ، وملازمتِه إيَّاه؛ فقد «صَحِبَ أبا عليٍّ الفارسيَّ، وتَبِعَه في أسفارِه، وخَلا به في مُقامِه، واستملَى منه، وأخذَ عنه، وصنَّفَ في زمانِه، ووقَفَ أبو علي على تصانيفِه واستجادَها.

واستوطَنَ أبو الفتحِ دارَ السَّلامِ، ودرَّسَ بها العلمَ إلى أن ماتَ»[3].

وقد لَزِمَ أبو الفتحِ أبا عليٍّ الفارسيَّ أربعين سنةً إلى أن ماتَ أبو عليٍّ، فلمَّا ماتَ تصدَّرَ ابنُ جنّيّ مكانَه ببغدادَ[4].

---

(١) لا يُدرَى أَلَقَبَ بالأخفشِ لخفَشٍ في عينيه، أم لضلوعِه في النَّحوِ تشبيهاً له بأبي الحسنِ الأخفشِ. تنظَرُ مقدّمةُ الخصائصِ: ١٠ .

(٢) معجم الأدباءِ ٤/١٥٨٩ .

(٣) إنباه الرُّواةِ ٢/٣٣٦ .

(٤) ينظَرُ معجمُ الأدباءِ ٤/١٥٨٩، وبُغيةُ الوعاةِ ٢/١٣٢ .

وايم الله إنّ في هٰذه الحادثةِ، وما أفضتْ إليه من لزومِ أبي الفتح أبا عليٍّ، وهجرتِهِ إليه لعبرةً لكلِّ طالبِ علمٍ وشادي معرفةٍ؛ فالتّصدُّرُ قبلَ نضوجِ التّربيةِ بليّةٌ ابتُلِيَ بها كثيرٌ من أبناءِ زماننا هٰذا؛ أفلا ترى إلى ابنِ جني كيفَ عرفَ قدرَ نفسِه، فعزمَ على أن يسدَّ خلّتَه، ويستكملَ نقصَه، فلحقَ بأبي عليٍّ ولازمَه، فابتغى العلمَ في موطنِه، و لم يحُلْ بينَه وبينَ ما يرومُ اشتغالٌ بهوىً أو مالٍ أو ولدٍ.

ولمّا كانَ ابنُ جنّي يَتبعُ أبا عليٍّ في أسفارِه، فقد تَنقَّلَ ابنُ جنّي بينَ بعضِ مراكزِ الحضارةِ الإسلاميّةِ الّتي كانتْ في أوجِ ازدهارِها ونمائها، فنَهلَ من معينِ تلكَ الحضارةِ، وتَنقَّلَ بينَ الموصلِ، وحلب، وواسط، « وانتهى به التّطوافَ إلى بغدادَ، فاتّخذَها مقرّاً له»[1].

ولمّا كانت الدّولةُ الإسلاميّةُ تعيشُ عصراً من أزهى عصورِها العلميّةِ، فإنَّ ابنَ جنّي قد « ألفى بين يديه ثروةً ضخمةً من تراثِ أسلافِه في علومِ العربيّةِ، فعكفَ على دراستِها، ونَهلَ منها وعَلَّ، وقرأها على أساتيذَ كانَ يُشارُ إليهم بالبنانِ في القرنِ الرّابعِ الهجريِّ، فتتلمَذَ على كثيرين منهم[2]» حتّى أصبحَ إماماً في علومِ اللغةِ المختلفةِ؛ في الأصواتِ، والاشتقاقِ، والتّصريفِ، والنّحوِ، واللغةِ، والأدبِ، والقراءاتِ، والنّقدِ .

---

(١) مقدّمة سرّ الصّناعة: ١١ .

(٢) المصدر السّابق: ٩ .

ومن أشهرِ شيوخِه الَّذين أخذَ عنهم:

- أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت ٣٧٧ هـ)[١]: فقد أكثرَ ابنُ جنّيّ من الأخذِ عنه بعدَ ملازمتِه إيّاه نحواً من أربعين سنةً، فأخذَ كثيراً من العلومِ عنه، وروى عنه كثيراً، وتصدَّرَ للإقراءِ مكانَه، وتأثَّرَ به درساً وتأليفاً. وقد قرأ عليه كثيراً من كتبِ اللغةِ، فقرأ عليه الكتابَ لسيبويه[٢]، والنَّوادرَ لأبي زيدٍ الأنصاريِّ[٣]، والهمزَ لأبي عليٍّ أيضاً[٤]، وكتابَ التَّصريفِ للأخفشِ الأوسطِ[٥]، وكتابَ التَّصريفِ لأبي عثمانَ المازنيِّ[٦]، وبعضَ كتبِ الأصمعيِّ، وكتابَ القلبِ والإبدالِ لابنِ السِّكِّيتِ[٧].

وكانَ يُكاتبُ شيخَه إذا ابتعدَ عنه، ويسألُه عمَّا يَعِنُّ له من مسائلَ أو مشكلاتٍ[٨].

---

(١) الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ عبد الغفّارِ الفارسيُّ الفسويُّ، ولد في فسا سنة ٢٨٨ هـ، وإليها نسبتُه، وقَدِمَ بغدادَ فاستوطنَها، وأخذَ عن علماءِ النَّحوِ بها، وعَلَتْ منزلتُهُ في النَّحوِ، واشتهر ذكرُه في الآفاقِ، وصنَّفَ كتباً عجيبةً حسنةً لم يُسبقْ إلى مثلِها، وتُوفِّيَ سنةَ ٣٧٧ هـ ببغدادَ. انظر أخبارَه في: تاريخِ بغدادَ ٧/٢٧٥-٢٧٦، والبدايةِ والنّهايةِ ١١/٣٠٦، ووَفَياتِ الأعيانِ ١/١٣١-١٣٢، ومعجمِ الأدباءِ ٢/٨١١-٨٢١، وإنباهِ الرُّواةِ ١/٣٠٨-٣١٠ .

(٢) سرّ الصّناعةِ: ٥٤٦، وتاريخ العلماءِ النَّحويّينَ: ٢٤ .

(٣) سرّ الصّناعةِ: ٧٧، ٥٦٢ .

(٤) نفسه: ٧٢٢ .

(٥) نفسه: ٧٥١-٧٥٢ .

(٦) المنصف ١/٦ .

(٧) سرّ الصّناعة: ٢٣٩، ٥٥٣ .

(٨) المصدر نفسه: ٥٦٢ .

- أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسنِ بنِ مِقسَم العطَّار[1]: وقد أخذَ عنه مجالسَ ثعلب، ويتردَّدُ ذكرُه في كتبِه[2].

- أبو الفرجِ عليُّ بنُ الحسينِ الأصبهانيُّ[3].

- أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ العسَّافِ العُقيليُّ التَّميميُّ[4].

وغيرُهم من العلماءِ والأعرابِ الَّذين أخذَ عنهم ممَّنْ يَثِقُ في روايتِهم[5].

ومن أشهرِ تلامذتِه:

- عبدُ السَّلامِ بنُ الحسينِ البصريُّ (ت ٤٠٥ هـ) .

---

(١) هو محمَّدُ بنُ الحسنِ بنِ يعقوبَ بنِ الحسنِ بنِ الحُسينِ، أبو بكرٍ المقرئُ النَّحويُّ البغداديُّ المشهورُ بـ«ابنِ مِقْسَم العطَّارِ» ، سَمِعَ من ثعلب وجماعةٍ من أئمَّةِ الرُّواةِ، وكان ثقةً من أعرفِ النَّاسِ بالقراءاتِ، وأحفظِهم لنحوِ الكوفيِّين، تُوفِّي سنةَ ٣٥٥ هـ، وقِيلَ: ٣٥٤ هـ. انظر ترجمتَه وأخبارَه في: بغيةِ الوعاةِ ٨٩/١-٩٠، وتاريخِ بغدادَ ٢٠٦/٢-٢٠٨، وإنباهِ الرُّواةِ ١٠٠/٣-١٠٣ .

(٢) سرّ الصّناعةِ: ١٣٥، ١٤٢، ١٥٥، ١٦٠، ١٦١، وغيرها ، والخصائص ٣٨/١ وذاك على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ .

(٣) هو عليُّ بنُ الحسينِ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ الهيثمِ أبو الفرجِ الأمويُّ الكاتبُ المعروفُ بالأصبهانيِّ الإخباريِّ النَّحويِّ اللغويِّ الشَّاعرِ، وُلِدَ في سنةِ ٢٨٤ هـ، رَوى عن أبي بكرٍ بنِ دريد، وأبي بكرٍ بنِ الأنباريِّ، والفضلِ بن الحُبابِ الجمحيِّ، وعليِّ بنِ سليمانَ الأخفشِ، وإبراهيمَ نِفْطويه، قال ياقوتُ: « لا أعلمُ لأحدٍ أحسنَ من تصانيفِه في فنِّها، وحسنِ استيعابِ ما يتصدَّى لجمعِه » معجم الأدباءِ ١٧٠٧/٤، وتوفِّي سنة ٣٥٦ هـ. وهو صاحبُ الأغاني . انظر ترجمتَه في: تاريخِ بغدادَ ٣٩٨/١١، واليتيمةِ ١١٤/٣، وتاريخِ أصبهانَ ١١/٢، ومعجمِ الأدباءِ ١٧٠٧/٤-١٧٢٣، وإنباهِ الرُّواةِ ٢٥١/٢-٢٥٣ .

(٤) وقد يذكرُه باسمِ أبي عبدِ اللهِ الشَّجريِّ. انظرْ معجمَ الأدباءِ (ترجمة ابن جنِّي): ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧ .

(٥) ومنهم أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ هارونَ الرُّويانيُّ عن أبي حاتمٍ السِّجستانيِّ، ومحمَّدُ بنُ سلمةَ عن أبي العبَّاسِ المبرِّدِ. انظرْ مقدِّمةَ الخصائصِ: ١٤-١٦ .

- عليُّ بنُ عبدِ اللهِ السِّمسميُّ (ت ٤١٥ هـ) .

- ثابتُ بنُ محمَّدٍ الجرجانيُّ (ت ٤٣١ هـ) .

- عمرُ بنُ ثابتٍ الثّمانينيُّ (ت ٤٤٢ هـ) .

- وقرأَ عليه أيضاً الحسينُ بنُ نصرٍ، وعليُّ بنُ هلالِ بنِ البوّابِ، والذّاكرُ النّحويُّ المصريُّ، وعليُّ بنُ الحسنِ بنِ الوحشيِّ، وعليُّ بنُ عمرَ القزوينيُّ، ومحمَّدُ بنُ الحسينِ الموسويُّ، ومحمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ شاهويه، وغيرُهم ممَّنْ أخذَ عن أبي الفتحِ .

ومن أشهرِ معاصريه من علماءِ العربيَّةِ:

- أبو الحسنِ عليُّ بنُ عيسى الرُّمَّانيُّ (ت ٣٨٤ هـ)، وابنُ باتيسَ النّحويُّ المتوفَّى سنةَ نيِّفٍ وتسعينَ وثلاثمائة، وأبو طالبٍ العبديُّ أحمدُ بنُ بكرٍ (ت ٤٠٦ هـ)، وأبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ عثمانَ بنِ بلبلٍ (ت ٤١٠ هـ)، وعليُّ بنُ عيسى الرَّبعيُّ (ت ٤٢٠ هـ) .

(٣) آثارُه: (مؤلَّفاتُه وأشعارُه):

لقد خلَّفَ أبو الفتحِ آثاراً عظيمةً أثرتِ المكتبةَ العربيَّةَ، وقامتْ على رَحَاها كثيرٌ من الدّراساتِ اللغويَّةِ والنَّحويَّةِ. وقد أفادَ من تلكَ الآثارِ خَلْقٌ كثيرون، وأصبحَ بذلكَ قطباً من أقطابِ دراسةِ اللغةِ؛ «فهو صاحبُ التَّصانيفِ البديعةِ في علمِ الأدبِ»[١]، و«هو القطبُ في لسانِ العربِ»[٢].

وقد كتبَ ابنُ جنّي إجازةً للشّيخِ أبي عبدِ اللهِ الحسينِ بنِ أحمدَ بنِ نصرٍ أن

---

(١) إنباه الرّواةِ ٣٣٥/٢ .

(٢) يتيمة الدّهرِ ١٢٤/١ .

يرويَ عنه كثيراً من مصنَّفاتِه[(١)].

ومن أشهرِ مصنَّفاتِه: الخصائصُ، وسرُّ صناعةِ الإعرابِ، والمنصفُ في شرحِ تصريفِ أبي عثمانَ المازنيِّ (ت ٢٤٩ هـ)، والتَّمامُ في تفسيرِ أشعارِ هُذَيْلٍ ممَّا أغفلَه أبو سعيدٍ السُّكَّريُّ، والمبهجُ في اشتقاقِ أسماءِ شُعراءِ الحماسةِ، والمحتسبُ في تبيينِ وجوهِ شواذِّ القراءاتِ والإيضاحُ عنها، وشرحُ الإيضاحِ، والفَسْرُ في شرحِ ديوانِ المتنبِّي، وتفسيرُ أرجوزةِ أبي نواسٍ، واللُّمَعُ، وغيرُها من كتبِه المخطوطةِ والمطبوعةِ[(٢)].

وكانَ ابنُ جنيٍّ « يقولُ الشِّعرَ، ويُجيدُ نظمَه[(٣)] »، ولا عجبَ في ذلكَ، فقد « حَدَّثَ أبو الحسنِ الطَّرائفيُّ ببغدادَ قالَ: كانَ أبو الفتحِ عثمانُ بنُ جنيٍّ في حلب يحضرُ عند المتنبيِّ الكثيرَ، ويناظرُه في شيءٍ من النَّحوِ من غيرِ أن يقرأَ عليه ديوانَ شعرِه إكباراً لنفسِه عن ذلكَ، وكان المتنبِّي يُعجَبُ بأبي الفتحِ، وذكائه، وحَذقِه، ويقولُ: هذا رجلٌ لا يعرفُ قدرَه كثيرٌ من النَّاسِ[(٤)] ».

ويقولُ الثَّعالبيُّ[(٥)] (ت ٤٣٠ هـ): « وكانَ الشِّعرُ أقلَّ خلالِه؛ لعظمِ قَدْرِه وارتفاعِ حالِه » غيرَ أنَّ شعرَه حافلٌ بالغريبِ والمعقَّدِ من الأساليبِ، ولا يُستَغربُ ذلكَ إذا علمْنا أنَّ ابنَ جنيٍّ كانَ همُّه العلمَ، وبه عُرِفَ عند عامَّةِ النَّاسِ وخاصَّتِهم. « وشعرُه فيما يمسُّه من فقدِ حبيبٍ أو غزلٍ فيه، أو فخرٍ وبأوٍ بعلمِه ومآثرِه. ولا نرى له شعراً

---

(١) يُنظَرُ نصُّ تلكَ الإجازةِ في معجمِ الأدباءِ ٤/١٥٩٧-١٥٩٩ ، وينظَرُ أسماءُ الكتبِ الَّتي لم تتضمَّنْها تلكَ الإجازةُ. المصدر نفسه .

(٢) ينظَر معجمُ الأدباءِ ٤/١٥٩٧-١٦٠٠، ومقدِّمةُ الخصائصِ: ٦٠-٦٨ .

(٣) تاريخ بغدادَ ١١/٣١١ .

(٤) معجم الأدباءِ ٤/١٥٩٤ .

(٥) اليتيمة ١/٧٧ .

في مدحِ ملكٍ إلّا لماماً»[1] .

ومن شعرِه ما صدَّرْنا به ترجمتَه في افتخارِه بعلمِه وانتسابِه إليـه، وتلـكَ المقطوعـةُ ضمنَ قصيدةٍ طويلةٍ، ذكرَها ياقوتُ الحمويُّ (ت ٦٢٦ هـ) في معجمِـه[2] مـن إنشـادِ عالٍ ابنِه؛ ومنها:

وَحُلوِ شمائلِ الأدبِ   مُنيفِ مَراتبِ الحسَبِ
أَخِي فَخـرٍ مفَاخِرُهُ   عَقَائِـلُ عُقلَـةِ الإرَبِ
له كَلَفٌ بما كَلِفَتْ   به العلـمَـاءُ مِ العرَبِ

إلى أن يقولَ:

وقـالَ ليَ الوزيرُ: هنا   وأدنـاني ورحَّـبَ بي
وقَـــدَّمَني ولَقَّـمَني   ووَسَّطني وصَـــدَّرَ بي
أَسأْتَ جِوَارَ عارِفَتِي   فثِقْ بطَـــوَارِقِ العُقَبِ
وحسـبي أنْ أَلمَّ بكبـ   ـرِ مثلِكَ جارحاً حسَبي
ولكـــنَّ الدواءَ علَى   كَرَاهتِهِ شِـفَا الوَصَبِ

ومن قريضِه مرثيَّتُهُ في المتنبّي الّتي يستهلُّها بقولِه:

غاضَ القريضُ وأَودَتْ نُضرَةُ الأَدَبِ   وصَوَّحَت بَعدَ رِيٍّ دَوحةُ الكُتُبِ

ومنها:

---

(١) مقدّمة الخصائص: ١/٤٩ .

(٢) معجم الأدباءِ ٤/١٥٩١-١٥٩٤ .

مَن للهَوَاجِلِ يُحيي مَيْتَ أرسُمِهَا   بكلِّ جائِلَةِ التَّصـــديـرِ والحَقَبِ

قَبَّــاءُ خَـوصَاءُ محمُودٌ عُلاَلَتُهَــا   تنبُـــو عَريكتُهَا بالحِلْسِ والقَتَبِ

إلى أن يقولَ:

فاذهَبْ علَيكَ سَلامُ المجدِ مَا قَلِقَت   خوصُ الرَّكائِبِ بالأكوارِ والشُّعَبِ

وله في الغزلِ:

غـــزالٌ غيرُ وحشيٍّ   حكى الوحشيُّ مقلَتَهُ

رآه الـوردُ يجني الوَر   دَ فاستكْسَاهُ حُلَّتَـــهُ

وشَـــمَّ بأنفِهِ الرَّيحا   نَ فاستَهداهُ زَهرَتَـــهُ

وَذَاقَت ريحُهُ الصَّهبا   ءَ فاختَلَستْهُ نَكهَـتَــهُ

وله في الحنينِ إلى الشَّبابِ:

رأيتُ محاسـنَ ضِحْكِ الرَّبيـــعِ   أطَالَ عليها بكَاءَ السَّــحَاب

وقَد ضَحِكَ الشَّــيبُ في لِمَّتِي   فلِمْ لا أُبَكِّي ربيعَ الشَّـــبَاب

أأَشرَبُ في الكأس كلاَّ وحاشَا   لأُبصرَه في صَفَاءِ الشَّــــرَاب

إلى غيرِ ذٰلكَ من أشعارِه المبثوثةِ في كتبِ الطَّبقاتِ والتَّراجمِ(١) .

(٤) أقوالٌ في الثَّناءِ عليه:

الحديثُ عن مناقبِ أبي الفتحِ حديثٌ متطاولٌ، يمتدُّ من زمانِنا هٰذا إلى زمـنِ أبي الفتحِ (القرنِ الرَّابعِ الهجريِّ)؛ فقد كانَ أبو الفتحِ - كما أسلفْنا - موضعَ اهتمامِ علمـاءِ اللغةِ ودارسيها عبرَ هٰذه السِّنينَ المتطاولةِ، فقد رَغِبَ إليه الدَّارسـون في زمنِـه، ورَغِـبَ

---

(١) ينظَرُ معجمُ الأدباءِ ٤/١٥٨٧-١٥٩٤، وإنباهُ الرُّواةِ ٢/٣٣٨-٣٣٩ .

إلى مصنَّفاتِه طلَّابُ المعرفةِ اللغويَّةِ بعدَ ذلكَ، كيفَ لا وهو الَّذي جلَّى كثيراً من خصائصِ اللغةِ وأسرارِها في كتابِه الخصائصِ وفي غيرِه من مصنَّفاتِه وآرائه المبثوثةِ في كتبِ اللغةِ.

ولذا كانَ مُحالاً أن نستقصيَ كلَّ الثَّناءِ الَّذي أَسبَغَه علماءُ اللغةِ ودارسوها على أبي الفتحِ في القديمِ والحديثِ، وقد رأيتُ أن أَعرضَ لبعضٍ منها؛ لنعرفَ الرَّجلَ ومنزلتَه، وإنْ كانَ قد سبقَ البيانُ عن بعضٍ منها، فإليكَها:

(١) قالَ الثعالبيُّ[1] (ت ٤٣٠ هـ): « هو القطبُ في لسانِ العربِ، وإليه انتهتِ الرِّياسةُ في الأدبِ ».

(٢) وفي تاريخِ بغدادَ للخطيبِ البغداديِّ[2] (ت ٤٥٦ هـ): « له كتبٌ مصنَّفةٌ في علومِ النَّحوِ، أبدعَ فيها وأحسنَ ».

(٣) وقالَ أبو الحسنِ عليُّ بنُ الحسنِ الباخرزيُّ[3] (ت ٤٦٧ هـ): « ليسَ لأحدٍ من أئمَّةِ الأدبِ في فتحِ المقفلاتِ وشرحِ المشكلاتِ ما له، فقد وقعَ منها على ثمرةِ الغرابِ، ولا سيَّما في علمِ الإعرابِ »

(٤) وقالَ ياقوتُ[4] (ت ٦٢٦ هـ): « من أحذقِ أهلِ الأدبِ وأعلمِهم بالنَّحوِ والتَّصريفِ، وصنَّفَ في ذلكَ كتباً أبرَّ بها على المتقدِّمين، وأعجزَ المتأخِّرينَ، ولم يكنْ في شيءٍ من علومِه أكملَ منه في التَّصريفِ، ولم يتكلَّمْ أحدٌ في التَّصريفِ أدقَّ كلاماً منه ».

---

(١) يتيمة الدَّهرِ ١/١٢٤.

(٢) ١١/٣١١.

(٣) دمية القصرِ: ١٤٨١، ومعجم الأدباءِ: ٤/١٥٨٦-١٥٨٧.

(٤) معجم الأدباءِ ٤/١٥٨٥..

(٥) وفي معجمِ الأدباءِ[1] أيضاً: « وكان المتنبّي يقولُ في أبي الفتحِ: هٰذا رجلٌ لا يعرفُ قدرَه كثيرٌ من النّاسِ » .

(٦) وقالَ ابنُ خلّكانَ[2] (ت ٦٨١ هـ): « كانَ إماماً في العربيَّةِ » .

(٧) وقالَ الفيروز أبادي[3] (ت ٨١٨ هـ) فيه: « الإمامُ الأوحدُ البارعُ المقدَّمُ » .

إلى غيرِ ذٰلكَ من الأقوالِ الّتي أُثني عليه بها، فهي تَنبو عن الحصرِ؛ لشهرةِ صاحبِها، وذيوعِ صيتِهِ .

---

(١) ٤/١٥٨٨ .

(٢) وَفَيات الأعيانِ ٣/٢٤٦ .

(٣) البلغة: ١٣٧ .

الفصلُ الثَّاني

المؤَلَّف

الجزءُ الثَّاني من الخاطريَّاتِ

١ ـ اسمُ الكتابِ، وتوثيقُ نسبتِهِ إلى ابنِ جنّي .

٢ ـ منهجُ ابنِ جنّي في الخاطريَّاتِ .

٣ ـ مادَّةُ الكتابِ .

٤ ـ مصادرُ الكتابِ .

٥ ـ موقفُه من أبي عليٍّ .

٦ ـ آراؤُه واختياراتُه .

٧ ـ الخاطريَّاتُ مؤلَّفٌ واحدٌ .

٨ ـ وصفُ النُّسخةِ ومنهجي في التَّحقيقِ .

٩ ـ الخاتمةُ .

(١) اسمُ الكتابِ
وتوثيقُ نسبتِهِ إلى ابنِ جنّيّ

من الكتبِ الَّتي أجازَ ابنُ جنّيّ لأبي عبدِ اللهِ الحسينِ بنِ أحمدَ بنِ نصرٍ روايتَها هٰذا المصنَّفُ؛ فقالَ: « وكتابُ ما أحضرَنيه الخاطرُ من المسائلِ المنثورةِ ممَّا أمللْتُه أوحصلَ في آخرِ تعاليقي على نفسِي، أو غيرِ ذٰلكَ ممَّا هٰذه حالتُه وصورتُه[١] » .

وقد وردَ ذكرُه في كتبِ اللغةِ والتَّراجمِ بأسماءٍ أربعةٍ،هي:

أ ـ الخاطريَّاتُ: وهٰذا الاسمُ تردَّدَ كثيراً في كتبِ اللغةِ[٢]، وهو الاسمُ الَّذي حملَه إلينا صدرُ هٰذا المخطوطِ في قولِه: « هٰذا الجزءُ الثَّاني من الخاطريَّاتِ » .

ب ـ الخاطراتُ: وقد ذكرَ هٰذا الاسمَ صاحبُ كشفِ الظُّنونِ عن أسامي الكتبِ والفنونِ في كشفِه[٣]، وهو أقلُّ تردُّداً ممَّا قبلَه .

جـ ـ المختاراتُ: وقد جاءَ هٰذا الاسمُ في « تاريخِ الأدبِ العربيِّ » لكارل بروكلمان[٤]، وله وجهٌ من جهةِ المعنى، إذ هو في جملتِه مسائلُ منثورةٌ مختارةٌ ممَّا أملاه ابنُ جنّيّ، أو حصلَ في آخرِ تعاليقِه عن نفسِه .

---

(١) معجم الأدباءِ ١٥٩٨/٤ .

(٢) شرح أبياتِ المغني ٥٨/٥، والتَّصريح ٣٤٣/٢-٣٤٤، والهمع ٤٣/١، وغيرها من كتبِ اللغةِ .

(٣) ٦٩٩/١ .

(٤) ٢٤٨/٢ ط الفيصليَّة .

د - المسائلُ الخاطريَّاتُ: وهو العنوانُ الَّذي نقلَه إلينا ابنُ خلّكانَ في الوَفَياتِ[١]، وقد عنونْتُ لهٰذا الكتابِ باسمِ «الخاطريَّات»؛ لأنَّه أكثرُها تردُّداً، وهو العنوانُ المصدَّرُ به هٰذا المخطوطُ، واستكمالاً لما كانَ قد خرجَ من المطبوعِ، وما هٰذا المطبوعُ إلَّا جزءٌ من أجزاءِ ذٰلكَ المؤلَّفِ الضَّخمِ، وقد يُسعفُنا الزَّمانُ بخروجِ جزءٍ آخَرَ، فالمكتبةُ العربيَّةُ زاخرةٌ بذخائرِ التُّراثِ في بقاعٍ مختلفةٍ من العالَمِ. ثُمَّ إنَّ الصِّفةَ قد تُغني عن الموصوفِ، ويُدلُّ بها عليه،فيقالُ: البغداديَّاتُ، والشّيرازيّاتُ، والعَضُديّاتُ، ونعني بها المسائلَ البغداديَّاتِ، والمسائلَ الشّيرازيّاتِ، والمسائلَ العضُديّاتِ.

ويؤكِّدُ لكَ نسبةَ هٰذا المخطوطِ إلى ابنِ جنّيّ ما يلي:

(١) صدرُ هٰذا الكتابِ الَّذي يحملُ هٰذه النّسبةَ، فهو - كما أسلفْتُ - مصدَّرٌ بقولِه: «هٰذا الجزءُ الثَّاني من الخاطريَّاتِ للشَّيخِ أبي الفتحِ عثمانَ بنِ جنّيّ النَّحويِّ اللغويِّ».

(٢) يُحيلُ في بعضِ المسائلِ على بعضِ مصنَّفاتِه الأُخرى،نحو: الخصائصِ، والمنصفِ في شرحِ تصريفِ أبي عثمانَ المازنيّ، والمُعْرِبِ في شرحِ قوافي أبي الحسنِ الأخفشِ، فتجدُه مثلاً يقولُ: «مسألةٌ من البابِ في كتابِ الخصائصِ الَّذي ترجمْتُه[٢]»، ويقولُ: «وقد كتبْتُ طرفاً من هٰذا النَّحوِ في كتابي في شرحِ تصريفِ أبي عثمانَ، وفي غيرِه من مصنَّفاتي وأماليَّ وتعليقاتي، وذكرْتُ نُبَذاً من ذٰلكَ أيضاً في كتابي المعربِ، وهو تفسيرُ القوافي عن أبي الحسنِ[٣]».

---

(١) ٣١٣/١.

(٢) ص: ١٨٢.

(٣) ص: ١٩٤.

(٣) ذكْرُ بعضِ شيوخِه، ومنهم أبو عليٍّ الفارسيُّ، ولقد تعدَّدتْ طرقُ ذلكَ، فتارةً يقولُ: «حكى أبو عليٍّ[1]»، وأخرى: «قالَ أبو عليٍّ[2]» ، ويقولُ: « قالَ لي أبو عليٍّ[3]»، وغيرَ ذلكَ، بذكرِ اسمِه صريحاً في كلِّ ذلكَ، وتجدُه في مواطنَ أُخرى يُضمرُ فيقولُ: «وسألتُه فقلْتُ[4]»، ويقولُ: «وقلتُ له[5]» .

ويذكرُ أبا الحسن عليَّ بنَ عيسى الرُّمَّانيَّ فيقولُ: «قُرِئَ على أبي الحسنِ عليِّ بنِ عيسى الرُّمَّانيِّ وأنا حاضرٌ[6]» ، وهو معاصرُه .

(٤) بعضُ القضايا والموضوعاتِ الَّتي تَناولَها المؤلِّفُ شاهدةٌ حالٍ على أنَّه لابنِ جنِّيٍّ؛ فقضايا الاشتقاقِ الأكبرِ[7]، وتقارُبِ الأصواتِ لتقارُبِ المعاني[8]، عُرِفَتْ عنه، واشتُهِرَ بها، وهي كثيرةُ الدَّورانِ في كتبِه الأُخرى .

(٥) ذِكْرُ بعضِ الفصولِ الَّتي اشتملَ عليها الخصائصُ ذكراً مجرَّداً نحو: «فصلٍ في إدراجِ العلَّةِ[9]»، و«فصلٍ في إسقاطِ الدَّليلِ[10]»، وغيرِهما من الفصولِ الَّتي اشتملَ عليها هذا المصنَّفُ .

---

(١) ص: ٧٨ .

(٢) ص: ١٢٨ .

(٣) ص: ٦٢ .

(٤) ورقة: ٢٧/أ .

(٥) نفسه .

(٦) ص: ١٤٨ .

(٧) ص: ١٤٧ .

(٨) ص: ١٤٦ .

(٩) ص: ٦٨ .

(١٠) ص: ٦٩ .

(٦) الأسلوبُ الَّذي عالجَ به المؤلِّفُ قضاياه ينطقُ بلسانِ ابنِ جنِّي، فهٰذا أسلوبُه الَّذي عهدْناه من إغراقٍ في التَّحليلِ، وحديثٍ متَّصلٍ لفهمِ الأصولِ اللغويَّةِ. وهناكَ لوازمُ عباريَّةٌ تدلُّ عليه، نحو: «أفلا ترى»، و«يدلُّك»، وتزيُّدِ « كانَ » في بعضِ عباراتِه ، وغيرِها من العباراتِ الملازمةِ له في تحليلِه لقضايا اللغةِ المختلفةِ. ثُمَّ إنَّ عباراتِه إشاريَّةٌ ومقتضَبةٌ، وهو في هٰذا يقفو أثرَ شيخِه وأستاذِه أبي عليٍّ، غيرَ أنَّ عباراتِه وفيها من البلاغةِ وحسنِ تصريفِ الكلامِ الشَّيءُ الكثيرُ، .

وهناكَ شواهدُ أُخرى كثيرةٌ تدلُّ على نسبةِ هٰذا المصنَّفِ إلى ابنِ جنِّي إلَّا أنَّها تدورُ في فَلَكِ الشَّواهدِ السَّابقةِ، وهٰذا ما دعانا إلى العدولِ عنها .

كلُّ ما سبقَ من شواهدَ تستحقُّ أن نسمِّيَها: الشَّواهدَ الداخليَّةَ؛ أي: تلكَ الشَّواهدُ الَّتي تتعلَّقُ بذاتِ المصنِّفِ .

وهناكَ شواهدُ أُخرى خارجيَّةٌ توثِّقُ هٰذه النِّسبةَ، وتتمثَّلُ في نقلِ العلماءِ عنه في المصادرِ المختلفةِ. من ذٰلكَ على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ:

١ ـ قالَ الأزهريُّ (ت ٩٠٥ هـ) في «التَّصريحِ على التَّوضيحِ[١]» : «قالَ أبو النَّجمِ الشَّاعرُ:

واللهُ أنجَاكَ بكَفَّي مَسْلَمَتْ
مِن بَعدِ ما وبعد ما وبعد مَتْ
كانتْ نُفوسُ القَومِ عندَ الغَلصَمَتْ
وكادتِ الحرَّةُ أن تُدعَى أَمَتْ

لم تُبدلِ التَّاءُ فيهنَّ، والمرادُ بقولِه: (بعد مَتْ) : بعد مَا؛ فأُبدل في التَّقديرِ من

---

(١) ٢/٣٤٣-٣٤٤ .

الألفِ هاءً، ثمَّ أُبدلَ الهاءُ تاءً؛ لتُوافقَ بقيَّةَ القوافي. هٰذا تعليلُ الجاربردي، وذكرَ ابنُ جنّي في « الخاطريّاتِ » أنَّه أبدل الألفَ هاءً، ثمَّ الهاءَ تاءً تشبيهاً لها بهاءِ التّأنيثِ، فوقفَ عليها بالتّاءِ، وذكرَ أنَّه عرضٌ ذٰلكَ ».

وهٰذه المسألةُ حملَها لنا هٰذا المصنَّفُ في المسألةِ السَّابعةِ والسّتّين بعدَ المائتينِ[1].

٢ ـ وفي «همعِ الهوامعِ[2]» قالَ السّيوطيُّ (ت ٩١١ هـ) : «... واثني عشرَ فإنَّ الإعرابَ فيهما في حَشْوِ الكلمةِ. قالَ ابنُ جنّي في «الخاطريَّاتِ» : لأنَّ الاسمينِ المضمومَ أحدُهما إلى الآخرِ بمنزلةِ المضافِ والمضافِ إليه» .

وهٰذا التّعليلُ حملَه لنا هٰذا المصنّفُ في المسألةِ السّتّين[3].

٣ ـ نقلَ البغداديُّ (ت ١٠٩٣ هـ) في «شرحِ أبياتِ مغني اللبيبِ[4]» ما نصُّه:

« قال ابنُ جنّي في «الخاطريَّاتِ» : قالَ أبو الحسنِ في قولِه تعالى: ﴿ما كانَ للنَّبيِّ والَّذين آمنوا أن يَستَغْفِروا للمشركين﴾[5] يقولُ: وما كانَ لهم استغفارٌ للمشركينَ، وقالَ: ﴿ما كانَ لنفسٍ أن تُؤمنَ إلَّا بإذنِ اللهِ﴾[6] أي: ما كانَ لهم الإيمانُ إلَّا بإذنِ اللهِ، ففسَّرَ أبو الحسنِ «أن يَستَغْفِروا» بالنَّكرةِ الَّتي هي «استغفارٌ» ، وفسَّرَ «أن تُؤمنَ»

---

(١) ص: ٢١٨-٢١٩ .
(٢) ٤٣/١ .
(٣) ص: ٥١ .
(٤) ٥٨/٥ .
(٥) سورة التّوبة: الآية: ١١٣ .
(٦) سورة يونس: الآية: ١٠٠ .

بالمعرفةِ الَّتي هي الإيمانُ، أَخذَ بالأمرينِ جميعاً؛ وذٰلكَ أنَّ أبا الحسنِ كانَ يُجيزُ أن يكونَ «أنْ» وصلتها (الفعل). ا.هـ .

وهٰذا ما نجدُه في المصنَّفِ الَّذي بين أيدينا في المسألةِ الثَّلاثينَ بعدَ المائتينِ[1].

ونخلُصُ من هٰذا كلِّه إلى أنَّ هٰذا المصنَّفَ هو الخاطريَّاتُ لأبي الفتحِ عثمانَ بنِ جنِّيّ .

أمَّا كونُه الجزءَ الثَّانيَ فقد يكونُ هٰذا من فعلِ النُّسَّاخِ، وقد يكونُ ابنُ جنِّيّ قد وضعَه على أجزاءٍ، فيكونُ الجزءُ الَّذي أخرجَه الأستاذُ عليّ ذو الفقارِ[2]، والدُّكتور محمَّد أحمد الدَّالي[3] هو الجزءَ الأوَّلَ أو غيرَ ذٰلكَ، والجزءُ الَّذي بينَ أيدينا هو الجزءَ الثَّانيَ، وقد يَقِفُنا الزَّمنُ على جزءٍ ثالثٍ منه ورابعٍ، فهٰذا المصنَّفُ في جملتِه مسائلُ منثورةٌ ممَّا كانَ يُمليه عليه خاطرُه، ويبدو أنَّ هٰذا المؤلَّفَ ضخمٌ مفرَّقةٌ أجزاؤُه في بقاعٍ مختلفةٍ؛ وممَّا يدلُّكَ على أنَّ ثمَّةَ بقيَّةً لم يُعرَفْ مكانُها قولُهُ ـ أي:النَّاسخِ ـ في نهايةِ هٰذا المخطوطِ: «هٰذا آخرُ ما وُجِدَ من الخاطريَّاتِ»، أو قد يكونُ فُقِدَ مع ما فُقِدَ من المكتبةِ العربيَّةِ .

(٣) منهجُ ابنِ جنِّيّ في « الخاطريَّاتِ » :

لا يمكنُنا القولُ: إنَّ ابنَ جنِّيّ نَهَجَ منهجاً واضحاً، أو اتَّبَعَ طريقاً واحدةً في تصنيفِ هٰذا الكتابِ، فقد تعدَّدت الطُّرقُ بتعدُّدِ المسائلِ، ويُرَدُّ ذٰلكَ لما يلي:

---

(١) ص: ١٥٨-١٥٩ .

(٢) رقمه (٣٤٦)، ورقمُه في مركزِ البحثِ العلميِّ بجامعةِ أمِّ القرى بمكَّةَ المكرَّمةِ (٧٧٨)؛ مصوَّرة مكتبةِ الأسكوريال .

(٣) في مجلَّةِ مجمعِ اللغةِ العربيَّةِ بدمشقَ؛ الجزءُ الثَّالثُ، المجلَّدُ السَّابعُ والسِّتُّون (١٤١٣ هـ) .

١ ـ طبيعةُ المصنَّفِ الَّذي ضَمَّ كثيراً من المسائلِ أو الخواطرِ الَّتي كانَ يسجِّلُها أو يُمليها، وخواطرُه كانت تأتي متعدِّدةَ المعارفِ والأغراضِ .

٢ ـ وشائجُ الصِّلةِ بينَ تلكَ الخواطرِ مفقودةٌ في كثيرٍ من مسائلِ هٰذا المصنَّفِ؛ فتجدُه ينتقلُ من خاطرةٍ في اللغةِ إلى خاطرةٍ في التَّصريفِ أو النَّحوِ، أو غيرِ ذٰلكَ دونَ أن يربطَ بينَ السَّالفةِ والخالفةِ أيُّ رابطٍ، أو تُقدِّمَ السَّالفةُ للخالفةِ، وكأنّي به يخشى فَوَاتَ الخَطْرةِ، فيسارعُ إلى تدوينِها، فضَعُفَ بذٰلكَ الرَّبطُ بينَ تلكَ الخَطَراتِ .

٣ ـ طبيعةُ كتبِ المسائلِ، فهي غيرُ منهجيَّةٍ في غالبِ الأحيانِ، وهٰذا ما نجدُه ظاهراً في مسائلِ أبي عليٍّ وابنِ جنّيٍّ من بعدِه .

وعلى الرّغمِ من ذٰلكَ فهناكَ ملامحُ عامَّةٌ تَسِمُ عملَ ابنِ جنّيٍّ في «الخاطريَّاتِ» منها:

١ ـ أنَّه يستهلُّ بعضَ مسائلِه بنقلٍ عن كُتُبِ المتقدِّمينَ، ثم يُثنّي بذكرِ آراءِ العلماءِ فيه. فإنْ كانَ له فيه رأيٌ جعلَه آخِراً كما في المسألةِ السَّبعين(١)؛ فقد صدَّرَها بنصٍّ لسيبويه في تحقيرِ «قبل» و«بعد» ، وعدمِ تحقيرِ «عندَ» و«عنْ» و«مَعَ»، ثم ثَنَّى بقولِ السِّيرافيِّ في ذٰلكَ، وأَتبعَه بقولِ أبي عليٍّ .

أو يصدِّرُ المسألةَ بذكرِ النَّصِّ المنقولِ، ثمَّ يشرحُه بعد ذٰلكَ كما في المسألةِ الثَّلاثين(٢).

أو يستهلُّ المسألةَ بنصٍّ قرآنيٍّ أو شاهدٍ شعريٍّ أو استعمالٍ لغويٍّ أو مثالٍ نحويٍّ،

---

(١) ص/ ٥٨ .

(٢) ص: ٥٥-٥٦ .

ثمَّ يعلِّقُ عليه ويُبيِّنُ رأيَه فيه، وإنْ كانَ هناك رأيٌ لعالمٍ فنَّدَه أو أيَّدَه مُبدياً حجَّتَه في كلا الحالين. من ذٰلكَ مثلاً ما نجدُه في المسألةِ الخامسةِ والسَّبعينَ[١]، فقد استهلَّها بمثالٍ نحويٍّ هو قولُهم: «هٰذا زيدٌ قائماً» ، ثمَّ وجَّهَ هٰذا المثالَ بعدَ ذٰلكَ. وكذٰلكَ الحالُ في المسألةِ الثَّامنةِ والسَّبعينَ[٢]، وفي غيرِها من مسائلِ هٰذا المصنَّفِ.

وفي المسألةِ الرَّابعةِ والثَّمانينَ[٣] بدأَ بقولِ طرفةَ:

* وإنّي لأُمضِي الهمَّ عند اعتزامِه *

ثمَّ بَنَى عليه هٰذه المسألةَ، فأَخذَ يُعلِّقُ عليه ويَشرحُه. وكذٰلكَ الحالُ في المسألةِ الثَّالثةَ عشرةَ بعد المائتينِ[٤].

٢ ـ الأُسلوبُ الاستدلاليُّ الَّذي يعتمدُ على التَّحليلِ وسَوْقِ الحججِ والبراهينِ من المنقولِ والمعقولِ بما يُضيءُ الأصولَ الَّتي يُريدُ تجليتَها، وهٰذا أسلوبٌ نَراه فيه متأثِّراً بشيخِه أبي عليٍّ؛ فقد عهدْنا أبا عليٍّ يُحلِّلُ ويُعلِّلُ، وعلى هٰذا دَرَجَ ابنُ جنِّيٍّ في مصنَّفِه هٰذا وفي غيرِه من مصنَّفاتِه، من ذٰلكَ على سبيلِ المثالِ: قولُه في المسألةِ الثَّامنةِ والسَّبعينَ بعدَ المائةِ[٥]: «ممَّا يَدلُّ على شدَّةِ اتِّصالِ المعطوفِ بالمعطوفِ عليه قراءةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقْ ويَصْبِرْ﴾[٦] بإسكانِ القافِ؛ وذٰلكَ أنَّه شَبَّهَ المنفصلَ بالمتَّصلِ، فصارَ «يَتَّقْ» بمنزلةِ «عَلْمَ»، فأسكنَ الثَّاني كما أسكنَ في «عَلْمَ»، فلولا شدَّةُ اتِّصالِ المعطوفِ بالمعطوفِ

---

(١) ٦٢-٦٣ .

(٢) ص: ٦٤-٦٥ .

(٣) ص: ٦٧ .

(٤) ص: ١٢٤-١٢٦ .

(٥) ص: ١٢٦ .

(٦) سورة يوسف: الآية: ٩٠ .

عليه، لَمَا جازَ تشبيهُ المنفصلِ بالمتَّصلِ .

ثمَّ أخذَ يسوقُ الدَّليلَ تِلْوَ الآخرِ؛ ليُؤكِّدَ ما ذهبَ إليه من شدَّةِ اتِّصالِ المعطوفِ بالمعطوفِ عليه، وأنَّهما كالجزءِ الواحدِ. وكذا حالُه في كثيرٍ من مسائلِه، تجدُه لا يكتفي بمثالٍ أو اثنين، بل يحشُدُ البراهينَ والأدلَّةَ حتَّى تطمئنَّ النَّفسُ ويتأكَّدَ المعنى الَّذي رامَ تحريرَه. ويدخلُ ضمنَ هٰذا الأمثلةُ الَّتي ساقَها في هٰذا المصنَّفِ ليُلحِقَها ببعضِ أبوابِ الخصائصِ، كما في المسألةِ الرَّابعةَ عشرةَ بعدَ المائةِ[1]؛ فقد أضافَ لأمثلةِ الحملِ على المعنى في الخصائصِ[2] قولَ الأصمعيِّ: «أتعرفُ رَكَكاً» ؟

٣ ـ تعدُّدُ الشَّواهدِ والأدلَّةِ المنقولةِ الَّتي يُورِدُها من القرآنِ، والقراءاتِ القرآنيَّةِ، والشَّواهدِ الشِّعريَّةِ والنَّثريَّةِ، وهٰذا أدعى لقبولِ الفكرةِ الَّتي يتناولُها، أو الخَطْرةِ الَّتي يَبني عليها مسألتَهُ. وذٰلكَ يَظهرُ لكَ جَليّاً في المسألةِ العاشرةِ بعدَ المائتينِ[3].

٤ ـ توكيدُ بعضِ الأفكارِ الَّتي عُرِفَ بها من خلالِ حديثِه عن الاشتقاقِ الأكبرِ، أو تصاقُبِ الألفاظِ لتصاقُبِ المعاني، ونحوِهما، وطَرْدُ هٰذه الفكرةِ في كثيرٍ من ألفاظِ اللغةِ.

(٣) مادَّةُ الكتابِ:

مثَلُ هٰذا الكتابِ كمثَلِ حديقةٍ غنّاءَ فيها من كلِّ الثَّمَراتِ؛ ففيه من ثَمَراتِ اللغةِ والنَّحْوِ والتَّصريفِ والأدبِ والاشتقاقِ خطَراتٌ كثيرةٌ، إلَّا أنَّ تلكَ الخَطَراتِ كانَ يعيبُها أنَّها غيرُ مرتَّبةٍ، ويَرِدُ عليها في بعضِ المواضعِ عدمُ اتِّصالِ عباراتِها، وقد

---

(١) ص: ٧٧ .

(٢) ٢/٤١١-٤٣٥ .

(٣) ص: ١١٧-١٢٢ .

يُستحسنُ العيبُ إذا ما علمْنا أنَّ تلكَ الخَطَراتِ هي بنتُ لحظتِها .

وقد احتوى هٰذا الكتابُ على ثمانٍ وستّينَ ومائتيْ مسألةٍ في علومِ اللغةِ المختلفةِ من لغةٍ ونحوٍ وصرفٍ وأدبٍ وعروضٍ وقافيةٍ، وقد ضَمَّ أكثرَ من سبعٍ وخمسينَ آيةً قرآنيَّةً؛ منها إحدى عشرةَ قراءةً قرآنيَّةً وحديثينِ شريفينِ، ونحواً من أربعٍ وثلاثينَ ومائةِ بيتٍ شعريٍّ، فضلاً عن الأمثالِ والأقوالِ الَّتي حَفلتْ بها هٰذه المسائلُ .

ومن الخَطَراتِ اللغويَّةِ الَّتي ضَمَّنَها ابنُ جنّيٍّ هٰذا الكتابَ ما يلي:

١ ـ قولُه في أسماءِ السِّكّينِ[١]: « المُدْيَةُ من المَدَى ... »، وتلكَ مسألةٌ في الاشتقاقِ يَردُّ فيها ابنُ جنّيٍّ المُدْيةَ إلى المَدَى؛ لأنَّ بها انقضاءَه، والخَيْفَةَ إلى الخَيْفِ؛ وهو اختلافُ جِهتي السِّكّينِ؛ فحدُّهَا رقيقٌ، وقَفاها عريضٌ، وقِيلَ لها: الرَّمِيضُ؛ لأنَّها تَرْمُضُ؛ أي: تَدِقُّ، وكذا الشَّلْفَاءُ والفَالِيةُ؛ فرَدَّ جميعَ هٰذه الأسماءَ إلى أُصُولٍ أُخِذَتْ منها. وذاكَ مبحثٌ مألوفٌ عهدْناه عندَ ابنِ جنّيٍّ في مسائلِ الاشتقاقِ .

٢ ـ قالَ ابنُ جنّيٍّ[٢]: « قالَ أبو عثمانَ: لا أعرفُ الكسرَ في (قَعْدَكَ اللهَ)، إنَّما هو (قعْدَك) بالفتحِ ». وقد وَردتْ هٰذه الرّوايةُ اللغويَّةُ في نهايةِ مسألةٍ نحويَّةٍ .

٣ ـ وقالَ[٣]: « إنَّما قِيلَ له[٤]: نَزِيعٌ؛ لأنَّه كأنَّه انتزِعَ من جنسِه ففاقَه فيه وتقدَّمَه ».

٤ ـ ومن مسائلِ تقارُبِ الألفاظِ لتقارُبِ المعاني عندَه قولُهم[٥]: الهَجْرُ والحَجْرُ،

---

(١) ص: ٤٨-٤٩ .

(٢) ص: ٦٣ .

(٣) ص: ٦٤ .

(٤) أي: للشَّريفِ من قومِه الَّذي نَزَعَ إلى عرقٍ كريمٍ أو للفرسِ. اللسان (نزع) .

(٥) تنظرُ المسألةُ: ٧١ ص: ٧٣-٧٥ .

وكلاهما للتَّركِ غيرَ أنَّ الحَصْرَ أَوصلُ معنىً إلى المحصورِ من الهَجْرِ إلى المهجورِ. وذَكرَ أيضاً الحَصْرَ والقَصْرَ، والحَجْرَ والعَجْرَ، والنَّمْشَ والنَّفْشَ والنَّبْشَ. وبَيَّنَ جِماعَ ذٰلكَ كُلِّه، وفَرَّقَ بينَ تلكَ الألفاظِ، وهٰذا سَمْتُه في كثيرٍ من مصنَّفاتِه .

٥ ـ ومن مسائلِه في الاشتقاقِ قولُه[1]: « الجادِيُّ: من الجَدِيَّةِ؛ وهي طريقةُ الدَّم، والجَدِيَّةُ من الجَدْوَى؛ لأنَّها تَجْدِي عليكَ طَلَبَ الصَّيدِ إذا رميتَه استدلَلْتَ عليه بدمِه ».

٦ ـ وفي تصاقُبِ الألفاظِ لتصاقُبِ المعاني قولُه[2]: « (ج ب ر) و(ج ب ل) و(ج ب ن) متقاربةُ المعاني » ثمَّ استشهدَ ببعضِ ألفاظِ هٰذه الموادِّ، وتَعمَّقَ معانيَها، وبيَّنَ ما بينَ هٰذه الكلماتِ من قَرابةٍ في المعنى .

٧ ـ ومن اللغاتِ قولُه في بُسْرِ التَّمرِ[3]: « هو الخَلَالُ بلغةِ أهلِ البصرةِ، وبلغةِ أهلِ البحرين السَّراءُ (ممدودٌ) ... المسألة » .

وقولُه في الحصى[4]: «هي الكَثْحُ دونَ الكَذْحِ » .

٨ ـ ومن مسائلِ الاشتقاقِ الأصغرِ في هذا النَّصِّ قولُه[5]: « اللهَبُ أَقوى أَبداً من اللهَفِ، كما أنَّ الباءَ أَقوى من الفاءِ ... المسألة » .

(٩) ومن مسائلِ اللغةِ أيضاً قولُه[6]: « أَطلْتُ البحثَ عن أصلِ قولهم: « ما بالُكَ؟

---

(١) ص: ٨٣ .

(٢) ص: ٨٤ .

(٣) ص: ٨٤ .

(٤) ص: ٨٤ .

(٥) ص: ٨٥ .

(٦) ص: ١١٧ .

فتَمادَى بيَ الوقتُ عن وُجْدانِه، ثمَّ إلى الرَّأيِ فيما بعدُ، فأدَّى إلى أنَّه من لفظِ البولِ ومعناه»ثمَّ مَضى في كلامِه يَتعمَّقُ هٰذا المعنى، ويُؤَصِّلُ له .

وكذا بقيَّةُ مسائلِ اللغةِ في هٰذا النَّصِّ لا تَعدو كونَها في الاشتقاقِ أو تقارُبِ الألفاظِ لتقارُبِ المعاني، أو اللغاتِ في لفظٍ من الألفاظِ، أو تعليقِ الأعلامِ على المعاني دونَ الأَعْيانِ، وغيرِ ذٰلكَ من مباحثِه المعروفةِ عنه، ويَسُودُ حديثَه التَّعمُّقُ في أسرارِ هٰذه اللغةِ، ومحاولةُ الوصولِ إلى الأُصولِ الجامعةِ لبعضِ مفرداتِ اللغةِ وتراكيبِها .

وقد ضَمَّنَ مصنَّفَه كذٰلكَ كثيراً من مسائلِ النَّحوِ، ومنها:

١ - صَدَّرَ ابنُ جنِّي هٰذا النَّصَّ بحديثٍ أبي العبَّاسِ المبرِّدِ عن أبي عثمانَ المازنيِّ، ونَشْدانِ الأخيرِ الأصمعيَّ عن بعضِ أبياتِ سيبويه، وقد تَخلَّلَ حديثَه ذٰلكَ ذكرٌ لبعضِ الخَطَراتِ النَّحْويَّةِ؛ نحوَ قولِه عن المبرِّدِ: « أخَواكَ يقولان: الألفُ علامةُ التَّثنيةِ، والضَّميرُ كتاءِ (قُمْتُ). يقولان أخواك: الألفُ بمنزلةِ تاءِ (قَالَتْ)، وقولِه[1]: « إذا قلتَ: (رأيتُ المسلماتِ) فهو بناءٌ عندَ أبي الحسنِ يدلُّ على موضعِ ما قبلَه » ، وقولِه[1]: « قالَ أبو الحسنِ: (لم يَرْمِ، ولم يَخْشَ، ولم يَغْزُ) ليسَ إعراباً؛ لأنَّ الإعرابَ لا يكونُ نفسَ الشَّيءِ، إنَّما يكونُ غيرَه » .

وممَّا يُلحَظُ على هٰذه الخَطَراتِ النَّحويَّةِ أنَّها أتَتْ متعاقبةً دونَ أن يكونَ بينَها أيُّ ارتباطٍ كأن تكونَ من بابٍ واحدٍ .

٢ - قالَ ابنُ جنِّي[2] في قولِهم: (مررْتُ برجلٍ ما شئتَ من رجلٍ) « إنَّما وصفَ بـ«ما» وإن لم تكنْ من لفظِ الفعلِ كما يلزمُ أن يكونَ المصدرُ إذا وُصِفَ به؛ لأنَّه في

---

(١) ص: ٩ .

(٢) ص: ٦٥ .

معنى ما هو من لفظِ الفعلِ، فكأنَّه قالَ: (مررْتُ برجلٍ مشيئتِك من رجلٍ) ... المسألة».

٣ ـ وقالَ أيضاً[1]: « ممَّا يُجري (شَرْعُك) مُجرى (حَسْبُكَ) زيادةُ الباءِ في أوّلِه كزيادتِها في أوَّلِ (بحسبِك) ».

٤ ـ وقالَ في قولِه[2]:

اليومَ تَقضِي أُمُّ عَمْرٍو دَيْنَهَا إمَّا ضِمَارَهَا وإمَّا عَيْنَهَا

: « لا يجوزُ أن تكونَ (ضِمارَها) و(عَيْنَها) بدلاً من (دَيْنَها)؛ وذٰلكَ أنَّ العَيْنَ النَّقْدُ الحاضِرُ، والدَّيْنُ بخلافِه .... المسألة ».

٥ ـ وقالَ في قولِه:

اقتُلاني ومالكاً واقتُلا مالكاً معي

: « ينبغي أن يكونَ (مالكاً) مفعولاً معه لا معطوفاً على الضَّميرِ ... المسألة »

وغيرُ ذٰلكَ من مسائلِ النَّحوِ المتناثرةِ في هٰذا النَّصِّ .

أمَّا مسائلُ التَّصريفِ، فقد كانَ لها نصيبٌ وافرٌ من مسائلِ هٰذا المصنَّفِ، ومنها:

١ ـ قولُه[3]: « اعلمْ أنَّ العربَ قد أَجرتْ فَعْلاً مُجرى فَعِيلٍ، فأَنابتْه عنه، وأعطَتْه حكمَه... المسألة ».

---

(١) ص: ٦٥ .

(٢) ص: ١٦٤-١٦٥ .

(٣) ص: ١٥٠-١٥١ .

٢ ـ وقولُه[١]: « إذا ثَنَّيت نحوَ: (مَرْمًى) فقلتَ: مَرْمَيان، لم يَخلُ من أن تكونَ الياءَ الّتي انقلبتْ ألفُ مَرْمًى عنها، أو ياءً أُبدلتْ إليها ألفُ مَرْمًى عندَ الحاجةِ إلى حركتِها ... المسألة » .

٣ ـ وقولُه[٢]: « لو خفَّفتَ نحوَ (سَوْأَة) لقلتَ على الوجهِ الأعرفِ: سَوَّة، وإنْ سمَّيتَ بذلكَ ورخَّمته على قولك: يا حارِ قلتَ: يا سَوْأَ... المسألة » .

وغيرُ ذلكَ من مسائلِ التّحقيرِ والتّكسيرِ وغيرِهما من موضوعاتِ علمِ الصَّرفِ .

وفي الوقفِ والاستئنافِ يقولُ ابنُ جنّي: « حكي أنَّ الكسائيَّ وقفَ على ﴿الغمامِ﴾[٣] ... المسألة » ، ثمَّ وجَّه بعدَ ذلكَ هذه القراءةَ .

ومن مسائلِه في علمِ العروضِ والقوافي قولُه[٤]: « ممَّا يدلُّ على قوَّةِ شبهِ اسمِ الفاعلِ بالفعلِ: إجماعُهم على أنَّه إن جُمِعَ في شعرٍ واحدٍ بين قائمٍ وقائمٍ (أحدُهما اسمُ رجلٍ والآخرُ صبيٌّ) لم يكنْ إيطاءً ... المسألة » .

وقولُه[٥]: « يشهدُ لامتناعِ الخليلِ من إجازةِ الخَرْمِ في أوَّلِ المصراعِ الثّاني كثرةُ ما جاءَ عنهم من الإدماجِ، وقلَّت قصيدةٌ في الخفيفِ خاصَّةً إلَّا والإدماجُ متأوَّلٌ فيها ... المسألة » .

---

(١) ص: ١٦٠-١٦١ .

(٢) ص: ١٦٨-١٧٦ .

(٣) سورة البقرة: الآية: ٢١٠ .

(٤) ص: ١٥٩-١٦٠ .

(٥) ص: ١٩٥-٢٠٨ .

ومن مسائِله في علمِ الأصواتِ قولُه[1]: « ممَّا يدلُّكَ على صحَّةِ ما أقولُه من أنَّ الحركةَ في الحرفِ تكادُ تجتذبُه نحوَ الحرفِ الَّتي هي بعضٌ منه قولُهم في همزةِ بينَ بينَ: إنَّها بينَ الهمزةِ وبينَ الحرفِ الَّذي منه حركتُها، وهٰذا واضحٌ جليٌّ » .

وهٰكذا جاءتْ مادَّةُ هٰذا الكتابِ متنوِّعةً في مسائِلها، شاملةً جميعَ علومِ اللغةِ والأدبِ، فأخذَتْ من كلِّ فنٍّ بطرفٍ، يتقلَّبُ فيها ابنُ جنِّي تقلُّبَ الخاطرِ وتبدُّلَه من حالٍ إلى أخرى، ومن ثمَّ وجدْنا نوعين من المسائلِ والخواطرِ :

١ ـ مسائلَ متمحِّضَةً لفنٍّ من فنونِ اللغةِ دونَ غيرِه بأن تكونَ كلُّها في اللغةِ أو النَّحوِ أو غيرِهما من علومِ العربيَّةِ .

٢ ـ ومسائلَ جامعةً لفنَّين أو يزيدُ من فنونِ اللغةِ، فتجدُ في ثنايا مسألةٍ نحويَّةٍ خاطرةً في التَّصريفِ، أو غير ذٰلكَ ممَّا هٰذه سبيلُه .

(٤) مصادرُ الكتابِ:

يمكنُنا الإشارةُ إلى أنَّ ابنَ جنِّي قد أقامَ خاطريَّاتِه على مصادرَ ثلاثةٍ هي:

١ ـ كتبُ العلماءِ السَّابقين من علماءِ العربيَّةِ، كالكتابِ لسيبويه، وشرحِه لأبي سعيد السِّيرافيِّ، فتجدُه في بعضِ مسائِله يذكرُ نصًّا من نصوصِ سيبويه في الكتابِ، ثمَّ يُنشئُ عليه مسألتَه، ويثنِّي بشرحِ السِّيرافيِّ عليه، ويثلِّثُ برأيِ أبي عليٍّ في ذٰلكَ، فإنْ كانت له مقالةٌ حولَ ذٰلكَ النَّصِّ جعلَها آخِراً[2] . أو يذكرُ نصًّا لسيبويه ويُتبعُه بتعليقِ

---

(١) ص: ١٦٦-١٦٧ .

(٢) انظرْ مسألتَه في تكسيرِ فُعائلٍ (المسألة ٥٠) ص: ٣٤-٣٥ .

أبي عليٍّ عليه[١].

ومعاني القرآنِ للأخفشِ، والتَّصريفِ له أيضاً[٢]، والمقتضَبِ والرَّدِّ على سيبويه للمبرِّدِ، ومعاني القرآنِ وإعرابِه لأبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ، والأُصولِ لأبي بكرِ بنِ السَّرَّاجِ.

٢ ـ كتبُ أبي عليٍّ وأماليه، ولا غرابةَ في ذٰلكَ، فهو شيخُه وأستاذُه الَّذي لازَمَه رَدْحاً من الزَّمنِ، فأكثرَ من الأخذِ عنه وسؤالِه إيَّاه عن مسائلِ اللغةِ المختلفةِ.

٣ ـ مصنَّفاتُ ابنِ جنِّيٍّ وأماليه وتعليقاتُه؛ فمن مصنَّفاتِه الَّتي يَرِدُ ذكرُها أحياناً في النَّصِّ: الخصائصُ، والمنصِفُ في شرحِ تصريفِ أبي عثمانَ المازنيِّ، والمعْرِبُ في شرحِ قوافي أبي الحسنِ.

(٥) موقفُه من أبي عليٍّ:

٤ ـ لقد تأثَّرَ ابنُ جنِّيٍّ بشيخِه أبي عليٍّ تأثُّراً عظيماً، فهو شيخُه وأستاذُه، وهو الباعثُ على بلوغِ ابنِ جنِّيٍّ هٰذه المكانةَ السَّامقةَ الَّتي تَسنَّمَ ذِرْوتَها بَدْءاً بأوَّلِ ملحوظةٍ لحَظَها عليه في علمِ التَّصريفِ، ومروراً بملازمةِ ابنِ جني أبا عليٍّ أربعينَ سنةً يسترشِدُه ويَستمليه ويَسألُه كلَّما عنَّتْ له مشكلةٌ، أواستغلقَ عليه أمرٌ، وانتهاءً بتصدُّرِه مكانَه للإقراءِ بمجلسِه ببغدادَ بعدَ وفاتِه. فألقَتْ شخصيَّةُ أبي عليٍّ بظلالها على شخصيَّةِ أبي الفتحِ بإرادتِه أو قَسْراً عنه. وهٰذا لا يعني أنَّ أبا الفتح قد تَوارى خلفَ شخصِ أبي عليٍّ، فقد كانت له طبيعتُه المتميِّزةُ المستقلَّةُ، وآراؤُه الَّتي عُرِفَ بها بينَ علماءِ العربيَّةِ، ولكنَّها ظروفُ المشيخةِ الَّتي جعلتِ ابنَ جنِّيٍّ يُحاكي أستاذَه في دَرْسِه وتأليفِه، فتبنَّى

---

(١) انظرْ مسألتَه في تحقيرِ فُعائلٍ (المسألة ٥١) ص: ٣٥-٣٦.

(٢) ص: ١١٠.

آراءَ أستاذِه، وزادَ عليها بعد أن نظرَ فيها نظرَ من يُعمِلُ ذهنَه في كلِّ ما يسمعُ أو يقرأُ، فلم يكنْ موقفُه منها موقفَ المسلِّمِ الَّذي ألقى عصا العقلِ والفكرِ والنَّظرِ.

ومن مظاهرِ تأثُّرِه بأبي عليٍّ في النَّصِّ الَّذي بين أيدينا ما يلي:

١ ـ نَهَجَ أبو الفتحِ نَهْجَ شيخِه أبي عليٍّ في التَّأليفِ؛ فها هو ذا يُؤلِّفُ كتباً غيرَ منهجيَّةٍ في اللغةِ على عادةِ أبي عليٍّ في ذلكَ، فكما أنَّ أبا عليٍّ قد وضعَ المسائلَ البصريَّاتِ، والبغداديَّاتِ، والشِّيرازيَّاتِ، والعضُديَّاتِ، والعسكريَّاتِ، والمسائلَ المنثورةَ، والحلبيَّاتِ، والمسائلَ الواسطيَّةَ، وغيرَها من كتبِ مسائلِه[١]، فكذلكَ فعلَ ابنُ جنِّي بتصنيفِه هذه المسائلَ الخاطريَّاتِ.

٢ ـ يُكثرُ أبو الفتحِ من النَّقلِ عن أبي عليٍّ في الخاطريَّاتِ، وقد تعدَّدتْ طرقُ ذلكَ؛ فتارةً يذكرُ النَّصَّ مبدوءاً بـ«فا»؛ أي: الفارسيّ، ولا يتناولُ النَّصَّ بالتَّعليقِ عليه بعد ذلكَ[٢]، ويسكتُ عنه فيكونَ رأيُ أبي عليٍّ رأيَه. وتارةً يُورِدُ رأيَ أبي عليٍّ ثمَّ يشرحُه بعد ذلكَ ويوضِّحُه بإيرادِ الآراءِ المخالفةِ له، وتفنيدِها والانتصارِ لما ذهبَ إليه أبو عليٍّ[٣].

وممَّا يؤكِّدُ لكَ أنَّ أبا الفتحِ لم يكنْ يقفُ من آراءِ أبي عليٍّ موقفَ المسلِّمِ، بل يتعمَّقُ تلكَ الآراءَ ويؤيِّدُها أو يفنِّدُها نحوُ قولِه[٤]: «حَكَى أبو عليٍّ عن الحافظِ أنَّ قاصّاً

---

(١) ينظَرُ «أبو عليٍّ الفارسيُّ»: ١٤٧-١٤٨.

(٢) ينظَرُ صدرُ المسألةِ ٥٢ ص: ٣٦-٣٧.

(٣) ومن أمثلةِ ذلكَ المسألةُ السَّادسة والخمسون: ٤٧-٤٨.

(٤) المسألة (١١٦): ٧٨-٧٩.

كانَ يقرأُ في قصصٍ: ﴿إنَّ اللهَ وملائِكتُه يُصلُّونَ علَى النَّبِيِّ﴾ [1]فقِيلَ له: ﴿ومَلائِكتَه﴾ بالنَّصبِ، فقالَ: اطلبوا له وجهاً، وأَقامَ علـى الرَّفـعِ. فسُئِلَ عنهـا أبـو علـيٍّ فقِيـلَ لـه: يكونُ مثلَ قولِ اللهِ سبحانَه: ﴿إنَّ الَّذينَ آمَنُوا والَّذينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصَارَى﴾ [2]على التَّقديمِ والتَّأخيرِ. قـالَ أبـو علـيٍّ: فيلزمُ مـن هـٰذا أن يكـونَ تقديرُه: «إنَّ اللهَ يُصلُّـون علـى النَّبيِّ»، فرُجِـعَ إليـه فيـه فقـالَ: يجـوزُ هـٰذا علـى قولِـه تعـالى: ﴿رَبِّ ارجِعُونِ﴾[3].

وهٰذا الَّذي ألزمَه أبو عليٍّ ساقطٌ عن الملـزمِ عنـدي؛ وذٰلكَ أنَّه لمَّا جَرى ذكرُ الملائكةِ في اللفظِ قبلَ الخبرِ، جازَ فيه؛ لتقديمِ ذكرِهم أن يجيءَ الخبرُ مجموعاً، وإنْ كانَ لو تَقدَّمَ عليهم لم يجرِ قبلَه ذكرٌ منهم لم يجزْ: «إنَّ اللهَ يُصلُّون على النَّبيِّ» ا.هـ » .

ومن ذٰلكَ أيضاً قولُه[4] في امتناعِ أبي عليٍّ من أن يقولَ في مثلِ (جَحْمَـرِش) مـن «قَضَيت»: قَضْيَاي، وتعليلِه لذٰلكَ: «وهٰذا سقطَ عندي من قولِه؛ لأمرين ... المسألة » .

ومن مظاهرِ تأثُّرِه بأبي عليٍّ أن يُوردَ رأياً لأبي عليٍّ يَستهلُّ بـه مسـألتَه، ثـمَّ يُثـنِّي برأيِ عالمٍ آخرَ، ويجمعُ بينهما بعد ذٰلكَ كما في قولِه[5]: «والفرقُ بينَهما[6] أنَّ اليـاءَ في «سِيل» عينٌ لا محالةَ، فيُحملُ على الظَّاهرِ، وأمَّا واوُ «شَـرَوْرَى» فـلا يُعلَـمُ أنَّهـا لامٌ كمـا

---

(١) سورة الأحزاب: الآية: ٥٦ .

(٢) سورة المائدة: الآية: ٦٩ .

(٣) سورة المؤمنون: الآية: ٩٠ .

(٤) مسألة (٢٠٧) ص: ١١١ .

(٥) مسألة: (١٢٣) .

(٦) أي بينَ قولِ أبي عليٍّ: إنَّ « شَرَوْرَى » فَعَوْعَلٌ؛ لأنَّه ليسَ في الكلامِ (ش ر و) ، وقولِ سيبويه في تحقيرِ « سِيد » : سُيَيْدٌ، وإن كانَ من (س و د) ص: ٨٢ .

عُلِمَ أنَّ ياءَ «سِيلٍ» عينٌ؛ فحَكَمَ لما عُلِمَ أنَّه أحدُ الأصولِ من ظاهرِه، ولم يمكنْه نحوُ هٰذا في «شَرَوْرَى» فانصرفَ عنه » ا.هـ .

ومن مظاهرِ تأثُّرِه به كذٰلكَ تصديرُه بعضَ مسائلِه بسؤالِه إيَّاه عمَّا يستشكلُ عليه كما في المسألةِ (٢٢٤) وغيرِها من المسائلِ .

(٦) آراؤُه واختياراتُه:

لابنِ جنّيّ في الخاطريَّاتِ آراءٌ لم يُسبَقْ إليها، واختياراتٌ من آراءِ العلماءِ السَّابقين؛ ومنها:

١ - يرى ابنُ جنّيّ أنَّ الظَّرفَ إذا وقعَ صلةً، رفعَ الظَّاهرَ البتَّةَ، وذٰلكَ نحوُ: (مررتُ بالَّذي في الدَّارِ أخوه)، و(ضربتُ الَّذي بينَ الكرامِ أبوه)؛ فالأبُ والأخُ جميعاً مرتفعان بالظَّرفِ ولا ضميرَ فيه؛ لرفعِه ظاهراً[1].

ورفعُ الاسمِ بالظَّرفِ إذا وقعَ قبلَه هو قولُ الكوفيّين وأبي الحسنِ في أحدِ قوليه والمبرّدِ من البصريّين[2]، وتبعَهم أبو بكرٍ وأبو عليّ[3] وأبو الفتحِ إذا كانَ الظَّرفُ صلةً أو صفةً. وعلى هٰذا فهو متَّبِعٌ لا مبتدعٌ في قولِه ذٰلكَ .

٢ - يرى أبو الفتحِ أنَّه إنَّما جازَ حذفُ بعضِ الأسماءِ الثُّلاثيَّةِ نحوُ: دمٍ ويدٍ وغدٍ، ولم يجئْ في الفعلِ شيءٌ محذوفٌ ثلاثيٌّ ورباعيٌّ؛ لأنَّ الفعلَ لمَّا دخلَه الجزمُ فحذفَ آخرُه، أو الحركةُ من آخرِه، كان هٰذا وهناً لحقَّه، فلم يكونوا ليجمعوا عليه حذفَ

---

(١) ص: ٢٣ .

(٢) الإنصاف ١/٥١ .

(٣) المسائل البصريّات ١/٥١١ .

الجزمِ والحذفَ اللاحقَ للأسماءِ، ولأنَّ الأسماءَ يوجَدُ فيها ما هو خماسيٌّ، والفعلُ ليسَ كذٰلكَ، فجعلوا الزّيادةَ الخامسةَ على بابِ (دحرج) كالعوضِ ممَّا لحقَ ذواتِ الثَّلاثةِ من الأسماءِ من النَّقصِ والحذفِ[1].

٣ ـ يختارُ أبو الفتحِ رأيَ أبي عليّ في أنَّنا لو بنينا من «سألت» ونحوِه ممَّا بينَه همزةٌ مثلَ فِيعِلَ أو فُوعِلَ لقُلنا: سُوئِلَ، فنجعلُها بعدَ الواوِ بينَ بينَ، ولا نُلقي الحركةَ على الواوِ ولا نُدغمُ[2].

٤ ـ يمتنعُ أبو الفتحِ من إعمالِ «رأيت» في قولِ عديِّ بنِ زيدٍ[3]:

مَن رأيتَ المنونَ عرَّينَ أم مَن ذا عليه من أن يُضَامَ خَفِيرُ

ولا يجوزُ أن تكونَ عاملةً وتكونَ «المنونَ» مفعولَها الأوّلَ، و«عَرَّيْنَ» مفعولَها الثّاني، ويعلّلُ ذٰلكَ بقولِه[4]: «يمنعُ هٰذا أنَّ المعمولَ إنَّما يقعُ بحيثُ يجوزُ وقوعُ العاملِ فيه، ولا يجوزُ تقديمُ «عَرَّيْنَ» على «مَنْ رأيتَ المنونَ» ا.هـ ، ثمَّ يعلّلُ ذٰلكَ بأمرين: أحدِهما: أنَّ ما بعدَ الاستفهامِ لا يتقدَّمُ عليه؛ لأنَّ له صدرَ الكلامِ، والآخَرِ أنَّ حرفَ الاستفهامِ لا يعملُ فيه ما قبلَه النَّصبَ .

قالَ ابنُ الشَّجريّ[5]: « ويتَّجهُ عندي نصبُ «المنونَ» على أن تجعلَها مفعولاً لـ«رأيْتَ» و «عرَّيْنَ» في موضعِ المفعولِ الثَّاني، وتجعلَ « مَنْ » مبتدأً، و«رأيْتَ» ومفعولَيْها

---

(١) ص: ٢٣-٢٤ .

(٢) ص: ٢٥-٢٦ .

(٣) ديوانه: ٨٧ .

(٤) ص: ٣٥-٣٦ .

(٥) الأمالي ١/١٤٠ .

خبراً عنه، والعائدَ إلى المبتدأ الهاءَ المحذوفةَ الَّتي هي مفعولُ «عرَّيْنَ» ا.هـ .

وأَجدُني أميلُ إلى ما ذهبَ إليه ابنُ الشَّجريِّ، فلا تكونُ «مَن» منصوبةً بـ «عرَّين» ، ولا يختلُّ نظامُ التّركيبِ على هٰذا القولِ بتقديرِ العائدِ، وهو أخفُّ ممَّا ذهبَ إليه أبو عليٍّ وأبو الفتحِ من بعدِه؛ لأنَّ الأصلَ في « رأى » الإعمالُ لا الإلغاءُ .

٥ ـ يذهبُ أبو الفتحِ إلى أنَّ الآخِرَ من الاسمين المضمومِ أحدُهما إلى صاحبِه بمنزلةِ المضافِ إليه في نحوِ: «خمسةَ عشرَ، واثني عشرَ، وتاءِ التَّأنيثِ، وعَلَمِ الإعرابِ[1]. ونَقَلَ هٰذا الرّأيَ السّيوطيُّ في همعِه[2].

٦ ـ يرى أبو الفتحِ أنَّ اسمَ الفاعلِ لا يعملُ محقَّراً في نحوِ: «هٰذا ضُوَيرِبٌ زيداً» من حيثُ قبحُ أن يُنعَتَ الفعلُ[3].

٧ ـ يرى ابنُ جنّي أنَّ المذكَّرَ والمؤنَّثَ قد اشتركا في الوصفِ بالمصدرِ في نحوِ قولهم: «رجلٌ رِضىً، وامرأةٌ رِضىً»؛ لأنَّهما على معنىً واحدٍ؛ وهو التّذكيرُ[4]. وقد جاءَ عن ابنِ جنّيّ في الخصائصِ قولُه[5]: « وإنَّما انصرفتِ العربُ عنه[6] في بعضِ الأحوالِ إلى أن وَصَفتْ بالمصدرِ لأمرين: أحدُهما صناعيٌّ، والآخَرُ معنويٌّ. أمَّا الصّناعيُّ فليزيدَك أُنْساً بشَبَهِ المصدرِ للصّفةِ الَّتي أوقعْتَه موقعَها، كما أوقعت الصّفة

---

(١) ص: ٥١ .

(٢) ٤٣/١ .

(٣) ص: ٥٧، وقد كان السّيرافيُّ يمنعُ تحقيرَ ما هو بمنزلةِ الفعلِ؛ لأنَّ مذهبَه مذهبُ الفعلِ. انظر شرحَه للكتاب ٢٢٢/٤ .

(٤) ص: ٥٩-٦٠ .

(٥) ٢٥٩/٣

(٦) أي: عن الوصفِ بالصّفةِ الصّريحةِ .

موقعَ المصدرِ في نحوِ قولِك: « أقائماً والنَّاسُ قعودٌ » ؟؛ أي: تقـومُ قيامـاً والنَّـاسُ قعـودٌ، ونحوِ ذٰلكَ .

وأمَّا المعنويُّ فلأنَّه إذا وُصِفَ بالمصدرِ، صارَ الموصوفُ كأنَّه في الحقيقةِ مخلوقٌ من ذٰلكَ الفعلِ » ا.هـ .

٨ ـ يذهبُ أبو الفتـحِ إلى أنَّه لم يسـمعْ في الإشـارةِ (هذٰلـكَ)؛ لأنَّ الـلامَ زيـادةٌ للتَّوكيدِ، والهاءُ للتَّنبيهِ، والتَّنبيهُ ضربٌ مـن التَّوكيـدِ، فـأغنى أحدُهمـا عـن صاحبِـه[١].

وجاءَ عن السّيوطيِّ في الهمعِ[٢]:

« ولا تدخلُ مع اللامِ بحـالٍ، فـلا يقـالُ: هذٰلـكَ، وعلَّلَـه ابـنُ مـالكٍ بـأنَّ العـربَ كرِهَتْ كـثرةَ الزَّوائـدِ. وقـالَ غـيرُه: (هـا) تنبيـهٌ، والـلامُ تنبيـهٌ، فـلا يجتمعـان. وقـالَ السُّهيليُّ: اللامُ تدلُّ على بُعْدِ المشارِ إليه، وأكـثرُ مـا يُقـالُ للغـائبِ ومـا ليـسَ بحضـرةِ المخاطَبِ، و(ها) تنبيهٌ للمخاطَبِ لينظُرَ، وإنَّما ينظُرُ إلى ما بحضرتِهِ لا إلى ما غـابَ عـن نظرِه، فلذٰلكَ لم يجتمعا » ا.هـ . وما قالَه السُّهيليُّ هو المختارُ عندي .

٩ ـ أوردَ ابنُ جنّيّ فعلاً خماسيّاً مجرَّداً، هو «سفَنْذَمَ» فقالَ: «فما رأينا فعـلاً خماسـيّاً مجرَّداً إلَّا هٰذا[٣]» وقد يكونُ هٰذا اللفظُ لفظاً أعجميّاً فارسيّاً أو غـيرَ ذٰلـكَ، فقـد قـالَ الأزهريُّ في تهذيبه[٤]: « أُهملت السّينُ مع الطَّاءِ والدَّالِ والثَّاءِ إلى آخِـرِ حروفِهـا، فلـم يُستَعملْ من جميعِ وجوهِها شيءٌ من مُصَاصِ كلامِ العربِ؛ فأمَّا قولُهم: (قَضَاءٌ سَدُومٌ)

---

(١) ص: ٦٢ .

(٢) ٢٦٣/١ .

(٣) ص: ٦٤ .

(٤) اللسان (سبذ) .

بالذَّالِ، فإنَّه أعجميٌّ، وكذٰلكَ (البُسَّذُ) لهٰذا الجوهرِ، ليسَ بعربيٍّ، وكذٰلكَ (السَّبَذَةُ) فارسيٌّ» ا.هـ .

١٠ ـ خطرةٌ تاريخيّةٌ: قالَ أبو الفتحِ: « قال لي أبو عليٍّ: كانَ لأبي إسحاقَ كتابُ سيبويه في أجزاءِ طروسٍ عتيقةٍ، وكانَ يُقالُ: إنَّ كرّاساً منها بخطِّ سيبويه؛ كانَ فيها (زيدون وعمرون) بواوٍ صغيرةٍ بعدها نونٌ، وكلاهما في نفسِ السَّطرِ مع الحرفِ[1] » ا.هـ .

وهٰذه الرّوايةُ يُمكنُ أن تُضافَ إلى الإشارةِ التَّاريخيَّةِ إلى خطِّ سيبويه الَّتي ضمَّنَها الأستاذُ عبدُ السَّلامِ هارون مقدّمتَه[2] لكتابِ سيبويه .

١١ ـ قالَ أبو الفتحِ في قولهم (مَهْوَنَاةٌ) : « هي فَعَوْلاةٌ، ولا يدخلُ على قولِ صاحبِ الكتابِ؛ لأنَّه ذكر أنَّه لم يأتِ فَعَوْلَى، وقد يأتي مع الهاءِ ما لولا الهاءُ لم يأتِ » ا.هـ .

وفي الكتابِ لسيبويه[3]: « ولا نعلمُ في الكلامِ فَعَلْيَا ولا فَعَوْلى ولا شيئاً من هٰذا النَّحوِ لم نذكرْه، ولا فَعَيْلَى » .

١٢ ـ يرى أبو الفتحِ أنَّ ضميرَ النَّصبِ المتَّصلَ يُؤكَّدُ بضميرِ الرّفعِ المنفصلِ؛ للتَّفريقِ بين البدلِ والتَّوكيدِ، فإنْ أرادوا البدلَ قالوا: رأيتُكَ إيَّاكَ؛ لأنَّ البدلَ على نيَّةِ تكرارِ العاملِ، والتَّوكيدُ ليسَ كذٰلكَ[4].

---

(١) ص: ٦٢ .

(٢) مقدّمة الكتابِ ١/٢٦-٢٧ .

(٣) ٤/٢٦٣ .

(٤) ص: ٦٧-٦٨ .

١٣ - يذهبُ أبو الفتحِ إلى أنَّ قياسَ إجازةِ الخليلِ وسيبويه في (دِيك) و(فِيل) أن يكونَ فِعْلاً أو فُعْلاً[1] أن يُجيزا في (سِيد) أن تكونَ عينُه واواً، وأن تكونَ ياءً. وقد امتنعَ سيبويه من ذٰلكَ، وحملَه على الظَّاهرِ، واعتقدَ فيها كونَها ياءً البتَّةَ، فقالَ في تحقيرِها: سُيَيْدٌ، ولم يقلْ: سُوَيْدٌ.

وكانَ أبو الحسنِ الأخفشُ يُقِرُّها ياءً في الجمعِ، ويقلبُ الياءَ واواً في الواحدِ[2].

١٤ - يرى أبو الفتحِ أنَّه لمَّا جرى ذكرُ الملائكةِ في اللفظِ قبلَ الخبرِ في قراءةِ القاصِّ الَّذي قرأها بالرَّفعِ[3] في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[4] جازَ فيه؛ لتقديمِ ذكرِهم أن يجيءَ الخبرُ مجموعاً، وإن كانَ لو تقدَّمَ عليهم لم يجرِ قبلَه ذكرٌ منهم لم يجزْ: «إنَّ اللهَ يُصلُّون على النَّبيِّ».

وكان أبو عليٍّ قد جعلَه على التَّقديمِ والتَّأخيرِ، وقالَ[5]: «فيلزمُ من هٰذا أن يكونَ تقديرُه: «إنَّ اللهَ يُصلُّون على النَّبيِّ، فرُجِعَ إليه فيه فقالَ: «يجوزُ هٰذا على قولِه تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[6] وقد أَسقطَ أبو الفتحِ هٰذا الرَّأيَ بما سبقَ ذكرُه.

والرَّأيُ عندي ما ذهبَ إليه الكوفيُّون غيرَ الفرَّاءِ، فهم يعطفونَها على موضعِ اسمِ (إنَّ)، والفرَّاءُ يشترطُ خفاءَ اسمِ (إنَّ).

---

(١) الكتاب ٥٩٢/٢.

(٢) انظر شرحَ السِّيرافيِّ ١٩/٥ ب

(٣) وهي قراءةُ ابنِ عبَّاسٍ وعبدِ الوارثِ عن أبي عمرٍو. انظر البحرَ المحيطَ ٢٤٨/٧.

(٤) سورة الأحزابِ: الآية: ٥٦.

(٥) ص: ٧٨-٧٩.

(٦) سورة المؤمنون: الآية: ٩٠.

أمَّا البصريُّون فيجعلونَها على التَّقديمِ والتأخيرِ؛ أي: يُصلِّي على النَّبيِّ وملائكتُه يُصلُّون »[1].

١٥ - يرى أبو الفتحِ أنَّ الكِينةَ في نحوِ قولِهم: « هو بكِينةِ سَوءٍ » فِعْلَةٌ من (كان) التَّامَّة، ومعناها بمحصولِ سَوْءٍ، أو موجودِ سَوْءٍ، أو حادثِ سَوْءٍ[2].

١٦ - يذهبُ ابنُ جنّيّ إلى تقديرِ عاملٍ ثانٍ لما بعدَ الواوِ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾[3] ؛ لأنَّهما ليسا لموصوفٍ واحدٍ؛ والتَّقديرُ: «منها قائمٌ ومنها حصيدٌ»[4].

وقد ذهبَ هٰذا المذهبَ أبو عليٍّ[5]، فأبو الفتحِ مقتفٍ أثرَ شيخِه .

١٧ - يذهبُ أبو الفتحِ إلى أنَّ اللامَ في نحوِ قولِك: «أصلحْتُ الطَّعامَ لزيدٍ» هي الموصِلةُ له إلى الفعلِ، وهي في نحوِ قولِك: « أنا مصلحٌ للطَّعامِ لزيدٍ » لامُ المفعولِ له .

ولا أرى بينهما فرقاً واضحاً، وعندي أنَّ اللامَ في كليهما لامُ المفعولِ له[6].

١٨ - يذهبُ أبو الفتحِ إلى أنَّ الصِّفةَ بالمعنى دونَ اللفظِ، ويستدلُّ على ذٰلكَ بقولِهم: «السُّلَيكُ بنُ السُّلَكةِ» ويردفُ ذٰلكَ بقولِه: «ولهٰذا قَوِيَ قولُ سيبويه في أنَّ الصِّفةَ من طريقِ المعنى، لا من طريقِ اللفظِ »[7]

---

(١) ينظَر البحرُ المحيطُ ٢٤٨/٧ .

(٢) ص: ٨٠ .

(٣) سورة هود: الآية: ١٠٠ .

(٤) ص: ٨١ .

(٥) كتاب الشِّعرِ ٣٠٠/١ .

(٦) ص: ٨٥ .

(٧) ص: ٨٦ .

ولم أقفْ على هٰذا القولِ لسيبويه في الكتاب، ولعلَّه في إحدى نسخِ الكتابِ، أو قد رواه بالمعنى .

١٩ - يذهبُ أبو الفتحِ إلى أنَّ ما أُلزِمَ الزّيادةَ فلم يُفكَّ منها في ذواتِ الأربعةِ أكثرُ منه في ذواتِ الثَّلاثةِ؛ وذٰلكَ نحوُ: مَنجَنُونٍ، وعُرَيْقِصَانٍ ونحوِهما(١).

٢٠ - يرى أبو الفتحِ في تكسُّرِ الصُّدَّادِ (الوزغة) على «صَدَائِد» أنَّه حذفَ إحدى الدَّالين، وبقيَ ألفُ المدِّ، فصارَ إلى صُدَادٍ، ثم كَسَّرَ فُعَالاً على فَعَائِل، فحَذفَ تكريرَ الأصلِ، وأقرَّ الألفَ الزَّائدةَ(٢).

وهو بذٰلكَ يختارُ رأيَ سيبويه في جمعِه « مُقعَنسِسٍ » على مَقَاعِسَ، ويَردُّ على المبرِّدِ الَّذي أخذَ على سيبويه ذٰلكَ، ويجمعُها على « قَعَاسِسَ » .

٢١ - يذهبُ أبو الفتحِ إلى أنَّ أمثلةَ المبالغةِ قد تقعُ على الاقتصادِ وتركِ المبالغةِ، مستدلّاً على ذٰلكَ بفؤولٍ في بيتِ الكتابِ:

وَمَا أَنَا للشَّيءِ الَّذي ليسَ نَافِعِي ... ويغضَبُ منه صَاحِبي بقَؤُولِ

فقؤولٌ هنا بمعنى قائلٍ الَّذي لا يوضَعُ للمبالغةِ(٣).

٢٢ - يؤيِّدُ أبو الفتح مقالةَ البغداديِّين في نحوِ قولِه(٤):

قَدْ أَصبَحَتْ أمُّ الخيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنباً كُلُّـــــهُ لم أَصنَعِ

---

(١) ص: ٨٦ .

(٢) ص: ٨٨ .

(٣) ص: ١٠١ .

(٤) لأبي النَّجمِ في ديوانِه: ١٣٢ .

«إنَّه إنَّما جازَ ذلكَ؛ لأنَّه محمولٌ على المعنى؛ لما فيه من العمومِ، إذ كانَ تقديرُه: ما منه إلَّا غيرُ مصنوعٍ[١]. ثمَّ مَضَى أبو الفتحِ في مسألتِهِ يؤيِّدُ ذلكَ الرَّأيَ بمسموعٍ آخَرَ يُؤيِّدُه.

قالَ ابنُ هشامٍ في المغني[٢]: «وقد صرَّحَ الشَّلَوبينُ وابنُ مالكٍ في بيتِ أبي النَّجمِ بأنَّه لا فرقَ في المعنى بينَ رفعِ (كلّ) ونصبِه».

وقالَ في موضعٍ آخَرَ[٣]: «ولو نصبَ (كلّ) على التَّوكيدِ، لم يصحَّ؛ لأنَّ (ذنباً) نكرةٌ، أو على المفعوليَّةِ، كانَ فاسداً معنىً؛ لما بيَّنّاه في فصلِ «كلّ»، وضعيفاً صناعةً؛ لأنَّ حقَّ «كلّ» المتَّصلةِ بالضَّميرِ ألَّا تُستعمَلَ إلَّا توكيداً أو مبتدأً» ا.هـ.

٢٣ - يذهبُ ابنُ جنّيّ مذهبَ أبي الحسنِ في جعلِ «عليَّ» من قولِه تعالى: ﴿هَٰذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾[٤] متعلّقاً بـ«صراطٌ»، وليسَ متعلّقاً بـ«مستقيمٌ»[٥]، وينظِّرُ له بقولِه تعالى: ﴿وعَلَى اللهِ قَصدُ السَّبِيلِ﴾[٦].

٢٤ - يرى ابنُ جنّيّ أنَّ «لا» في قولِه تعالى: ﴿لا أُقسِمُ بِهَٰذا البَلَدِ﴾[٧]، وقولِه تعالى: ﴿فَلاَ أُقسِمُ بمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾[٨] نافيةٌ غيرُ زائدةٍ في وجهٍ من الوجوهِ، والمعنى: أنَّني

---

(١) ص: ١٠٢.

(٢) ص: ٢٦٥.

(٣) ص: ٦٤٧.

(٤) سورة الحِجْرِ: الآية: ٤١.

(٥) ص: ١٠٤.

(٦) سورة النَّحلِ: الآية: ٩.

(٧) سورة البلدِ: الآية: ١.

(٨) سوورة الواقعةِ: الآية: ٧٥.

لا أُقسمُ به إعظاماً له لما يدلُّ عليه من صنعةِ الباريء وعظمتِه ووحدانيَّتِه[١].

قال ابنُ قتيبة في تأويلِ مُشْكلِ القرآنِ[٢]: « زيدتْ في الكلامِ على نيَّةِ الرَّدِّ على المكذّبين، كما تقولُ في الكلامِ: لا واللهِ ما ذاكَ كما تقولُ، ولو قلتَ: واللهِ ما ذاكَ كما تقولُ، لكانَ جائزاً، غيرَ أنَّ إدخالَك (لا) في الكلامِ أوّلاً، أبلغُ في الرَّدِّ. وكانَ بعضُ النَّحويّين يجعلُها صلةً، ولو جازَ هذا، لم يكنْ بين خبرٍ فيه الجحدُ، وخبرٍ فيه الإقرارُ فرقٌ » .

والقولُ بأنَّها للرّدِّ أقربُ عندي؛ لأنَّه أخفُّ في التَّأويلِ ممَّا ذهبَ إليه ابنُ جنّيّ .

٢٥ ـ يرى أبو الفتحِ أنَّ قياسَ من قالَ في «عرفاتَ» بتركِ الصَّرفِ، وشبَّهَها بالهاءِ، والألفَ قبلَها بالفتحةِ، أن يقفَ عليها بالتَّاءِ؛ لأنَّها على كلِّ حالٍ مبقاةٌ على أحكامِ الجمعِ[٣].

قالَ ابنُ جنّيّ في سرِّ الصّناعةِ[٤]: « فإن قِيلَ: فإنَّ سيبويه قد قالَ[٥]: «إنَّ عرفات منصرفةٌ» وقد اجتمعَ فيها ـ كما علمتَ ـ التَّعريفُ والتّأنيثُ، فما أنكرت أن يكونَ تنوينُ مسلماتٍ عَلَماً للصَّرفِ، كما أنَّ تنوينَ عرفاتٍ عَلَمٌ للصَّرفِ على ما حكيناه من قولِ سيبويه ؟

---

(١) ص: ١٠٤-١٠٥ .

(٢) ص: ٢٤٧ .

(٣) ص: ١٠٥-١٠٦، وانظر الحاشيةَ هناك .

(٤) ٤٩٦/٢ .

(٥) الكتاب ٢٣٣/٣ وعبارةُ سيبويه فيه: « ألا ترى إلى عرفاتٍ مصروفةً في كتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ، وهي معرفةٌ » وقد يكونُ اللفظُ أعلاه في نسخةِ المؤلِّفِ، أو يكونُ قد رواه بالمعنى .

فالجوابُ: أنَّ سيبويه إنَّما أرادَ بقولِه: «إنَّ عرفاتٍ منصرفةٌ أنَّ فيها تنويناً، كما أنَّ في رجلٍ وفرسٍ تنويناً، ألا ترى أنَّ في عرفاتٍ من التَّعريفِ والتَّأنيثِ ما يمنعُ الصَّرفَ .

إلى هٰذا رأيتُ أبا عليٍّ يذهبُ، وبهٰذا الاستدلالِ استدلَّ » ا.هـ .

٢٦ ـ يرى أبو الفتحِ أنَّكَ إنْ بَنيتَ مثالَ أُفعُولٍ من «يئسْتُ» قلتَ: أُيُوسٌ، بحذفِ الهمزةِ وإلقاءِ حركتِها على الفاءِ، فتعودُ الواوُ ياءً(١). وقد كانَ أبو الحسنِ يقولُ فيها: أُوأُوسٌ .

٢٧ ـ يرى أبو الفتحِ رأياً يُخالِفُ فيه رأيَ أبي عليٍّ في امتناعِه من أن يقولَ على مثالِ «جَحْمَرِش» من قضَيتَ: قَضَيَّايٌ، وتعليلُه ذٰلكَ بقولِه: «إذا جرى المضاعفُ في الإلحاقِ مجرى غيرِه فاحتملَ ظهورَ تضعيفِه، فكذٰلكَ يجبُ أن يجريَ المعتلُّ في الإلحاقِ مَجرَى الصَّحيحِ، فيصحُّ صحَّتَه، فلا يجبُ على هٰذا أن يقولَ: قَضَيَّايٌ » .

وقد خالفَ أبو الفتحِ أبا عليٍّ في ذٰلكَ فقالَ: «وهذا سقطَ عندي من قولِه لأمرين: أحدُهما: أنَّه هو نفسُهُ قد أجازَ في هٰذه المسألةِ نفسِها أن تُحذَفَ اللامُ الأخيرةُ فتقولُ: قَضْيَاً، وأجازَ أيضاً البدلَ وهو: قَضَيَّوٍ على حدِّ ما أجازَه أبو الحسنِ فيها من الحذفِ والقلبِ ... وأمَّا الآخَرُ: فلأنَّهُ وكلَّ أحَدٍ (من مخالفٍ أو موافقٍ) قد يغيِّرُ ما وردَ من الملحقِ بحرفِ اللينِ، وذٰلكَ أنَّكَ لو بنيتَ من (غَزَوْت) أو (رَمَيْت) مثلَ جَعْفَرٍ لقلتَ: غَزْوَىً ورَمْياً، وأصلُها: غَزْوَوٌ، ورَمْيَيٌ»(٢).

٢٨ ـ من آراءِ أبي الفتحِ الاشتقاقيَّةِ في هٰذا النَّصِّ قولُه في أصلِ قولِهم: «ما

---

(١) ص: ١١٠-١١١ .

(٢) ص: ١١١-١١٢ .

بالُكَ»؟: إنَّـه مـن لفـظِ البـولِ ومعنـاه.[1] ورَدَّ ذٰلـكَ إلى أنَّ العـينَ إذا كـانت ألفـاً مجهولةً، حُكِمَ عليها بالواوِ، وقد جَمعَ لذٰلكَ شواهدَ ونظائرَ من ألفاظِ اللغةِ، فـانظرْه في موضعِه .

٢٩ ـ ردَّ أبـو الفتـحِ معـانيَ (ح ص ر) و(ح ص ن) و(ح ص ل) إلى الضَّبـطِ والحَجْرِ والإمساكِ، وضدِّ البساطةِ والاسترسالِ[2].

وخَطَراتُ أبي الفتحِ في تقـارُبِ المعـاني لتقـارُبِ الألفـاظِ مبثوثـةٌ في طَيَّـاتِ هٰـذا النَّصِّ، وهي كثيرةٌ، وقد اكتفينا بذكرِ هٰذه الخَطْرةِ عن ذكرِ غيرِها لتكونَ عليها دليلاً، ولأنَّ في ذكرِها تكراراً لما هو مبسوطٌ في النَّصِّ .

٣٠ ـ يرى أبو الفتحِ أنَّ «ايتصَلَتْ» في قولِه[3]:

* وَايتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرقَدِ *

جِيءَ بها على لغةِ أهلِ الحجازِ في «ايتزَنَ» و«ايتعَلَم»، فأَقرَّ الياءَ الَّـتي إنَّمـا تكـونُ مـع الوقفِ والابتداءِ في حالِ الوصلِ، فأَجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ[4].

قالَ أبو الفتحِ في سرِّ الصِّناعـةِ[5]: «أرادَ: فـاتَّصَلَتْ، فـأبدلَ مـن التَّـاءِ الأولى يـاءً كراهيةً للتَّشديدِ» .

---

(١) ص: ١١٧-١٢٢ .

(٢) ص: ١٢٢ .

(٣) لم أهتدِ إليه .

(٤) ص: ١٢٤-١٢٦ وينظَر اللسانُ (وصل) .

(٥) ٧٦٤/٢ .

وفي هٰذا النَّصِّ يقولُ[1]: فإن قلتَ: هل يكونُ على أنَّه أرادَ اتَّصَلْتُ، فثقُلَ عليه الحرفان، فأبدلَ الأوّلَ من التَّضعيفِ ياءً، كقولِه[2]:

رَأَتْ رَجُلاً أَيْمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ   فَيَضْحَى وأَمَّا بِالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

فإنَّ ذٰلكَ لا يتوجَّهُ عندي هٰهنا، وذٰلكَ أنَّ الَّذي قد اشترطَ اتَّزَنَ، واتَّصَلَ، واتَّعَدَ، كرِهَ البدلَ وأن يقولَ: ايْتَعَدَ، وايْتَزَنَ، فهربَ من الياءِ إلى تحصينِ الحرفِ بإبدالِه تاءً، فلم يكنْ ليَحسِنَ نقضَ ما قصدَ له بالتَّاءِ، فيعودَ فيبدل التّاءَ ياءً، ومن الياءِ هَرَبَ، فاعرفْ ذٰلكَ » ا.هـ .

ويُعدُّ هٰذا تطوُّراً في رأيِ أبي الفتحِ بينَ سرِّ الصّناعةِ والخاطريّاتِ .

٣١ - يرى أبو الفتحِ أنَّ أصلَ الصّفةِ أن تكونَ للنّكرةِ، ويستدلُّ على ذٰلكَ بنحوِ قولِك: مررْتُ بزيدٍ الظَّريفِ؛ فالضَّميرُ في « الظَّريفِ » إنَّما يعودُ على اللامِ لفظاً، لا على « زيدٍ »[3].

٣٢ - يرى ابنُ جنّيٍّ أنَّ قولَكَ: « علمُكَ بزيدٍ كانَ ذَا مَالٍ » صحيحٌ جائزٌ إذا جُعِلَ في « كانَ » ضميرُ العِلْمِ لا ضميرُ « زيدٍ »، وجُعِلَ « ذا مال » حالاً سدَّتْ مَسدَّ خبرِ « كانَ » ، وتكونُ « كانَ » وما بعدَها خبراً عن « عِلْمُكَ »[4]

وكانَ أبو عليٍّ منعَ هٰذا التَّركيبَ؛ لأنَّه يعلِّقُ الباءَ بنفسِ العِلْمِ، ويجعلُ في « كانَ » ضميرَ «زيدٍ » ، و« ذا مالٍ » خبرَ « كانَ » ، فيبقى المصدرُ لا عائدَ عليه من الجملةِ بعدَه الَّتي هي خبرٌ عنه .

---

(١) ص: ١٢٤-١٢٥ .

(٢) عمر بن أبي ربيعةَ في ديوانِه: ١٢١ .

(٣) ص: ١٤٥ .

(٤) ص: ١٥٢-١٥٣ .

٣٣ ـ يذهبُ أبو الفتحِ إلى أنَّ « تبعثوها » الثَّانيةَ في قولِ زهيرٍ[١]:

مَتَى تَبعَثُوهَا تَبعَثُوهَا ذَمِيمَةً وتَضْرَ إذَا ضَرَّيتُمُوهَا فَتَضْرَمِ

جوابُ الشَّرطِ في « متى تَبعثُوها » ، وإنَّما جازَ ذلكَ، وإن كانَ لفظُ الجزاءِ هو لفظَ الشَّرطِ؛ لأنَّ الحالَ زيدتْ في معنى الثَّاني[٢].

قالَ أبو الفتحِ[٣]: « وقد كانَ أبو عليٍّ منعَ ممَّا أجزْنا في هذا وبيتِ زُهيرٍ » .

٣٤ ـ يرى أبو الفتحِ أنَّ « ضِمَارَها » و « عَيْنَهَا » في قولِ الشَّاعرِ[٤]:

اليَومَ تَقضِي أُمُّ عَمرٍو دَيْنَهَا إمَّا ضِمَارَهَا وإمَّا عَيْنَهَا

لا يجوزُ أن تكونا بدلاً من « دَيْنَهَا » ؛ وذلكَ أنَّ العَيْنَ النَّقدُ الحاضرُ، والدَّيْنُ بخلافِه. ويَحملُ ذلكَ على أنَّ هناك فِعْلاً محذوفاً يدلُّ عليه الفعلُ المذكورُ (تَقْضِي)، والمعنى: اليومَ تُثِيبنا نقداً أو وعداً[٥].

٣٥ ـ يذهبُ أبو الفتحِ إلى أنَّ « مالكاً » الأولى في قولِه[٦]:

اقْتُلاَني وَمَالِكاً واقْتُلاَ مَالِكاً مَعِي

ينبغي أن تكونَ مفعولاً معه لا معطوفاً على الضَّميرِ الَّذي هو الياءُ في: « اقتلاني »

---

(١) ديوانه: ٤٣ .

(٢) ص: ١٥٥-١٥٦ .

(٣) ص: ١٥٦ .

(٤) لم أهتدِ إليه .

(٥) ص: ١٦٤-١٦٥ .

(٦) عبد الله بن الزُّبيرِ في البدايةِ والنّهايةِ ١٩٥/٧ .

قالَ أبو الفتحِ[1]: « ألا ترى أنَّه قابلَه بقولِـه: « واقتـلا مالكـاً معـي » ، ولم يقـلْ: « اقتُـلا مالكاً وإيَّاي » ، وعلى أنَّه لو قالَ لحملْناه على أنَّ « إيّاي » مفعولٌ معه؛ لأنَّ المعنى عليه؛ ألا تراه قد أَظهرَ « معي » فدلَّ على أنَّ الموضعَ مقتضٍ للمفعولِ معه، فكأنَّه إذاً إنَّما قالَ: اقتلاني مع مالكٍ، واقتلا مالكاً معي » ا.هـ .

٣٦ ـ يذهبُ أبو الفتحِ إلى أنَّ فتحةَ « رَجُلَ » في قولِـك: « لا رَجُـلَ » فتحـةُ بنـاءٍ، وليستْ حركةَ إعرابٍ، كما ذهبَ إلى ذٰلكَ الزَّجَّاجُ والسِّيرافيُّ[2]، ولكنَّها تُشبهُ حركةَ الإعرابِ؛ لاطِّرادِها في كلِّ منفيٍّ بـ « لا » النَّافيةِ للجنسِ، فلمَّا اطردَتْ أشبهت النَّصبَ بأحدِ النَّواصبِ[3]، وهو بذا يُوافقُ المبرّدَ والأخفشَ .

٣٧ ـ ذهـبَ أبـو الفتـحِ إلى أنَّ مـا جـاءَ عنهـم شـاذّاً مـن نحـوِ قولهـم: « فقدْتُـني وعدمْتُني » غيرُ شاذٍّ عندَه، بل يكونُ على ما قد شـاعَ في القـرآنِ، وفصيحِ الكـلامِ مـن حذفِ المضافِ؛ والتَّقديرُ: فقدْتُ نفسي وعَدِمْتُها[4].

٣٨ ـ يذهبُ أبو الفتحِ مذهبَ شيخِه أبي عليٍّ في تغليطِه أبا إسـحاقَ الزَّجَّاجَ في إجازتِه نصبَ « تكتمون » علـى الجـوابِ في قولِـه تعـالى: ﴿لِـمَ تَلبِسُـونَ الحَـقَّ بالبَـاطِلِ وَتَكتُمُونَ الحَقَّ﴾ [5] فقد قالَ أبو إسـحاقَ[6]: « لـو قِيـلَ: (وتكتمـوا الحـقَّ) لجازَ علـى قولِكَ: لِمَ تجمعون ذا وذا؟ على أنَّ « تكتمون » في موضعِ نصبٍ على الصَّرفِ في قـولِ

---

(١) ص: ١٦٥ .

(٢) ينظرُ الخصائصُ ٣/٥٦-٥٧، وشرحُ الكافيةِ ٢/١٥٥ .

(٣) ص: ١٧٦-١٧٧ .

(٤) ص: ٢١٢-٢١٣ .

(٥) سورة آل عمران: الآية: ٧١ .

(٦) معاني القرآنِ وإعرابه ١/٤٢٨، والإغفال: ٢/٥٨ ب.

الكوفيّين، وبإضمارِ (أنْ) في قولِ أصحابِنا».

قالَ أبو الفتحِ[1]: «قال أبو عليٍّ: هٰذا غلطٌ؛ لأنَّه ليسَ بمنزلةِ: أتزورُني فأُكرِمَكَ؟ كما ظنَّ أبو إسحاقَ[2]؛ وذٰلكَ لأنَّه إذا قالَ: أتزورُني؟ فإنَّما يستفهمُه عن الزّيارةِ، فهو غيرُ واجبٍ، فعطفَ عليه فأضمرَ «أن» فنصبَ، وقولُه: «لِمَ تكتمون»؟ ليسَ بسؤالٍ عن الكتمانِ، بل الكتمانُ واجبٌ، وإنَّما هو سُؤالٌ عن علَّةِ الكتمانِ».

والمختارُ عندي ما ذهبَ إليه أبو عليٍّ وأبو الفتحِ.

هٰذا وقد ندَّ الخاطرُ عن ذكرِ بعضِ الآراءِ الواردةِ في النَّصِّ؛ لأنَّ في ذكرِها في موضعِها من النَّصِّ غنىً عن ترديدِها هنا؛ لأنَّ أبا الفتحِ قد بسَطَ المقالَ فيها هنالك.

ونحنُ - كما ترى - نرى أبا الفتحِ يتجوَّلُ بنا في بساتينِ اللغةِ المختلفةِ، يسردُ علينا خواطرَه في قضاياها، وينثرُ آراءَه فيها، وهو في ذٰلكَ بين اتّباعٍ، وابتداعٍ، وشرحٍ لآراءِ سابقيه، وتجليَةٍ لغامضِ تلك الآراءِ والنَّظَراتِ.

(٧) «الخاطريَّاتُ» مؤلَّفٌ واحدٌ:

لعلَّه ممَّا تجدرُ الإشارةُ إليه في هٰذا الموضعِ أنَّ الخاطريَّاتِ مؤلَّفٌ ينتظمُ مسائلَ كثيرةً، خرجَ بعضُها للنَّاسِ ضمنَ المطبوعِ الَّذي خرجَ، أو هٰذا النَّصِّ الَّذي بين أيدينا، وبقيَ جزءٌ منه لم تصلْ إليه أيدي الباحثين عن كنوزِ التُّراثِ الإسلاميِّ في البلادِ المختلفةِ، وسأعرِضُ موجزاً لما خرجَ من هٰذه المسائلِ في المحاورِ الثَّلاثةِ التَّاليةِ:

---

(١) ص: ٢١٧.

(٢) الإغفال ٢/٥٨ ب - ٥٩ أ.

١ - الخاطريَّات:

قامَ عليّ ذو الفقار شاكر بإخراجِ النَّصِّ الأوَّلِ لهٰذه المسائلِ بعدَ أن وقـعَ في أثنـاءِ عملِه في جمعِ شعرِ تـأبَّطَ شرّاً وأخبـارِه على مصوَّرةٍ لمخطوطـةٍ محفوظـةٍ في مكتبـةِ الأسكوريال تحتَ رقم (٧٧٨) مستهدياً بما ذكرَه بروكلمـان[1] عنهـا مـن أنَّهـا تضـمُّ بعضَ مختاراتٍ من شعرِ تأبَّطَ شرّاً، جمعَها ابنُ جنّي[2]. وكانت هٰذه المخطوطةُ الَّتي يبلغُ عددُ صفَحَاتِها (١٤٢) صحيفةً تحملُ عنواناً مصنوعاً هو: «كتابٌ مجموعٌ في البلاغةِ»، وتحتَه ما نصُّه: «نقلَ جميعَ هٰذا كما وَجدَه في خطِّ الإمامِ عثمانَ بنِ جنّي - رحمَه اللهُ - السَّيِّدُ الفقيرُ إلى رحمةِ الله - تعالى - محمَّدُ بنُ إبراهيمَ النَّحَّاسُ حـامداً» وبـآخِرِ صحيفـةٍ من هٰذا المجموعِ كُتِبَ ما نصُّه: «تمَّ المجموعُ بحمدِ اللهِ وعونِه من كلامِ الإمامِ ابنِ جـنّي - رحمَه اللهُ تعالى - منقولاً من خطِّه، وذٰلكَ بحلب المحروسةِ بـالقربِ مـن عمـودِ الأسـرِ بتاريخِ شهرِ اللهِ الأصمِّ رجب سنةَ سبعٍ وخمسين وستّمائة، على يدِ أضعفِ خلـقِ اللهِ وأحوجِهم إلى عفوِه وغفرانِه - عفا اللهُ عنه - محمَّدِ بنِ عبدِ الرَّحيمِ، حـامداً اللهَ تعـالى، ومصلِّياً ومسلِّماً»[3].

وقد ضَمَّ هٰذا النَّصُّ خمساً وعشرين ومائتي مسألةٍ مشفوعةٍ بمجموعٍ شعريٍّ لتأبَّطَ شرّاً، ومعانٍ وفوائدَ عن أحمدَ بنِ يحيى أبي العبَّـاسِ ثعلـبٍ. وقـد طَبعـت دارُ الغـربِ الإسلاميِّ بلبنانَ هٰذا الكتـابَ، وكـانت طبعتُـه الأولى قـد صَـدَرت سـنةَ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

---

(١) تاريخ الأدبِ العربيِّ ١/٢٥.

(٢) انظر مقدّمةَ عليّ ذو الفقار شاكر على المطبوعِ: ٨.

(٣) مقدّمة شاكر: ٨-٩.

وكانت تلكَ المسائلُ متفرّقةً في جوانبِ اللغةِ المختلفةِ، وتحملُ من الخصائصِ الأسلوبيَّةِ وطُرُقِ التَّناولِ ما تحملُهُ المسائلُ الَّتي بين أيدينا، إلَّا أنَّه ليسَ هناك تكرارٌ لأيَّةِ مسألةٍ من مسائلِ هٰذين النَّصَّين .

(٢) بقيَّةُ الخاطرياتِ:

تحتَ هٰذا العنوانِ حقَّقَ الدّكتورُ محمّد أحمد الدالي إحدى وتسعين مسألةً أو خاطريَّةً، ضمَّها عشرون لوحاً ممَّا لم يُنشرْ في المطبوعِ[1]، وأخرجَها في مجلَّةِ مجمعِ اللغةِ العربيَّةِ بدمشقَ (الجزءُ الثَّالثُ من المجلَّدِ السَّابعِ والسّتّين) في محرَّم ١٤١٣هـ الموافق تمّوز (يوليو) ١٩٩٢م. وقد استدركَ الدّالي بعملِه هٰذا على عليٍّ ذو الفقار شاكر ما فاتَه في الجزءِ الأوّلِ من الخاطريَّاتِ .

وقد قامَ أُستاذي الكريم الدّكتورُ عبد الفتّاح سليم بتحقيقِ هٰذه المسائلِ، ولم يكُ على علمٍ بعملِ الدّالي هٰذا، ولا ندري أيَّ العَلَمين سبقَ إلى هٰذا العملِ؟، غيرَ أنَّ الدّكتورَ عبدَ الفتَّاحِ قد أخرجَ تلكَ المسائلَ وسمَّاها «مسائلَ منسيَّةً» ، ونشرَها في مجلَّةِ عالمِ الكتبِ (المجلَّدُ الرّابعَ عشرَ، العددُ السَّادسُ)، وذلكَ في الجماديين ١٤١٤ هـ، (نوفمبر، ديسمبر ١٩٩٣م) من ص: ٦٥٥ إلى ص: ٦٧٩ .

وهٰذا يعني خروجَ عملِ الدّكتور عبد الفتَّاحِ بعدَ عملِ الدّكتورِ الدالي بعامٍ ونيِّفٍ.

(٣) الجزءُ الثَّاني من الخاطريَّاتِ لأبي الفتحِ عثمانَ بنِ جنّي النَّحويِّ اللغويِّ:

تحتَ هٰذا العنوان لقيتُ مصوَّرةً عند أستاذي ومشرفي الدّكتور عبدِ الرّحمٰن بنِ

---

(١) انظر اعتذارَ الدّكتور محمَّد الدّالي له وتفسيرَه ذٰلكَ بالسَّهوِ أو ضياعِ الأوراقِ، في مجلَّةِ مجمعِ اللغةِ العربيَّةِ بدمشقَ (جـ ٣، م ٦٧) ص: ٤٢١ .

سليمانَ العثيمين، ومصوَّرةً أُخرى في مركزِ البحثِ العلميِّ وإحياءِ التُّراثِ الإسلاميِّ بجامعةِ أمِّ القرى بمكَّةَ المكرَّمةِ برقم: (٥٧٩)، وإذا بهما مصوَّرتان لمخطوطةٍ ذاتِ نسخةٍ يتيمةٍ بمكتبةِ سليم آغا في إستانبول بتركيا برقم (١٠٧٧)، وسأُرجِئُ الحديثَ عن هٰذه النُّسخةِ إلى وَصْفِها في خطوةٍ تاليةٍ .

(٤) وللخاطريَّاتِ بقيَّةٌ:

ولا يعني خروجُ هٰذه المسائلِ أنَّنا قد طَوَينا صفحةَ هٰذا المؤلَّفِ، وأَتينا على بقيَّتِه الآخِرةِ، فلا زالت هناك مسائلُ وخاطريَّاتٌ لم تصلْ إليها أيدي الباحثينَ بعدُ، وشداةِ المعرفةِ المطبوعةِ والمخطوطةِ. ويدلُّك على ذٰلك أمران:

أحدُهما: ما ذُيِّلَ به ناسخُ هٰذا المخطوطِ الَّذي بين أيدينا مسائلَ هٰذا المخطوطِ من قولِه[1]: « تمَّ ذٰلكَ، وكَمُلَ ما وُجِدَ من الخاطريَّاتِ بفضلِ اللهِ ومنِّه » ، وهٰذا يعني أنَّ هناك مسائلَ مفقودةً ضمنَ ما فُقِدَ من تُراثِ هٰذه الأمَّةِ، أو موجودةً في مكانٍ لم ينبَشْ بعدُ .

وثانيهما: تلكَ النُّقولُ من كتبِ اللغةِ عن هٰذا المصنَّفِ ممَّا لا نجدُ له ذكراً فيما قد خرجَ من مطبوعٍ أو مسائلِ هٰذا النَّصِّ، ومن تلكَ النُّقولِ ما يلي:

١ ـ قالَ بهاءُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ النَّحَّاسِ الحلبيُّ (ت ٦٩٨ هـ) في « شرحِ المقرَّبِ[2] » : « في الجزءِ الثَّالثِ من الخاطريَّاتِ لابنِ جنِّي ـ رحمَهُ اللهُ ـ مسألةٌ:

قلتُ له ـ يعني أبا عليٍّ رحمَهُ اللهُ ـ قالَ (يعني سيبويه رحمَه الله): « إذا كانت

---

(١) ص: ٢٢٣ .

(٢) لوحة: ٥٢ مخطوط .

(علمْتُ) بمعنى (عَرفْتُ) عُدِّيتْ إلى مفعولٍ واحدٍ، وإذا كانَ بمعنى العلمِ، عُدِّيتْ إلى مفعولين[1]» ، فما الفرقُ بين (عَلِمْتُ) و(عَرفْتُ) من جهةِ المعنى ؟

فقالَ: لا أعلمُ لأصحابِنا ـ رحمَهُم اللهُ ـ في ذٰلكَ فرقاً محصَّلاً. والَّذي عندي في ذٰلكَ: أنَّ (عرفتُ) معناها العلمُ الموصولُ إليه من جهةِ المشاعرِ والحواسِّ. بمنزلةِ (أدركتُ) معناها العلمُ، و(علمتُ) من غيرِ جهةِ المشاعرِ والحواسِّ، يدلُّكَ على ما ذكرْنا في (عرفتُ) قولُه تعالى: ﴿يُعْرَفُ المجرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ﴾[2]، والسِّيمَا تُدرَكُ بالحواسِّ والمشاعرِ، وكذٰلكَ في ذِكْرِ ﴿الجنَّةَ عَرَّفَهَا لهم﴾[3]؛ أي: طيَّبَ رائحتَها لهم، من العَرْفِ؛ وهو الرَّائحةُ، والرائحةُ إنَّما تُعلَمُ من جهةِ الحاسَّةِ، وكقولِه[4]:

أوَكُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ   بَعَثُوا إليَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوسَّمُ

قلتُ له: أفيجوزُ أن تقولَ: (عرفتُ) ما كانَ ضدُّه في اللفظِ (أنكرْتُ)، و(علمْتُ) ما كانَ ضدُّه في اللفظِ (جهلتُ)، فإذا أُريدَ بـ (عَلِمْتُ) العلمُ المعاقبةُ عبارتُه للإنكارِ، تعدَّتْ إلى مفعولٍ واحدٍ، وإذا أُريدَ بـ (علمتُ) العلمُ المعاقبةُ عبارتُه الجهلَ، تعدَّتْ إلى مفعولين، ويكونُ هٰذا فرقاً بينهما صحيحاً؛ لأنَّ (أنكرتُ) ليستْ بمعنى (جهلتُ)؛ لأنَّ الإنكارَ قد يُضامُّ العِلْمَ، والجهلُ لا يُضامُّ العلمَ، ولأنَّه إنَّما ينكِرُ الإنسانُ

---

(١) قالَ سيبويه في الكتابِ ١/٤٠: « وقد يكونُ عَلِمْتُ بمنزلةِ عَرَفْتُ لا تُريدُ إلَّا عِلْمَ الأوّلِ، فمن ذٰلكَ قولُه تعالى: ﴿ولقد علمْتُمُ الَّذينَ اعتدَوْا منكم في السَّبتِ﴾ [البقرة: ٦٥]، وقالَ سبحانَهُ: ﴿وآخرينَ من دونِهِم لا تعلمونَهُمُ اللهُ يعلَمُهم﴾ [الأنفال: ٦٠]، فهي هنا بمنزلةِ عَرَفْتُ، كما كانتْ رأيتُ على وجهين » . وانظر شرحَ السِّيرافيِّ على الكتابِ ٢/٣٢٢ (المطبوع) .

(٢) سورة الرَّحمٰن: الآية: ٤١ .

(٣) سورة محمَّد: الآية: ٦ .

(٤) لطريفِ بنِ تميم العنبريِّ. ينظَرُ الكتابُ ٤/٧، والمنصفُ ٣/٦٦ .

ما يعلَمُه، ولا يصحُّ أن يُنكرَ ما قد جَهِلَه، ولأنَّ الجهلَ يكونُ في القلبِ فقط، والإنكارُ يكونُ باللسانِ وإن وُصِفَ القلبُ به؛ كقولِك: (أنكرَه قلبي)، كانَ مجازاً، وكونُ الإنكارِ باللسانِ دلالةٌ على أنَّ المعرفةَ متعلّقةٌ بالمشاعرِ، فقالَ: هٰذا صحيحٌ » . ا.هـ .

وإذا ما عَلِمْنا أنَّ محمَّدَ بنَ إبراهيمَ بنِ النَّحَّاسِ هو ناسخُ أجزاءِ الخاطريَّاتِ الَّتي طُبعتْ ، فيمكنُنا القولُ: إنَّ هناك بقيَّةً لم تخرجْ؛ منها الجزءُ الثَّالثُ الَّذي تضمَّنَ هٰذا النَّقلَ، وقد يكونُ المجموعُ الَّذي حقَّقَه عليّ ذو الفقار شاكر، وأتمَّ تحقيقَه الدّكتورُ محمَّد الدَّالي هو بعضاً من هٰذا الجزءِ، إذ إنَّ ناسخَها واحدٌ .

وقد يكونُ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ النَّحَّاسِ قد استنسخَ جميعَ الخاطريَّاتِ، ثمَّ تفرَّقَتْ أجزاؤُها في المكتباتِ المختلفةِ بفعلِ الزَّمنِ أو غيرِه. ويُؤنِسُك في ذٰلكَ أنَّ أصلَ نسخةِ الجزءِ الثَّاني من الخاطريَّاتِ بها أخرامٌ في كثيرٍ من مواضعِها، ممَّا يعني لكَ أنَّها نسخٌ عن نسخٍ، قد يكونُ نسخَ ابنِ النَّحَّاسِ أو غيرِه، أو ممَّا يتَّصلُ به بسببٍ، وقد يكونُ غيرَ ذٰلكَ، ولا يُقطَعُ في ذٰلكَ بيقينٍ .

٢ ـ وقالَ أبو حيَّانَ (ت ٧٤٥ هـ) في « التَّذييلِ والتَّكميلِ[١] » : « ... ونَصَّ ابنُ جنّي في الخاطريَّاتِ له على امتناعِ انتصابِ جلوسٍ بـ(قَعَدَ) من قولِك: قَعَدَ زيدٌ جلوساً ... » .

٣ ـ وقالَ الزَّركشيُّ (ت ٧٩٤ هـ) في « البُرهانِ[٢] » : « وقالَ ابنُ جنّي في «خاطريَّاتِه» : من اتِّصالِ الفاعلِ بالفعلِ أنَّكَ تُضمرُه في لفظٍ إذا عرفْتَه؛ نحو: قُمْ، ولا تحذفُه كحذفِ المبتدأ، ولهٰذا لم يجزْ عندَنا ما ذهبَ إليه الكسائيُّ في « ضَرَبَني، وضَرَبْتُ

---

(١) ١٨١/٢ مخطوط .

(٢) ١٠٣/٣ في الأسلوبِ الثَّاني (الحذف) .

قومَكَ » .

٤ - وقالَ الأزهريُّ (ت ٩٠٥ هـ) في « التَّصريح »[1]: « ... وقالَ ابنُ جنِّي في « الخاطريَّاتِ » : إنَّ (لا) نصبَتْ (شيءً) ولا خبرَ لها؛ لأنَّها صارتْ فضلةً. نقلَه عن أبي عليٍّ وأقرَّه » .

٥ - وقالَ السّيوطيُّ (ت ٩١١ هـ) في الأشباهِ والنَّظائرِ[2]: « قالَ ابنُ جنِّي في الخاطريَّاتِ: التَّعريفُ يُثبتُ التَّأنيثَ والعُجْمةَ والتَّركيبَ، والتَّنكيرُ يُسقِطُ حكمَ ذٰلكَ. ومن قوَّةِ حكمِ التَّعريفِ في منعِه الصَّرفَ أنَّك تعتدُّ معه العُجْمةَ والتَّأنيثَ والتَّركيبَ، ولا تعتدُّ واحداً من ذٰلكَ مع عدمِ التَّعريفِ، وإن اجتمعَ فيه سببان: أحدُهما: ما ذكرْنا؛ ألا ترى أنَّكَ تصرفُ أربعاً، وإن كانَ فيه الوزنُ والتَّأنيثُ، وباذنجاناً، وإن كانَ فيه التَّركيبُ والعُجْمةُ، وحضرموت (اسم امرأةٍ) إذا نُكِّرَ، وإن كانَ فيه التَّركيبُ والتَّأنيثُ. ولا تصرفُ شيئاً من ذٰلك معرفةً، فهٰذا يَدلُّ على قوَّةِ الاعتدادِ بالتَّعريفِ، وأنَّه سببٌ أقوى من التَّأنيثِ والعُجْمةِ والتَّركيبِ » ا.هـ .

٦ - قالَ البغداديُّ (ت ١٠٩٣ هـ) في الخِزانةِ[3]: « ... هَوْلاءِ بفتحِ الهاءِ وسكونِ الواوِ، فخففَ هَؤُلاءِ بحذفِ ألفِ (ها)، وقُلبتْ همزةُ (أولاء) واواً. وقالَ ابنُ جنّي في الخاطريّاتِ: الأصلُ هَؤُلاءِ، فحُذفت الألفُ، ثمَّ شبّه (هَؤُلَ) بعَضُدٍ فسُكِّنَ، ثمَّ أبدل الهمزة واواً، وإن كانتْ ساكنةً بعد فتحةٍ، تنبيهاً على حركتِها الأصليَّةِ » .

---

(١) ١/٢٣٧ .

(٢) ٣/٦٨ .

(٣) ٥/٤٣٨ .

٧ - وفي الخزانةِ[1] أيضاً: « قالَ ذو الرُّمَّةِ:

إِذَا الصَّيفُ أَجلَى عنْ شِتَاءٍ مِن النَّوَى

أَمَلْتُ اجتِمَــاعَ الحيِّ في صَيفٍ قَابِلِ

هٰذا البيت ذكرَه ابنُ جنّيّ في « الخاطريَّاتِ » ، وهو في ديوان ذي الرُّمَّةِ مشهوراً ».

فلا نجدُ أيّاً من النُّقُولِ السَّابقةِ في أيٍّ من الأجزاءِ السَّابقةِ الَّتي خرجَتْ، وفي هٰذا دليلٌ على أنَّ هناكَ جزءاً لم تقارفْه أيدي الباحثين بعدُ، ولعلَّ الأيامَ تسعفُنا بخروجِه كما أسعفَتْنا بخروجِ ما سبَقَه .

(٨) وصفُ النُّسخةِ، ومنهجي في التَّحقيقِ:

لهٰذا الجزءِ من الخاطريَّاتِ نسخةٌ فريدةٌ - فيما أَعلمُ - حوتْهَا مكتبةُ سليم آغا في إستانبول بتركيا تحت رقم: (١٠٧٧)نحو، ومنها مصوَّرةٌ بمركزِ البحثِ العلميِّ وإحياءِ التُّراثِ الإسلاميِّ بجامعةِ أمِّ القرى بمكَّةَ المكرَّمةِ برقم: (٥٧٩)نحو. ومن الطَّرافةِ أنَّ عددَ أوراقِ هٰذه النُّسخةِ في فهارس كلتا المكتبتين إحدى وثلاثون، وبعدَ الاطِّلاعِ على الأصلِ المحفوظِ في مكتبةِ سليم آغا، تبيَّنَ لي أنَّ عددَ أوراقِه على وجهِ الحقيقةِ ثمانٍ وعشرون، غيرَ أنَّ هٰذا المخطوطَ - على قلَّةِ عددِ أوراقِه - من القطعِ الكبيرِ، فيبلغُ متوسّطُ أسطرِ كلِّ صفحةٍ خمسةً وأربعين سطراً، ومتوسّطُ عددِ الكلماتِ في كلِّ سطرٍ خمسَ عشرةَ كلمةً، فخطُّ النُّسخةِ صغيرٌ في الغالبِ الأعمِّ، وقد كُتبَتْ بخطٍّ حديثٍ غيرِ مشكولٍ، ولا يبعدُ أن يكونَ في القرنِ الحادي عشرَ الهجريِّ أو قبلَه بقليلٍ أو

---

(١) ٤/١٠ .

بعدَه. وتقعُ هٰذه النُّسخةُ ضمنَ مجموعٍ مع كتابِ الهادي شرحِ المقدّمةِ، وكتابِ الأُصولِ في النَّحوِ لابنِ السَّرَّاجِ، والمقدّمةِ الكافيةِ، والجملِ الهاديةِ في شرحِ المقدّمةِ الكافيةِ، حيثُ حلَّتْ ثالثةً بعدَ الأصولِ. والنُّسخةُ غُفْلٌ من ذكرِ ناسخِها، وعلى هامشِ الورقةِ الخامسةَ عشرةَ منها كُتبَ ما نصُّه: « قد وقفَ هٰذا الكتابَ المستطابَ لوجهِ الله الملكِ الوهَّابِ الحاجُّ سليمٌ آغا، وشرَطَ بأن لا يخرجَ ولا يُرهَنَ، فمَن بدَّلَه بعدما سَمِعَه فإنَّما إثمُهُ على الَّذين يُبَدِّلُونه » .

وقد كُتِبَ على صدرِ هٰذا المخطوطِ بالخطِّ الفارسيِّ: « هٰذا الجزءُ الثَّاني من الخاطريَّاتِ لأبي الفتحِ عثمانَ بنِ جنّيٍّ النَّحويِّ اللغويِّ » ثم كُتِبَ المخطوطُ بعدَ ذٰلكَ بخطٍّ عاديٍّ لا يَنتمي إلى أيٍّ من أنماطِ الخطِّ المعروفةِ، ثمَّ عادَ ثانيةً بعدَ نهايةِ المخطوطِ إلى كتابةِ صفحةٍ تمتُّ للهمعِ بصلةٍ، بالخطِّ الفارسيِّ كذٰلكَ .

والنَّاسخُ يخفّفُ الهمزةَ في نسخِه، فيسهِّلُهُ تارةً كما في (الحايلةِ، والقايمةِ، ونحوِهما) ولا يكتبُهُ أُخرى كما في (هُدُو، وبُطْ) ونحوِهما. ويكتبُ الهمزَ ألفاً إن كانَ على ألفٍ، وواواً إن كانَ على واوٍ، وياءً إن كان على ياءٍ، والمنفردةُ لا يكتبُها كما أَسلفْتُ .

ويصدِّرُ كلَّ مسألةٍ بقولِه: « مسألة » ، ويستهلُّهَا في مواضعَ بـ « قالَ » ويعني ابنَ جنّيٍّ .

وقد واجهتْني في أثناءِ اشتغالي بتحقيقِ هٰذا المخطوطِ عقباتٌ كثيرةٌ؛ منها:

١ ـ يُتْمُ النُّسخةِ: والنُّسخةُ الوحيدةُ قد تجعل مهمَّةَ محقّقِها عسيرةً إذا استغلقَ عليه أمرٌ في النَّصِّ، أو وُجِدَ في النَّصِّ كلماتٌ غيرُ مقروءةٍ أو محرَّفةٌ، أو كانَ بها أسقاطٌ أو أخرامٌ، ممَّا لا نجدُهُ بنصِّه في كتبِ المؤلِّفِ أو الكتبِ الأُخرى. وهٰذا ما وجدتُهُ في مواضعَ كثيرةٍ من هٰذا المخطوطِ، كنتُ قد نبَّهتُ إليها في موضعِها من النَّصِّ .

٢ - كثرةُ الأسقاطِ والأخرامِ في هٰذا النَّصِّ، وقد رتَّقْتُ بعضَها مستعيناً بقرائنِ السِّياقِ، أو النُّقولِ من الكتبِ الأُخرى، سواءٌ كانتْ كتبَ المؤلِّفِ أو الكتبَ الَّتي تنقلُ عنه .

٣ - التَّحريفُ الَّذي أصابَ كثيراً من الكلماتِ بفعلِ النَّسْخِ، ممَّا جعلَني أفقدُ الثِّقةَ في النَّاسخِ، فقد كدْتُ أضربُ صَفْحاً عن المضيِّ في عملي لِمَا رأيتُ من كثرةِ التَّحريفاتِ، إلَّا أنَّ القيمةَ العلميّةَ لهٰذا المخطوطِ، وشهرةَ صاحبِه هما اللذان حفزاني على إخراجِه وتحقيقِه .

٤ - طبيعةُ هٰذا المصنَّفِ التي أرهقَتْني، فمن سَمْتِ الخواطرِ أنَّها تكونُ مقتَضَبةً وغيرَ مترابطةٍ، ومن مظاهرِ ذٰلكَ في هٰذا المصنَّفِ الشَّواهدُ الكلميَّةُ الَّتي يكتفي فيها المصنِّفُ بذكرِ كلمةٍ واحدةٍ من الشَّاهدِ، قد تكونُ في ظاهرِها متَّسقةً مع الكلامِ المنثورِ الَّذي يكتنفُها، حتَّى يظنَّ من يقرؤُها أنَّها إحدى لَبِنَاتِ هٰذا الكلامِ، وليستْ شاهداً على قضيَّةٍ من قضايا اللغةِ، مع كثرةِ الشَّواهدِ القرآنيَّةِ والقراءاتِ، وشواهدِ الشِّعرِ والنَّثرِ في هٰذا النَّصِّ .

٥ - العباراتُ غيرُ المتَّصلةِ، والأسئلةُ غيرُ المجابةِ في بعضِ مسائلِ النَّصِّ، ممَّا يُصيبُ المحقِّقَ بالحيرةِ والقلقِ .

أمَّا منهجي في التَّحقيقِ فقد كانَ على ثلاثةِ أطوارٍ:

أولاً: طَوْرُ القراءةِ والنَّسْخِ:

وقد قدَّمْتُ لهٰذه المرحلةِ بالحصولِ على مصوَّرةٍ واضحةٍ للنُّسخةِ؛ وذٰلكَ أنَّ التَّصويرَ قد يَذهبُ ببعضِ كلماتِ النَّصِّ أو يَطمِسُهَا، ثمَّ استهللْتُ عملي بقراءةٍ أوَّليَّةٍ للنَّصِّ تكشفُ عن مقوّماتِه وقيمتِه وقابليَّتِه للتَّحقيقِ . ثمَّ قمتُ من فَوْري بنسخِه على الصُّورةِ الَّتي ارتضاها النَّاسخُ، إلّا الكلماتِ الَّتي يظهرُ لي عورُها لأوّلِ وهلةٍ أقوّمُها

أثناء النَّسخِ وأنبِّهُ على ذٰلكَ الخطأ في الحاشيةِ .

ثانياً: طَوْرُ المقابلةِ:

وبعدَ أن فرغْتُ من قراءةِ النَّصِّ ونسخِه، قابلتُ بين ذٰلكَ النَّسْخِ والأصلِ. وكانَ الهدفُ من ذٰلكَ الاطمئنانَ إلى سلامةِ النَّصِّ من الزِّيادةِ والنُّقصانِ والتَّحريفِ الَّذي قد يكونُ ملازماً للنَّسْخِ الأوّلِ .

ثالثاً: طَوْرُ التَّحقيقِ:

ويُعدُّ هٰذا الطَّورُ صُلْبَ عملي وأُسَّه ومرتكَزَ بنائه؛ فقد قمْتُ فيه بالتَّالي:

١ ـ إقامةُ النَّصِّ واستنطاقُه بضبطِ عباراتِه وصيغِه بالطُّرُقِ العاديَّةِ، أو الاستعانةِ بكتبِ اللغةِ والمعاجمِ والقراءاتِ القرآنيَّةِ في ضَبْطِ وتقويمِ ما أعياني ضبطُه وتقويمُه .

ومن مظاهرِ إقامةِ النَّصِّ:

أ ـ وصلُ الكلامِ بردِّ محذوفِه كلمةً كانَ ذٰلكَ المحذوفُ أو أكثرَ بعدَ التَّيقُّنِ من لفظِه بمعونةِ قرائنِ السّياقِ أو النُّقولِ من الكتبِ الأخرى إن كانَ جزءاً من نَقْلٍ. ومن الكتبِ الَّتي كُنْتُ أعوِّلُ عليها في ذٰلكَ كتبُ أبي الفتح أوّلاً؛ كالخصائصِ وسرِّ الصّناعةِ، والمنْصِفِ، والمحتسبِ، والمعْرِبِ، وغيرِ ذٰلكَ من مصنَّفاتِه. وكتبُ شيخِه وأستاذِه أبي عليٍّ ككتبِ مسائلِه: البصريَّاتِ، والبغداديَّاتِ، والحلبيَّاتِ، والعسكريَّاتِ، والعَضُديّاتِ، وغيرِها، وكتابِ الشّعرِ، والإغفالِ، وغيرِهما ـ والكتابُ لسيبويه، وشرحُه وشرحُ أبياتِه للسّيرافيِّ وابنِه، والمقتَضَبُ للمبرّدِ، وكتابُ الرَّدِّ له أيضاً، والأصولُ لأبي بكر بنِ السَّرَّاجِ، والأشباهُ والنَّظائرُ للسّيوطيِّ، وشرحُ الرَّضيِّ على الكافيةِ، وخِزانةُ البغداديِّ، وكتبُ المعاجمِ كالصّحاحِ واللسانِ وغيرِهما .

ب ـ فإن أعياني ردُّ ذٰلكَ المحذوفِ، أو رَتْقُ ذٰلكَ السَّقطِ، أثبتُّه سَقْطاً في المتنِ،

ونبَّهتُ إليه في الحاشيةِ .

٢ ـ تصويبُ الكلماتِ المحرَّفةِ في المتنِ بعدَ التأكُّدِ من ذلكَ، والإشارةُ إلى اللفظِ المحرَّفِ في الحاشيةِ .

٣ ـ الإشارةُ إلى كتبِ ابنِ جنّي الأُخرى في الحاشيةِ إنْ كانَ رأيُه الّذي ضَمَّنَه هذا المصنَّفَ مستلّاً منها، أو مطوَّراً عنها، أو مخالِفاً لها، وكذا كتب أبي عليٍّ موافقةً ومخالفةً .

٤ ـ تخريجُ الآراءِ والنُّقولِ عن العلماءِ من كتبِهم، سواءٌ أشارَ ابنُ جنّي إلى مصدرِ الرّأيِ أو النَّقلِ أم لا؛ كتخريجِ نصٍ لسيبويه من الكتابِ، أو رأيٍ لأبي عليٍّ من البصريّاتِ أو غيرِها .

٥ ـ إعادةُ ترتيبِ مسائلِ النَّصِّ، فقد وجدْتُ بعضَ مسائلِه مبتورةً، فتذكرُ المسألةُ في موضعِها، ثمَّ تقطَعُ بذكرِ مسألةٍ أُخْرى، ثمَّ تُستَأْنَفُ المسألةُ في موضعٍ آخَرَ. فألحقْتُ ثانيَها بأوّلِها في موضعِه؛ ليتَّصلَ الكلامُ، وتكمُلَ الفائدةُ بوَصْلِه .

٦ ـ تخريجُ الآياتِ القرآنيَّةِ من كتابِ اللهِ تعالى، وذكرُ رقمِ الآيةِ واسمِ السُّورةِ في الحاشيةِ .

٧ ـ تخريجُ القراءاتِ القرآنيَّةِ من كتبِ القراءاتِ المعروفةِ وكتبِ التَّفسيرِ؛ كالإتحافِ، والنَّشرِ، والسَّبعةِ، وإعرابِ القراءاتِ السَّبعِ وعللِها، والمحتسبِ، وتأويلِ مشكلِ القرآنِ، وتفسيرِ الطَّبريِّ، والبحرِ المحيطِ، وغيرِ ذلكَ من كتبِ القراءاتِ والتَّفسيرِ .

٨ ـ تخريجُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ الشَّريفةِ من كتب الصّحاحِ والجاميعِ والمسانيدِ، وإن كان هذا النَّصُّ لا يتضمَّنُ إلَّا حديثين شريفين .

٩ ـ التَّرجمةُ لكثيرٍ من أعلامِ النَّصِّ من كتبِ الطَّبقـاتِ والـتَّراجمِ، مستبعِداً منهـم عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ، والخليلَ وسيبويهِ (رحمَهُم اللهُ جميعاً)، ومكتفيـاً بالنَّسـبِ وتـاريخِ الوفاةِ للمشاهيرِ منهم؛ كالمبرِّدِ ويونسَ وأبي بكـرِ بـنِ السَّـرَّاجِ، وغـيرِهم مـن الأعـلامِ المشهورين.

١٠ ـ تخريجُ الأمثالِ والأقوالِ من كتبِ الأمثالِ وكتبِ اللغةِ المختلفةِ .

١١ ـ تخريجُ الشَّـواهدِ الشّـعريّةِ والأرجـازِ مـن دواويـنِ شـعرائها، أو المجمـوعـاتِ الشّعريّةِ، وكتبِ الأدبِ واللغةِ الأصيلةِ .

١٢ ـ السَّردُ التَّاريخيُّ للمراجعِ والمصادرِ في الحاشيةِ .

١٣ ـ رقَّمْتُ مسائلَ الكتابِ ليسهلَ على قارئه العثورُ على ضالَّته من غـيرِ عَنَـتٍ أومشقَّةٍ، وعنونْتُ لكلِّ مسألةٍ بين قوسين معقوفـين في بدئهـا، غـيرَ أنَّ العنـوانَ قـد لا يكونُ ضامناً لجميعِ أفرادِ المسألةِ؛ لتعذُّر ذلكَ في كثيرٍ مـن المسـائلِ المتعـدّدةِ الأغـراضِ والفنونِ، فعنونْتُ لبعضِ المسـائلِ بمستهلّها إذا تسـاوت الخـاطراتُ حجمـاً في المسـألةِ الواحدةِ، وللأُخرى بالخاطرةِ الغالبةِ عليها، فاعرفْ ذلكَ .

١٤ ـ ثم شفعتُ هذا النَّصَّ بفهـارسَ فنّيّةٍ شـاملةٍ لكـلِّ جوانـبِ النَّصِّ؛ وهـي منسوقةٌ كالتَّالي:

١ ـ فهرَسُ المسائلِ أو الموضوعاتِ .

٢ ـ فهرَسُ مسائلِ التَّمرينِ .

٣ ـ فهرَسُ الآياتِ القرآنيَّةِ .

٤ ـ فهرَسُ القراءاتِ القرآنيَّةِ .

٥ ـ فهارسُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ الشَّريفةِ .

٦ - فهرَسُ الأمثالِ والأقوالِ .

٧ -فهرَسُ الأشعارِ والأرجازِ .

٨ - فهرسُ الأبنيةِ والصّيغِ الصَّرفيَّةِ .

٩ - فهرَسُ الألفاظِ الأعجميَّةِ .

١٠ - فهرَسُ الأعلامِ .

١١ -فهرَسُ القبائلِ والمواضعِ .

١٢ - فهرَسُ الكتبِ الواردةِ في المتنِ .

١٣ - فهرَسُ مراجعِ البحثِ ومصادرِه .

وقد رتَّبتُ المسائلَ حسبَ ورودِها في النَّصِّ، والآياتِ القرآنيَّةَ على ترتيبِ سورِ القرآنِ الكريمِ، وأمَّا بقيَّةُ الفهارسِ فعلى حروفِ المعجمِ؛ ليسهُلَ على الباحثِ الرّجوعُ إلى ما يريدُه من أيسرِ الطُّرقِ وأقربِها .

الخاتمة

الحمدُ لله وكفى ، وسلامٌ على عبادِه الَّذين اصطفى ، وبعدُ :

فقد كانَ النَّصُّ عَسِراً في تحقيقِه وإخراجِه ، وكانَ ممَّا أدَّى إلى ذٰلكَ يُتْمُ نسختِه، وكثرةُ سَقَطِه ، وطبيعةُ مادَّتِه الَّتي اشتملت على معارفَ لغويَّةٍ وفنونٍ شتَّى في محمَلِ إشارةٍ، ووجازةِ عبارةٍ .

ومن النَّتائجِ الَّتي انتهيتُ إليها في بحثي:

أوَّلاً: أنَّ (الخاطريَّاتِ) مؤلَّفٌ متأخِّرٌ عن مصنَّفاتِ أبي الفتحِ الأخرى، كالخصائصِ، وسرِّ الصّناعةِ، والمنصفِ، والمعْرِبِ وغيرِها، وينتظمُ مسائلَ كثيرةً لم نأتِ بعدُ على بقيّتِها الآخرةِ، ولعلَّ الزَّمانَ الَّذي كشفَ لنا سترَ هٰذا السِّفْرِ، يُخرِجُ لنا دفينَ هذا المؤلَّفِ وخَبِيئَه .

ثانياً: تضمُّنُ الكتابِ لكثيرٍ من الفوائدِ والفرائدِ؛ كإشارةِ أبي الفتحِ إلى خطِّ سيبويه في أجزاءِ طروسٍ عتيقةٍ لأبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ، وحديثُه عن الخماسيِّ المجرَّدِ من الأفعالِ، وغيرِهما .

ثالثاً: طَرْدُ آراءِ أبي الفتحِ في الاشتقاقِ، وتصاقُبِ الألفاظِ لتصاقُبِ المعاني، وغيرِهما من المباحثِ الَّتي عُرِفَ بها في مصنَّفاتِه الأُخرى .

رابعاً: تضمُّنُ المصنَّفِ ـ أيضاً ـ لكثيرٍ من آراءِ أبي الفتحِ في علومِ اللغةِ على اختلافِها؛ لغةً ونحواً وتصريفاً، وضرائرَ شعرٍ، ونحو ذٰلكَ ممَّا كانَ موضعَ دراسةٍ وتدقيقٍ .

وبقيتْ في النَّفسِ حاجاتٌ من بعضِ مسائلِ هٰذا النَّصِّ ؛ فمَن كانَ في نفسِه فضلُ حاجةٍ ممَّا كُتِبَ أو وُجِّهَ فليؤدِّ أمانةَ العلمِ وموجباتِ الأخوَّةِ العلميَّةِ ، وله منَّا الدُّعاءُ بأن يجمعَنا اللهُ به في دارِ البقاءِ .

وبعدُ: فإن أصابَ الرَّامي رَميَّتَه، وبلغَ الصَّادي موردَه، فذاكَ منالُ الطَّالبِ، ومَدْرَجُ السَّالكِ، وإن حالَ بينَه وبينَ ذٰلكَ شيءٌ ممَّا يُصيبُ البشرَ، فلا تُشنِّعوا عليه، والتمسوا له المعاذيرَ، فقد اجتهدَ، والتَّجويدُ ليسَ حِلْيةً لكلِّ مجتهدٍ .

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلِّ اللهُمَّ وبارِكْ على سيِّدِنا وحبيبِنا محمَّدٍ، وعلى آلِه وصَحْبِه وسَلِّمْ .

سعيدُ بنُ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ القرنيُّ
قسمُ الدِّراساتِ العليا العربيَّةِ بجامعةِ أمِّ القرى
بمكَّةَ المكرَّمةِ (١٤١٧هـ)

نماذِجُ مُصَوَّرَةٌ منَ المخطُوطِ

(١)

هذا الجزء الثاني من الخاطرات للشيخ ابي الفتح عثمان بن جني النحوي اللغوي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو العباس محمد بن يزيد قرا هذا الكتاب على سيبويه جماعة منهم الاخفش
وقال في قبعر من ظ يبطوا دسما رتنع واصله من الواو طوا فاعل وذات
حدثني ابو عثمان قال سألت الاصمعي عن ابيات وكتاب سيبويه فانشدني
[illegible]
وانشدني من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال ابو عثمان وانشدني عمارة
[illegible]

[illegible]

مسألة يرد عندي على تمكن الفعل بدخوله في الصلة وانه بها اثبت منه في المبتدأ وخبره ان الصفة قد شبهت بالصلة من الستة الاوجه المتقدم ذكرها وغيرها فكما شبهت الصفة بالصلة كذلك ايضا يكون الشبه بينهما اذا شبهت ايضا الصلة بالصفة ووجه تشبيه الصلة بالصفة لا يخص الصفة لما شبهت الصفة بالصلة بما يخص الصلة الحقهم يكون الفعل في الصلة وحصوله فيها اثبت منه في المبتدأ وخبره فيها وذلك ان حكم الصفة في الاصل ان يكون جزءا مفردا ولا يحكم على الموضع للجملة في الصفة الا على تقدير اعراب الموصوف اذ كان الموضع للمفرد ولو لم يكن الموضع للمفرد لما جاز اعتقاد ان للجملة موضعا من الاعراب فاذا كان كذلك فالفعل في الصفة او كون الجملة المركبة من المبتدأ وخبره لا تنهران الفعل وفاعله تدرجا من الوجوه لا نهما يجريان مجرى الجزء الواحد والمبتدأ وخبره لم يجريا في موضع مجرى الجزء الواحد فلهذا كان الفعل في الصلة امكن من المبتدأ والخبر مضارع الصلة الصفة في كونها متممة للجزء كما ضارعت الصفة الصلة من تلك الستة الاوجه ويدل على ايضا تمكن الفعل في الصلة انك تجد بعض الاسماء الموصولة قد لزمت صلته ان تكون ماخوذة من الفعل البتة وذلك الالف واللام في قولك مررت بالقائم اخوها وبالقائمة جاريته الا ترى ان اللام لا توصل الا بما كان ماخوذا من الفعل البتة ولا توصل بالجملة الاخرى اعني المبتدأ وخبره ولسنا نجد شيئا من الاسماء الزمت صلته ان تكون جملة من مبتدأ وخبر كما وجدت اللام قد الزمت ان تكون صلتها من الفعل البتة وهذا ايضا شاهد بما قدمنا ذكره من تمكن الفعل في الصلة بزيد وضوح ذلك لك انك تجد اللام قد يؤثره بعض المواضع تنسد مسد الفعل كقوله •

الربه صوت الحمار اليجدع • ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن بيته ذي الجحرة التقصع •

فتجتمع امثال اللام على تلبس الفعل وان كان هذا اللفظ نحو غير معتاد ودليل على تمكن ما الفعل في الصلة فان قلت فقد نجد الموصولة لزمت صلتها ان لا تكون من المبتدأ والخبر وذلك ان المفتوحة وهذا عوض من الزام اللام ان كانت صلتها من الفعل البتة قيل هذا فاسد لا تراك اذا قلنا لا نجد في الاسماء شيئا موصولا بالجملة من المبتدأ وخبره البتة كما نجد فيها ما يوصل بما هو من الفعل البتة نحو القائم والجالس فاما ان حرف يرد على ذلك نحو ما منه مع بعده منها انها هو وليس كذلك اللام الا ترى ان الضمير من صلتها عائد عليها ولا يخلو احد ان اثنه المفتوحة حرف وانه يخلص منها من صلتها معنى الاسم كما ان الخفيفة المفتوحة حرف وانه لا يخلص منها من صلتها معنى الاسم فاما اللام الموصولة فاقل ما فيها انه باعتبار يقول انها بمعنى الذي وان الضمير العائد من الصلة انما يعود في المعنى على الذي كما يعود من صلتها لا عليها وابو بكر يزعم انها اسم وان كانت في بعض المواضع قد يشبهها بحرف انما قد يكون في موضع حرف وانما اسما فان قيل فالمصدرية توصل بالفعل البتة وانما هو حرف كقولك عجبت مما قمت اي من قيامك وما جلست اي من جلوسك قيل هذا ما قطعنا وذلك انا ان الصلة لا يكون مقتصرا فيها على الفعل لا ان يكون الموصول اسما الا ترى انا قلنا انا وجدنا الاسماء ما يوصل بالفعل البتة ولم نجد فيها ما يوصل بالمبتدأ والخبر البتة فدل على تمكن الفعل في الصلة وانت الان انما اريتنا ان بعض الحروف ايضا قد يقتصر في صلته على الفعل البتة دون المبتدأ والخبر فلا اثار ذلك نقضا على ما نحن بصدده فان قلت وقد رايت بعض الحروف مقتصرا في صلته على الفعل البتة فما هو الا ما انت عليه فقد وجدت له ما يسعه قلت فالذي لا يرى المصدرية من الاشياء الذي ذكرته فانه ما عليك من ان الثقيلة المفتوحة لا ترى انها لا تتم الا بالمبتدأ وخبره كما انشئت بها المصدرية فيجب ان تستوحش من ان المنزوعة الثقيلة تلزمها هذا ايضا فاعرفه [illegible]

[illegible] ما لا تمامها الا بالذي والتي ومن وما فذلك اشبه من ان المفتوحة الثقيلة فيجب ان لا هذه المنزوعة الثقيلة وان كانت موصولة بجملة فصلتها تجري مجرى الصفة انها غير موصولة فصلتها ما المصدرية لا تشبه بصلة لا هي صلة ان المفتوحة الثقيلة وجميع ما ذكرته في هذا المعنى يشهد بان الالف اذا دخلت على الفعل الاخير البتة وذلك انك تقول مررت بالذي في الدار اخوه ومررت بالذي يكرم اخوه ولا يخ جميعا يتعلقان بالذي وما غير فيه ترفعه فلما طالت ما دون القائم وقع موقعا الفعل فيه اقوى من الاسم فقويت دلالته عليه فرفع كما يرفع الفعل

مسألة ان قيل لم جاز حذف بعض الاسماء نحو دم ويد وغد ولم يجز في الفعل شيء يحذف ثلاثي وربما حذف الواحد فالجواب من ذلك من وجهين احدهما ان الفعل قد دخله الجزم فحذف آخره او الحركة من آخره كما ذكرنا فلو حذف منه في غير الجزم لكانوا قد جمعوا عليه حذف الجزم والحذف اللاحق لعلة ما كرهوا حذف شيء من صاحبه والاخر ان الاسماء يوجد فيها ما هو خماسي نحو سفرجل وجحمرش فيكون فيها من ذوات الخمسة البتة فجعلوا الزيادة في الخامسة على ما به وقع التعويض والحق ذوات الثلاثة من الاسماء من النقص والحذف وليس كذلك الفعل لانه يقصر في العدة عن الخمسة حرفا واحدا نحو دحرج وسرهف وقد ما يلحقه من ذوات الاربعة فلما كانت من الثلاثة لا انهم قد قالوا عيصانات فحذفوا اللام التي هي ياء لالتقاء الساكنين في الاصل فيصيبه بمنزلة ما ليس فحذفت اللام من فعله الثانية فانما فلا ترى فيه شكل ولحقتها ساكن بعدها

مسألة مما يشهد على ان الفتحة قد اجريت مجرى الحركة الخزومية او الكسرة في المصراع الثاني وقوفهم على التنوين في آخر المصراع الاول وان لم يقف فيه مثل قوله • وان شفاءى عبرة مهراقة • وقوله • الا انما الليل صنا حين رائه • وغير ذلك مما يطول ذكره فدل وقوفهم بالتنوين على نيتهم الوصل والادراج انما هي والوقف والادراج يمنع من الجزم الا ترى انه لا يتصل به الابتداء ولا يسوغ في حشو البيت ومثل ذلك توهمهم ما لا يثبت الا في الوصل وذلك قوله •

كان دما الهاديات بنحره • وقوفه على الياء جارية مجرى وقوفه على التنوين الا ترى ان الحرفين جميعا يختصان بالوصل ويرد فان به من حيث الوقف ويشهد لذلك المتنبي جواز قطع همزة الوصل في اول الثاني كقوله •

• : ولا يبادر في الشتاء وليدنا القدر ينزلها بغير جعال •

ولهذا نظائر ولا يحكى هذا عنهم فانتج جرى قطعها في قوله • اذا جاوز الاثنين سرا فانه •

مسألة سالته فقلت لم تشبه في ركوه ما سمه همزة مثل فيعل او فوعل كما بنيته من مضموم مثل حرة وانت تعلم ان فيعل وفوعل يجريان ابنيه للمضعف مجرى فاعل برلالة سوى وانت تريد نقله من فيعل او فوعل فقال اجرى هذه الياء مجرى الياء في التحقيق فادغم فاقول بما اقول في تخفيف الهمزة فيمن قلبت له مثل ابن عوز وغلام هذا الحرف وقد اطراه القوم مجرى ما لا يكن اوغلمه على وجه ومع اذ لم يجز الادغام اسكن الحركة عن الواو فتقول بسوك فلم تحملها بعد ما يبين ولم تحملها بعد ما لا يحملها او كان لا يجوز الفاعلين ولا يجعلها بعد ما يبين كما لا يجعلها ولكن قلت له امتنع ايضا فعلى ما ابنيته للمضعف مع ان ما تقول في ياسيه وارسل ما ابنيه حجلة لواو مجرى الالف او الهمزة فقال يختص بحرف •

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة نحو قولهم ربيع [illegible] في ذكر ومع امرى ويقولون واسوه وهو ومجيء هذا فيه ولو ما روي ما وصل بالمنزوعة الثقيلة

بالجملة في النصب • مسألة • [illegible]

جدول وقيبور كما قلت اسيود واديو به فامن هنا يعلم انه اذا روى عنده

انعول انه صحح الواو فاما اريه فانما يعلم ان همزتها عنده زايدة بمعتمد الباب

لا بنفس اللفظ لا علم ان الهمزة عنده فيها زايدة بنفس اللفظ في هذا الموضع لان

اربعة تاتي بعدها المنقلبة والهمزة اصل كما تاتي عليه والهمزة زايدة ولدو بعدها تاتي

عليه المنقلبة والهمزة اصل • مسألة واما معوية فانه يجوز فيها ما جاز

في اسود لان الواو من نفس الحرف وقبلها التحريك وهي تثبت في الجمع الا ترى انك

تقول معاو • مسألة قال من مثابة الطرف اذا كان معتلا للزيادة

حذفك نحو لم يكن ولم يرم ولم يغض كحذفك الحركات وهي زوايد كما ترى فلما

حذفت الطرف من احوى اذا حصرت قلت احي لضعفها بالتطرف والاعتلال له

مسألة قلت لا يجي تصرف احي لنقصانه عن المثال ولكن لانه اشبه

جوار بنقصانه في الرفع والجر وتمامه في النصب فلما اشبهها وكانت تصرف صرفته

لم صرفها ولانه لا ينصرف في النكرة الا هاد وجوار لا ينصرف في حال اذا كانت نكرة

قلت فلم صرفت جوار فالنقصانها عن مثال مفاعل قلت فلم لا تصرف احوى

لنقصانه عن مثال افعل قال لان النقصان لا يعتبرونه كما اعتبروا النقصان عن

مثال مفاعل بدلالة انه تحكم طرف بفتح اسم رجل مرقم وان كانت الفه زايدة وكان

قبل هذا قال ان تنوين الجيم عوض من الجيم المحذوف مع انه يرجع في النصب

فالعوض من المحذوف من احي او في لانه لا يرجع مع جميع الحركات فقال امتناع رجوع

المحذوف من احي في النصب دلالة على ان حذفه قد وقع على غير الوجه الذي وقع عليه

حذف المحذوف من الجيم واذا وقع الحذف بغير الوجه الحذف في الجيم لم يجز تشبيهه من

حيث جاز تعويض الجيم وايضا بان رجوع المحذوف من الجيم في النصب دلالة على الاعتداد

به وحذفه من احي في النصب دلالة على انه لا اعتداد به والعوض من الشي اعتداد به

كان العوض كان المعوض منه وعوض الجيم في الجر والرفع لقيام الدلالة على الاعتداد

به ولم يعوض احي لقيام الدلالة على ترك الاعتداد بالحذف هذا قال او لاحم اجاب

بالجواب المتقدم وقد ذكرته عرضا لاجتنابه الاعتراف • مسألة فصل •

واما المبرد فكان يقول الحي يصرف وهذا خطا لو جاز ذا لصرفت ام لانه افعل من احم

وصرفت اوسر لانه لم تمر فقلت ارسر • حاشية لبرامم بافعل من احي لانه

انما نقل الحركة من الميم الى الصاد قال برامم لا حجة لسيبويه فيه فا لسيبويه قال

ثم بقي لان المدغم يرتفع عنه اللسان ارتفاعة واحدة وقيل الادغام يرتفع اللسان

ارتفاعتين وما ارتفع عنه اللسان ارتفاعة واحدة اخف لا محالة مما ارتفع عنه

ارتفاعتين • مسألة فصل واما يونس فيقول احي كما ترى وهو القياس

والصواب عند ب هذا احيوى فا هذا خطا والصواب [illegible] هنا

ملة الهمزة لا زال دميوى لا خلاف فيه صوابه والذي يجب ذكره في هذا الموضع انه

خلاف وهو لا صواب قياس عند سيبويه وهو احي الا ترى انه وضع

الكلام على ذكر انه في مسألة فاه لو جاز فيه الخطا بالقلب على احد

التوليين في حال ما جاز على قول يونس حذف الهمزة لان الهمزة التي يختار حذفها زايدة

كهمزة قبائل والهمزة فيه خطايا على هذا لام الفعل فحذف الزايد اولى من حذف الاصل

فلهذا لا يلزمه ان يقول على القلب خطي بان يحذف الهمزة فيجتمع ثلاث ياءات اولها

منقلبة من الالف والثانية يا التصغير والثالثة يا خطيه فتحذفها فتصير مثل

معلى وقلب الهمزة في خطايا يا دلالة على انها غير مقلوبة كاحد القولين في حال انها لو

كانت كذلك لما كانت همزة حدثت في الجمع بل كانت التي في خطيئة وكانت

اصلا وما كان كذلك لم يجز تغييره بدلالة جواز ان تقول هو مقارنة فهو الحد القلب

وتم

مطاعن فيما ادعاه وان يكون يا زايدة [illegible]

ترا متبرئيا دعله انه لا يكون اصلا الا ترى انه لم يستشهد الا [illegible]

فان قال قترجا بهذه خطايا على فعلي في القلب وهو اصل قبل منه فلو ثبت

بغير ان يكون حجة لنفسه ولسيبويه في ترك التغيير للاصل في التصغير

التغيير للزايد بدلالة انه لو جمعت مطاعن فيما تقول سيبويه قلت

مطاوان كانت الهمزة زايدة فلما يعتبر في ترك التغيير الا حدث في الواحد

ذكر من حدوث القلب في الجمع يخرج الهمزة من ان تكون متقدمة كانت ثابتة

في الواحد وانما اراد ان القلب لم يكن في الواحد مع ان الهمزة لم تكن في الواحد

مسألة نص ولا سبيل الآن تقول مطيل ولا يا نيل الا بعد

ابدا يا التصغير وانما تهمز بعد الالف اذا كسرته للجمع فلم تهمز بعد [illegible]

في بعد يا التصغير اجدر ان لا تهمز فا يا مطيه ان تهمز فالتكسير تشبيها

بالف رسالة فاذا الالف التي في رسالة لو وقعت بعد يا التصغير لم تهمز فيما

مطير اذا وقعت بعد يا التصغير اولى ان لا تهمز فان قيل يا مطي يا وقعت بعد

يا التصغير يا مطيه وانما اصلها همزة ولكنها قلبت في الجمع لاجتماع الامثال

فاذا حقرت زالت الامثال الموجبة للقلب فعادت همزة قيل لا تعتبر زوال

ما اوجب القلب كما لم يعتبر زوال ما اوجب الهمزة التي في المرجية التي في

التكسير الا ترى انك تقول مطايا فتهمز فتثبت همزة قبائل في التصغير

همزة وان كان ما اوجب فيها الهمز قد زال فكذلك لا يا خطايا تثبت في التحقير

يا على ما كانت في الجمع وان كان ما اوجب فيها القلب قد زال بدلالة انها تحركت همزة

قبائل بكونها زايدة بعد الف الجمع ومتغيرة كان همزة قبائل كذلك كذلك فلما انها

لو همزت لهمزت لاحد امرين اما بان تهمز بعد يا التصغير لاجل الياء ولما بالتمرد

الى الهمز لزوال ما اوجب القلب وقد فسد هذان الوجهان فوجب ان لا تهمز

وقد احتج سيبويه لترك همزها بعد يا التصغير فقال ومع ذلك انك لو حقرت

فعايل من المطي لقلت مطي ولو كسرت لقلت مطايا فهذا يدل ايضا لا زم

فا يقول اذا كان مطايا تثبت الهمزة في تكسيره على بعض الاقوال وهو

قول يونس نقول مطايا مع ان التكسير ما يحدث فيه همزة مرتين في الاحد

كتابا بالجمع قبيلة فان كان كذلك لا تثبت الهمزة فيه اذا كان في واحده

اولى فاذا كان امر مطايا على ما ذكرنا فلا تثبت في تحقير مطايا همزة الا لان

التحقير لا يحدث فيه همزة مرتين في المكبر من اجل التصغير كما يحدث في التكسير

همز لم يكن في الواحد من اجل التكسير ان المكبر لا همز فيما اذا كانت همزة اصلية

لو كانت همزة اعني خطايا بان اكون على مطايا لا تثبت فيها الهمزة في الموضع

الذي من حكمه ان يحدث فيه همز لم يكن فيه فضلا من ان يثبت فيه ما كان

في الافراد وذلك لان على قول يونس فانه لا يحدث فيه همزة في التكسير والموضع الذي من

حكمه ان لا يحدث فيه همزة لا على اولى ومثلها ما جرا به ما تكسر فيه يقول

التحقير عندك نا التكسير من واد واحد بالادلة الذي ذكرناها فيجب همزة مثل

فيجب ان تهمز بعد زيادة التحقير لا همزت بعد زيادة التكسير ولم يتعلق

من همز تحقير مطايا بانك لم تهمز على التكسير لانك لم تهمز على التكسير حتى تجتمع

الامثال في بنية التحقير اجتماع امثال فلهذا قال هذا ايضا يدلك لا زم •

مسألة فصل فان انت حقرت يا التصغير في بيت [illegible]

بعد الالف ويدا ان لو قلت فعايل من المطي لقلت مطاو لو كسرت قلت

مطايا يا لها ابدا ايضا لا زم قال سيبويه فهل يقول في تكسير مطو [illegible]

مطاعن ايه نغيرة بهذا الهمزة التي كانت في الواحد وهو القياس [illegible]

بعد

من ذوات [illegible] نحو [illegible] وقد [illegible]
مسالة فيما يستعمل الزيادة في المد المعرب من الحديث الا ان يكون [illegible]
اتصال بالشيء [illegible] ومنه المرشب
اخر مسلم من امر السير قوله في صفة الفرس
فتى ما ترق العين فيه تسهل فقال
لو شيت لاشيت راجعت البصر [illegible] في العيون وما شئت [illegible]
قوله ومنه العيون هو قوله متى ما ترق العين فيه تسهل
[illegible] التي [illegible] الماضي
وعاملوا العين معاملة المكسورة [illegible] الفتح [illegible] اليه والبيه
الكسر [illegible] عدلوا اليه من الفتح [illegible]
الا ترى انه لا يجب فتح ما بعد الف التكسير وانه انما باب الكسر [illegible]
ايضا [illegible] تكسير [illegible] عن ضم العين [illegible]
استخفافا [illegible] الضمات [illegible] نحو كلب واقلس
هب لنا قالوا في تكسر [illegible] وجهه [illegible] ان حذف
احدى [illegible] ثم [illegible] على [illegible] هذا ان حذف
[illegible] عن ابي العباس في قولهم [illegible]
[illegible] عين الفعل
[illegible] ان يكون حذف [illegible]
[illegible] من المثلين كقوله [illegible]
[illegible] فصار [illegible] بد لها
[illegible] البتة [illegible]
هذا الهمز فصل [illegible] على الشيء يشبه به من غير الجهة التي [illegible]
[illegible] فصل [illegible]
[illegible] فصل في كيفية [illegible]
[illegible] فصل في المطرد والشاذ فصل في الرد على من ادعى
[illegible] بالالفاظ واغفالها المعاني فصل في ما بين النحو فصل
في [illegible] فصل في الاستغناء بالشيء عن الشيء فصل في اختلاف
[illegible] فصل في [illegible] او لا فصل
في [illegible] فصل في الرض
في [illegible] حتى يصير منه [illegible]
[illegible] فصل في الفرق بين [illegible]
فصل في [illegible] علل العربية بين علل الفقه وعلل [illegible]
من علل الكلام فصل في تعارض القياس والسماع فصل في ان [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] ان يكون احدهما وان لم [illegible]
[illegible] فصل في [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] مذهب سيبويه في [illegible]
فصل في اللفظين [illegible] واحد [illegible]
[illegible] فصل في تداخل السماع [illegible]
[illegible] فصل في السماع [illegible]
فصل في الاستحسان فصل في تخصيص العلل فصل في [illegible]
[illegible] ان [illegible]

[illegible]
ما [illegible]
[illegible] فصل في [illegible]
[illegible] فصل في رد [illegible] على [illegible] فصل في
[illegible] فصل [illegible]
[illegible] فصل في [illegible] العلم [illegible]
فصل في ترك [illegible] فصل في [illegible]
اللغة [illegible] اشتقاقها فصل في ما [illegible] اشتقاقها

فصل

في [illegible] حكما [illegible] في [illegible] ثم [illegible]
[illegible] وصححه [illegible]
الرجل [illegible] فصل فيما يجوز السؤال عنه [illegible] مما يلزم [illegible]
بالسماع له دون المطالبة بالعلة فيه فصل في اختلاف [illegible]
[illegible] فصل في الرفق [illegible]
[illegible] فصل في الاحتجاج [illegible]
العربية متى يحتج به فصل في [illegible]
ذلك فصل في ان العرب [illegible]
فصل في العلة وعلة العلة فصل في [illegible] فصل
في اللفظة [illegible]
[illegible]
[illegible] فصل في [illegible]
التي [illegible] ما لا يمكن النطق [illegible]
الساكنين [illegible] فصل في [illegible]
المجهول [illegible] فصل في القياس [illegible]
[illegible]
عن زيد ما باله فصل في الشيء يرد [illegible] قوي وضعيف
[illegible]
[illegible]
فصل في [illegible]
[illegible] التوليد [illegible]
[illegible] في القولين جميعا فصل في تعارض العلل
في الحكم [illegible] فصل في [illegible]
[illegible] فصل [illegible]
[illegible] ان يكون الغائب [illegible]
[illegible] الغائب [illegible]
[illegible] فصل في [illegible]
فصل في مراجعة الاصل الاقرب [illegible]
[illegible] الاصل الاقرب [illegible]
[illegible] فصل في مراجعة الاصل
[illegible] فصل في [illegible]
[illegible] فصل في [illegible]

ما استوثق مضمرا وشرطا تفسيره فليس هذا من مواضعه

ذلك علمت به وبغيره ما يعلم ان كونه مزيته من قولك مررت به على احكام جملته لو لم يكن خبرا مما الذكر المخبر عنه فانا قرينا اذ ما فيه من وجه كان عليه ولا منويا فيه فاذ صح ما اوردناه ما رمنا اثباته جرى مررت به من قولنا زيد مررت به مجرى مررت زيدا وما اتى محمد واخوك ابو جعفر فاجرى مجراه جاز ان يعطف عليه الكلام المستأنف نحو عمرو كلمته هذا اذا لم ترد ان تجري الثاني مجرى الاول في جواز كونه خبرا عن المبتدا فينبغي حينئذ انه لا يوجد هنا خلاف فان وجد فيه خلاف فلعل ابي الحسن ولا لعل ان ابا الحسن لم يرد ان يعطفه على ما قبله عطف الكلام التام على مثله لانه لو اراد ذلك لم يجد له مخالفا فيه وانما اراد انه يعطفه على ما قبله عطف المساوي له في جوازه وقوعه موقعه خبرا عما وقع الاول خبرا عنه وذلك كله مما يؤكد صحة ما رآه وذهب ابو الحسن اليه من خلاف الذي انشاه هنا فاعرفه فان شيخنا وكان اصحابنا قد غلطوا هذا الموضع ولم يعطوا حقيقة النظر فيه

مسألة

اعلم انه يجوز عطف الخبرين احدهما على الآخر وذلك نحو قولك زيد اخذ فرسا ركبه ومحمد محسن الى عمرو ومحب له وعليه حمل بعض اصحابنا قولهم هذا حلو حامض فقالوا اراد الواو وحذفها اي حامض ونقول على هذا زيد في الرفقة وناض الى من يجتاز في الطريق وزيد على الفرس وطارد للخيل وسائر هذا فينا لست ناظر وطارد غلام الظرف الذي هو خبر عن المبتدا محمول على اسم الفاعل المحذوف الذي الظرف متعلق به ودال عليه فان كان على الظرف لم يجز انه ليس ولا من جنسه وانما كان على اسم الفاعل المحذوف الذي متعلق به فقد ثبت جواز العطف عليه لا محالة وانت ترى ان ذلك المحذوف قد سقط حكمه وصار في الحاملية لا مع اللفظ الظاهر ولذلك لا يجعله ابو بكر قسما من انواع الكلم قائما براسه ولذلك لم يجز عطف ناظر وطارد من الخبرين كل واحد منهما على جاز بما ذكرناه فكيف في ذلك عند ان الخبرين ذلك من موضعين احدهما انه يجوز ان يكون ناظر وطارد معطوفا على نفس الظرف في كل واحد منهما وان لم يكن من جنسه ولكن لما كان اسم الظرف نائبا عن اسم الفاعل قائما مقامه ومغنيا عنه ومتضمنا ضميره الذي كان فيه ويحكم ما عليه في الموضع الذي كان اسم الفاعل من الاعراب صار كانه هو اسم الفاعل فكانه لو ظهر هنا لكان الاسم الذي هذا الظرف بدل منه وما عليه لا زيد عطف ناظر وطارد عليه وذلك نحو قولك زيد كاين في الدار ومتوجه الى الطريق كذلك يجوز عطف اسم الفاعل على الظرف لقوة شبهه من الاوجه التي اريناه باسم الفاعل ذلك لان اذا ناب عن الشيء قام مقامه وادى جرى في كثير من الاحكام مجراه قول الراجز

امسى قد جبا ودابح اي جابها ودابح فوضع قد جبا موضع جاب فجاز عطفه عليه لقيامه مقام ما يجوز عطفه عليه وكذلك قول الآخر

باتت يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر

كثيرة ولهذا لا جاز ايضا ان يعطف ناظر على الظرف الذي هو نائب عن اسم الفاعل الذي يجوز عطف ناظر عليه لو ظهر والوجه الثاني انه ولذلك لان اسم الفاعل النائب عنه الظرف سقط الحكم فغلب المعنى لانه قد يجوز ان يراجع في بعض الاحوال تنبيها على اصله ولا التعلق ونية حاله فيجعل العطف هنا عليه نطقا باصله وتقديم حاله كما كانت تصح الوقف ايضا والدليل عليه مشاهدة موضعه وذلك انك تقول زيد في الدار قائما واما استقلاله الظرفين وتجوز ان تجعلهما دليل على اسم الفاعل والاحد المقدر ولذلك نلاحظه قبل تسر منها قولهم قت بقلبت وان كانا متقولين من تقلست في تقلت ونحلت لا يتعدى وتقول التوابع هذا قلت نحو مرضت قلته لا صله ووجد له على ان اصلها يحو وان تعلمت فيخرج حرف لا اصل متقادم ومن ذلك قوله الله سبحانه استحوذ عليهم الشيطان خرج تنبيها على سقية الاصول المعتبرة كما استقام واستنوق وتقول استروح واستصوب واحلت المراة واغيلت

صردت فاطولت الصدود • وكذلك عطف على اسم الفاعل المحذوف في هذا الموضع اراده له تنبيها عليه واذا كان قد كانه ومستحوذ لم يخرج شيء منهما مفتوح العين لم قرينهم ذلك ان يعروهما وارده لينبه عليهما ما قد يظهر في كثير من الاحوال كقولك زيد كاتب عندك وعمرو ومستقر في الدار وربما جرى في بعض الاحوال مجرى الملفوظ به وان لم يخرج الى الاستعمال فعلى هذا يجوز ان يكون المعطوف نحو زيد عندك وناظر الى خيله معطوفا على اسم الفاعل وان كان قد سقط حكمه بنوب الظرف عنه وقيامه مقامه وتضمنه ضميره عنه احكمك على احسن من قولك ما احسن ذلك فيه في موضع المفرد وان كان المفرد يقع هنا يجري هذا الكلام مجرى اسم في لزومه لان الالفاظ موضعا واحدا ولكنك حكمت على موضع المتوسط في خبر المبتدا انه يجب ان يكون مفردا فاعرف ذلك

مسألة

تأملت تصرف ج ل ب وتقلوبيها ج ب ل وب ج ل ول ج ب ول ب ج فوجدت جميع ذلك للكثرة والتعظيم ج ل ب الجلبة هو كثرة الاصوات واختلاط بعضها ببعض والجلب السحاب قيل له جلب كما قيل له رمي اي رمي بعضه ببعض كما جلب بعضه الى بعض وكذلك بنية هذا الباب اذا تأملته ومن ذلك ج ب ل منه الجبل لعظمه وكثرة اجزائه وعلا عن النجم لكثرتهم وجمعه جبل ومنه الجبل ايضا قال الله سبحانه ولقد اضل منكم جبلا كثيرا والجبلة خلق الشيء وتكاثف بعضه الى بعض وتكثر بعضه بعضا وكذلك بقيته ومن ذلك ب ج ل منه البجيل والبجال الشيء الموثق المعظم والشيخ بجال لتقدمه ووقوفه موقعه وكان بجال في معنى حسب منه وان كان بينا به بمعنى الاشتقاق وذلك انه ما يقال حسب ويجل في الشيء اذا تتاح وبلغ غاية ما يطلب حينئذ حسبك وبجلك واذا كان كذلك فهو راجع الى معنى كثرة الشيء وعظمه لانك ترى انه قد ر وحسب من احسن الشيء كما فهو الشيء لا يكفيك الا بعد رزق قوة وانما يكفيك الوفور والكثرة ومنه ومن ذلك ولا قد كفيك ولا بقيته ومن ذلك ب ل ج منه البلج والبلوج ومع سعة حيث يلتقي الحاجبان ...

[illegible] وقال وهو كالشي [illegible]

وكولده ونه نفعا وجد المنظرة ومباشرة الاذن والنكير وكهمد لك

هذا قولهم • ويشعمن عنه عيب كل حيلة • اى ينا [illegible]

الا اما منظره واما باذنه ونقص النفي وجله ويجمعانه ابرازه وايضا حه

وعلى هذا قالوا ايضا قد جلى الصقر والبازى ونحوه اذا رمى ببصره الشى هو

تعلى من هذا اى جلا للاشيا المعترضة لما يليه دونه ما يرميه بطرفه

ويرمد منه في بيان هذا المعنى تسميتهم الكحل جلوا لانه تعرض جلاء

للادنى اى قرانه ومنه التجلى وهو انتعلى من هذا لانه ما يسقط عن الاديم

اذا قشر ومنه الجلاة للشرع وسمى الكحل جلوا لانه يجلو البصر ويزيل عنه

ما يشبه من القذا والغبار ونحو ذلك وعلى هذا عندى سموا السنة

المجدبة كحلا لانها تجرد وتختلف الناس والاموال الشدتها فهى من الكحل

يجلو العين قال سلامة

وتومد اذا مرت كحل بيوتهم • عز الذليل ومأوى كل المتضيف

ولهذا قيل قد جلا القوم عن منازلهم اذا نزعوا عنها كما يزيل الجلاء القذى

العين وشمارها ومنه سميت السنة الجدبة جاردا فقيل سنة جارود

اى تجرد الاموال وتستهلكها والجلود ما يجلد من جحرى فيكتحل به فكان

احد الجحرين جارضاحبه نجلاه اى قشره فاما قولهم للكحل ايضا برود

فهو من هذا المعنى وهو من البرود لانه ترد ما يكرد به وليس البرود من

البرد لانه من الحقيقة حاد حار والبرود على ما ترى نعول منا البرد كما قيل

لم حلوب حلائب وجلد من جلوت ولكن المبرد من برد الشى في بركه اى

ثبت واستقر وذلك ان الجسم الذى من عادته ان يبرد لاحد امرين اما لان

يظهر جوهره فيعرف كنه خالص من جودة او رداءة كالذهب والنضة والنحاس

وغير ذلك من هذه الاجسام والجواهر وغيرها من الاخشاب ايضا واما

ان تصنع به زيغ الشى المبرود ويزال به تشظيه وشعثه وكلاهما من معنى

قوله قد برد لنا بى كذا وكذا اى ثبت وتحصل الا ترى ان الشى اذا برد

باطنه وظهر من جوهره فقد ثبت في اليد منه حقيقته امره وصحة خبره

وزال عنه ما من جوهره فقد ثبت ما العلة كان من استفهام حاله وكذا

اذا ازيل برده اصلاحه وتشعيثه فقد برد في اليد منه ما كان مرموما

به مستغنيا من اصلاحه فاصل هذا كله البرد الذى هو ضد الحر الا ترى ان

الشى ما دام باردا فهو مستقر ثابت غير قلق ولا طايش حتى اذا هو حمى

وحر قلق وطاش وتحرك وطلب موضعا اوسع من موضعه ثم ما ذاك الا

التحركه وقلقه ونزائله لما كان متصلا به في حال البرد من اجزائه كما اذا

حرمن برد ام الاجسام الذائبة بالنار فان ذلك موجود في خالها ولهذا

قيل للميت قد برد اى زالت عنه حرارة الحياة وحركتها كما قيل له ايضا قد زاغ

نار ز فقد ترتيب هذا الموضع الان على ما شرحت من حاله ان البرود من البرد

لحكه وجلائه والمبرد من برد في يدى كذا اى ثبت وذلك ان المبرد يبدى

عن جلية حال المبرود فيستقر ذلك فيه ويتبع الظن منه ولانه يبرد في اليد

منه ما يتوهم من التشعيث والصنعة فيه وقولهم برد في يدى منه كذا شبه بالشى البارد

لما تقدم من ذكره انه ليس فيه خفة ولا طيش ولا اضطرام ولا ترق الحرارة ومنه

نزال ابترو ونزع المكان يتزينه ترى ايها الناظر المعنى سواء لم يدل شى على شرف

هذه اللفظة وحسن صنعتها ولطف مذاهب مستذبها وما فيها الا بهذه

المواضع المرتبة الالفاظ المجتمعة المعانى التى لا تصدر ولا تتم ذلك وكمله

ما وجد من الخاطر مات بفضل الله ومنه وصلى الله على

سيدنا محمد وآله وصحبه

[illegible] اى لحن واخطا خطا عظيما لان المحكى في جوبسه وشى فيا [illegible]

ضمير فصل بين الحال وصاحبها وهى انما يكون بين المبتدا والخبر [illegible]

لا نظير لها وما قرره عليه صاحب الجوامع ابو سعيد الصهيب [illegible]

انما هى محمد بن [illegible] المقرى بن الشيخ ابى جعفر [illegible]

وهى ما يستدل بها على الاحكام الشرعية والعقوبة [illegible]

تقدم ظهوره وتعجب ما ذكرنا وفيها ان فيه المعنى [illegible]

فصل فلزم ما لزم وليس بلازم لانه خبر ثانى وانما خبر [illegible]

ونقل السيوطى في جمع الجوامع عنه وجها اخر وهو جعل ثانى مبتدا [illegible]

والخبر والظرف بالنصب معمول لكم مقدم على عامله [illegible]

لا يوجد في غيرك بنا هذا فاذا احطت بما ذكر تاميرا علمت ان في [illegible]

ضمير فصل ان الكلام عليه لحسن [illegible] من غير تكلف [illegible]

بنانى وادعاءانه مؤخر من تقديم مع خفاء الوجوب [illegible]

الوجه الاخير هو لا مبتدا وبنانى مبدل او صفة ولكم خبره [illegible]

مقصوده بالذكر متممة للفائدة بناء على الصحيح من ان الحال [illegible]

او انها تكون مقصودة بالافادة كما في قوله ليس من مات فاستراح بميت انما الميت

ميت الاحياء انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء [illegible]

عاملها المعنوى كالجار والمجرور جائز عند بعض النحاة [illegible]

[illegible]

سانحه

اعلم ان جمع الجوامع للسيوطى لم يجرده واكثر فيه من الاقوال الواهية [illegible]

والمشتقات غير اسم الزمان والمكان والالة وما يؤول بها [illegible]

كالمنسوب وما جرى على القياس كاسد بمعنى جرى ومن [illegible]

كهذا فقوله في باب الاغراء والتحذير وهنا ضميران [illegible]

ذكره ابو حيان وتبعه بعضهم فيه فاقتدوا بهذا ولم نره في شى من [illegible]

[illegible]

القسمُ الثَّاني

النَّصُّ المحقَّقُ

[١/ب]

/ هٰذا الجزءُ الثّاني

من الخَاطِرِيَّاتِ

لأبي الفتحِ عثمانَ بنِ جنّيّ النّحويِّ اللغويِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) قالَ أبو العبّاسِ محمَّدُ بنُ يزيدَ[١]: قرأَ هٰذا الكتابَ على سيبويه جماعةٌ منهم الأخفشُ[٢].

(٢) وقالَ[٣]: « طيِّئ » فَيْعِلٌ، من طاءَ يطِيءُ، أي: سما وارتفع، وأصله من الواو «طَوَأَ» فأُعِلَّ[٤].

وقالَ[٥]: حدثني أبو عثمان[٦] قال: سألت الأصمعيَّ[٧] عن أبياتٍ وكتابِ سيبويه فأنشدني[٨]:

---

(١) الثمالي المعروف بالمبرد، ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ، وتوفي ببغداد سنة ٢٨٥ هـ. انظر أخباره في: تاريخ بغداد: ٣/٣٨٠-٣٨٧، ومعجم الأدباء: ١٩/١١١-١٢٢، وإنباه الرواة: ٣/٢٤١-٢٥٣ .

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٥ هـ، أو ٢١٦هـ. انظر أخباره في: أخبار النحويين البصريين ٣٩-٤٠، وطبقات النحويين للزُّبيدي: ٧٤-٧٦، ونزهة الألباء: ١٨٤-١٨٨ .

(٣) أي: المبرد .

(٤) بقلب واوه ألفاً؛ لتحركها إثر فتح، ثم أعلت ألفه الثانية بقلبها همزة؛ لاجتماع ألفين طرفاً، وأما « طيئ » فشأنها في الإعلال والتخفيف شأن « سيِّد » و « ميِّت » . انظر الخصائص: ١/٧٦ .

(٥) أي: المبرد .

(٦) بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي البصري المتوفى سنة ٢٤٩ هـ بالبصرة، وقيل: ٢٣٦ هـ. انظر أخباره في: أخبار النحويين البصريين: ٧٤-٨٥، وطبقات القراء لابن الجزري ١/١٧٩، والفهرست: ٥٧.

(٧) أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك الأصمعي اللغوي المشهور المتوفى سنة ٢١٦ هـ بالبصرة، وقيل: بمرو. انظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٢/١٩٧-٢٠٥، وطبقات القراء: ١/٤٧٠، والنجوم الزاهرة: ٢/١٩٠-٢١٧، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢/٣٦-٣٨ .

(٨) صدر بيت للشَّمَّاخ بن ضرار الغطفاني في ديوانه: ٣٦، وفيه: « كأنه » بدل: « تقول » ، وعجزه:

* إذا طلبَ الوسيقةَ أو زميرٌ *

=

* له زجَلٌ تقولُ: أصوتُ حادٍ؟ *

وأنشدني[1]:

لا باركَ اللهُ في الغوانيِ ما يُصبحْنَ إلّا لهنَّ مُطَّلَبُ

وأنشدني[2]:

والبيت له في: الكتاب: ١/٣٠، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١/٣٠٩، والخصائص: ١/١٢٧، ٢/١٧، ٣٥٨، ونسب إلى الربيع بن قعنب الفزاري في فرحة الأديب: ٣٠/أ، وهو بلا نسبة في المقتضب ١/٤٠٢، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس: ٣١، والحجة لابن خالويه: ٢٨٢، والإنصاف ٢/٥١٦، والهمع ١/٢٠٣ .

والوسيقة أنثى الحمار، وقد استشهد به سيبويه على حذف الواو من « كأنه » للضرورة، وعلى رواية ابن جني فلا شاهد فيه .

(١) لعُبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه: ٣، وفيه: « هل » بدل « ما » .

والشاهد في الكتاب ٣/٣١٤، والمقتضب ١/١٤٢، ٣/٣٥٤، والخصائص ١/٣٦٢، ٢/٣٤٧، والمنصف ١/٦٧، ٨١، والمحتسب ١/١١١، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٢٦، وشرح شواهد المغني ٢١١، والهمع ١/١٨٤، واللسان (غنا) .

واطَّلبَ الشيءَ على (افتعل): طلبه، والمراد أنهن كثيرات المطالب، ويروى « مُطَّلِب » بكسر اللام، أي: من يطلبهن . والشاهد فيه: تحريك الياء من « الغواني »، وإجراؤها على الأصل ضرورة. ويروى: « في الغواني وهل » وهذا لا ضرورة فيه. ويروى: « في الغوانِ أما » بحذف الياء للضرورة .

(٢) صدر بيت نُسب إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه، وليس في ديوانه، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري، وليس في ديوانه أيضاً، وعجزه:

* والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مثلانِ *

وفي روايه: « سِيَّانِ » ، وهو من أبيات الكتاب، وهذه الرواية ذكرها الأصمعي أيضاً في أمالي ابن الشجري ١/٨٤، ٣٧١، ورواية النحاة كما في الكتاب ٣/٦٥:

* من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها *

والشاهد فيه حذف الفاء من الجواب ضرورة، وتقديره: فالله يشكرها. وعلى رواية « فالرحمنُ » وهي رواية المبرد، فلا شاهد، والروايتان صحيحتان، ولا تطعن إحداهما في صحة الأخرى كما ذكر أبو حيان. انظر نوادر أبي زيد ٣١، والخصائص ٢/٢٨١، والمنصف ٣/١١٨، ومجالس العلماء للزجاجي ٣٤٢، وشرح المفصل ٩/٢، ٣، والعيني: ٣/٤٢٣، والهمع ٤/٣٢٨، وشرح شواهد المغني ٦٥، ١٠٠، ١٥٩، والخزانة : ٣/٦٤٤، ٦٥٥، ٤/٥٤٧ .

* من يفعلِ الخيرَ فالرّحمنُ يشكرُه *

(٤) قالَ أبو عثمانَ: وأنشدني عُمَارةُ[1]:

* فيوماً يجازينَ الهوى ليس ماضياً[2] *

(٥) وقالَ : قال رسول الله ﷺ لرجل يحدو: « أُحدُ لا أمَّ لـك » فقيـل: يا رسـول الله، أتـأمره وتقـول: « لا أمَّ لـك » ؟!، فقـال: « إنمـا أردت لا نـارَ لـك[3] » ؛ مـن قولـه [تعالى[4]]: ﴿فأمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾[5].

(٦) حدثني المازني قال: سمعتُ أبا عُمَرَ[6] قال: « أحصَيتُ أبيـات كتـاب سيبويه،

---

(١) هو عُمارَةُ بنُ عَقيل بن بلال بن جرير بن عطية الخطفَى، كان مـن الشعراء الفصحـاء، قـدم مـن اليمامـة، مدح المأمون ووجوه قواده، واتصل بإسحاق بن إبراهيـم المُصعبيِّ، ولـه فيـه مـدح كثـير، واجتمـع النـاس وكتبوا شعره، وبقي إلى أيام الواثق ومدحه، وعمي قبل موته، وجمع من نظمه ديوان شعر مطبـوع، حققـه ونشره شاكر العاشور. وانظر ترجمته في: معجم الشعراء للمرزباني: ٢٤٧، والأغاني: ٢٠/ ١٨٣، ١٨٨، وإنباه الرواة: ٢٨٢/٣ح .

(٢) صدر بيت لجرير في ديوانه: ٤٥٥-٤٥٧، وعجزه:

* ويوماً ترىمنهن غولاً تَغَوَّلُ *

والبيت من قصيدة له في هجاء الأخطل، ولا ضرورة فيه على هذه الرواية، وهي رواية أبي علي عن المـبرد، وأما على الرواية الأخرى: « غير ماضي » (كما في الديوان) فقد استشهد بها سيبويه على تحريك اليـاء في « ماضي » للضرورة، وفيه رد الشيء إلى أصله، وفي المنصف: « يوافين » بدل « يجازين » ، ويـروى: « غـير مـا صِباً » ولا شـاهد فيـه. انظـر الكتـاب ٥٩/٢ (بـولاق)، والمقتضـــب: ٢٨١/١، والخصـــائص: ١٥٩/٣، والمنصف: ٨٠/٢، وأمالي ابن الشجري: ٨٦/١ .

(٣) ورد الحديث من رواية المبرد في المحرر الوجيز ٥٥٥/١٥ مع اختلاف يسـير، وورد بمعنـاه مـن حديـث ابـن عباس رَضي الله عنهما في المجموع المغيث: ٩٠/١، وفيه: « قال مؤرج: هو ذمٌّ؛ أي: أنت لقيـط لا تعـرف أمك، وقيل: قد يكون مدحاً، وقد يكون ذماً » .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) سورة القارعة: الآية: ٩ .

(٦) الجرمي، واسمه: صالح بن إسحاق، وتوفي سنة ٢٢٥هـ. انظر ترجمته في: أخبار النحويـين البصريين: ٨٤-٨٥، ومراتب النحويين: ٧٥-٧٧، وطبقات الزُّبيدي: ٧٤-٧٥، والإنباه: ٨٠/٢-٨٣ .

فكانت ألفاً ومائتين وخمسين، أو ألفاً وخمسين، وهو أغلب عليَّ، فسألت عنها فعرفتها[1] إلا خمسين بيتاً[2]» .

(٧) الناشئ[3] والأعز[4] صاحبا الخليل في العروض .

قالَ : حدثني مسعود بن بشر[5] قال: كان عمر بن عبد العزيز قبل الخلافة ينشد:

إذ النَّاسُ ناسٌ والزَّمانُ بِغِرَّةٍ   وإذ أمُّ عمَّارٍ صديقٌ مُسَاعِفُ[6]

فلما ولي الخلافة كان ينشد:

---

(١) في الأصل: « فعرفت » وما أثبتٌّ أقومُ للسياق .

(٢) الكتاب: ٣٤/١، والخزانة: ٨/١. وانظر فهارش الأستاذ عبد السلام هارون للكتاب، فقد نسب بعض هذه الأبيات، وانظر أيضاً كتاب: سيبويه إمام النحاة ١٤٣-١٤٨ في الكلام على هذه الخمسين .

(٣) وجدت له ذكراً في مراتب النحويين / ١٣٧، وذهب محقق الكتاب محمد أبو الفضل إبراهيم إلى أنه الناشئ الكبير أبو العباس عبد الله بن محمد المتوفى سنة ٢٩٣هـ بمصر .

ولعل الناشئ المقصود هنا رجلٌ آخر مغمور، لم يحظ من التاريخ بنصيب، وقد قال المبرد عنه: « لو خرج علم الناشئ إلى الناس، لما تقدمه أحدٌ » ، وقد وضع كتباً في النحو، ومات قبل أن يستتمها وتؤخذ عنه.

(٤) بحثت عنه في كتب التراجم والطبقات فلم أهتد إليه، وقد وجدت له ذكراً عند السيوطي في بغية الوعاة: ٣٤٦/٢، وبيَّض له بمقدار سطرين، ولم يذكر له ترجمة .

(٥) في الأصل: « بشير » ، ولم أقف له على ترجمة بما تيسر لي من المصادر، وهو من الرواة المعروفين، فقد روى عن طريقه المبرد في الكامل: ١٢٢، ٣٤٩، ٣٩٠... ومواضع أخرى، وأبو الفرج الأصفهاني في الأغاني: ٣٤/٦، ٢٣٢/٧، ٥٩/٨، ٤٢٤ ... ومواضع أخرى كثيرة، وابن الجوزي في: سيرة عمر بن عبد العزيز: ١٩٨، وشمس الدين بن خلكان في وفيات الأعيان: ٣٢٤/١ .

(٦) ورد في الخصائص غير معزو، وفيه: « والبلاد » في موضع « والزمان » ، وفي اللسان ـ أيضاً ـ بلا نسبة، ولم أهتد إلى قائله. ومساعف: أي قريب، وفي قوله: « إذ الناس ناسٌ » استفاد المبتدأ من الخبر، وإن كان ظاهره مستوفياً لفظه ومعناه، إلا أن المعنى: إذ الناس أحرارٌ، وهو محمول على معناه دون لفظه. انظر الخصائص: ٣٣٧/٣، واللسان (سعف) .

* إذِ النَّاسُ ناسٌ والزَّمانُ بِغِرَّةٍ *

وأمَّا أمُّ عمَّارٍ فلن أذكرها إلا بخير. وحدثني غيره أن عبد الملك كان ينشد:

* ... ... والزَّمانُ بِغِرَّةٍ *

وأمّا أمُّ عمار فليست بشيءٍ .

وقالَ[١]: قرأتُ أول الكتاب على الجرمي إلى أن خرج (يعني الجرمي) إلى سُرَّ مَن رأى[٢]، ثم أتممته على المازني[٣]، وقرأ المازني على الجرمي، وكان يسائل عنه الأخفش، وقرأ الجرمي على الأخفش، وقرأ الأخفش على سيبويه، وقرأ سيبويه على الخليل، وزاد فيه ما سأله عنه، وسأل يونس[٤] وغيره[٥]، فما لم يذكر فيه أحداً فهو الخليل، وأخذ الخليل عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[٦]، وأخذ عبد الله عن أبي حرب[٧] بن أبي الأسود[٨]، وأخذ أبو حرب عن أبيه .

---

(١) أي: المبرد .

(٢) مدينة بين بغداد وتكريت شرقي دجلة، بناها المعتصم سنة ٢٢١ هـ. انظر معجم البلدان: ٣٤٧/١٣ .

(٣) انظر مقدمة الكتاب لعبد السلام هارون ٩/١ .

(٤) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي النحوي البصري المتوفى سنة ١٨٢ هـ.انظر ترجمة وافية له في: أخبار النحويين البصريين ٣٣-٣٨، وطبقات الزبيدي: ٤٨-٥٠، ومعجم الأدباء: ٢٨٥٠/٦-٢٨٥٢ .

(٥) منهم عيسى بن عمر، وحماد بن سلمة البصري، وأبو زيد الأنصاري، وأبو عمرو بن العلاء وغيرهم. انظر مقدمة الكتاب ٢٦/١-٣١ .

(٦) هو عبد الله بن زيد أبي إسحاق بن الحارث، مولى آل الحضرمي، وهو جد يعقوب الحضرمي القارئ المعروف، وقد توفي سنة ١٢٧ هـ. انظر أخباره في: أخبار النحويين البصريين: ٢٥، ومراتب النحويين: ١٢، والفهرست: ٦٢، وإنباه الرواة: ١٠٤/٢.

(٧) هو أبو حرب بن أبي الأسود الدؤلي، وأبو حرب اسمه، وكان عاقلاً شجاعاً، وقد ولاه الحجاج جوخا: (كورة واسعة في سواد بغداد)، فلم يزل عليها إلى أن مات الحجاج. فولد أبو حرب جعفراً، وله عقب بالبصرة، وقد توفي سنة ١٠٩ هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٥٦/١ .

(٨) هو ظالم بن عمرو بن سفيان المتوفى سنة ٦٩ هـ. انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين: ١٣-٢٠، وطبقات الزبيدي: ٥-٩، وأسد الغابة: ٢٩/٣-٧٠ .

(٩) قالَ(١): « أخواك يقولان » : الألف علامة التثنية، والضمير كتاء « قُمْتُ » ، «يقولان أخواك » : الألف بمنزلة تاء « قَالَتْ »(٢).

(١٠) قالَ(٣): إذا قلت: « رأيتُ المسلماتِ » فهو بناء عند أبي الحسن يدل على موضع ما قبله .

---

(١) أي: المبرد .

(٢) قال سيبويه: « ولم يكونوا ليحذفوا الألف؛ لأنها علامة الإضمار في قول من قال: (أكلوني البراغيثُ)، وبمنزلة التاء في: (قلتُ) و(قالَتْ) » . وقال أبو علي الفارسي معلقاً على كلام سيبويه: « قلتُ: في تشبيهه هذه الألف بالتاء في (قلتُ) و(قالَتْ) إنما شبَّه الألف في (الزيدان ضربا) بالتاء في (قلتُ)؛ لأنها تكون ضميراً للفاعلين، ودليلاً للتثنية غير ضمير، كما أن التاء في (قلتُ) قد تكون ضميراً للفاعل وخطاباً، وتكون للتثنية مجردة من معنى الضمير،نحو: (ضربا الزيدان) فتكون لذلك كالتاء في: (قالَتْ) في أنها حرف» .

وقال ابنُ جني في سر الصناعة: « وقد زيدت الألف علامة للتثنية والضمير في الفعل نحو: (أخواك قاما)، وعلامة للتثنية مجردة من الضمير،نحو قول الشاعر:

أُلفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقيهْ » .

انظر: الكتاب: ١٩/١، والبغداديات: ١٠٩، وسر الصناعة: ٧١٨/٢، وانظر الهمع في بيان الآراء الواردة في إعراب: (أكلوني البراغيث): ٢٥٦/٢-٢٥٧ .

(٣) قال ابنُ جني: « ألا ترى أن أبا الحسن وأبا العباس ومن قال بقولهما ذهبا إلى أن كسرة تاء التأنيث في موضع النصب إنما هي حركة بناء لا حركة إعراب، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر: إنها حركة بناء؛ بل قالا بما قال به سيبويه والجماعة من أنها حركة إعراب... » . سر الصناعة: ٤٢٨ تحقيق السقا وزملائه .

وقد تحدث المبرد في غير موضع من المقتضب عن إعراب جمع المؤنث السالم، وكان حديثاً صريحاً في أنه معرب في كل أحواله، لا كما ذكر ابن جني عنه، فقد قال في: ٣٣١/٣: « واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في: مسلِمِينَ » وقال في ٧/١: « فإذ أردت رفعه قلتَ: مسلماتٌ فاعلمْ، ونصبُه وجرُّه: مسلماتٍ؛ يستوي الجر والنصب كما استويا في مسلِمِينَ ؛ لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر » ، وفي موضع ثالث: ٣٧٠/٤-٣٧١ أطلق على جمع المؤنث في حالة النصب لقباً من ألقاب الإعراب كما فعل في حالتي الرفع والجر . ولبيان الآراء الواردة في إعراب جمع المؤنث السالم انظر الهمع: ٥٦/١، ٥٧ .

(١١) قال[١]: وفُتحت نون « فَعَلْنَ » ؛ لشبهها بنون « يفعَلْنَ » ؛ لسكون ما قبلها[٢].

(١٢) قالَ[٣]: بناءُ« يفعلْنَ » على « فعلْنَ »[٤]، [و][٥] أَغزيت على « يُغزي[٦] » ، وأيضاً فإنّه فعلٌ وجمعٌ مؤنّثٌ، فاجتمعت فيه هذه الأشياءُ فَبُني، ولما كان المستقبل يكون للمضيّ[٧] بُني - أيضاً - بناءَه .

(١٣) وقالَ أيضاً[٨]: لأن فعل المذكر يجري على اسمه، تقول: « يفعلونَ وفاعلونَ »،

---

(١) أي: المبرد .

(٢) فالفتح فيهما للتخلص من التقاء الساكنين . قال المبرد في المقتضب ٢٨٨/١: « نون التأنيث أصلها السكون، ولكنها حركت لالتقاء الساكنين؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا ساكناً » . وهنا حُملت نون المؤنث (الضمير) على نون المذكر (علامة الرفع) ؛ لأن التأنيث فرع التذكير، والمضارع فرعٌ عن الماضي .

(٣) أي: المبرد .

(٤) حمل المضارع على الماضي في سكون آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك. قال سيبويه في الكتاب ١/٥-٦ (بولاق): « وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب كما فعلت ذلك في (فَعَلَ) حين قلت: فعلتَ وفعلْنَ، فأسكن هذا ههنا، وبني على هذه العلامة كما أسكن (فَعَلَ)؛ لأنه فعل كما أنه فعل، وهو متحرك كما أنه متحرك... وذلك قولك: هن يفعلْنَ، ولن يفعلْنَ، ولم يفعلْنَ، وتفتح النون؛ لأنها نون جمع، ولا تحذف؛ لأنها علامة إضمار وجمع » وانظر المقتضب: ٤١٣/٤ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) حمل الماضي على المضارع في إعلال الواو ياء كذلك، وأَغزيتُ الرجلَ إذا أعطيتَه دابة يغزو عليها، أوأمهلته وأخرت مالي عليه من الدَّين. انظر اللسان (غزا) .

(٧) يكون المستقبل للمضي في حالين:

أحدهما: إذا كان حالاً أو مفعولاً به في جملة يسبقه فيها فعل ماض .

والآخر: إذا أريد استحضار صورةالماضي فإنه يحسن حينئذ عرضه في صورة المضارع، قال ابن الشجري في الأمالي: ٤٥/١: « ووجه استجازتهم هذا الإبدال مع تضاد الأفعال أن الأفعال جنس واحد، وإنما خولف بين صيغها؛ لتدل كل صيغة على زمان غير الذي تدل عليه الأخرى، وإذا تضمن الكلام معنى يزيح الإلباس جاز وضع بعضها موضع بعض توسعاً » .

(٨) أي: المبرد .

وتقول: « فاعِلةٌ، وفاعِلاتٌ[1]» فينتقص الاسم ؛ فبني لذلك .

(١٤) قال أبو الحسن: لم يرمِ، ولم يخشَ، ولم يغزُ، ليس إعراباً؛ لأن الإعراب لا يكون نفس الشيء، إنما يكون غيره[2].

(١٥) قالَ في قوله[3]:

---

(١) هكذا ورد في الأصل، والمعنى على (يفعلن وفاعلات) فلا يجري فعل المؤنث على اسمه خلافاً للمذكر، ولعل الناسخ قد سها .

(٢) قال المبرد في المقتضب ١٢٦/١: « فإن لحق شيئاً من هذه الأفعال الجزم فآية جزمها حذف الحرف الساكن؛ لأن الجزم حذف، فإذا كان آخر الفعل متحركاً حذفت الحركة، وإذا كان ساكناً حذف الحرف الساكن، تقول: لم يغزُ، ولم يرمِ، كما تفعل بالألف إذا قلت: لم يخشَ » ولم ينقل المبرد هذا الرأي لأبي الحسن في المقتضب .

والمعنى الذي أراده أبو الحسن هنا هو أن الإعراب لا يكون في حرف من حروف بناء الكلمة، بل يكون خارجاً عنها .

(٣) جزء بيت للمرار الفقعسي، والبيت بتمامه في ديوانه: ١٧٥ :

صدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصدودَ وقلَّمَا وِصَالٌ على طول الصدودِ يَدُومُ

وقد رواه السيرافي في شرح أبيات الكتاب ١٠٥/١:

* وصَدَّتْ فأطوَلْتَ الصدودَ وقلما *

ورواه أبو الفرج في الأغاني ٣١٥/١٠:

* صدَدْتَ فأطْوَلْتَ الصدودَ ولا أرى *

وهو شاهد نحوي نُسب في الكتاب إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، والبيت للمرار في: النكت ١٢/١، والخزانة ٢٨٩/٤، ودون نسبة في: المقتضب ٧٨/١، ٨٤،و الخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧، والمحتسب ٩٦/١، وليس في كلام العرب ٤٧، والهمع برقم: ١٤٠٢، ١٨١٥ .

وقد استشهد به سيبويه في موضعين من الكتاب ١٢/١، ٤٥٩ على أنه ضرورة؛ لوقوع الاسمية بعد (قلما)؛ لأن (ما) تكف الفعل (قلَّ) عن العمل، ولا يقع بعد (قلما) إلا الجملة الفعلية .

وكذلك استشهد به المبرد في المقتضب ٣٤١/٢ فقال: « تقول: قلَّ رجل يقول ذلك، فإن أدخلت (ما) امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال، فتقول: قلما يقوم زيد » ومن ذلك يتبين لنا بوضوح أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في (قلما) ولا في أن في البيت ضرورة .

... ... وقلّما   وصالٌ ... ...

« ما » زائدة، و « وِصالٌ » في موضعه[1].

(١٦) قال[2]: جاز « ذهبت الشّامَ واليمنَ » ؛ لأنهما من يمنة الكعبة وشآمتها، وليس كذلك غيرهما؛ لأن أصلهما الإبهام[3] من حيث ذكرنا[4].

(١٧) قال أبو عثمان: « وبه يختصون الأزمنة بأسماء نحو: المحرَّم وصفر، غير أن هذه تقع على كل ما كان مثلها » .

(١٨) قال أبو عثمان: ليس في البيت[5]:

---

(١) أي: فاعل. وقد نقل ابن هشام في المغني ٤٠٤ هذا الزعم عن المبرد، ويدفع هذا الزعم ما ذكرناه آنفاً للمبرد في المقتضب ٢/٣٤١ .

(٢) أي: المبرد .

(٣) في الأصل: « الإبها » .

(٤) على أن سيبويه عده شاذاً؛ لأنه ليس في (ذهب) دليل على (الشام)، وفيه دليل على المذهب والمكان، وجعل (ذهبت الشام) مثل: (دخلت البيت)، لأن (الشام) مثل (البيت) في أنه موضع مختص، فحمله على الاختصاص ظرفاً. انظر الكتاب ١/٣٥، والمقتضب ٤/٣٣٧ الحاشية، والبغداديات: ٥٤٩ .

(٥) لذي الرُّمَّة في ديوانه ٢/١٠٤٣ ، والبيت بتمامه:

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغْتِهِ   فقام بفأسٍ بين وِصْلَيكِ جازِرُ

وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ١/٨٢ برفع (ابن) على الابتداء بعد إذا، لا على إعمال فعل مفسَّر، ورفع (بلال) على البدلية أو عطف البيان، وذكر أن النصب فيه عربي كثير، والرفع أجود، فمذهبه جواز الرفع والنصب بعد إذا وإن كان فيها معنى الشرط؛ لأنها غير عاملة .

وذهب المازني والمبرد إلى النصب فيهما بإضمار عامل (أي: فعل) مفسر بالمذكور بعده، وكان الأخفش يذهب إلى جواز وقوع المبتدأ بعد (إذا) كما في المغنى، وذهب الزجاج إلى أن الرفع فيه على النيابة عن الفاعل، والمعنى: إذا بُلغَ ابنُ أبي موسى .

وكان المبرد قد اعترض على سيبويه في تجويزه رفع الاسم بالابتداء بعد إذا الشرطية، ورد ابن ولاد عليه منتصراً لسيبويه. انظر الانتصار ص: ٦٦ .

والوِصْلُ بكسر الواو: المِفْصلُ بما عليه من اللحم، وجمعه: أوصال، ودخول الفاء على الفعل ههنا؛ لأنه في

=

* إذا ابنَ أبي موسى ... ... *

شاهدٌ، ولا يكون فيه إلا النصبُ / . [٢/أ]

(١٩) قالَ[١]: « أزيداً ضربتَ؟ » أحسن من « زيدٌ ضربتَ » ؛ لإيقاعك على الاسم شيئاً[٢]، قال أبو عثمان ـ رحمه الله ـ: [قولُ] أبي الحسنِ في اختيار نصب « زيد » من قولك: « أأنت زيداً ضربتَه؟ » خلافاً على سيبويه[٣]، قال[٤]: لأن المسألة هنا عن الفعل .

(٢٠) قالَ[٥]: إنما نصب في « ضواربُ زيداً » ؛ لأن « فواعل » بدل من « فاعلات[٥] »، فإنما أهملا لما « فَواعِلُ » تدل عليه.

(٢١) فأما « فُعَّالٌ » و « فَعَّالٌ » ونحوهما، فإنما فيهما التكرير، وهذا يزيد العمل قوة، ولا ينتقصه[٦]، كالفعل مع « [أ][٧]زيداً أنت مُكابَرٌ عليه؟ » ، فإن لم ترد بـ« مُكابَر » الاسمَ

معنى الدعاء على الناقة .

والبيت منسوب إلى ذي الرمة في: الكتاب ٤٢/١ (بولاق)، والكامل ١٦٩/١، وإيضاح الشعر ٥٢٩، ٥٣٠، والخصائص ٣٨٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٤/١، وشرح المفصل ٣٠/٢، ٩٦/٤ .

(١) أي: المبرد .

(٢) انظر المقتضب ٥٦٧/٢، والكامل ٨٢١/٢-٨٢٢ .

(٣) قال سيبويه: « وتقول: أأنت عبدُ الله ضربتَهُ؟ تجريه ههنا مجرى: أنا زيدٌ ضربتُه؛ لأن الذي يلي حرف الاستفهام (أنت)، ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى، إلا أنك إن شئت نصبته كما تنصب (زيداً ضربته)، فهو عربي جيد » .

وقال أبو الحسن: أنت عبدَ الله ضربتَه: النصب أجود؛ لأن (أنت) ينبغي أن ترتفع بفعل مضمر إذا كان له فعل في آخر الكلام، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به (أنت) ساقطاً على (عبد الله). انظر الكتاب ١٠٤/١ .

(٤) أي: سيبويه .

(٥) جرت (فَواعِلُ) هنا مجرى (فاعِلٍ) الذي يجري على فعله، فعملت عمله. المصدر السابق .

(٦) قال سيبويه: « وقد جعل بعضهم فُعَّالاً بمنزلة فَواعِل فقالو: قُطّانٌ مكةَ، وسُكّانٌ البلدَ الحرام؛ لأنه جمع كفواعل » وقال أيضاً: « أما أمثلة المبالغة نحو: فَعَّال وفَعُول ومِفْعَال وفَعِل على قلة، فهي تجري مجرى اسم الفاعل؛ لأنه يراد بها ما يراد بفاعل من إيقاع الفعل » الكتاب ١١٠/١-١١٢ .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

[و لم تُردْ] إلا وجهَ الفعلِ رفعتَ[١]، وكذا جميع هذا. قال: لا يكون « مُكابَرٌ» اسماً ؛ لأنك لا تقول: « زيد أنت رجلٌ عليه » ؛ لأن « عليه » و « به » أشباههما لا تكون إلا ظروفاً للفعل، وأما: « أنت أكرمُ عليَّ منه » فإنما لم تعمل؛ لأن الفعل نفسَه قد لا يعمل إلا على وجه مخصوص نحو: « ما أحسنَ زيداً » و « ليس » و « نعم » و « بئس » . فإن قلت: أجري « مُكابرٌ » مجرى « كَرِيمٍ » فلا أعمله فخطأ، لأن ما كان من الفعل المتمكّن، لم يُجعَل بمنزلة ما هو من غير المتمكّن .

(٢٢) سمعت المازني عن الرياشيِّ[٢] قال: سمعت اللاحقي[٣] يقول: سألني سيبويه عن بيت فيه « فَعِلٌ » متعدٍّ، فصنعت له هذا البيت[٤]، فأسمعته إياه، يعني:

* حَذِرٌ ... ...[٥] *

---

(١) وفي الكتاب ١/١٠٩: « وإن لم يرد به الفعل، وأراد به وجه الاسم، رفع » وظاهر هذا ينافي ما ذكر في النص، ولعل هذا من أخطاء النسخ .

(٢) في الأصل: « الرياحي » وهو تحريف ظاهر، وسماع المازني عن الرياشي كثيراً ما يُعوِّل عليه المبرد، والرياشي هو أبو الفضل عباس بن الفرج المتوفى سنة ٢٥٧هـ بالبصرة. انظر أخباره وترجمته في: أخبار النحويين البصريين ٩٨-١٠٢، وبغية الوعاة ٢/٢٧ .

(٣) هو أبو يحيى أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عُفير اللاحقي، البغدادي المعروف بالرُّقاشي، وكان شاعراً هو وجماعة من أهله، واختص من بينهم بنقل الكتب المنثورة إلى الشعر المزدوج؛ فمما نقله كتاب « كليلة ودمنة » ، وكتاب « سيرة أنوشروان » ، وقد توفي سنة ٢٢٠ هـ. انظر الفهرست١٣٢، وكشف الظنون ١/٥ .

(٤) وقد رد أهل العلم هذه الرواية وشنَّعوا على قائلها. انظر شرح أبيات سيبويه ١/٤٠٩، والنكت ١/٢٤٧، والمقتضب ٢/١١٦، والتبصرة ٢٢٧، وشرح الجمل ١/٥٦٢، والخزانة ٨/١٦٩، وحواشي هذه المراجع .

(٥) جزء صدر بيت نسبه العيني إلى أبي يحيى اللاحقي المذكور، وأنشده ابن الشجري بدون نسبة، وهو من شواهد الكتاب، وتمامه:

حَذِرٌ أموراً لا تَضيرُ وآمِنٌ ما ليس مُنجيَهُ من الأقدارِ

والشاهد فيه إعمال (فَعِلٌ)، فقد عملت النصب في « أموراً » ، وهذا مذهب سيبويه، فهو يُعمِلُ (فَعِلاً) و(فَعِيلاً)؛ لأنهما عنده محولان عن (فاعِلٍ) المتعدي، لإرادة المبالغة، فيعملان عمله قياساً على فَعُولٍ وفَعَّالٍ،

=

وقال أبو عمر: أعديه؛ لأنه مضارع لفعله[1]،[2] وهذا خطأ؛ لأن فعله غير متعد، فكيف بالاسم منه؟!. فأما « سميع » فقال أبو عثمان: قد خرج إلى أفعال الذات، وليس كـ « سامع »[3]. كذا قال لي.

(٢٣) قال بعضهم:

* ... ... عِضَادَةَ سَمْحَجٍ[4] *

وعورض سيبويه في إعمالهما؛ لأنهما بناءان لما لا يتعدى كبَطِرٍ وأَشِرٍ وكَريمٍ ولَئيمٍ.
انظر الكتاب ١/١١٣، والأمالي ٢/١٠٧، والعيني ٣/٥٤٣، والخزانة ٣/٤٥٦ .

(١) قال ابن السراج: « وأباه النحويون إلا أبا عمر الجرمي، فإنه يجيزه على بعد فيقول: أنا فَرِقٌ زَيداً، وحَذِرٌ عمراً » والمعنى: أنا فرق من زيد، وحذر من عمرو. قال أبو العباس ـ رحمه الله ـ : لأن (فَعِل) الذي فاعله على لفظ ماضيه إنما معناه ما صارَ كالخِلقة في الفاعل نحو: بَطِرَ زيدٌ فهو بَطِرٌ، وخَرِقَ فهو خَرِقٌ » الأصول ١/١٢٥ .

وفي المقتضب ٢/١١٤: « وكذلك ما ذكر في (فَعِل) أكثر النحويين على ردّه...، فما كان على (فَعِل) فنحوُ: فَرِقٍ، وبَطِرٍ، وحَذِرٍ. والحجة في أن هذا لا يعمل أنه لما تنتقل إليه الهيئة. تقول: فلان حَذِرٌ؛ أي: ذو حَذَرٍ، وفلان بطر كقولك: ما كان ذا بطر ولقد بطر، وما كان ذا حذر ولقد حذر » .

وبالموازنة بين النقلين يتبين لنا أن سيبويه يُعمِل فَعِلاً، وقد ذهب أبو عمر مذهبه على ضعف، وأكثر النحويين على إهماله .

وفي نص الأصول ردٌّ على من نسب إلى الجرمي إنكار عمل (فَعِل) دون (فَعِيل). يراجع الهمع ٥/٨٧، وحاشية الخضري ٢/٢٦ .

(٢) المقال هنا للمبرد .

(٣) انظر المقتضب ٢/١١٣، والأصول ١/١٢٤، والأمالي الشجرية ٢/٣٤٥ .

(٤) جزء بيت للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه: ١٢٥، والبيت بتمامه:

أو مِسحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ ... بِسَرَاتِهِ نَدْبٌ لها وكُلُومُ

ونسب إلى عمرو بن أحمر كما في الكتاب ١/١١٢، ونسبته إليه خطأ، وهو من شواهد سيبويه على إعمال مثال المبالغة (فَعِلٌ) في « عِضادةَ » النصب، وهو اختيار ابن جني، وبعضهم جعلها منصوبة على الظرفية كما ذكر في النص .

وشَنِجٌ: مبالغةُ شَانِجٍ؛ أي: مُلازِمٌ. والمِسْحَلُ: الحمار الوحشي، والعِضادة: الجانب، أو معناه: إلى جانب

=

ظرفٌ، وليس كذلك، إنما أراد « بعضادةِ سَمْحَجٍ » .

(٢٤) قرأ عيسى بن عمر: ﴿والسَّارقَ والسَّارقةَ﴾[١] [و] ﴿والزَّانيةَ والزَّانيَ﴾[٢].

(٢٥) شُبِّهت حروفُ النَّفي بحروفِ الاستفهامِ؛ لأن النفي إنما هو للفعل، كما أن الاستفهام إنما هو عنه[٣]. (فع)[٤] [تقول]: « ما زيداً أنا ضاربُه[٥]» إذا لم يُجعل « ضاربُه » اسماً معروفاً. قال[٦]: يعني بالمعروف هنا ما مضى. قال: لا تقول في اللغتين جميعاً: « زيداً ما ضربْتُ[٧]» . أما التميمية فإنها تفصل، وأما الحجازية فلا يليها الفعل؛ لأنها فعل[٨].

عضدها، والسَّمْحَجُ: الأَتانُ الطَّويلةُ الظهر، والسَّراةُ: أعلى الظهر، والنَّدَبُ: آثار الجراح، جمع نُدْبةٍ، والكُلُومُ: الجراح، جمع كَلْمٍ.

يقول: هي ترمحه وتكلِمُه تخلُّصاً من حمله عليها.

وفي إحدى نسخ الكتاب: « بسراتها » ، والظرفية مع هذه الرواية لا بأس بها، ولكن مع رواية « بسراته » — التي بين أيدينا ـ تصور العير بصورة الذليل العاجز، فلا يستقيم معها التشبيه. انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٨/٣، وشرح الشواهد الكبرى للعيني ٥١٣/٣، والخزانة ٣٣٤/١، ٤٥٦/٣ .

(١) سورة المائدة: الآية: ٥ .

(٢) سورة النور: الآية: ٢ . وقرأ بالنصب كذلك: يحيى بن يعمر، وعمرو بن فائد، وأبو جعفر، وشيبة، وأبو السمال، ورويس، والرفع فيهما قراءة الجمهور .
قال المبرد في المقتضب ٨٢٢/٢: « والرفع الوجه؛ لأن معناه الجزاء » .
وقال أبو الفتح في المحتسب ١٠٠/٢: « ومن ذلك قراءة عيسى بن عمر الثقفي: ﴿الزَّانيةَ والزَّانيَ﴾ [النور:٢] بالنصب، وهذا منصوب بفعل مضمر أيضاً؛ أي: اجلدوا الزانيةَ والزاني، فلما أضمر الفعل الناصب فسره بقوله: ﴿فاجلِدُوا كلَّ واحدٍ منهما مائةَ جلدةٍ﴾. وجاز دخول الفاء في هذا الوجه؛ لأنه موضع أمر، ولا يجوز:زيداً فضربْتُه؛ لأنه خبر » ، وانظر الكشاف ٤٧/٣، والبحر ٤٢٧/٦ .

(٣) عقد سيبويه له باباً سمّاه: « باب حروفٍ أُجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي » الكتاب ١٤٥/١ .

(٤) لعله أبو الفتح عثمان .

(٥) في الأصل: « ما زيدٌ ... » وانظر الكتاب ١٤٥/١ .

(٦) أي: المبرد .

(٧) لأن ما بعد « ما » النافية لا يعمل فيما قبلها .

(٨) « ما » الحجازية تشبه « ليس » في عملها؛ لأن معناها كمعناها. أما أن تكون فعلاً مثلها فلا، بل هي =

[وإذا قلتَ]: زيداً ضربتُه، وعمراً مررت به، فنصب الثاني؛ لأنه [لا][1] يمنع الأوّلَ مفعولَه. يريد الصدق من « كنت زيد ضربته » .

وفي قولك: « محمداً لقيتُه، وجعفراً أكرمتُه »؛ أي: قولك: « جعفراً أكرمتُه » لم يمنع الأول مفعوله كما مُثِّل .

- [في قولك]:[2] « أنتَ[3] زيدٌ ضربْتَه » ، وقولك: كنتُ زيدٌ ضربْتُه، كنت مفعولهما، فالرفع بعد « كنت » ، والنصب بعد « ضربت » ؛ لأنك عطفت في « ضربت » ونحوها .

(٢٦) أنشدَني [نحوَ]: « لعبدُ اللهِ ضربْتُهُ » :

لَعَمري لإنْ أوسُ بنُ مَغراءَ سَبَّني   لأوسُ بنُ مَغراءَ اللَّئيمُ أُعاتِبُهْ[4]

(٢٧) قالَ[5]: إذا قلتَ: « ما رأيتُ قوماً أشبهَ أحرارٌ منهم بعبيدٍ منهم من بني فلان»، لم يجز إلا الرفع؛ لأنهم ههنا فاعلون، والفاعل لا يكون تمييزاً .

(٢٨) (فصل): [في نصب الزَّرعِ، والضَّرْعِ على الظَّرفيَّةِ]

« مُطرنا الزّرعَ والضّرعَ » ويجوزُ الرَّفعُ[6]، و « ضُرِب زيدٌ اليدُ والرِّجْلُ » ، ولا يحسنُ

حرفٌ. قال سيبويه في الكتاب ٥٧/١ « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى « أمّا » و « هل » ؛ أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس « ما » كـ « ليس » ، ولا يكون فيها إضمار. وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ « ليس » إذ كان معناها كمعناها » .

(١) الكتاب ١٤٩/١ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل: « تلك » وهو تحريف ظاهر. انظر المقتضب ٢٦٣/٣ .

(٤) للراعي النُّمَيري يهجو أوس بنَ مغراء السعدي القُريعي التميمي، وهو في ديوانه: ١٩، والرواية في الديوان:

وأوسُ بنُ مَغْراءَ الهجينُ يَسُبُّني   وأوسُ بنُ مَغراءَ الهجينُ أُعاقِبُهْ

(٥) أي: المبرد .

(٦) قال سيبويه: « وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم يقولون: مُطرنا الزرعَ والضرعَ » وإن شئت رفعت على البدل، وعلى أن تصيره بمنزلة أجمعين تأكيداً » الكتاب ١٥٩/١ .

نصبُ « اليدُ » و « الرِّجْلُ[١] » . قال[٢]: لأن الظهر والبطن قد يكونان ظرفين نحو: ظهرَ الجبل وبطنَه، واليد والرجل ليسا كذلك، وجاز في الضرع والزرع؛ لأنه يريد المكان فنصبَ .

(٢٩) قالَ أبو الحسن في [قوله][٣]:

... ... أشرف كاهلاً

شُبِّه بالمصادر الَّتي وُضِعتْ مواضعَ الأحوالِ، كأنه قال: ذهب صاعداً، ونحو: جاء مشياً؛ أي: ماشياً[٤].

(٣٠) قالَ[٥]:

[فبينا نحـــن نرقُبُهُ أتانا ... مُعلِّقَ وَفْضَةٍ[٦]] وزنادَ راعِ[٧]
وعلبتَه ومرتحلاً قلوصاً ... وأطماراً تُرقَّعُ بالرِّقـــاعِ[٨]

---

(١) الكتاب ١/١٦٠ .

(٢) أي: المبرد .

(٣) جزء بيت تمامه كما جاء في اللسان (كهل):

طويلٌ مِتَلٌّ العنْقِ أشرفَ كاهلاً ... أشقُّ رحيبُ الجوفِ معتدلُ الجِرمِ

(٤) المقتضب ٤/٣١٢ .

(٥) هو أبو محجن نُصيب بن رباح الثقفي الأموي المتوفى سنة ١٠٨ هـ.، وهو عبد أسود اللون، كاتب على نفسه، واشترى عبدالعزيز بن مروان ولاءه . انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٢٧٦، ٢٧٧، والأغاني ١/٣٢٤، ومعجم الأدباء ٢٧٥٢-٢٧٥٥ .

(٦) في الأصل: (نمر عماز يسمى فرضاً وزناد راعر) وهو تحريف ظاهر .

(٧) من شواهد سيبويه في الكتاب ١/١٧١، وهو عنده لرجل من قيس عيلان، وهو لنصيب في ديوانه: ١٠٤، وقد ورد فيه منفرداً لا ثاني له، ولم يتقدمه ما يشير إلى مناسبته. وفيه « شكوة » بدل « وفضة » . وفي الكتاب « بينا » بالخرم. وقد استشهد به سيبويه على نصب (زناد راع) حملاً على موضع (وفضة)؛ لأن معناه: يعلق وفضةً وزنادَ راعٍ .

والشاهد في: كتاب الشعر ١/٢٥٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٠٥، وسر صناعة الإعراب ١/٢٣، ٢/٧١٩، والمحتسب ٢/٧٨، والهمع ٣/٢٠١ .

(٨) ويروى في إثبات المحصَّل ورقة (٨٠):

ومِزْوَدةً ومرتحلاً قلوصاً ... وأثواباً تُشبَّهُ بالرقاعِ

(٣١) قالَ في قوله(١):

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكريِّ بِشرٍ ... عليه الطيرُ ترقُبُهُ وُقُوعاً

قال: لا يجوز في « بشر » البدل، ولكنه عطف بيان، ألا ترى أنه لا يجوز وقوعه موقع « البكري » ؟ وأنشد(٢):

أَبأْنا بها قتلى، وما في دمائها ... وفاءٌ، وهن الشّافياتُ الحوائمِ

(٣٢) (فصل) [في إضافة المعرَّف بأل]:

[لا تقول]: هذا الضاربُ الرجلِ وعَمرٍو. قال: ويجوز: « وأخيه » ؛ لأنك تريد: وأخي الرجل، ولا يجوز: وعمرو. والبيت(٣):

---

(١) للمرار؛ وهو ابن سعيد بن حبيب بن خالد بن نَضلَةَ الفقعسي الأسدي. والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب ١٧١/١ إذ استشهد به سيبويه على إضافة « التارك » إلى « البكري » ؛ لأنه مثله في الاقتران باللام. وفي الخزانة ١٩٣/٢: « بشراً » بالنصب .

والشاهد في: شرح المفصل ٨٢/٣، وشرح الشواهد الكبرى ١٢١/٤. وبشر المذكور في البيت هو بشر بن عمرو بن مرثد، سيد بني مرثد، وهو زوج الخرنق أخت طرفة، قتله رجل من بني أسد. و « وقوعاً » : جمع واقع .

(٢) للفرزدق في ديوانه: ٣٨١/٢، وشرح التصريح ٢٩/٢، وشرح الشواهد الكبرى ٣٨٩/٣، والخزانة ٣٠٣/٣. وبلا نسبة في: شرح الأشموني ٢٤٥/٢. وفيه أضاف ـ أيضاً ـ المعرف بـ « أل » إلى معرف بها مثله على القياس .

(٣) صدر بيت للأعشى في ديوانه: ٢٢٩، من قصيدة يمدح فيها قيس بن معديكرب، والبيت بتمامه في الديوان:

الواهبُ المائةَ الهِجَانَ وعَبدَها ... عُوذاً تُزجِّي خَلفَهَا أَطفَالَهَا

وعلى هذه الرواية فلا شاهد. وقد ذكره سيبويه من إنشاد بعض العرب بجر « المائة » ، و « الهجان » و « عبدها » ، واستشهد بها على عطف « عبدها » على « المائة » ؛ لأنه مشتملٌ على ضميرها؛ وهي معرفة بـ «أل» . وفي الكتاب ١٨٣/١: « بينها » بدل « خلفها » .

والشاهد للفرزدق في: النكت ٩٤/١، وأمالي المرتضى ٣٠٣/٢، والخزانة ١٨١/٢، ٣٤١، ١٣١/٣، والدرر ٥٧/٢. وبلا نسبة في المقتضب ١٦٣/٤، والأصول ٨٨/١، والهمع ٢٧٥/٤ .

* الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِهَا *

(٣٣) قالَ[١]: قال أبو الحسن: « عجبْتُ له من ضربٍ أخيه » ، يكون المصدر مضافاً فُعِلَ أو لم يفعلْ، ويكون منوناً، وليس هو بمنزلة « ضاربٍ » ؛ لأن ضارباً هو الفاعل، وفيه ضمير، والمصدر لا ضمير فيه. فإذا قلت: عجبت من ضربِ زيدٍ، فهو بمنزلة قولك: عجبت من ضاربِ [زيدٍ] .

(٣٤) قالَ[١]: لا أقول: امتلأْتُه؛ لأن « ماءً » عندي تمييزٌ، وأبو الحسن ينصبه فيلزمه «امتلأْتُه» .

(٣٥) لم يعرف أبو العباس قول الأخفش عنه[٢]، وحكي ههنا ثلاثة أقوال: فسيبويه يقدم الحال إذا كان العامل فيها متصرفاً، ولا يقدم التمييز[٣]، وأبو عمر[٤] لا يقدمهما جميعاً لا الحال ولا التمييز ، وأبو عثمان يقدمهما جميعاً إذا كان العامل فعلاً متصرفاً. فإذا كان العامل غير فعل، لم يقدم نحو: عشرين درهماً / . [٢/ب]

---

(١) أي: المبرد .

(٢) أي: عن سيبويه .

(٣) وتبع سيبويه في ذلك الأكثرون من البصريين والكوفيين، والمغاربة، وما ورد من ذلك عندهم ضرورة. وجوّز تقديمَه الكسائيُّ والمبردُ والمازنيُّ والجرميُّ وطائفة، واختاره ابن مالك إذا كان العامل متصرفاً؛ لوروده في الشعر، وقياساً على سائر الفضلات. انظر الهمع ٤/٧١ .
وقد تعرض المبرد لكلام سيبويه بالنقد فقال: « زعم أنه لا يقول: « شحماً تفقأتُ » ولا « عرقاً تصبَّبتُ » ... وأنه لا يجيء التقديم في شيء من التمييز البتة، وقد أجاز في الحال التقديم إذا كان العامل فعلاً، وإنما الحال عنده وعند غيره بمنزلة التمييز، فيُلزمه هذا أن يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً وإلا ترك قوله في الحال » انظر الكتاب (بولاق) ١/١٠٥، والمقتضب ٣/٣٦، وحاشية عضيمة عليه، وانظر الانتصار: (٦٢-٦٣)، وتفسير المسائل المشكلة: ١٦ .

(٤) في الأصل: « أبو عمرو » وهو تحريف .

(٣٦) ابن خَذَّاق[١]:

ورفَّعُوني وقالوا: أيُّما رجلٍ وأدرَجُوني كأنّي طيُّ مِخْرَاقِ

(٣٧) مسألة: [في تمكُّن الفعل بفاعله في الصّلة، ووجه الشَّبه بين الصّلة والصّفة]

يدلُّ عندي على تمكُّن الفعل بفاعله في الصّلة وأنّه فيها أثبتُ قدماً من الابتداء وخبره - أن الصفة قد شُبِّهَت بالصلة من الستة الأوجه المتقدِّمِ ذكرُها وغيرُها[٢]. فكما شبهت الصفة بالصلة كذلك - أيضاً - مُكِّنَ الشَّبَهُ بينهما فشُبِّهت - أيضاً - الصِّلةُ

---

(١) هو يزيد بن خذّاق الشَّنّيُّ، شاعرٌ جاهليٌّ من عبد القيس، قال أبو عمرو بن العلاء فيه: أول شعر قيل في ذم الدنيا قول يزيد بن خذاق، وذكر منه هذا البيت. وكان في زمن عمرو بن هند. انظر الشعر والشعراء: ٢٤٩ .

وقد أورد المفضل هذا البيت ضمن مقطوعة نسبها إلى الممزّق العبديّ، وكذلك ثعلب فيما نقل الأنباري عنه. ونقل الأنباري عن أبي عُبيدة أنها ليزيد بن خذاق ، وهو الصحيح؛ لما ذكرناه آنفاً مما أثر عن أبي عمرو فيما رواه ابن قتيبة في الشعر والشعراء، وعن البكري في اللآلي، وابن عبد ربه في العقد الفريد، ولإطباق سائر الرواة على نسبتها لابن خذاق. وفي الأصل: « ودفّعوني » وهو تحريف، وفي نسخة المتحف البريطاني للمفضليات: « وأغمضوني » ، وفي العقد الفريد: « وطيّبوني » . والمِخرَاق: ثوب أو منديل يُلفُّ ثم يضرب به .

انظر: المفضليات ٢٩٩-٣٠٠، والمرزباني ٤٩٥، والعقد الفريد ٢٤٣/٣ .

(٢) لم يتقدم لذلك ذكرٌ في هذا المخطوط ولا في الجزء المطبوع من الخاطريات. ومن أوجه الشبه بينهما ما ذكره ابن الشجري في الأمالي ٥/١، ١٤١ من أن الصفة تُتمِّم، وتكمِّل، وتوضِّح، وتخصِّص، كما أن الصلة كذلك، ومنها: أن الصفة لا تعمل في الموصوف، كما أن الصلة لا تعمل في الموصول، وأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، كما أن الصلة لا تتقدم على الموصول، ومنها: أن العامل في الصفة والموصوف واحد، كما أن الصلة والموصول كذلك، ويحذف العائد من الجملة الوصفية كما يحذف من الجملة الموصول بها.

ويفترقان في أن الصلة تلزم الموصول، ولا تلزم الصفة موصوفها، بل قد تستغني عنه، كما أن حذف العائد في الصلة أقيس من حذفه في الصفة.

وأما خبر المبتدأ فيفارق الصلة والصفة كأنه ليس مع المبتدأ كاسم واحد، وأنه ليس العامل فيهما واحداً، على رأي أكثر النحويين، وأنه قد يتقدم على المبتدأ. وانظر شرح الكافية ٦٨/٣-٦٩ .

بالصفة. ووجه تشبيه الصلة بالصفة فيما يخصّ[١] الصّفةَ، كما شبهت الصفة بالصلة فيما يخص الصلة ـ أنهم مكّنوا الفعل في الصلة، وجعلوه فيها أثبت من الابتداء وخبره بها؛ وذلك أن حكم الصفة في الأصل أن تكون جزءاً مفرداً؛ ولذلك حكم على الموضع للجملة في الصفة أنها على قدر إعراب الموصوف إذ كان الموضع للمفرد ، ولو لم يكن الموضع للمفرد، لما جاز اعتقاد أن للجملة موضعاً من الإعراب. فإذا كان كذلك فالفعل في الصفة أوكد في الجملة المركبة من المبتدأ وخبره. [و]الأشهر أن الفعل وفاعله قد جريا من الوجوه الاثني عشر مجرى الجزء الواحد[٢]، والمبتدأ وخبره لم يجريا في موضع مجرى الجزء الواحد، فلهذا كان الفعل في الصلة أمكن من الابتداء والخبر، فضارعت[٣] الصلة الصفة في كونها مشبهة للمفرد، كما ضارعت الصفة الصلة من تلك الستة الأوجه .

ويدل ـ أيضاً ـ على تمكن الفعل في الصلة أنك تجد بعض الأسماء الموصولة قد ألزمت صلته أن تكون مأخوذة من الفعل[٤] البتة؛ وذلك اللام في قولك: « مررْتُ بالقائمِ أخوها، وبالقائمةِ جاريتُه » ؛ أفلا ترى أن اللام لا توصل إلا بما كان مأخوذاً من الفعل[٣] البتة، ولا توصل بالجملة الأخرى (أعني المبتدأ وخبره). ولسنا نجد أشياء من الأسماء ألزمت صلته إن كانت جملة من المبتدأ وخبره كما وجدت اللام قد أُلزمت إن كانت صلتها من الفعل البتة. وهذا ـ أيضاً ـ شَبَهٌ[٥]؛ لما قدّمنا ذكره من تمكُن الفعل في الصلة.

يزيد في وضوح ذلك لك أنك تجد اللام قد بوشر وبعض المواضع تفسد مثال الفعل

---

(١) في الأصل: « كما تخص » وهو تحريف .

(٢) سر صناعة الإعراب ٢٢٠-٢٢٦ .

(٣) في الأصل: « مضارع » والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل: « الفعلى » .

(٥) في الأصل: « شابههما » .

كقوله[1]:

* إلى ربِّهِ صَوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ *

وفيها:

يَستِخرِجُ اليربوعَ من نافِقَائِهِ ومِن بيتِهِ ذي الشّيحَةِ اليُتَقَصَّعُ[2]

بتجشم إدخال اللام على نفس الفعل - وإن كان هذا لفظاً مهجوراً غير معتاد - دليل على تمكن حال الفعل في الصلة .

فإن قلتَ: فقد نجد الموصولة أُلزمت صلتها إن كانت من المبتدأ والخبر؛ وذلك « أنَّ » المفتوحة، وهذا عروض إلزام اللام إن كانت صلتها من الفعل البتة .

قيل: هذا فاسدٌ؛ ألا ترانا إنما قلنا: لا نجد في الاسم شيئاً موصولاً بالجملة من المبتدأ وخبره البتة، كما وجدنا فيها ما وُصِل بما هو من الفعل البتّة؛ نحو: « القائمِ والجالسِ » . فأما « أنَّ » فحرف يدل على ذلك خلوها من ضمير يعود منها إليها، وليس كذلك اللام.

---

(١) البيت لذي الخِرَق الطُّهَوي، واسمه دينار بن هلال، وفي المؤتلف للآمدي أن اسمه قِرط، وهو شاعر جاهليٌّ. وهذا عجز بيت تمامه:

يقولُ الخَنَى وأَبغَضُ العُجمِ نَاطِقاً إلى ربِّهِ صَوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

والشاهد فيه: دخول « أل » على الفعل المضارع، وذهب الأخفش إلى أن هذه اللام ليست للتعريف، وإنما هي موصول اسمي؛ يريد: الذي يُجَدَّعُ، وذهب ابن السراج إلى أن الضرورة احتاجت إلى رفع القافية فقلب الاسم فعلاً، وهو من أقبح ضرورات الشعر. وعده أبو عليٍّ شاذاً فلا يُعرَّجُ عليه، وخرّجَه بعضُهُم على زيادة الألف واللام .

انظر: النوادر: ٦٧، والأصول ٥٧/١، واللامات ٣٥، وكتاب الشعر ١٧٥/١، والمسائل العسكرية ٩١، وسر الصناعة ٣٦٨، وشرح المفصل ١٤٤/٣، والضرائر ٢٨٩، والهمع ٢٩٤/١، وشرح شواهد المغني ١٦٢/١، والخزانة ٣١/١، ٤٨٢/٥ .

(٢) له أيضاً. ويروى: « فيَستخرج » و « ويَستخرج » ، وبالفاء مرفوعاً أو منصوباً على أن الفاء للسببية، ومبنياً للمعلوم فيكون « اليربوع » منصوباً بعده على أنه مفعول به، أو مبنياً للمجهول فيرفع « اليربوع » بعده على النيابة عن الفاعل. والنافقاء والقاصعاء من جحرة اليربوع، والفرق بينهما أن النافقاء يكتمها، والقاصعاء يظهرها. والشيحة: واحدة الشيح، وهو النبات المعروف. انظر المصادر السابقة .

ألا ترى أن الضمير من صلتها عائدٌ عليها، ولا يختلف أحد في أنَّ « أنَّ » المفتوحة حرفٌ، وأنه مُخلَّصٌ منها ومن صلتها معنى الاسم، كما أنَّ « أنْ » الخفيفة المفتوحة حرف وإن تخلص منها ومن صلتها معنى الاسم .

فأما اللام الموصولة فأقل حاليها أن أبا عثمان يقول: إنها بمعنى « الذي » ، وإن الضمير العائد من الصلة إنما يعود في المعنى على « الذي » ونحوه من صلتها لا عليها[١]، وأبو بكر[٢] يزعم أنها اسم وإن كانت في بعض المواضع حرفاً، ويشبِّهُهَا بـ « مذ » في أنها قد تكون في موضعٍ حرفاً، وفي آخر اسماً[٣].

فإن قيل: فـ « ما » المصدرية توصل بالفعل[٤] البتة، وإنما هي حرف كقولك: « عجبتُ ممَّا قمتَ » ؛ أي: من قيامِك، و « ممَّا جلستَ » ؛ أي: من جلوسك .

قيل: هذا ساقطٌ عنا؛ وذلك أنَّ[٥] الصلة لا يكون مُقتَصَراً فيها على الفعل إلا أن يكون الموصول اسماً البتة، وإنما قلنا: إنا وجدنا في الأسماء ما يوصل بالفعل البتة، ولم نجد فيها ما يوصل بالمبتدأ والخبر البتة. فدل ذلك على تمكن الفعل في الصلة، وأنت الآن إنما أريتنا أن بعض الحروف ـ أيضاً ـ قد يقتصر في صلته على الفعل البتة، دون المبتدأ والخبر، فكأنك إنما زدتنا أنسا بما نحن بصدده.

فإن قلت: وقد رأيت أيضاً بعض الحروف مقتصرا في صلته على الفعل البتة، فازدادوا أنساً بما أنتم عليه، فقد وجدت له نحواً يُشبهه .

---

(١) أي: أنها حرف موصول. انظر الكامل ١/٥١-٥٢، ٥٦-٥٧، وشرح الكافية ٣/١١ .

(٢) ابن السراج .

(٣) لم أقف عليه في كتابه « الأصول » ، وقد يكون هذا مما نقله عنه تلميذه أبو علي الفارسي. انظر حديث ابن السراج عن لام الصلة في الأصول ٢/٢٢٣، ٢٦٥، ويراجع شرح الرضي على الكافية ٣/١١ .

(٤) في الأصل: « فعلى » وهو تحريف .

(٥) في الأصل مكررة « أن أن » .

فإن قلتَ: فالذي لك في المصدرية من الأُنْسِ الذي ذكرته، بحذائه ما عليك من «أنَّ» الثقيلة المفتوحة؛ ألا ترى أنها لا توصل إلا بالمبتدأ وخبره ؟ فكما أنست بـ« ما » المصدرية، فيجب أن تستوحش من « أنَّ » المفتوحة الثقيلة .

قيل: وهذا ـ أيضاً ـ ظاهر عن غير لازم / لنا، وذلك أن « ما[1]» المصدرية بالأسماء [٣/أ] الموصولة أشبه من « أن » الثقيلة المفتوحة؛ ألا ترى أن « أنَّ » عاملة، و « ما » غير عاملة، فهي كالأسماء الموصولة في ذلك؛ لأن جميع الأسماء الموصولة لا تعمل في صلاتها. فـ« ما » إذاً بـ« الذي » و « التي » و « مَن » ونحو ذلك ـ أشبه من « أنَّ » المفتوحة الثقيلة، فجرت « أنَّ » هذه المفتوحة الثقيلة ـ وإن كانت موصولة بعملها في صلتها ـ مجرى « إن » المكسورة في أنها غير موصولة. فصلة « ما » المصدرية إذاً أشبه بصلة الأسماء من صلة « أنَّ » المفتوحة الثقيلة .

وجميع ما ذكرته في هذا المعنى يشهد بأن الظرف إذا وقع صلةً رفع الظاهر البتة؛ وذلك قولك: مررْتُ بالَّذي في الدَّار أخوه، وضربتُ الَّذي بين الكرام أبوه، فالأب والأخ جميعاً مرتفعان بالظرف، ولا ضمير فيه؛ لرفعه ظاهراً، وإنما صار يرفع الظاهر؛ لأنه وقعَ موقعًا الفعلُ فيه أقوى من الاسمِ، فقويت دلالته عليه، فرفع كما يَرفَعُ الفعلُ .

(٣٨) مسألَة : [في حذفِ بعضِ الأسماءِ الثُّلاثيَّةِ والرُّباعيَّة]:

إن قيل: لِمَ جاز حذفُ بعض الأسماءِ الثُّلاثيَّةِ نحو: « دمٍ » ، و « يدٍ » ، و « غدٍ » ، ولم يجئ في الفعل شيءٌ محذوف ثلاثيٌّ ورباعيٌّ ؟! .

فالجواب على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن الفعل لما دخله الجزم فحذف آخره، أو الحركة من آخره، كان هذا وهناً لحقه، فلم يكونوا ليجمعوا عليه حذفَ الجزم والحذفَ اللاحقَ للأسماء؛ نحو حذف «غلٍ و «أبٍ» ، فاكتفوا بأحدهما من صاحبه .

---

(١) في الأصل: « لما » .

والآخَر: أنّ الأسماء يوجد فيها ما هو خماسيٌّ نحو: سَفَرجَلٍ، وجِرْدَحْلٍ، ولا يكون فعل من ذوات الخمسة البتة، فجعلوا الزيادةَ الخامسةَ على باب « دَحْرَجَ » كالعِوَض مما لحق ذوات الثلاثة من الأسماء من النقص والحذف، وليس كذلك الفعل؛ لأنه ينتقص في الأصول عن الخمسة حرفاً واحداً، نحو: دحْرَجَ وسرْهَفَ[1]، وقلّما يُحذَف من ذوات الأربعة، إنما ذاك من الثلاثة، إلا أنهم قد قالوا: هيهات، فحذفوا اللام التي هي ياءٌ في الأصل؛ لأنها في الأصل: هَيْهَيَة بمنزلة صلْصَلَة، فحذفت اللام من (فَعْلَلَة) الثانية لما كانت في آخر اسمٍ غير متمكّن، ولحقها ساكن بعدها .

(٣٩) مسألة : [في إجازةِ أبي الحسنِ الخَرْمَ في أوّلِ المصراعِ الثّاني]:

مما يشهد على أبي الحسن في إجازته الخَرْمَ[2] في أول المصراع الثاني، وقوفُهُم على التنوين في آخر المصراع الأول وإن لم يكن قافية، مثل قوله[3]:

* وَإِنَّ شِفَائِي عَبرَةٌ مُهْرَاقَةٌ *

وقوله[4]:

* أَلاَ إِنَّمَا لَيلَى عَصَا خَيزُرَانَةٍ *

وغيرِ ذلك مما يطول ذكره. فدل وقوفهم بالتنوين على نيّتِهم الوصلَ والإدراجَ لا

---

(١) سرهفتُ الرجلَ: أحسنتُ غذاءه. اللسان (سرهف) .

(٢) هو إسقاط أول الوتد المجموع في أول شطر من البيت .

(٣) هو لامرئ القيس في معلقته المشهورة، والبيت بتمامه:

وَإِنَّ شِفَائي عَبرةٌ مُهْرَاقَةٌ فَهَل عِندَ رَسمٍ دَارِسٍ مِن مُعَوَّلِ

انظر ديوانه: ٩٣ .

(٤) هو كُثيِّرُ عزَّةَ، وهذا صدر بيت له في ديوانه: ٢٢٧، وعجزه:

* إذا غَمزُوها بالأَكُفِّ تَلينُ *

يراجع: الشعر والشعراء: ٣٤٠ .

التناهيَ والوقفَ، والإدراجُ يمنعُ من الخَرْمِ. ألا ترى أنَّ أمراً يختصُّ به الابتداء، ولا يسوغ في حشو البيت .

- ومثل ذلك وقوفهم على ما لا يثبت إلا في الوصل، وذلك قوله[1]:

* كَأَنَّ دِمَاءَ الهَادِيَاتِ بِنَحْرِهِي *

فوقفُه على الياء جارٍ هنا مجرى وقوفِه على التنوين هناك. ألا ترى أن الحرفين جميعاً يختصَّان بالوصل، ويُؤذِنان به دون الوقف .

- ويشهدُ لأبي الحسنِ جوازُ قطعِ همزةِ الوصلِ في أوَّلِ الثَّاني كقوله:

وَلاَ يُبَادِرُ في الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا ألقدرَ يُنزِلُهَا بغيرِ جِعَالِ[2]

ولهذا نظائرُ. ولا يجري هذا عندهم في القبح مجرى قطعها في قوله[3]:

---

(١) هذا صدر بيت لامرئ القيس من معلقته ، وعجُزُه:

* عُصارَةُ حِنَّاءٍ بِشَيبٍ مُرَجَّلِ *

والهاديات: المتقدِّماتُ والأوائلُ من الصَّيدِ والوحشِ. والمرجَّلُ: المسرَّح بالمِشْطِ. ديوانه: ١١٤ .

(٢) لحاجب بن حبيب الأسدي عند ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/٣٧٣-٣٧٤، ونسبه ابن عصفور إلى لبيد بن ربيعة العامري، وليس في ديوانه، ولم ينسبه البغدادي في شرح شواهد الشافية .

وهو من شواهد الكتاب ٤/١٥٠، ورواه البغدادي « لا تُبادِرُ » بدل « لا يُبادِرُ » ، وبنصب « وليدنا » ، وفي اللسان: « وليدني » . والجِعالُ: ما تُنزل به القدر من خرقةٍ أو غيرها ، والجمع: جُعُل، ككتاب وكُتُب.

انظر: الكتاب ٤/١٥٠، والكامل ٢/٩٧٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٧٣-٣٧٤، واللسان (جعل)، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ١٨٧.

(٣) هذا صدر بيت لقيس بن الخطيم الأوسي في ديوانه: ٦٢، وانظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢٢٨، ومعجم الشعراء ١٩٦، والموشح ١١٦ . وعجزه في الديوان:

* بَنَثٌ وتكثيرِ الحديثِ قَمِينُ *

ونسبه المبرد في الكامل لجميل بن عبد الله بن معمر، وفيه: « الخِلَّين » ، وعلى رواية المبرد فلا شاهد .

وفي البيت روايات أخرى في غير موضع الشاهد .

انظر: النوادر ٢٠٤، والمعاني للأخفش ١/١٥٩، والكامل ٢/٨٨٣، والهمع ٦/٢٢٤ .

* إِذَا جَاوَزَ الإثنَينِ سِرٌّ فَإِنَّهُ *

(٤٠) **مسألة :** [في بناءِ سألَ للمفعول وتخفيفِ همزتِه]:

سألته فقلتُ: لو بَنَينا من « سألتُ » ونحوِه مما بينه همزة مثـل: « فِيعِـل » أو « فُوعِـلَ » كيف كنا نبنيه للمفعول وتُخَفَّفُ همزتُه وأنت تعلم أنَّ « فِيعِـلَ » و« فُوعِـلَ » يجريان ــ إنْ هما بُنِيَا للمفعول ـ مَجرى « فَاعَلَ » بدلالـة « سُوئِلَ » وأنـت تريـد نقلـه مـن « فِيعِـلَ » أو «فُوعِلَ» ؟!

فقال: أُجري هذه الياء مجرى ياء التحقير فأدغم فأقول: « سُوِّل » كما أقول في تحقير أَفْؤُسٍ: أُفَيِّسٌ .

قلت له: من أين يجوز إدغام هذا الحرف، وقد أجراه القوم مجرى ما لا يمكن إدغامه على وجه وهو الألف ؟!

فقال: صدقتَ .

قلتُ له: الآن إذ لم يجز الإدغام أفتلقي الحركة على الواو فتقـول: سُوِلَ، أم تجعلهـا بعدها بين بين كما تجعلها بعد الألف ؟

فقال: أما إلقاء الحركة عليها فلا يجوز، كما لا يجوز إلقاؤهـا علـى الألـف، ولكـن تجعلها بعدها بين بين كالألف، وهو كما ذكره .

قلت له: أفتقول ـ أيضاً ـ في واو « افعَوْعَلَ » إذا بنيتَه للمفعول والعينُ همزةٌ، وأردت تخفيفها ما تقول في ياء « فِيعِلَ » ، وواوِ « فُوعِلَ » أيضاً بدلالة إجرائهم إياها مجرى الألـف في نحو ...[1]» ؟

فقال[2]: نعَم لأحرفٍ .

---

(١) غير واضحة في الأصل، ولعلها: « ورا » .

(٢) في الأصل: « فيقال » .

بسم الله الرحمن الرحيم

(٤١) مسألة : [في تحقير مَرْوِيَّةٍ وما عينُه واوٌ]:

(فصل): « وفي مَرْوِيَّة مُرَيَّةٌ[1] » . (عُ)[2]: ذَكَرَ[3] مَرْوِيَّة مع أَحْوى، ومَهْوَى، وأَسْوَد، ومِرْوَدٍ، وجميع هذا عينه واوٌ. (فا)[4]: مَرْوِيَّةٌ: مفعولةٌ من: رُوِيت القصيدةُ، / فهي [٣/ب] مَرْوِيَّةٌ، وذكر معها أُرْوِيَّة[5]، فقال: أُرَيَّةٌ. (فا): ذكر أُرَيَّةً في هذا الفصل على أنَّ الهمزةَ زائدةٌ؛ وهذا التفسير على أنَّ الهمزةَ زائدةٌ صحيحٌ[6]، ومَرْوِيَّةٌ مثلُ أُرْوِيَّةٍ؛ كانَ أصلُه: مُرَيِّيَةً عند (س) و(ب)[7]، كانَ أصلُها أُرَيِّيَةً، فحذفت ياءان كما حذفت ياءا بُخْتِيَّةٍ في النسب[8].

---

(١) الكتاب ٢/١٣١ (بولاق) .

(٢) عثمان بن جني .

(٣) أي: سيبويه في الكتاب ٣/٤٦٩ .

(٤) أبو علي الفارسي .

(٥) الأُرْوِيَّةُ والإِرْوِيَّةُ: الأنثى من الوُعول. اللسان (روي) .

(٦) قال أبو علي في شرح ذلك: « فأما وزن أَرْوَى بـ (أَفْعَل) إن جاء منوَّناً، فهو الوجه والجائز؛ لأن الهمزة إذا وقعت أولاً في كلمة على أربعة أحرف، وجب أن يحكم بزيادتها حتى يقوم دليل على أنه أصلٌ كنحو ما قام في (أَوْلَقَ). فتمثيل (أَرْوَى) - إن سُمع منوَّناً - بـ (فَعْلَى) بعيدٌ جداً من الجواز، إلا أن يكون أريد به الإلحاق كـ (أَرْطَى) » . انظر البغداديات: ١٢٩ .

(٧) أي: سيبويه والمبرد .

(٨) قال السيرافي: « وأما أُرْوِيَّة فإنها على مذهبين: أحدهما: أنها فُعلِيَّة ، والآخر أنها أُفعُولَة، وعلى هذا ذكرها سيبويه؛ لأن الباب باب ما كانت عينه واواً، وإذا جعلناها فُعلِيَّة فالواو لام الفعل، فإذا صغَّرتها لم يجز فيها غير أُرَيَّة - بتشديد الياءين؛ لأن الياء الثانية ياء نسبة » انظر كلامه في حاشية الكتاب ٢/١٣١ (بولاق) ، وينظر أيضا شرح الشافية ١/٢٣٥ - ٢٣٦، والنكت ٢/٩٣٩ .

(٤٢) مسألة : [في تحقير جدول، وقسور]:

تقول في جَدْوَلٍ وقَسْوَرٍ: جُدَيْوِلٌ وقُسَيْوِرٌ، كما قلت: أُسَيْوِدٌ، وأُرَيْوِيَّةٌ(١). (فا): من هنا يُعلَمُ أنَّ أَرْوَى عنده « أَفْعَلُ » ؛ لأنَّه صَحَّح الواوَ، فأمَّا أُرَيَّةٌ فإنما يُعلَمُ أنَّ همزتَها عنده زائدةٌ بعقدِ البابِ لا بنفسِ اللفظِ، كما عُلِمَ أنَّ الهمزةَ عندَه فيها زائدةٌ بنفسِ اللفظِ في هذا الموضعِ؛ لأنَّ أُرَيَّةَ تأتي عليها اللفظةُ، والهمزةُ أصلٌ كما تأتي عليه والهمزةُ زائدةٌ، وبدونِه لا تأتي عليه اللفظةُ والهمزةُ أصلٌ(٢).

(٤٣) مسألة : [في تحقيرِ معاويةَ]:

وأمَّا « مُعَاوِية » فإنَّه يجوز فيها ما جاز في أَسْوَدَ؛ لأنَّ الواوَ من نفسِ الحرفِ وأصلُها التَّحريكُ، وهي تثبتُ في الجمعِ، ألا ترى أنَّك تقولُ: مَعَاوٍ(٣).

(٤٤) مسألة : [في حذفِ المتطرّفِ المعتلِّ]:

قال: من مشابهةِ الطَّرَفِ إذا كان معتلًّا للزيادةِ حذفُكَ نحوَ: « لم يَكُنِ » و « لم يَرْمِ»، و « لم يَقْضِ » ، كحذفِك الحركاتِ وهي زوائدُ كما ترى. فلذا حذفتَ الطَّرَفَ من أَحْوَى إذا حقَّرتَ فقلت: أُحَيٌّ؛ لضعفِها بالتَّطرُّفِ والاعتلالِ .

(٤٥) مسألة : [في منعِ أُحَيٍّ من الصَّرفِ]:

قلتُ لأبي عليٍّ: لِمَ لا تَصرفُ « أُحَيُّ » [لا] لنقصانه عن المثال، ولكن لأنه أشبه «

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٦٩ .

(٢) انظر المسائل البغداديات : ١٢٩ .

(٣) هذه المسألة بلفظها في الكتاب ٣/٤٧٠-٤٧١. وفي اللسان (عوى): « قال ابن بري: تصغير مُعاوية عند البصريين: مُعَيْوِيَةٌ، على لغة من يقول في أَسْوَدَ: أُسَيْوِدٌ، ومُعَيَّةٌ على قول من يقول: أُسَيِّدٌ، ومُعَيِّيَةٌ على لغة من يقول في أَحْوَى: أُحَيِّيٌ. قال: وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء .
قال: وقول الجوهري: ومُعَيْوَةٌ على قول من قال: أُسَيْوِدٌ غلطٌ، وصوابه كما قلنا، ولا يجوز مُعَيْوَةٌ، كما لا يجوز: جُرَيْوَةٌ في تصغيرِ جِرْوَة، وإنما يجوز جُرَيَّةٌ » .

جَوارٍ » بنقصانه في الرفع والجر، وتمامه في النصب ؟ فلما أشبهها وكانت تُصَرَفُ صرفته؟

[قال]: بل صرفه أولى؛ لأنه مما ينصرف في النكرة على حال، و « جَوارٍ » لا تنصرف على حالٍ إذا كانت تامّةً .

قلت: فلم صرفتَ « جَوَارٍ » ؟

قال: لنقصانها عن مثال « مَفَاعِل » .

قلت: فلم لا تصرف « أَحْوَى » لنقصانه عن مثال الفعل ؟!

قال: لأن النقصان لا يعتبرونه كما اعتبروا النقصان عن مثال « مَفَاعِل » بدلالة تركهم صرفَ « يَضَعُ[1] » اسمَ رجلٍ، وصرفهم وإن كانت ألفه مرادةً، وكان قَبْلَ هذا. قال: إن تنوين « أُعَيْمٍ[2] » عوضٌ من المحذوف من « أُعَيْمٍ » مع أنه يرجع في النصب، فالعوض من المحذوف من « أُحَيٌّ » أولى؛ لأنه لا يرجع مع جميع الحركات. فقال: امتناعُ رجوعِ المحذوف من « أُحَيٌّ » في النصب دلالةٌ على أن حذفه قد وقع على غير الوجه الذي وقع عليه حذف المحذوف من « أُعَيْمٍ » ، وإذا وقع الحذف فيه على وجه الحذف في « أُعَيْمٍ » ، لم يجز تعويضه من حيث جاز تعويض « أُعَيْمٍ » ، وأيضاً فإن رجوع المحذوف من « أُعَيْمٍ » في النصب، دلالة على الاعتداد به، وحذفه من « أُحَيٌّ » في النصب، دلالة على أنه لا اعتداد به، والعوض من الشيء اعتدادٌ به؛ لأن المعوَّضَ كأنه المعوَّضُ منه، وعوضُ « أُعَيْمٍ » في الجر والرفع؛ لقيام الدلالة على الاعتداد به، ولم يعوَّضْ « أُحَيٌّ » ؛ لقيام الدلالة على أنه لا اعتداد بالحذف. هذا قال أوّلاً، ثم أجاب بالجواب المتقدم، وقال: كونه عوضاً لا ينافي الانصرافَ .

---

(١) المعنى هنا يفسره قول السيرافي: « وكذلك لو سميت رجلاً بـ(يضع) و (يعد) لم تصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل » انظر كلامه في حاشية الكتاب ١٣٢/٢ (بولاق). وتصغير (يضع): اسم رجل على يُضَيع عند سيبويه، وعلى يُوَيضِع بردِّ المحذوف عند أبي عثمان. انظر الكتاب ٤٥٦/٣، والأصول ٥٧/٣ .

(٢) تصغير أَعْمى. انظر الكتاب ٤٧٢/٣، والمسائل المنثورة: ٢٤٠ .

(٤٦) **مسألة :** [في أقوال النحويين في أُحَيٍّ]

(فصل): وأما عيسى فكان يقول: « أُحَيٌّ » يصرف[1]، وهذا خطأ . لو جاز ذا لصرفت « أَصَمٌّ » ؛ لأنه أخف من « أحمر » ، وصرفت « أَرْأَس[2] » إذا لم تهمز فقلت: أَرَس[3].

حاشية: ليس « أصمٌّ » بأخفَّ من أَحمَرَ؛ لأنه إنما نقل الحركة من الميم إلى الصاد[4].

قال (س)[5]: أَصَمُّ كأُحَيٍّ لسيبويه فيه.

(فا): ليس ما قال (س) بشيءٍ؛ لأن المدغَم يرتفع عنه اللسان ارتفاعةً واحدةً، وقيل: الإدغامُ يرتفع [عنه] اللسانُ ارتفاعتَين، وما ارتفع عنه اللسانُ ارتفاعةً واحدةً، أخفُّ لا محالة مما ارتفع عنه ارتفاعتين .

(٤٧) **مسألة :** [في قولِ يونسَ فيها]:

(فصل): وأما يونس [فـ]يقول: أُحَيُّ كما ترى، وهو القياس والصواب[6] .

---

(١) وهو رأي أبي عمرو أيضاً. انظر المسائل البصريات ٣١٥/١، وشرح الرضي على الشافية ٢٣٣/١ .

(٢) في الأصل: « أروس » .

(٣) المسألة بلفظها لسيبويه في الكتاب: ٤٧٢/٣، وفيه: « فكان يقول: (أُحَيٌّ) ويصرف » وبعد (أرْأَس): « إذا سمَّيتَ به ولم تهمز » والأَرْأَسُ: العظيم الرأس، والأنثى: رَأْسَى .

(٤) نسب السيرافي هذه المقالة إلى المبرد في نقده لسيبويه، ورد السيرافي عليها بقوله: « وليس هذا بشيء؛ لأن سيبويه إنما أراد الخفة مع ثبوت الزائد، والمانع من الصرف لا يوجب صرفه، و(أَصمُّ) أخفُّ من (أصمَمُ) الذي هو الأصل، ولم يجب صرفه » . انظر تعليق السيرافي في حاشية الكتاب ١٣٢/٢ (بولاق)، والمقتضب ٢٤٤/٢، ٢٤٥ .

(٥) أي: السيرافي .

(٦) الكتاب ٤٧٢/٣ .

عند (ب): هذا أُحَيْوِيٌّ[1].

(فا): هذا خطأٌ، والصواب: هذا [أُحَيٌّ][2]، ما في الهمزة ...[3] وأُحَيْوِيّ لا خلاف في صوابه[4]، والذي يجب ذكره في هذا الموضع ما فيه خلافٌ، وهو مع ذلك صوابٌ قياس عند سيبويه، وهو « أُحَيٌّ » . ألا ترى أنَّ وَضْعَ الكلامِ على ذكرِ الخلافِ .

(٤٨) مسألة: [في تحقيرِ خَطَايا]:

(فا): لو جازَ في (خَطَايا) القلبُ على أحد القولين في (جَاءٍ[5]) لما جاز على قولِ يونسَ[6] حذفُ الهمزةِ؛ لأن الهمزة التي يختارُ حذفها زائدةٌ كهمزة (قَبائلَ)، والهمزة في (خَطَايا) على هذا لام الفعل، فحذف الزائد أولى من حذف الأصل؛ فلهذا لا يلزمه أن يقول على القلب: (خُطَيِّيٌّ) بأن يحذف الهمزة فتجتمع ثلاث ياءات؛ إحداها منقلبة عن الألف، والثانية ياء التحقير، والثالثة ياء (خَطِيئة) فتحذفها، فتصير مثل: (مُطَيِّيٌّ)، وقلبُ

---

(١) لم أجد عند المبرد مثل هذا، والذي له في المقتضب ٢/٢٤٤، والكامل ١/٤١٢ أنه اختار ما اختاره سيبويه في تصغير (أَحْوَى) على (أُحَيّ) بقلب الواو ياءً، وحذف الياء الثالثة، ومنع الصرف .

(٢) زيادة يقتضيها السياق . انظر المسائل الحلبيات: ٩٢ .

(٣) كلمتان غير واضحتين في الأصل، ولعلهما: « لأن لـ ... » .

(٤) ظاهر هذه العبارة ينقض كلام الفارسي قبله .

(٥) لعلماء الصرف في وزن اسم الفاعل من الفعل الأجوف الثلاثي مهموز اللام رأيان: أولهما: ما ذهب إليه الخليل من القول بالقلب فيه فراراً من التقاء همزتين في الطرف فتتقدم الهمزة وهي اللام، وتتأخر الياء وهي العين قبل الإعلال، ثم تعل الكلمة إعلال قاضٍ، فتكون بزنة «فالٍ» .
وثانيهما: قول سيبويه وأبي عثمان وغيرهما، وهو أن العين أُعلَّتْ بقلبها همزةً، فاجتمع همزتان في الطرف، فأعلت الثانية بقلبها ياء، ثم أعلت الكلمة إعلال «قاضٍ»، فتكون بزنة «فاعٍ» .
قال أبو الفتح: «رأيت أبا علي يذهب إلى قوة قول الخليل في هذا الباب. قال: لأنه لا يجمع على الكلمة إعلالين، إنما هو إعلالٌ واحدٌ، وهو تقديم اللام وتأخير العين» المنصف ٢/٥٣ .

(٦) وهو حذف الآخر من الزائدين، ولا ينظر إلى قوته وضعف الأول، ويحذف لأنه أقرب إلى الطرف. ينظر المنصف ٢/٨٥ .

الهمزةِ في خَطَايا ياءً دلالةٌ على أنَّها غيرُ مقلوبةٍ كأحد القولين في (جاءٍ)؛ لأنها لو كانت كذلك لما كانت همزةً حدثت في الجمع، بل كانت التي في (خَطِيئة)، وكانت أصلاً. وما كان كذلك لم يجز تغيُّره، بدلالة (جَوَاءٍ) .

فإن قيل: هي مفارقةٌ جَواءٍ؛ لأن القلب / وقع فيها في الجمع دون الواحد، والقلب [٤/ب] وقع في (جَوَاءٍ) في الواحد، ثم جاء الجمع على ذلك، وإذا كان القلبُ في (خَطَايا) وقع في الجمع دون الواحد، فقد حدثت الهمزة في هذا الموضع في الجمع دون الواحد، وكانت كالزائدة الحادثة في الجمع، فقد جاز تغيرها .

قيل: جميع ما تغيَّرَ على حدِّ (خَطَايَا) زائدٌ ليس بأصل، فدل ذلك على أن هذا التغيير قد اعتبر فيما دخله أن لا يكون أصلاً، ألا ترى أنه لو لم يعتبر ذلك لجاء في الأصل.

فإن قال: قد جاء به في (خَطَايا) على فَعَالى في القلب، وهو أصلٌ .

قيل: هذا ما خولفت فيه، فلا يكون حجة لنفسه، وليس يُعتَبَرُ في ترك التغيير الأصلُ، كما اعتُبر في دخول التغيير الزائدُ، بدلالة أنك لو جمعتَ (مُطَاءٍ) على قياس قول سيبويه[1] لقلتَ: (مَطَا[يا]) وإن كانت الهمزة زائدة، وإنما يعتبر في ترك التغيير الثبات في الواحد، وما ذكره من حدوث القلب في الجمع لا يخرج الهمزة من أن تكون قد كانت ثابتة في الواحد، وإنما أراد أن القلب لم يكن في الواحد، ولم يرد أن الهمزة لم تكن في الواحد .

(٤٩) مسألة: [في تحقيرِ مَطَايا]:

فصل: « ولا سبيل لك أن تقول: (مُطَيِّءٍ[2])؛ لأن ياء (فُعَيْلٍ) لا تهمز أبداً بعد ياء التصغير، وإنما تُهمَزُ بعد الألفِ إذا كَسَّرتَه للجمع، فإذا لم تهمز بعد تلك الألف، فهي

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٣ .

(٢) في الأصل: «مطيء»، والصواب ما أثبتُّ. ينظر الكتاب ٣/٤٧٣ .

بعد ياء التصغير أجدر أن لا تهمز[1]» .

(فا): ياءُ(مَطِيَّة) إنما تهمز في التكسير تشبيهاً بألف (رسالة)، فإذا كانت ألف (رسالة) لو وقعت بعد ياء التحقير لم تهمز، فياء (مَطِيَّة) إذا وقعت بعد ياء التحقير أولى أن لا تُهمَز .

فإن قيل: ياءُ(مَطَايا) وقعت بعد ياء التحقير لا ياءُ (مَطِيَّة)، وإنما أصلها همزة ولكنها قُلِبتْ في الجمعِ ياءً لاجتماع الأمثال، فإذا حقَّرتَ زالت الأمثالُ الموجبةُ للقلبِ، فعادت همزةً، قيل: لا يُعتَبَرُ بزوال ما أوجب القلبَ، كما لم يُعتَبر بزوال ما أوجب الهمز؛ لأن الموجب للهمز ألف التكسير، ألا ترى أنك تقول: (قَبائل) فتهمز فتَثبتُ همزةُ (قَبائل) في التحقير همزةً[2]، وإن كان ما أوجب فيها الهمز قد زال، فكذلك ياء (خَطَايَا) تثبت في التحقير ياءً على ما كانت في الجمع، وإن كان ما أوجب فيها القلب قد زال؛ لأنها بمنزلة همزة (قَبائل) بكونها زائدة بعد ألف الجمع، ومتغير كما أن همزة قبائل كذلك، فحصل أنها لو همزت لهمزت؛ لأمرين: إما بأن تهمز بعد ياء التحقير لأجل الياء، وإما بأن ترد إلى الهمز؛ لزوال ما أوجب القلب، وقد فسد هذان الوجهان فوجب أن تهمز .

وقد احتجَّ سيبويه لترك همزها بعد ياء التحقير بأن قال: «ومع ذا إنك لو قلتَ: (فُعائِل) من المَطِيِّ لقلتَ: (مُطَاءٍ)، ولو كسَّرتَ لقلت: (مَطَايا)، فهذا بدلٌ أيضاً لازمٌ[3]».

(فا): يقول: إذا كانت (مُطَاءٍ) لا تَثبتُ الهمزةُ في تكسيره على بعض الأقوال؛ وهو قولُ يونسَ، فيقول: (مَطَايا) مع أن التكسير مما يحدث فيه همزة لم تكن في الإفراد

---

(١) لسيبويه في الكتاب ٤٧٣/٣ .

(٢) أي: تقول قُبَيِّلٌ في تحقير قَبائل، وهذا قول الخليل والنحويين، ويونسُ يقولُ: قُبَيِّلٌ. ينظر الكتاب ٤٣٩/٣، والمقتضب ٢٨٥/٢ .

(٣) الكتاب ٤٧٣/٣ .

كقَبائلَ جمع قبيلةٍ، فإذا كان كذلك نشأةُ الهمزةِ فيه إذا كان في واحده أولى، فإذا كان أمر (مُطَاءٍ) على ما ذكرنا، فأن[1] لا تثبت في تحقير (مَطَايا) همزةٌ أولى، لأن التحقير لا يحدث فيه همز لم يكن في المكبر لأجل التصغير، كما يحدث في التكسير همز لم يكن في الإفراد لأجل التكسير؛ لأن المكبر لا همز فيه إذا كانت هذه الكلمة لو كانت مهموزة ـ أعني مَطَايا ـ بأن تكون على (مُطَاءٍ) لما ثبتت فيها الهمزة في الموضع الذي من حكمه أن يحدث منه همزة لم تكن فيه فضلاً عن أن يثبت فيه ما كان في الإفراد، وذلك على قول يونس، فأن لا يحدث فيه همزة لم تكن في الموضع الذي من حكمه أن لا يحدث فيه همزة لأجله أولى .

وإشكال ما جوابه ما تقدم أن يقول: التحقير عندك والتكسير من وادٍ واحدٍ بالأدلة التي دللت بها على ذلك، فيجب أن تهمز بعد زيادة التحقير كما همزت بعد زيادة التكسير، ولا يمنعك من همز تحقير (مَطَايا) أنك لم تهمزها في التكسير؛ لأنك لم تهمزها في التكسير؛ لاجتماع الأمثال، وليس في التحقير اجتماع أمثال، فلهذا قال[2]: « فهذا أيضاً بدل لازم » .

(٥٠) مسألة: [في تكسير فُعَائِل]:

فصل: « فإنما انتهتْ ياءُ التصغيرِ وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف، ومع ذا إنك لو قلت: فُعائلاً من المَطِيِّ لقلتَ: مُطَاءٍ، ولو كسَّرتَه لقلت: مَطَايا، فهذا بدل ـ أيضاً ـ لازم[3] » .

قال (س)[4]: أبو عثمان يقول في تكسير باب (فُعائِل) نحو: مُطَاءٍ: مَطَاءٍ، فلا تُغيِّرُ؛

---

(١) في الأصل: « فلا » .

(٢) أي: سيبويه. الكتاب ٣/٤٧٣ .

(٣) الكتاب ٣/٤٧٣ .

(٤) أي: السيرافي .

لأنها الهمزة التي كانت في الواحد[1]، وهو القياس وقول جميع / النحويين إلا يونس فإنه [٤/ب] يقول فيه ما يقول في (قَبائل)؛اسمَ رجلٍ .

(فا): لأنه إذا صغره يقول: (قُبَيِّل) فيحذف الهمزة، فكذلك إذا كبَّر (مُطاءٍ) حذف الهمزة منه، وهي الألف، كما يفعل ذلك في التحقير إذا الألف[2] وقعت بعد ألف الجمع كما تقع ألف (رسالة) بعد ألف الجمع فيلزم همزها، فتصير (مَطَاءٍ)، وليست الهمزة التي في (فَعائل) على قوله في الجمع؛ لأن تلك قد حذفتها، وإنما الهمزة اعترضت في جمع (قَبائل) على قوله في الجمع، كما أن التي في (مَطِيَّة) اعترضَتْ في الجمع؛ فلزم أن يقول في تكسير (مُطَاءٍ): مَطَايا؛ لأن الهمزتين كلتيهما اعترضت في الجمع على قول يونس. فأما غيره من النحويين فإنهم يحذفون الألف من (مُطَاءٍ) في التكسير كما يحذفونها من (قَبائل) في التحقير، ويثبتون همزة (فُعائلٍ) فتصير الهمزة على قولهم لم تعترض في الجمع، إنما هي التي كانت في الواحد، فلم يقولوا: (مطايا) في تكسير (مُطَاءٍ)؛ لأن الهمزة لم تعترض في الجمع، إنما هي همزة (فُعائلٍ) .

(٥١) مسألة: [في تحقير فُعائلٍ]:

« وتحقيرُ فُعائلٍ كفَعائلَ من بنات الياء والواو [ومن] غيرهما سواءٌ، وهو قول يونس؛ لأنهم كأنهم مدُّوا فُعَالاً أو فَعُولاً أو فَعيلاً بالألف كما مدُّوا عُذافراً[3]» .

(فا): استدل على أن فُعائلاً يجري مَجرى فَعائلَ في التحقير على الخلاف في فُعائلٍ[4]، فيُجريها مُجراها في أنها مُدَّت بالألف كما مُدَّت عُذافِرٌ بالألف، ثم استدل على

---

(١) ينظر المنصف ٢/٨٢ .

(٢) في الأصل: « ووقعت » .

(٣) الكتاب ٣/٤٧٤ .

(٤) المصدر نفسه .

أن فُعائلاً ممدودةٌ، بأن فيها همزةً قريبةً من الطرف بعد مدة، كما أن الممدود المتعارف ما كانت فيه همزةُ طرفٍ بعد مدته، واستدل بذلك على مد فُعائلٍ دون مد فَعائل؛ لأنَّ فَعائلاً مبتدأةٌ على المدة لم تكن لها حالٌ لا ألفَ فيها، ثم مُدَّت بالألف كما كان ذلك[1] لفُعائِلٍ، فهي كذلك أشكلُ من فَعائِلٍ، ثم استدل على جَرْيِ فُعائِلٍ مَجرى فَعائِلٍ بأن همزتيهما زائدتان قريبتان من الطرف بعد مدتين ثابتتين، وذلك قوله: « فهمزة[2] فُعائلٍ بمنزلتها في فَعائلَ[3] » ، ثم قال: « وياء مطايا بمنزلتها لو كانت في فُعائلٍ[4] » . يقول: ياء مَطَايَا تثبت في التحقير ياء، كما أن ياء فُعائلٍ تثبت في التحقير ياء، كما تثبت همزة فَعائلَ في التحقير كما تثبت فُعائِلٌ فيه، وإن حُذفت همزة فَعائلَ على قول يونس، حُذفت ياءُ مَطَايَا وياء فُعائلٍ على قوله، فياء مَطَايا تشبه ياء فُعائلٍ من جميع الوجوه التي أشبهت بها همزة فَعائلٍ. فيجب أن يجري تحقير مَطَايا مجرى تحقير فَعائل على الخلاف، وتثبت الياءُ[5] في تحقير مَطَايا من حيث ثبتت الهمزة في تحقير فَعائل .

(٥٢) **مسألة:** [في الفرق بين همزتَيْ فُعائلٍ وفَعائل]:

« والدليل على ذلك أنك لا تجد فَعائلاً إلا مهموزاً[6]، فهمزة فُعائلٍ بمنزلتها في فَعائلَ[7] » . (فا): ينبغي [أن تكون][8] فُعائلٌ بالياءِ وقعتْ . [9] فالياءان زائدتان وقعتا بعد مدَّةٍ » .

---

(١) في الأصل: « تلك » .

(٢) في الأصل: « بهمزة » .

(٣) الكتاب ٤٧٤/٣ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) في الأصل: « ويثبت في » .

(٦) في الأصل: « مهموزة بهمزة » .

(٧) الكتاب ٤٧٤/٣ .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) الكلام هنا منقطع، ووصله بـ «فالياءان» .

« وياء مَطَايا بمنزلتها لو كانت في فُعائلٍ، وليست همزةً من نفس الحرف، فيُفعَلُ بها ما يُفعَل بما هو من نفس الحرف[1] » . (فا): فترد في التحقير كما تُرَدُّ ألف خطايا ـ إذا حقَّرتها ـ إلى الهمزة؛ لأن الألف بدلٌ من همزةٍ من أصل[2] الكلمة؛ فتقول: (مُطَيْءٍ).

« إنما هي همزةٌ تُبدَلُ من واوٍ أو ياءٍ أو ألفٍ، من شيءٍ لا يُهمزُ[3] أبداً إلا بعد ألف، كما يُفعَلُ ذلك بواو (قائلٍ)، فلما صارت بعدها فلم تُهمَز، صارت ـ في أنها لا تهمز ـ بمنزلتها قبل أن تكون بعدها[4] » . (فا): ألف الجمع .

« ولم تكن الهمزة في فُعائلٍ أو فَعائلٍ بدلاً من شيء من نفس الحرف، ولا من نفس الحرف، فلم تهمز في التحقير، هذا مع لزوم البدل [يُقَوِّي]، وهو قولُ يونسَ والخليلِ[5] » .

(فا): أي بدل الياء من همزة مَطَايا .

(فا): الصحيح ما في المتن وما في نسخة (ب)[6]، وما في هذه النسخة ليس بصحيح؛ لأنه يوجب أن تكون الهمزة في فُعائلٍ بدلاً من زائد، كما أنها في فَعائل بدل من زائد، ويوجب أن تزول الهمزة في تحقير فُعائلٍ وفَعائلٍ، وهذا ليس بصواب؛ لأنها في فُعائلٍ زِيدَت همزةً، ولم تُزَد مدة، ثم همزت، كما زيدت في واحد فَعائل مدة، ثم همزت في تكسيره؛ لأجل ألف الجمع . ألا ترى أن فُعائلاً مفردٌ ليس بجمع ؟! فما دلَّ على أن همزة فَعائل منقلبة عن مدة ليس بموجود في فُعائل. (ط): أمرها أنها زيدت

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٤ .

(٢) في الأصل: « أحل » .

(٣) في الأصل: « لا تهمز » .

(٤) الكتاب ٣/٤٧٤ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) من نُسخ الكتاب، وفيه ٣/٤٧٣: « وإذا حقَّرت (مَطَايا) اسمَ رجلٍ قلتَ: مُطَيٌّ... ولا سبيل إلى أن تقول: مُطَيْءٍ؛ لأن ياء فُعَيْلٍ لا تهمز بعد ياء التصغير، وإنما تهمز بعد ألف الجمع » .

همزةٌ لا أنَّها منقلبةٌ، فمن أثبتها منقلبة وجب عليها الدليل، وأيضاً فإنه يروم إثبات زيادة لم يأت عليها سماعٌ، وإنما يثبتها بقياس بَحْتٍ، والزوائد لا تثبت بقياس بَحْتٍ كما تَثبتُ الأصولُ بذلك. ولهذا حَكَمَ أصحابُنا لعين الفعل بالسكون؛ لأن الحكم لها بالحركة حكمٌ بزيادةٍ / لم تُسمَعْ ولا قام عليها دليلٌ، وبهذا نعلم أنَّ قول الفرَّاءِ: « أصلُ جَحْمَرِش جَحْمَرِيش بدلالةِ خَنْدَريس[1]» خطأ؛ لأنه أثبت زيادة بقياس محض لم يُسمع ولا قام عليها دليل . [٥/أ]

ولهذا لما استشهد سيبويه على ترك زيادة مطايا في التحقير همزة؛ لأن أصلها همزة، فإن الهمزة التي هي أصل الياء ليست من نفس الحرف كالهمزة التي هي أصل ألف خطايا، ولا بدلاً مما[2] هو من نفس الحرف كهمزة بائع. (فا): يثبت في التحقير كما ثبتا. وقال[3]: « هذا مع لزوم البدل يقوّي[4]» ، فجعل لزوم البدل مقوياً لترك الاعتداد بالهمزة؛ لأنه لو اعتد بالهمزة مع لزوم البدل ومع أن الهمز زائد ـ لكان قد اعتد بالرابع بقياس، وإذا لم يُعتد في التحقير بواوٍ قابلٍ للزوم البدل لها مع أنها أصل ـ فأَنْ لا يُعتَدَّ بهمزة مطايا مع أنها زائدةٌ للزوم البدل لها أولى، وأيضاً فإنه لو كانت همزة فُعائلٍ منقلبة عن مدة، لوجب ألا تزاد المدة؛ لأنها لا تثبت على حالٍ بل تنقلب، وما لم يثبت لم يزد؛ لأنه لا يوصل إلى زيادته فتصير زيادته وتركها سواءً؛ ألا ترى أن الواو لم تزد أولاً؛ لأنها لو زيدت لما [خلت][5] من أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، في جميعها قد تبدل همزة[6]، فرفضت زيادتها؛ لأنه تصير زيادتها كلا زيادة، وإن كانت قد لا تقلب

---

(١) في القاموس: ٦٩٦: « الخَنْدَريسُ: الخمرُ، مشتقٌّ من الخَدْرسَةِ، ولم تُفسَّرْ، أو روميّةٌ معرَّبةٌ، وحِنْطَةٌ خَنْدَريسٌ: قديمةٌ » .

(٢) في الأصل: « ولا بلا فما » وهو تحريف .

(٣) أي: سيبويه. الكتاب ٣/٤٧٤ .

(٤) في نسخة (ب) للكتاب: « يقوِّي تركَ الهمزةِ». المصدر نفسه .

(٥) بياض في الأصل بمقدار كلمة .

(٦) ينظر سر الصناعة ٢/٥٩٥ .

في الفتح، وقد لا تُقلَبُ في الكسرِ(١)، وهو فيه قليلٌ كإِكَافٍ ووِكافٍ(٢)، فإذا تُركت زيادةُ الواوِ مع أنها قد تَثبتُ في زيادة حرف المد في فُعائلٍ، أولى أن يترك، وفُعائِلٌ ـ إذا حقَّرته ـ ثبتتْ فيه الهمزةُ، وكذلك فَعائل، إلا أن يكون قد لزِمَها البدلُ، ونرى أن هذه الزيادة من زيادة ...(٣) لا من متن النسخة .

فإن قيل: الزائدة بعد ألف فُعائلٍ حرفُ لينٍ متحركٌ لا مدَّةٌ، وحرف الواو(٤) إذا كان كذلك ثبت ولم يلزم لا محالة الهمز، قيل: لو كان كذلك لما جاز فيه الهمز البتة؛ لأنه في مفرد، فإن سأل عن قوله(٥): « لأنهم كأنهم(٦) مدوا فُعَالاً أو فَعُولاً [أو فَعِيلاً] بالألف » فقال: هذا يدل على أن الهمزة في فَعائل منقلبةٌ عن مدة، كما أنها في فُعائلٍ كذلك ـ قيل: إنما أراد أن يفيد أنَّ فَعائلاً مهموزٌ ممدودٌ كفُعالٍ لو مدوه؛ لأنهم لو مدوا فُعالاً لكان ممدوداً مهموزاً، ولم ترد أن فُعائلاً أصله في الحقيقة فُعَالٌ، ثم مُدَّ، ألا ترى أنه قال: « كأنَّهم مدُّوا فُعَالاً » ويتبيَّن أن فُعائلاً مبنيٌّ على الهمز .

ابتدأ قوله(٧): « مع ذا إنك لو قلت فُعائلاً من المَطِيِّ لقلت: مُطَاء » ، فقال: « لو قلت فُعائلاً » ولم يقل(٨): « لو قلت: فَعائلاً » ؛ لأنك لو قلتَ: فَعائلاً من المَطِيِّ لقلت: مَطَايٌّ، ولم تَهمزْ؛ لأنَّه مفردٌ .

---

(١) في الأصل: « التكسير » .

(٢) في اللسان (أكف): « الإِكافُ والأُكافُ من المراكب: شبه الرِّحالِ والأقتابِ، وزعمَ يعقوبُ أن همزته بدلٌ من واوِ وُكافٍ ووِكافٍ، والجمع آكِفةٌ وأُكُفٌ، كإزارٍ وآزرةٍ وأُزُرٍ » .

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل، ولعلها: « النَّسخ » أو « النُّسَّاخ » .

(٤) في الأصل: « العين » ، وهو تحريف .

(٥) أي: سيبويه. ينظر الكتاب ٤٧٤/٣ .

(٦) في الأصل: « كانوا » .

(٧) أي: سيبويه. الكتاب ٤٧٣/٣ .

(٨) في الأصل: « تقل » ، وهو تصحيف .

وقوله: « لو قلتَ فُعائلاً [من المطِيِّ] لقلتَ: مُطَاءٍ » يدل على أنه عنده همزته غير منقلبة .

(٥٣٧) مسألة: [في تحقير عَدَوِيٍّ، وأُمَوِيٍّ، وأُرْوِيَّة]:

« وإذا حقَّرت (عَدَوِيٌّ)[1] ؛ اسمَ رجلٍ أو صفةً قلتَ: (عُدَيِّيٌّ)، ولا بد[2] من ذا، ومن قال: عُدَوِيٌّ فقد أخطأ وترك المعنى؛ لأنه لا يريد أنه يضيف إلى عَدِيٍّ محقَّراً، [إنما يريد أن يحقِّر][3] المضاف [إليه]، فلا بد من ذا[4] » . قال (س)[5]: « وأرى إذا كان اسم رجل (عُدَيٌّ)؛ لأني إنما قلت: (عُدَيِّيٌّ)، فاختزلت الياءات لمعنى النسب، وإذا سمَّيتُ فلستُ أُريدُ النَّسبَ » .

(فا): قوله: « فقد أخطأ وترك المعنى » [لا يعني] أنك تريد أن تفيد تحقير المنسوب، فأنت [لا] تريد إفادة ذلك ، [و]لم يؤده اللفظ؛ لأن اللفظ قد خرج عن بناء التحقير إلى بناء آخر، فلم يفد التحقير بلفظه، فلا بد من ياء التحقير حتى يفيد ذلك، وخروجه من إفادة التحقير لا يخرجه من إفادة النسب الذي[6] قصدت إفادته إذا أردت النسب إلى محقر. وأما قول (س) في تحقير (عَدَوِيٌّ) اسم رجل: (عُدَيٌّ) فليس كذلك؛ لأن ما فيه ياء النسب بمنزلة ما فيه هاء التأنيث لما بين الهاء وياء النسب من المشابهة بالتعاقب كـ « طَلْحِيٌّ » ، ويحذف كل واحدة منهما لياء النسب كالنسب إلى (بُخْتِيَّة): (بُخْتِيٌّ)، وفرَّقَ كلُّ واحدة منهما بين الواحد والجنس كزِنْجِيٍّ وزِنْجٍ، وتَمْرةٍ وتَمْرٍ، فيُحذَفُ كلُّ واحدٍ

---

(١) منسوب «عَدْوَة». انظر التكملة: ٢٤٧ .

(٢) في الكتاب ٣/٤٧٤: « لا بد » بدون واو .

(٣) إضافة من الكتاب يستقيم بها الكلام، وليست في الأصل . المصدر نفسه .

(٤) المرجع السابق .

(٥) أي: السيرافي .

(٦) في الأصل: « التي » .

منهما لأنَّهما كبُخْتِيٍّ وعَظَايةٍ .

وكما أن ما فيه هاءُ التأنيث إذا حقَّرتَ لم تحذِف الهاء، كذلك ما فيه ياءُ النَّسب أولى؛ لأنَّهما أشدُّ اتّصالاً بما قبلهما من هاء التّأنيث؛ لأنَّ الأولى منهما ساكنةٌ، والثانية تجري مع الأولى مجرى زيادةٍ واحدة .

فإن قيل: فلياءَي النَّسبِ في (عُدَيِّيٍّ) شَبَهٌ بياءَي النسب في (أُمَيِّيٍّ)[1]، كما أنَّ[2] لهما شبهاً بهاء التأنيث [في طلحة][3]، فلمَ كان حملهما على الياءين في (أُمَيِّيٍّ) في جواز الحذف والثبات، بل ما تنكر من أن يكون لما جاز، والحذف في (أُمَيِّيٍّ) مع إفادة النسب لا يوجب الحذف في (عُدَيِّيٍّ)؛ اسمَ رجلٍ؛ لأنه لا يفيد النسب ؟

قيل: كان حمله على هاء التأنيث في (طَلْحَةَ) أولى؛ لأنها في عَلَمٍ كما أن هاء التأنيث في عَلَمٍ، والعَلَمُ لا يحظُرُ الحذفَ، وسهل بالاسم؛ ألا ترى أن الهاء لا تلزم النكرة كقائمةٍ وقائمٍ، وتمرةٍ وتمرٍ، وتلزم طلحة إذا /، كان علماً. ولو سمّيت بأُمَيِّيٍّ لحظرت التسميةُ الحذفَ، وصار ما كان يجوز من الثبات واجباً . [٥/ب]

فإن قيل: فلو سمّيت بأُرْوِيَّةٍ علىأن الواو لام ثم حقرته أكنت تقول: أُرَيْوِيَّةٌ[4] ؟

قيل: لا، والفرق بينهما أن الياءين الثابتين في تضاعيف الكلمة، ففارقت بذلك هاء التأنيث؛ لأن هاء التأنيث لا تقع إلا طرفاً، فجاز حذفها، وقوّى حذفها أنها قد صارت الهاء كأنها عوض منها بكونها مما يتعاقب، فصارت الياءان كأنهما ثابتان؛ لقيام العوض منهما .

فإن قيل: إذا كنت تحذف لاجتماع ثلاث ياءات في مُعاوِية، فالحذف لاجتماع أربع ياءات أولى !

---

(١) تحقير «أموي» .

(٢) في الأصل أقر» وهو تحريف . .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل: « أروييه » وهو تحريف .

قيلَ: الثَّلاثُ الياءات حكمُها عندهم مخالفٌ لحكم الأربع الياءات، [و][1] الأشهر أن كل من قال: (أُمِيِّيٌّ) لا يقول إلا: تُحَيَّةٌ وسُمَيَّةٌ[2].

(٥٤٨) مسألة: [في تحقير (ملهوي)، والفرق بين تحقير حُبْلَوِيٍّ، وإضافة حُبَيْلِيٍّ]:

إذا حقرت (ملهوي) قلبت الواو ياء، أو وجب حذفها أوحذف ياء الإضافة[3]؛ ليصح مثال التحقير، فحذف ياءي الإضافة أولى من حذفها؛ لأنها لام الفعل، وهما زائدتان.

فإن قلت: أحذفها إن كانت لاماً لالتقاء الساكنين، كما أحذفها من (قاضِينَ)[4] لذلك وإن كانت لاماً ؟

قيل: المحذوف من (قاضينَ) في نية الثبات؛ لأن علامة الجمع التي لأجلها وجب الحذف في نية الانفصال، بدلالة امتناع تكسير الاسم عليها، ولو حُذفت اللام من (مَلهَوِيٍّ) لالتقاء الساكنين، لما كانت في نية الثبات؛ لأن علامة[5] الإضافة في نية الاتصال بدلالة تكسير الاسم عليها.

فإن قيل: فقد تقول: (قاضِيٌّ)[6] فتحذف لامه لالتقاء الساكنين مع علامة الإضافة، وهي على ما ذكرت في الاتصال، فقل في (مَلهَوِيٍّ) مثل ذلك !

قيل: لم تُحذفْ لامُ (قَاضِيٍّ) هنا لالتقاء الساكنين، بل حُذفتْ حذفاً لاجتماع

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) تحقير: « تَحِيَّة » و « سَماء » . قال أبو علي في التكملة: ٢٤٧: « وتحذف من تَحِيَّةٍ أشبهها بالتي حذفت من أُمَيَّة » . وينظر المنصف ٢٨١/٢ .

(٣) فتقول: « مُلَيْهِيٌّ » .

(٤) جمع (قاضٍ) على حد التثنية منصوباً أو مجروراً .

(٥) في الأصل: « كلامه » ، وهو تحريف .

(٦) منسوبُ « قاضٍ » .

الأمثال، بدلالة أن (عُمَيًّا)[1] إذا نسبت إليه لم تحذف لامه وإن لاقت ساكناً على حدِّ ملاقاة لام (قاضِي) السَّاكن. ويدلُّك ـ أيضاً ـ على ذلك أنَّ لام (قَاضٍ) لمّا حُذفت لالتقاء الساكنين مع علامة الجمع في قولك: (قَاضِين) لم يخالفْها لامُ (عَمٍ) في ذلك فقلت: (عَمِين)[2]، فلو كان الحذف في (قاضِي) لالتقاء الساكنين لما خالفه (عَمٍ) في الإضافة بأن ثبتتْ لامُه، وأيضاً فلو كان الحذف في (قاضِيٍّ) لالتقاء الساكنين لا يجوز تحريكه وثباته مع الساكن الذي لا حذف له. ويدل على ذلك أيضاً: (أُسَيْدِيٌّ)[3]؛ فالمحذوف منه الياء المتحركة، والمحذوف من (قَاضِيٍّ) على حد المحذوف منه؛ لأن المحذوفَ من (أُسَيِّدٍ) ياءٌ قريبةٌ من الطّرفِ بجامعةِ الأمثالَ، والمحذوفُ من (قاضِيٍّ) ياءُ طرفٍ بجامعةٌ الأمثالَ، والقريبُ من الطَّرفِ بمنزلةِ الطَّرفِ، وإذا ثبت المحذوف من (أُسَيِّدٍ) فحذف لالتقاء الساكنين بدلالة أن المحذوف منه متحرك ــ كانَ المحذوف من (قَاضِيٍّ) كذلك، بل كان أولى؛ لأنه إذا حذفت العين[4] المتحركة لاجتماع الأمثال أولى .

فإن قيل: فقل المحذوف من (مَلْهَوِيٍّ) لامه لغير التقاء الساكنين، بل على حد حذف ياءِ قَاضِيٍّ ؟

قيل: لا يستقيم ولا مدخل لهذا الحذف في التحقير، ألا ترى أن هذا الحذف قد جاء فيما لو كان في التحقير لم يستقم حذفه، وهو عين (أُسَيِّدٍ)، ألا ترى أن هذا لو كان في التحقير لكان حذف الزائد الساكن أولى من حذف الأصل المتحرك. ويدل على أن الحذف الذي في (قَاضِي) لا مدخل له في التحقير أن المحذوف من (قَاضِي) لو تحرَّك وانقلب لثبَتَ. كذلك الحذف الذي يكون في التحقير؛ لأن الحذف الذي يدخل (مَلْهَوِيٌّ) إنما هو لتصحيح مثال التحقير، فثباته على كل حال يخرج الكلمة عن مثال التحقير[5]. فوضحَ ذكرُنا أنَّ حذفَ ياءِ (قاضِيٍّ) لا مشارك له في التّحقيرِ[5]، وأن منهاجه غير منهاج حذف التحقير .

---

(١) تصغير « عَمٍ » .

(٢) في الأصل: « عضين » وهو تحريف .

(٣) منسوب « أُسَيِّدٍ » تحقير: « أَسْود » . يراجع اللسان (سود) .

(٤) في الأصل: « للعين » وهو تحريف .

(٥-٥) مكرر في الأصل .

فإن قيل: فقد يحذف من (مَرَامِيٌّ)[1] على حد ما يحذف من (قَاضِيٌّ)، ولن يجوز إثبات لام (مراميٌّ) على حال، كما جاز ذلك في (قاضيٌّ) على قولك: (قاضويٌّ)، فلا يجوز إلا (مَرَامِيٌّ)، فكذلك احذف من (مَلْهَوِيٌّ) على حدّ حذفِك من (قاضِيٌّ)، ولذلك [لم][2] يجز إثبات المحذوف من (مَلْهَوِيٌّ) على حالٍ، كما جاز إثبات المحذوف من (قاضِيٌّ) !

قيل: الحذف الذي في مَرَامِيٌّ لا مدخل له في التحقير بدلالة أنه قد يأتي منه مثلُ: قاضَوِيٌّ، وحذفُ التَّحقيرِ الَّذي يصحُّ به المثالُ لا يأتي منه مثلُ (قاضَوِيٌّ) على حال .

فإن قال: فاحذفها لاجتماع ثلاث ياءات على حد حذفك (عُطَيٌّ)[3] ؟

قيل: هذا أيضاً لا يستقيم؛ لأن حذف (عُطَيٌّ) إنما يأتي في الياء الأخيرة دون الأولى، ويأتي فيما الوسطى منه متحركة بالكسر؛ ألا ترى أن الأصل (عُطَيِّيٌّ، و(مُعَيِّيَةٌ)، و(سُمَيِّيَةٌ)، فأما (تُحَيَّةٌ) فإنما دل على كراهة اجتماع ثلاث ياءات، فإذا بطل أن يكون محذوفاً لالتقاء الساكنين أو على حد / حذف (قاضِيٌّ)، أو على حد حذف (عُطَيٍّ)، [٦/أ] وقد ثبت أن الحذف يُصحُّ مثال التحقير ـ وجب أن يحذف علامة النسب؛ لأنها زائدة، ولا تحذف اللام؛ لأنها أصلٌ؛ لأن كون الشيء أصلاً يمنع من حذفه لتصحيح مثال التحقير إذا كان معه زائدٌ ساكنٌ .

فإن قيل: لا عبرة [في][4] أن تكون اللام خامسة، والخامس لا فرق [فيه] بين الزائد وغيره بدلالة أنه لا فرق بين حُبَارَى ومَرَامىً في الإضافة من حذف الألف، فإذا لم يكن بكونه أصلاً غيرَه، صارَ بمنزلة زيادةٍ لا معنى لها مع علامة الإضافة، فوجب أن تكون

---

(١) منسوبٌ: « مَرَامىً » . قال أبو علي في التكملة: ٢٤٣: « فإن كانت الألفُ خامسة، استوى الزائدُ والأصل في الحذف، تقول في (مَرَامىً): مَرَامِيٌّ » .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

(٣) مصغَّر «عطاء». المنصف ٢/٢٨١ .

(٤) زيادة يستقيم بها السياق .

زيادة الإضافة هي الثابتة؛ لأنها لمعنى .

قيل: الخامس في التحقير معتبر بكونه أصلاً بدلالة أنك لو حقرتَ (مَرامىً) لقلت: مُرَيْمٍ، ولم تقل: مُرَيِّمٌ، كما تقول في غُرَابٍ: غُرَيِّبٌ، وهذا عندي قول سيبويه؛ ألا تراه قال في نسخةٍ في تحقير (مَلْهَوِيٍّ): « تصيرُ الواوُ ياءً لكسرةِ الهاءِ، ولم تحذفها لالتقاء الساكنين[١] » ؛ فأشار إلى أنها ثابتة غير محذوفة، وأبو عثمان يزعم أن اللام محذوفةٌ لالتقاء الساكنين .

فأما (حُبلَوِيٌّ) فالمحذوف منه الياء المنقلبة عن الواو بلا خلاف؛ لأنها إذا اختلف في حذف ياء (مَلهويٍّ) مع أنها أصل، فالزائد لا اختلاف في حذفه. ويدلك على أنه ليس في الياء المنقلبة عن الواو في (حُبلَوِيٍّ) إلا الحذف ـ أن الياء زائدة لغير معنىً، ومنقلبة عن زيادة لغير معنى؛ لأن انقلاب ألف التأنيث إلى الواو أخرجها[٢] عن التأنيث، وزيادة النسب لمعنىً، فوجب حذف التي تغيِّرُ معنىً، وقد يجوز أن تكون حذفت؛ لالتقاء الساكنين، على ما في بعض النسخ، ويجوز أن تكون حذفت حذفاً؛ لتصحيح مثال التحقير .

فإن قيل: فإن كنت تحذفها بعد القلب حذفاً لتصحيح مثال التحقير، فاحذفها قبل القلب إذ كان الغرض[٣] في قلبها تصحيح مثال التحقير، وهذا محتاجٌ إليه قبل القلب، كما أنه محتاج إليه بعد القلب، فلا وجه للقلب .

قيل: إنها قبل القلب متحركة، وبعده ساكنة، والتحرك يمنع من الحذف، والسكون يسوغه، وهو معتبر فيما يحذف لتصحيح مثال التحقير. فأما فرق سيبويه بين محقَّر[٤]

---

(١) الكتاب ٤٧٥/٣، وقوله: « ولم تحذفها لالتقاء الساكنين » ليس فيه ، ولعله في إحدى نسخ الكتاب، فللكتاب نسخ وروايات كثيرة .

(٢) في الأصل: « وأخرجها » بزيادة واو، والصواب بدونها .

(٣) في الأصل: « العرض » وهو تصحيف أو تحريف .

(٤) في الأصل: « مختصر » ، والصواب ما أثبتُّ إذ يدل عليه ما بعده .

(حُبْلَوِيٌّ) وإضافةِ (حُبَيْلَى)، وتسويته بين (حُبْلَوِيٌّ) و(مَلْهَوِيٌّ)[(١)]، فمفارقةُ (حُبْلَوِيٌّ) في التحقير لـ(حُبَيْلِيٌّ) في الإضافة من ....[(٢)] المحذوف، فتحقير[(٣)] (حُبْلَوِيٌّ) حذفه مخالف لحذف المحذوف في إضافة (حُبَيْلِيٌّ) وإن اتفقا في اللفظ فتقول: (حُبَيْلِيٌّ) لا غير، واتفقا في أن المحذوف منهما للأول؛ وذلك لأن المحذوف في تحقير (حُبْلَوِيٌّ) يجوز أن يكون حذفه لالتقاء الساكنين، ويجوز أن يكون حذفه لتصحيح مثال التحقير، والمحذوف في إضافة (حُبَيْلِيٌّ) حذفه ليس هو من هذين المذهبين، بل حذف حذفاً؛ لأنه خامس كما يحذف في (مَرامِيٌّ) إذا أضيف حذفاً؛ لأنه خامس في إضافة، وكل واحد من هذه الحروف منهاجه غير منهاج صاحبه .

ومن الفرق بين تحقير (حُبْلَوِيٌّ) وإضافة (حُبَيْلِيٌّ): أنك إذا حقرت (حُبْلَوِيٌّ) كسرت اللام، وقلبت الواو ياء، ثم تحذفها، وإن كان الأصل ألف التأنيث، وكانت ألف التأنيث في التحقير لا يكسر ما قبلها، ولا تخرج عما كانت عليه في التكبير؛ لأن الألف قد خرجت عن أن تكون للتأنيث في انقلابها واواً، فصارت الواو في خروجها بذلك عن التأنيث بمنزلة واو (مَلْهَوِيٌّ) في أنها ليست للتأنيث، فأجريت مُجرى الألف؛ لأنها قد خرجت عن الألف بخروجها عن التأنيث، وإضافة (حُبَيْلِيٌّ) ليس كذلك[(٤)] .

(٥٥) [مسألة[(٥)]]: [في رفعِ المضارعِ في موضعِ جوابِ الشَّرطِ]:

ألا ترى أن تقدير:

* ... ... لا يَضِيرُها *[(٦)]

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٤٧٥ .

(٢) سقط في الأصل بمقدار كلمتين، ولعلَّ مراده: « جهةِ أصلٍ » .

(٣) في الأصل: « تحقير » بدون فاء، وأضفتها ليستقيم السياق .

(٤) ينظر تمام هذه المسألة ص: ٥٠ - ٥١ ..

(٥) زيادة يستقيم بها السياق .

(٦) جزء بيت لأبي ذؤيب الهذلي، وتمامه:

=

أن يكون قبل: « مَنْ يأتِها » ، وفي « ما يضيرُها » ضمير « مَنْ » ؛ لتقـدُّم ذِكْـرِ « مَـن » على « يَضيرُها » ، ولو قلت: قدمـت « [لا] يَضيرُهـا » علـى موضعـه، لم يجـز أن تتضمـن ضمير « مَن » ؛ لتقدُّمِه عليه، فاعرفْ ذلك .

(٥٦) مسألة: [في إلغاءِ عملِ«رأى»النَّاصبةِ مفعولين]

امتنع أبو علي من نصب « المنون » في بيت عَديٍّ[1]:

* مَنْ رَأَيتَ المُنونَ عَرَّينَ ... ... *

وقال: إنما هو على إلغاء « رأيتَ » فكأنَّه[2]: « مَن المُنونُ عَرَّينَ[3] » ؟ .

= فقُلتُ تحمَّل فوقَ طَوقِكَ إنَّهَا   مُطَبَّعةٌ مَـــن يأتِهَا لا يَضِيرُهَا

والشاهد فيه: رفع «لا يضيرُها» وذلك على نية التقديم، وهو عند المبرد على إرادة الفاء؛ أي: «فهو لا يَضيرُها» .

والشاهد في: شرح أشعار الهذليين ١٥٤/١، وشرح المفصل ١٥٨/٨، والخزانة ٦٤٧/٣، وشرح الشواهد الكبرى ٤٣١/٤، واللسان (طبع). والطَّوْقُ: الطَّاقةُ، والمطبَّعةُ: المملوءةُ، وضارَه يَضيرُه من باب باع: ألحق به الضرر .

(١) هو عَديُّ بنُ زيد العِبَاديّ. انظر ترجمته وأخباره في: طبقات الشعراء: ٣١-٣٢، والشعر والشعراء: ١٣٥-١٤٠ . والبيت في ديوانه: ٨٧، وهو بتمامه:

مَن رَأَيتَ المنونَ عَرَّينَ أم مَن   ذا علَيه من أن يُضَامَ خفيرُ

وفي الشعر والشعراء: ١٣٥: «خلَّدْ نَ»بدل «عرَّين» . وعَرَّينَ: تركْنَ وأهملْنَ. وفي اللسان (منن): « قال أبو العبَّاس: والمنون يحمل معناها على المنايا، فيعبر بها عن الجمع» ثم أنشد بيت عدي هذا، وفيه «عزَّيْنَ» بدل «عَرَّين» .

والبيت في:إيضاح الشعر: ٢٤٧، والخصائص ٩٤/١، والأمالي الشجرية ١٣٧/١، وشرح المفصل ١٠/٤.

(٢) في الأصل: « فكان » .

(٣) قال أبو علي في إيضاح الشعر: ٢٤٨: « لا يخلو قوله: «رأيتَ» من أن تعملها أو تلغيها؛ لأنها قد وقعت بين المبتدأ وخبره، فإن أعملت كان « من » في موضع نصب، و« المنون » رفع بالابتداء، و« عزَّيْنَ » في موضع خبر « المنون » ، والجملة بأسرها في موضع نصب؛ لوقوعها موقع المفعول الثاني لـ «رأيت» ...، وإن ألغيتَ كان « من » في موضع رفع بالابتداء، والجملة التي هي « المنون عَرَّينَ » في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ الذي هو «من»، والهاء مرادة في «عَرَّين»؛ ليعود من الخبر ذكر إلى المبتدأ » .

فإن قيل: هلاَّ لم يُلغِ « رأيتَ » وجعَلَ « المنونَ » المفعولَ[١] الأول، و « عَرَّينَ » المفعولَ الثَّانيَ، ونصب « مَنْ » بـ « عَرَّين » حتى كأنه قال: « أيَّ النَّاس رأيتَ المنونَ عَرَّينَ[٢] » ؟

قيل: يمنع هذا أن المعمول إنما يقع بحيث يجوز وقوع العامل فيه، ولا يجوز تقديم «عَرَّينَ» [على][٣] « من رأيتَ المنونَ » ؟ [و][٣] لم يجز؛ لأمرين:

أحدهما: أن ما بعد الاستفهام لا يتقدَّمُ عليه؛ لأنَّ له صدرَ الكلامِ .

والآخر: [أن][٤] حرف الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله النصب[٥].

فإن قلتَ: لا أقدره كذا، لكن / أقدره: « من عَرَّيْنَ رأيتَ المنونَ » ؟ [٦/ب]

قيل: وهذا أيضاً [لا يجوز][٦]، وذلك أن حرف الاستفهام إذا اعتمد على فعلٍ لم يجز أن يُفرَضَ بينهما فعلٌ آخرُ، لا تقول: من يقرأُ جئتُه، وأنت تريد: من جئتُه يقرأُ؟ أي: قارئاً، هذا هنا لم يأت عنهم، وعلَّتُه أن الاستفهام متقاضٍ للفعل، فإذا كان بعده لم يجز اعتراضُ فعلٍ آخرَ بينه وبينه؛ لأنَّه إنَّما يُطالِبُ صاحبَه لا آخرَ؛ لأنه مما ظن إنما هو آلةٌ عن المجاور له لا الثَّاني المفصولِ بينه وبينه .

(٥٧) مسألة: (في أسماءِ السِّكِّينِ):

المُدْيَةُ[٧] من المَدَى؛ [٨]وذلك أنَّ السِّكِّينَ هي فِعِّيلٌ من السّكونِ، ألا ترى أنَّ الميِّتَ

---

(١) في الأصل: « مفعولا » .

(٢) في الأصل: « عزيت » وهو تحريف .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في الأصل: « والنصب » بزيادة واو .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) في اللسان (مدي): « والمُدْيَةُ والمِدْيَةُ: الشَّفْرَةُ، والجمعُ: مِدىً، ومُدىً، ومُدْياتٌ » .

(٨) هنا كلام محذوف، ولعله: «وقيل لها: السِّكِّين» .

تزولُ[1] حركتُه، ولذلك قالَ الحكيمُ: « لما ماتَ الملكُ حَرَّكَنَا بسكونِهِ » ، وهذه حالُ الموتِ، وذلك أنه إذا انتهى إليه سَكَنَ عنده .

وقيل لها: **الخَيْفَةُ**[2]؛ من الخَيْفِ؛ وهو أن تكون إحدى عيني الفرس سوداءَ، والأخرى زرقاءَ، والنَّاسُ أَخْيافٌ؛ أي: مختلفون. وذلك أنَّ السِّكِّينَ في العُرْفِ والعادةِ أن يكونَ لها حدٌّ وقَفاً، فحدُّهَا رقيقٌ، وقفاها عريضٌ، فقد اختلفت جهتاها .

والرَّميضُ: لأنَّها تَرْمُضُ؛ أي: تدِقُّ .

وهي **الصَّلْتُ**: لأنَّها إنما تُفيدُ ما دامت مُصْلَتَةً، فأما إذا أُغمِدَتْ ـ إن كان لها غِمْدٌ ـ فإنها حينئذ غيرُ مفيدةٍ[3].

والشَّلْفاءُ: فَعْلاءُ مِن « شَلَفَه بالقَرْطِ » ؛ إذا أبحرَ فيه وبضَعَ جِلدَه، وتلك حال السِّكِّينِ في بَضْعِها وأثرِها .

والفَالِيَةُ: فَاعِلَةٌ مِن فَلَوْتُ؛ أي: فَصَلْتُ، ومنه الفَلُوُّ للمُهْرِ كالفَصيلِ للحائلةِ[4]، وذلك أنَّها إذا قَطعَتْ فقد فَصَلَتْ شيئاً من شيءٍ، وأمَّا قولهم لها: آكلةُ اللحمِ، فصفةٌ غالبةٌ، وهذا واضحٌ .

(٥٨) مسألة: [في اللامِ الدَّالَّةِ على الجنسِ]:

قال الله (سبحانه): ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾[5] وقال حسّانُ:

---

(١) في الأصل: « تدل »وهو تحريف .

(٢) عن أبي عمرو في اللسان (خيف) .

(٣) في الأصل: « بعيدة » .

(٤) في الأصل: « للحولة » ، وفي فقه اللغة وسر العربية للثعالبي: ١١٤ في ترتيب سنِّ البعير: « فإذا استكملَ سنةً وفُصِلَ عن أمّه، فهو فصيلٌ » .

(٥) سورة النساء: الآية: ٣٤ .

* إنَّ الرِّجَالَ ذَوُو عَصْبٍ وَتَذْكِيرِ *[1]

فاللام هنا لتعريف الجنس، ألا ترى أن هذا لا يومأ به إلى رجالٍ مخصوصين، ولا إلى نساءٍ معروفات، وإنما الغرضُ منه هذا الجنسُ .

(٥٩) [ملحقٌ بالمسألة (٥٤)][2]:

بل تُحذَفُ ألفُ التأنيثِ حذفاً قبل كسرة اللام، وقلْبَهَا لكسر اللام، وقد يتخرَّجُ كلامُهُ[3] على أنه قصد التسوية بين إضافة (حُبَيْلى) بتحقير (حُبْلوِيٌّ) وألفِه بين حُبْلوِيٌّ ومَلْهَوِيٌّ. ويتخرَّجُ على ما ذكرنا من التأويلِ أوَّلاً، وكلامُه أنَّه ذكر أمر (مَلْهَوِيٌّ) ثمَّ قال: « وكذلك إذا حَقَّرْتَ (حُبْلَوِيٌّ)؛ لأنك كسَرت اللامَ فصارت ياءً، ولم تصِرْ واواً، فكأنك[4] أضفتَ إلى (حُبَيْلَى)؛ لأنك حقَّرتَ، وهي بمنزلة واو (مَلْهَوِيٌّ)[5] » ؛ فتقول: حُبْلَوِيٌّ في التحقير مثلُ: (مَلْهَوِيٌّ)، والمحذوف منه حذفه على حد المحذوف من (مَلْهَوِيٌّ)؛ لأنك كسَرتَ لام (حُبْلَوِيٌّ) كما كسرتَ هاء (مَلْهَوِيٌّ)، فصارت واو (حُبْلَوِيٌّ) ياءً، ولم تصِرْ واواً؛ أي: لم تثبت واواً، وحَذَفتَ الأول من (حُبْلَوِيٌّ)، فكأنك[6] أضفتَ إلى (حُبَيْلَى)؛ لأنك لو أضفت إلى حُبَيْلَى لما أضفتَ إلَّا الأوَّلَ، ولم

---

(١) هو عجز بيت له في ديوانه: ١٧٩، وصدره:

* ذَرُوا التَّخَاجُؤَ وامشُوا مِشْيةً سُجُحاً *

وفي الخزانة ٣/١٠٤: «أولو عَصْبٍ» . والتَّخاجُؤُ: التَّباطؤُ في المشي، ومشيةً سجحاً؛ أي: سهلة، وذوو عَصْبٍ: ذوو شِدَّة في الخَلْق. انظر مقاييس اللغة ٢/١٨٩ .

(٢) كان حقه أن يوضع هناك في الموضع الذي يخصه .

(٣) أي: قول سيبويه: « وإذا حقَّرْتَ مَلْهَوِيٌّ قلتَ: مُلَيْهِيٌّ، تصير الواو ياء؛ لكسرة الهاء » الكتاب ٣/٤٧٥ .

(٤) في الأصل: « كأنك » .

(٥) الكتاب ٣/٤٧٥ .

(٦) في الأصل: « كأنك » .

يجبُ ألَّا يُحذَفَ الأوّلُ من حُبْلَوِيٍّ؛ لأنَّك حقَّرْتَ وهي واوٌ بمنزلةِ واوِ (مَلْهَوِيٌّ) في أنَّه واوٌ متحرّكةٌ لا دلالة فيها على التأنيث، كما أن واو (مَلْهَوِيٌّ) كذلك؛ لأنها وإن كانت كذلك فهي زائدةٌ، وكما أن ألفَ (حُبَيْلَى) زائدةٌ، فوجبَ حذفُهَا كما وجبَ حذفُ ألف (حُبَيْلَى) إذا أضفتَ. ففي هذا التأويل إنما قال: « كأنك أضفتَ إلى حُبَيْلَى[1] » ؛ لتسوِّي بين (حُبَيْلِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ) في أنَّ المحذوفَ منهما الأوَّلُ وإن اختلفا في جهات الحذف، وقال: « لأنك حقَّرْتَ وهي بمنزلة واو (مَلْهَوِيٌّ) » . لنذكرَ الإشكالَ بالشَّبَهِ الَّذي بين واوِ (حُبْلَوِيٌّ) وواوِ (مَلْهَوِيٌّ)، وأنَّه لا يجبُ لهٰذا الشَّبَهِ أن يكون في حُبْلَوِيٍّ حذفُ الثَّاني وإبقاءُ الأوّلِ، كما كان ذلك في (مَلْهَوِيٌّ)، بل يجب أن يُقطَعَ على أنَّ المحذوفَ من (حُبْلَوِيٌّ) في تحقيرِ الأوَّلِ، كما أنَّ المحذوف من (حُبَيْلِيٌّ) في إضافة الأوَّل، والتأويلُ الأوَّلُ أظهرُ، ويشهدُ رسمُه[2] به .

(٦٠) مسألة: [في كونِ الاسمِ الثَّاني من الأعدادِ المركَّبةِ بمنزلةِ المضافِ إليه]:

قالَ[3]: يدلُّ على أنَّ الآخرَ من الاسمين المضمومِ أحدُهما إلى صاحبِه بمنزلةِ المضافِ إليه قولُهم: خمسةَ عشرَ، واثنا عشرَ، وتاءُ التَّأنيثِ[4]، وعَلَمُ الإعرابِ لا يكونُ في الأوساطِ بل في الأواخرِ. فلولا أنَّ الأوّلَ كأنَّه آخرُ الاسمِ بمنزلةِ المضافِ، والثَّانيَ بمنزلة المضافِ إليه، لَمَا جازَ الكلامُ .

ويدلُّ على ذلك ـ أيضاً ـ معاقَبَةُ النُّونِ في « اثنا عشر » ، كما أنَّ المضافَ إليه يُعاقِبُها، ويُقوِّي جعلَ (اثنا عشر) اسماً واحداً مع ما ذكرنا من النيَّة فيهما أنَّ انقلابَ

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٥ .

(٢) في الأصل: « سمه » .

(٣) أي: ابن جني .

(٤) في الأصل: « للتأنيث » .

الألفِ دلالــةُ إعـرابٍ؛ لأنَّ الألـفَ هـي الإعـرابُ، فلمَّـا كـانت دلالتُهـا علـى الإعـرابِ بانقـــــلابِها، وكانَ الانقلابُ يقعُ في حروفِ الإعرابِ، فلا يدلُّ على الإعرابِ في مثلِ: (أَفعَالٍ[1] وأَنعُمٍ) - أَشبَهَ انقلابُهَا هٰذا الانقـلابَ / مـن حيـثُ كـانَ انقلابـاً في حـرفِ [٧/أ] إعرابٍ، فصارَ كأنَّهُ ليسَ بإعرابٍ، وكأنَّهُ لم يقع الإعرابُ قبلَ التَّمامِ .

(٦١) مسألة: [**في أنَّ التَّحقيرَ موضعٌ يُحافَظُ فيه على الأصلِ**]:

قال: التَّحقيرُ موضعٌ يُحافَظُ فيه على الأصلِ بدلالة ردِّ المحذوفِ وما أشبهَه، وتمييز الأصل من الزائد من فَكِّه[2] على الأصل، لاسيما إن كان الزائدُ يُغني عن الأصل ويجري مجراه. فلهذا جاء تحقير التَّرخيم في الكلام، وقوَّى مجيئَه لتمييز الأصلِ أنَّ التَّحقيرَ يقومُ الزَّائدُ في تمامِ مثالِه مقامَ الأصلِ؛ فيكون الزَّائدُ مـن هٰذا الوجـهِ كأنَّـه الأصـلُ، وذلـكَ في (يُضَيْع)[3]، وإذا كان غيرُ الأصلِ يجري في مثالِ التَّحقـيرِ مَجرى الأصـلِ، وكـانَ التَّحقيرُ موضعاً يحافَظُ فيه على الأصلِ - لَزِمَ أن يأتيَ فيه قسمٌ يتميَّزُ فيـه الزَّائـدُ مـن الأصلِ؛ لأنَّ ذٰلكَ من المحافظةِ على الأصلِ، وما قَوِيَ على ردِّ الأصلِ قَوِيَ علـى حـذفِ الزَّائـدِ، وقـد تلقَّى الجميعُ زُهيراً على أنَّه تصغيرُ أَزْهَر، وكذٰلكَ سُكَيْتٌ[4] وكُمَيْتٌ[5]، تحقـيرُ أَكْمَـتَ، بدلالةِ قولهم: كَمُتَ، وتحقيرُ سُكَيْتٍ، ولم يلتفتوا إلى ما كانَ من الزَّوائـدِ لمعنـًى، فقـالوا: عمرُو بنُ حُرَيْثٍ، ألا تراهم لم يسموا رجلاً بـ (حَرْث)[6] لما ذكرنا من الغرض .

---

(١) في الأصل: « أفعا » .

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل .

(٣) محقَّر: « يَضَع » اسمَ رجلٍ، وفيه: يُوَيْضِعُ أيضاً .

(٤) « والسُّكَيْتُ والسُّكَّيْتُ بالتَّشديدِ والتَّخفيفِ: الذي يجيءُ في آخرِ الحَلْبَةِ آخِرَ الخيلِ. الليث: السُّكَيْتُ مثلُ الكُمَيْتِ (خفيف): العاشِرُ الذي يجيءُ في آخِرِ الخيلِ إذا أُجريَت بقِيَ مُسْكتاً » اللسان (سكت) .

(٥) الكُمَيْتُ: لونٌ ليسَ بأشقرَ ولا أدهـمَ، وكذلـك الكُمَيْتُ مـن أسماءِ الخمرِ فيهـا حمـرةٌ وسـوادٌ، والمصـدر الكُمْتَةُ، والكُمَيْتُ من الخيلِ يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ. انظر اللسان (كمت) بتصرُّفٍ يسيرٍ .

(٦) في الأصل: « بحرف » وهو تحريف .

(٦٢) مسألة: [في الجُمَيْلِ والكُعَيْتِ]:

الجُمَيْلُ: طائرٌ في صورة العُصفورِ، والتكبيرُ: جُمْلٌ[١]، وتكبيرُ كُعَيْتٍ: كَعْتٌ[٢].

(٦٣) مسألة: [في لزومِ ياءِ التَّصغيرِ للمُصَغَّرِ]:

قال[٣]: « ليسَ شيءٌ يُرَادُ به التَّصغيرُ إلا وفيه ياءُ التَّصغيرِ » .

قال[٤]: هذا يدلُّ على أمور: [منها: أنَّ][٥] إضافةَ (أُمَيَّةَ) ليس يُرادُ به التَّحقيرُ؛ لأنَّه ليس فيه ياءُ التَّحقيرِ .

فإن قيل: لِمَ لا تقول: إنَّ (كِعْتَانٌ) و(جِمْلانٌ)[٦] جمعُ المحقَّرِ، وإن لم يكن فيه دلالةٌ على التَّحقيرِ[٧] ؟

قِيلَ: لأنَّ أُمَيَّةَ لما نُسِبَ إليه، أُريدَ به شخصٌ دونَ الشَّخصِ الذي كان واقعاً عليه، وهو غيرُ منسوبٍ إليه، فلم يلزمْكَ أن تحقِّرَ منسوباً إليه من حيثُ كان محقَّراً غيرَ منسوبٍ إليه كما لا يلزمُك - إذا حقَّرتَ زيداً - أن تحقِّر عَمْراً؛ لأنَّ (أُمَوِيٌّ) في وقوعِه على غيرِ الشَّخصِ الذي وقعَ عليه (أُمَيَّةُ) كـ « زيدٍ » في وقوعِه على غيرِ الشَّخصِ الذي وَقَعَ عليه عمْرٌو، وليسَ كذلكَ الجمعُ[٨]؛ لأنَّ الجمعَ يُرادُ به الآحادُ[٩] الَّتي كانت محقَّرةً، وهو واقعٌ

---

(١) ذكر سيبويه أنَّ جُمَيلاً لا يُتكلَّمُ به إلا مصغَّراً، فقد ضمَّنه باب ما جَرى في الكلام مُصغَّراً وتُرِكَ تكبيرُه؛ لأنَّه عندَهم مستصغَرٌ، فاستُغنِيَ بتصغيره عن تكبيره. ينظر الكتاب ٤٧٧/٣ .

(٢) الكُعَيْتُ: البلبلُ، مبنيٌّ على التَّصغيرِ. انظر اللسان (كعت) .

(٣) أي: سيبويه. الكتاب ٤٧٧/٣ .

(٤) أي: ابن جني .

(٥) زيادة يستقيم بها السياق .

(٦) في الأصل: « كعنار وحملان » وهو تحريف وتصحيف .

(٧) قال سيبويه: « وقالوا: كِعْتَانٌ وجِمْلانٌ، فجاءوا به على التكبير، ولو جاءوا به وهم يريدون أن يجمعوا المحقَّر لقالوا: جُمَيْلاتٌ » . الكتاب ٤٧٧/٣ .

(٨) في الأصل: « للجمع » .

(٩) في الأصل: « للآحاد » .

على ما وقعت عليه الآحادُ، فيجب تحقيرُه؛ لأنه زائدٌ به على الآحاد المحقَّرة، فلمَّا لم يكن فيه ياءُ التحقير، [دلَّ](١) كلُّ ذلك على أنَّه جمعُ المكبَّرِ .

فإن قيل: أفيجوزُ أن يُجمَعَ المحقَّرُ جمعَ التَّكسيرِ ؟

قيل: لا؛ لأنَّ التَّحقيرَ كالصِّفةِ، فلمَّا كان تكسيرُ الموصوفِ غيرَ مضمَّنٍ تكسيرَ الصِّفةِ، لم يجز تكسيرُ المحقَّرِ، كما لم يجزْ تكسيرُ الصِّفةِ؛ لتكسيرِ الموصوفِ .

(٦٤) مسألة: [في تحقير مِثْل، وأَصْغر، وأَسْود، وفوق، ودون]:

قالَ(٢) [في] قولهم: «هذا مُثَيْلُ(٣) هذا» تشبيهٌ من بابِ: « أُصَيْغِرُ منك، وأُسَيِّدُ(٤)، وفُوَيقَ(٥) ذلك، ودُوَينَه » : إنَّه يدلُّ على أنَّ غيرَه حقيرٌ، وهو ما كان مِثْلاً له، كما أن (أُصيغِرُ منك) و(أُسَيِّدٌ) يدلَّان على تحقيرِ ما بينهما قريباً فهو حقيرٌ، و(فُوَيق) و(دُوَين) كذلك .

ويفارق (مُثَيْلُ ذاك) هذه الأشياءَ من جهةِ أنَّه ليس يُرادُ تحقيرُها هي، بل يُرادُ بتحقيرِها تحقيرُ غيرِها، و(مُثَيْل) تحقيرُه هو، ألا ترى أن (فوق) و(دون) يقع على جميع الجهة، وأنك لست تريد تحقير جميع الجهة، (بل تحقير بعضها، وهو ما بينهما، ولا يستقيم تحقير جميع الجهة(٦))؛ لأن الشيءَ إنما يحقَّر بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من جنسه،

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) أي: ابن جني .

(٣) في الأصل: « مثل »، والصَّواب(مُثَيْل) محقَّرةً، فالمعنى عليه. ينظر الكتاب ٤٧٧/٣، وانظر تعليق السيرافي بهامش طبعة بولاق على تحقير مثل وغير: ١٣٥/٢ .

(٤) تحقير « أسود » ؛ أي: قد قارب السَّوادَ. المرجع السابق .

(٥) في الأصل: « أفويق » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وقد أثبتَه الناسخُ بهامش النص .

فإذا أردت أن تحقِّرَ جميعَ الجهة، لم يبقَ منها شيءٌ أكبرُ من المحقَّر، فلم يجز التحقير، وكذلك أُسَيِّدٌ، و « أُصَيغِرُ منك » ، يراد بتحقيرهما تحقيرُ غيرهما لا تحقيرُهما .

(٦٥) مسألة: [في عدمِ تحقيرِ علاماتِ الإضمارِ]:

« واعلم أن علامات الإضمار لا يحقَّـرْنَ من قبل أنها لا تقوى قوة المظهرة، ولا تُمَكَّنُ تمكُّنَهَا، فصارت بمنزلة (لا)، و(لو)، وأشباههما[١]» . قال[٢]: نسبة ما ذُكِرَ من هنا إلى آخر الباب[٣] مما تقدم أنه لا يلحقُهُ التحقير في المعنى وإن كان قد لحقه في اللفظ .

(٦٦) مسألة: [في عدم تحقير: أين، ومتى، وكيف، وحيث، ونحوهن]:

ولا تحقَّرُ أين، ولا متى، ولا كيف، ولا حيث، ونحوهن، من قبل أن أين، ومتى، وحيث، ليس فيها ما في فوق، ودون، وتحت[٤].

قال[٢]: أي: لو حُقِّرت لم يكن في تحقيرها ما في فوق، وتحت؛ وذلك لأن هذا المعنى كان القياس يمنعه؛ لأنه ليس في تحقير عمرو تحقير زيد في المعنى، ولا تحقيرُ ما قَرُبَ من عمرٍو في المعنى .

ولا يجوز ـ إذا أردت تحقير زيد ـ أن تحقِّرَ عَمراً، فما أتى به الاستعمال أجزناه ونُفِيَ ما عداه على القياس. وقوله هذا يدل على أن فوق وتحت كان القياسُ أن لاتحقَّر، ولكنها حُقِّرَت لما دخلها من المعنى الذي ذكرناه، لا بتحقيرها [الذي][٥] يُمنَعُ في المعنى

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٨ .

(٢) أي: ابن جني .

(٣) أي: باب ما يحقر لدنوه من الشيء وليس مثله. ينظر الكتاب ٣/٤٧٨-٤٨١ .

(٤) الكتاب ٣/٤٧٨ .

(٥) زيادة يستقيم بها السياق .

لو لم يدخلها / هذا المعنى، كما أن تحقير هذه الحروف ممتنع في المعنى . [٧/ب]

وقوله[١]: « ليست أسماء تمكُّنٍ، ولا يدخلها الألف واللام، ولا توصف » : يقول[٢]: الألف واللام تَخُصُّ، كما أنَّ الصّفةَ تَخُصُّ، والتحقير وصفٌ في المعنى، فكما لم يجز أن تُخَصَّ هذه الأشياءُ بالألف واللام ولا بالوصف، لم يجز أيضاً أن تُخَصَّ بالتحقير .

(٦٧) مسألة: [في عدمِ تحقيرِ الأعلامِ]:

قال: ليس وضع الأعلام أن تحقَّر، كما أنها لا توصف، وإنما يُصَغَّر ما يكون صغيراً بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من جنسه .

(٦٨) حاشية: [في عدمِ تحقيرِ شهورِ السَّنةِ، وأيَّامِ الأسبوعِ، وآراء النُّحاةِ في ذلك]:

ولا تُصَغَّرُ شهور السنة، ولا أيام الجمعة وحدها، فمن قال: (اليومُ الجمعةُ)، ومن قال: (اليومَ الجمعةُ)، لم يصغَّرْ، وكذلك الأضحى والفطر وأشباهها[٣]. وقال أبو عمر: لا أرى بأساً بتصغير شهور السنة وأيام الجمعة كلها، وكذلك الأضحى والفطر وأشباههما، و(اليومُ[٤] الجمعةُ) فيمن رفع، وأما النصب فليس بينهم خلافٌ[٥]، وكذلك: (اليومُ

---

(١) أي: سيبويه، والرواية في الكتاب: ٣/٤٧٨-٤٧٩: « وليسَتْ أسماءَ تمكُّنٍ فتدخل فيها الألفُ واللامُ ويوصَفْنَ، وإنما لهن مواضع لا يجاوزْنَها، فصِرْنَ بمنزلة علامات الإضمار »، وربما عاد هذا إلى كثرة نُسَخِ الكتاب .

(٢) أي: ابن جني .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٤٨٠: «ولا تحقر أسماء شهور السنة، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر، إنما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أُمّته » .

(٤) في الأصل: « يوم » .

(٥) وفي الهمع ٦/١٥١-١٥٢ عاطفاً على ما لا يجوز تصغيره: «ولا أسماء شهور السنة: كالمحرم، وصفر، وباقيها، ولا أسماء الأسبوع: كالسبت والأحد وباقيها على مذهب سيبويه، واختاره ابن كيسان. ومذهب الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغير أيام الأسبوع، وزعم بعض النحويين أنك إذا قلت: اليومُ الجمعةُ،

=

الأضحى، وكذلك: أوّلُ من أمسِ .

(٦٩) مسألة: [في تحقيرِ اسمِ الفاعلِ]:

قال[1]: لم يجز: «هذا ضُوَيْرِبٌ زيداً»[2] من حيث قبح أن يُنعَتَ الفعلُ .

فإن قيل: فلمَ لا يُكَسَّرُ هذا من حيث صُغِّرَ الفعلُ نفسُه، فقيل: (ما أُمَيلِحَ زَيداً ؟!)

قيل: (ما أُميلح) ماضٍ، وتحقيرُ (ضارِبٍ) إذا كان ماضياً جاء يُزجيه، فإذا كان حالاً أو آتياً فنظيره من الفعل لم يحقَّر فيُعتَرَض به، بل الذي حقَّرَ الماضي، ونظير الماضي لا شبَهَ له به؛ لأنه لم يعمل، فإذا كان نظيره قد خرج من شبهه، فما ليس بنظيره، وهو فَاعِلٌ، إذا كان الآتي أو الحال أولى؛ لئلا يشبهه في التحقير لا سيما وما نسب ذلك[3] الذي هو مخالف له من الفعل لا يُحَقَّر، وأيضاً: إذا كان (ضارِبٌ) يخرُجُ من شَبَهِ الفعل؛ لكونه ماضياً مع أن المضيَّ ليس من خواص الأسماء، فأن يخرج من شبه الفعل بالتحقير أولى، إذ التحقير من خواص الأسماء. وأيضاً فإنه إذا كان وصفٌ يُخرجُهُ من شَبَهِ الفعل مع أن الوصف منفصل عن الموصوف وغيرُ لازم له؛ لأنه قد يجوز أن يُذكَرَ الموصوفُ دونه ــ فأن يخرجُهُ التحقير من شَبَه الأفعال أولى؛ لأنه صيغةٌ في لفظه غيرُ منفصلة عنه .

فإن قيل: فَأَجِزْ على هذا وصفَ الفعل المحقَّر إذ كان الوصفُ أسهلَ من التحقير .

قيل: تحقير الفعل نادر، فلا يلزمُ القياس عليه .

(٧٠) مسألة: [في تحقير قبل وبعد، وعدم تحقير عند وعن ومع]:

= واليومُ السَّبت فرفعت «اليوم» جاز تصغير «الجمعة» و «السبت» ، وإن نصبت لم يجز تصغيرهما. وزعم بعضهم أنه يجوز التصغير في النصب، ويبطل في الرفع، وأجاز المازنيُّ تصغيرهما في الرفع والنصب» .

(١) أي: ابن جني .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٨٠ .

(٣) كذا ورد في الأصل، ولعله: «وما نُسِبَ لذلك»، أو «لاسيما وأن ذلك» فيكون هناك تحريف أوسقط .

« ولا تحقِّرُ (عندَ) كما تحقِّرُ (قبلَ) و(بعدَ) ونحوَهما؛ لأنك إذا قلتَ: عند، فقد قلَّلْتَ ما بينَهما، وليس يُراد من التقليلِ أقلُّ من ذا، فصار ذا كقولك: (قُبَيْلَ ذلك) إذا[1] أردت أن تُقلِّلَ ما بينهما. وكذلك (عن) و(مع) صارتا في أن لا تُحقَّرا[2] كـ (مَنْ) »[3].

(س)[4]: « قد يكون خلفَه وقبلَه وبعدَه بقليلٍ وكثير[5]، فإذا حقَّرت ذلك قلَّلْتَ المسافةَ، فإذا قلتَ: (عند)، فقد غايرَ التقليلَ، فلا معنى للتَّصغيرِ » .

(فا): قال: « فإن قيل: قد تقول لما كان في ملْكِكَ ـ وإن كان نابياً بعيداً ـ: هو عندك » .

قيل: هذا اتساعٌ، والأصل أن يكونَ (عند) للقرب؛ وذلك أنه لَمَّا كان يمكنه التصرف فيه بالملك، صار لذلك بمنزلة ما قرب منه، وهذا كقوله تعالى: ﴿هَـٰذِهِ جَهَنَّمُ﴾[6]، و﴿هَذَا يَومُ لا يَنطِقُونَ﴾[7]؛ وذلك أنه لما أراد أن يقرِّبَ البعيدَ، أَجرى عليه ما يُجْريه على القريبِ من الإشارةِ، كأنَّه لما أراد ذلك فيما بَعُدَ عنه، أُجرى عليه (عند)، فأما قوله تعالى: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾[8] فليسَ من هٰذا؛ لأنَّه حكايةٌ للحالِ؛ لأنَّه ليس يُريدُ أن يقرِّبَ للنَّبيِّ ﷺ الرَّجلين، كما يريد أن يُقرِّبَ له جهنَّمَ ويومَ الفصلِ، فهو على أن الإشارة كانت في وقت موسى، فحكاها ليُعيدَ ما كان بين الرجلين، ولأن

---

(١) في الأصل: « وإذا » .

(٢) في الأصل: «أن لا تُحقّر»والصّواب ما أثبتُّ. انظر الكتاب ٤٨١/٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) أي: السيرافي، ولم أجده في شرح الكتاب، أشار إلى عدم تحقير «عند» ، وقد يكون ذلك في نسخة أبي الفتح. ينظر: شرح الكتاب ٢٢٢/٤ (مخطوط) .

(٥) ينظر المقتضب ٢٧٠/٢ .

(٦) سورة يس: الآية: ٦٣، والرحمن: الآية: ٤٣ . .

(٧) سورة المرسلات: الآية: ٣٥ .

(٨) سورة القصص: الآية: ١٥ .

حكاية الآية في وجهة الحدِّ في الحجة على اليهود .

(٧١) مسألة: [في الإتْبَاع]:

قال[١]: لما [لم][٢] يُوجَد في الكلام (فِعَيْلٌ) أُتبعَ نحوُ: (شُيَيخٍ) و(بُيَيتٍ) الياءَ[٣]، وإذا جازَ الإتباعُ في: (مِنتِنٍ)[٤] و(أُنبُؤُك)[٥] و(أجْوُءُك)[٦] مع الفصل، كان الإتباعُ بغيرِ فصلٍ أَجْوَزَ، و[الإتباع في][٧] قراءةِ حمزةَ: ﴿في بِيُوتٍ﴾[٨] قبيحٌ؛ لخروجِه من كسرٍ إلى ضمٍّ، وإذا لم يأتِ عنهم (أفعُلٌ) كان (فُعُلٌ) أبعدَ .

و(شِيَيْخٌ) و(بِيُوتٌ)[٩] جميعاً لأجل الياء، والضَّمُّ أقوى؛ لأنَّ الضَّمَّةَ والياءَ للتَّحقيرِ، فكما لا بد من الياء، فكذلك الضمة[١٠] كان يجب أن تكون لا بد منها لولا الياءُ .

(٧٢) مسألة: [في المشتركِ بين المذكَّرِ والمؤنَّثِ]:

قال[١١]: اشتركَ المذكَّرُ والمؤنَّثُ في قولهم: (رجُلٌ رِضىً)، و(امرأةٌ رِضىً)؛ لأنهما على معنى واحد، وهو التَّذكيرُ؛ لأنَّ (رِضىً) مصدرٌ يُوصَفُ به المذكَّرُ على أنَّ المذكَّرَ

---

(١) أي: ابن جني .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

(٣) فصار على «شِيَيخ» و«بِيَيت». انظر الكتاب ٤٨١/٣ .

(٤) فيه ثلاث لغات: مُنْتِنٌ وهو الأصلُ، ويليه: مِنْتِنٌ، وثالثُها: مُنْتُنٌ، وهو الذي حكاه سيبويه. انظر الكتاب ١٠٩/٤، والخصائص ١٤٣/٢ .

(٥) في الأصل: «أنول» ، وفيه تصحيف وتحريف. المصدران السابقان .

(٦) في الأصل: « أجرول» ، وهو تحريف .

(٧) زيادة يستقيم بها السياق .

(٨) سورة النور: الآية: ٣٦، وقرأ بالضم ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٣٢٦ .

(٩) أي: كسرت الفاء فيهما، وتلك لغة في التكسير، كما هي في التحقير. انظر المقتضب ٢٧٠/٢ .

(١٠) في الأصل: «الصفة» ، والمعنى على ما أثبتُّ، فيكون هناك تحريف .

(١١) أي: ابن جني .

هو المصدرُ / وكذلك وُصِفَ به المؤنَّثُ على أنَّ المؤنَّثَ هو المصدرُ، فقد وقعَ على [٨/أ] المذكَّرِ والمؤنَّثِ على معنىً واحدٍ، والمعنى يدلُّ على ذلك(١).

(٧٣) مسألة: [في تحقير سَحَرَ، وضُحىً، وبَنُونَ، وجمع أَفْعَل، ومسألةٌ من كتاب سيبويه]:

« واعلمْ أنَّكَ لا تُحَقِّرُ في تحقيرِك هذه الأشياءَ الحينَ، ولكنَّك تُرِيدُ أن تُقرِّبَ حيناً من حينٍ، وتُقلِّلَ ما بينَهما(٢) » .

(ع): يعني سُحَيْراً وضُحَيّاً(٣).

(فا): إنَّما تُحقِّر الشَّيءَ بالنِّسبةِ إلى ما هو آخِرٌ منه، فليس في الزَّمانِ ولا في المكانِ ذلكَ .

عند (ب)(٤): كان حقُّ تحقير (بنون): بُنَيُّون، فحقَّره كأنَّه حقَّر (أَبْنَى)،مثل: أَعْمَى، كأنَّهم قَصَروا (أبناءً) فصار (أَبنَى) ، ثم حقَّروا فصار: أُبَيْنٍ، ثمَّ جُمِعَ بالواو والنون، وليس حقُّ تصغير أبناء إلا (أُبَيْنَاءُ)، فجاء تصغير بنون مخالفاً ما يجب له، وهو تصغيره من أجل أنه أتى بالواو والنون .

(فا): لا يجوز قصر (أفعَال)؛ لأن زيادته لمعنىً، فحذفها يخلُّ بالمعنى(٥)، ولا يكون أفعالاً(٦) على (أفعُلٍ)؛ لاشتراكهما في (فَعْلٍ)، كما حُقِّرَ صِبْيةٌ على أُصَيْبِيَة؛ لاشتراك (فِعْلَة) و(أَفعِلَة) في (فُعَيْلٍ)؛ لأنه لم يأت (أَفعُلٌ) مجموعاً .

---

(١) ينظر الخصائص ٣/٢٥٩ .

(٢) الكتاب ٣/٤٨٥، وفيه: « وتقلّل الذي بينهما » .

(٣) محقَّرا سحر وضحىً، تقول: أتانا سُحيراً، وأتانا ضُحيّاً . المصدر السابق .

(٤) أبو بكر بن السراج. الأصول ٣/٦٣، وفيه: « وبنون: أُبيْنون » .

(٥) في الأصل: « يخل المعنى » .

(٦) كذا وردت في الأصل .

فإن قيل: قد جاء: قُلَيِّصَاتٌ[١]، وأُبَيْكِرينا؛ جمعُ أَبْكَر، على أنه إذا جاءا جمعَ أفاعِلَ مع بعدٍ عن الواحد، فجمع (أَفْعَل) مع قربه من الواحد أولى. قالَ الرَّاجزُ[٢]:

قَدْ جَرَت الطَّيرُ أَيَامِنِينَا

: أنشدَه[٣] يعقوبُ في كتابِ «القلب والإبدال[٤]» ، فجمعَ أَيْمَن على أَيَامِنَ، ثمَّ جمعه، وقالوا: «صَوَاحباتُ يوسُفَ» .

قيل: هذا كلُّه شاذٌّ، والقياس على الشاذ لا يجوز، ويدل على شذوذه ـ مع دلالة انفراده على شذوذه ـ أنه جمعه بالواو والنون، وليس مما يعقِلُ، وجمَعَه على جمعٍ ليس له؛ ليدل على أن جمعه لا اعتداد به .

قال (س)[٥]: «وَقع في الكتاب:

مَا إِنْ عَدَا أَصْغَرُهُم أَنْ زَكَّا[٦]

---

(١) جمع قُلَيِّصَةٍ؛ مُحقَّر قَلُوص، وهو هنا يشير إلى قول الشَّاعر:

قَد رَويتُ غيرَ الدُّهَيْدِهينا

قُـــلَيِّصــاتٍ وأُبَيْكِرينا

(٢) أنشده ابن جني في الخصائص ٢٣٦/٣ بلا نسبة، وكذا ورد في اللسان (يمن)، وفيه: «وأما قوله:

قــد جَرت الطَّيرُ أيامِنينا

قالَتْ وكنتُ رجلاً فطينا

هــذا لعمرُ اللهِ إسرائينا

قال ابن سيده: عندي أنَّه جمع يميناً على أَيْمُنٍ، ثم جمع أيماناً على أيامِن، ثم أراد وراء ذلك جمعاً آخر، فلم يجد جمعاً من جموع التكسير أكثر من هذا؛ لأن باب أَفَاعِلَ وفَوَاعِلَ وفعائلَ ونحوِها نهايةُ الجمعِ، فرجعَ إلى الجمعِ بالواو والنّونِ» .

(٣) في الأصل: «أنشد» .

(٤) الإبدال لابن السكيت: ٦٨، وفيه: «ورب البيت» بدل: «لعمر الله» .

(٥) أي: السيرافي. انظر الكتاب ١٣٩/٢ (بولاق)، وفيه: «والصواب» بدل «وإنما هو» .

وإنما هو: « ما إن عدا أكبرُهم » يقال: زكَّ[1]؛ إذا مرَّ يُقارِبُ الخَطْوَ، زَكِيكاً[2].

قال لي أبو علي: كان لأبي إسحاقَ[3] كتابُ سيبويه في أجزاءِ طُرُوسٍ عتيقةٍ، وكان يُقالُ: إنَّ كُرَّاساً منها بخطِّ سيبويه، كان فيها (زيدون، وعمرون) بواوٍ صغيرةٍ بعدَها نونٌ، وكلاهما في نفسِ السَّطرِ مع الحرفِ .

(٧٤) مسألةٌ: [في هذٰلكَ]:

قال: لم أسمعْ في الإشارةِ: هذٰلكَ. قال: ووجهُ امتناعِه من طريقِ القياسِ: أنَّ اللامَ زيادةٌ للتَّوكيدِ، والهاء[4] للتّنبيه،والتّنبيهُ ضربٌ من التَّوكيدِ[5]، فأغنى أحدُهما عن صاحبِه.

(٧٥) مسألة: [في قولهم: هذا زيدٌ قائماً]:

قال في قولنا: « هٰذا زيدٌ قائماً »:إذا قلتَه لمن يعلم أن المشار إليه زيدٌ دون غيرِه، فإنَّما فيه إفادةُ الحالِ[6]، وإن كان يعلمُ الجميعُ لا يشكُّ فيه[7]، لم تصحَّ المسألةُ؛ لعدمِ الفائدةِ .

---

(٦) لرؤبةَ في ديوانِه: ١٢٠، وقبلَه:

صُبَيَّةً على الدُّخانِ رُمْكَا

وقد استشهد به سيبويه على تصغيرِ (صِبْيَةٍ) على (صُبَيَّةٍ) على لفظِها، والأكثرُ في كلامِهم: أُصَيْبِيَةٌ، يردّونَه إلى أَفْعِلَة؛ لاطّرادِه في جمع (فَعِيلٍ) إذا أرادوا أقلَّ العددِ .

والشاهد في: الكتاب ٣/٤٨٦، والمقتضب ٢/٢١٢، والمخصص ١/٣٩. والرُّمْكَةُ: لونٌ كلونِ الرَّمادِ، وزَكَّ زَكِيكاً: دَبَّ وقاربَ الخَطْوَ. والمعنى: لم يعدُ كبيرُهم أن يدبَّ صِغَراً وضَعْفاً، فكيف صغيرُهم ؟!

(١) في الأصل: «مريزك»وهو تحريف .

(٢) وفي اللسان (زكك): «زكَّ الرجلُ يزُكُّ زكّاً وزكَكاً وزَكِيكاً: مرَّ يقاربُ خَطْوَه من ضعفٍ»، وفي القاموس ١٢١٦: بكسرِ عينِ المضارعِ على القياسِ في اللازمِ المضاعفِ .

(٣) الزجاج .

(٤) في الأصل: «وهاء» .

(٥) في الأصل: «ضرب والتوكيد» وهو تحريف .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢/٨٧: « وإنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطَب برجل قد عرفه قبل ذلك، =

قال: وإذا قلتَ: (هو زيدٌ معروفاً)، فالمعنى المستفادُ من (هو)[1] هو المعنى الذي نصب (معروفاً)، وفيه من التوكيد ما هو معروفٌ[2].

وقال: قال أبو عثمان: لا أعرف الكسر في « قِعْدَكَ اللهَ » ، إنما هو « قَعْدَكَ » بالفتح[3].

(٧٦) مسألة: [في امتناعِ تقديمِ الحالِ على الخبرِ، وسماعِ الخماسيِّ المجرَّدِ من الأفعالِ]:

وقال: « هو معروفاً زيدٌ » لا يجوزُ؛ لأنَّه محصَّلٌ لم تكمل الجملةُ التي ينتزَعُ منها معنى الفعلِ، فينصب به « معروفاً » ، فتجرِي هذا في الامتناعِ مُجرى « إنَّ زيداً وعمرٌو قائمٌ »؛ لأنَّه لا تتمُّ الجملةُ فيحمل فيما بعدُ على المعنى .

وقال: سمع أبو خليفة الفضلُ بن الحباب[4] رجلاً يقول لآخَرَ: «ماردَّ سعيداً ذا؟»

وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد»، وقال المبرد في المقتضب ٣٠٧/٤: « وتقول: هٰذا عبدُ اللهِ قائماً، فتنصب (قائماً)؛ لأن قولك: (ها) للتنبيه، فالمعنى: انتبهْ له قائماً » .

(٧) كذا ورد في الأصل، وظاهر هذه العبارة ينقض سابقتها، ولعل المراد: «وإن كان لا يعلم أن المشار إليه هو زيد دون غيره لم تصح المسألة » .

(١) في الأصل: مرددة بين (هو) و(هنا)، ولعل المعنى على الأُولى .

(٢) ونظير ذلك ما ذكره سيبويه في الكتاب ٨٧/٢ فقد قال: «وأما قوله عز وجل: ﴿هو الحقُّ مصدِّقاً﴾ [فاطر:٣١] فإنَّ (الحقُّ) لا يكون صفةً لـ«هو» من قبل أن «هو» اسم مضمر، والمضمر لا يوصف بالمظهر أبداً؛ لأنه قد استغني عن الصفة، وإنما تضمر الاسم حين يستغني بالمعرفة، فمن ثمَّ لم يكن في هذا الرفعُ».

(٣) وفي اللسان (قعد): «وقيل: قِعدَكَ اللهَ، وقَعيدَكَ اللهَ؛ أي: كأنَّه قاعدٌ معك يحفظُ عليك قولَك، وليس بقويٍّ... وقال ثعلب: قَعْدَكَ اللهَ، وقَعِيدَكَ اللهَ؛ أي: نشدتُكَ اللهَ. وقال: إذا قلتَ: قَعيدَكُما اللهَ جاء معه الاستفهامُ واليمينُ... وقَعِيدَكَ اللهَ بمنزلة عَمْرَكَ اللهَ في كونه ينتصبُ انتصابَ المصادر الواقعةِ موقعَ الفعل».

(٤) هو أبو خليفة الفضل بن الحُبَاب بن محمد بن شعيب بن صخر الجمحي، وهو ابن أخت محمد بن سلام الجمحي، من رواة الأخبار والأدب والأشعار والأنساب، ولي القضاء بالبصرة، وكان أعمى، وكان شاعراً، وروى عن خاله كتبه وعن غيره، وروى له من الكتب كتاب طبقات شعراء الجاهلية، وكتاب

=

فقالَ: « قُدَارٌ[1] سَفَذْذَهَ[2]» . قال: فما رأينا[3] فعلاً خماسيًّا إلا هذا، فالهاءُ ....[4]

(٧٧) مسألة: [في معنى النَّزيعِ]:

قال في قول صاحب الكتاب[5]: « الخَلِيطُ، والكَمِيعُ[6]، والنَّزِيعُ[7] » ، فقالَ[8]: إنَّما قِيلَ له: نَزِيعٌ؛ لأنَّه كأنَّه انتُزِعَ من جنسِه، ففاقَه فيه وتقدَّمَه .

(٧٨) مسألة: [في مجيءِ (ما) وصفاً، وما يرتفع بالظَّرفِ دونَ الابتداءِ]:

قال في قولهم: « مررتُ برجلٍ[9] ما شئتَ من رجلٍ » : إنَّما وُصِفَ بـ « ما » وإن لم تكن من لفظِ الفعلِ كما يلزَمُ أن يكونَ المصدَرُ إذا وُصِفَ به؛ لأنَّه في معنى ما هو من لفظِ الفعلِ، فكأنَّه قالَ: « مررتُ برجلٍ مشيئَتِكَ مِن رَجُلٍ[10] » ، وجازَ: « ما شئتَ من

= الفرسان، وتوفي في شهر ربيع الأول من سنة ٣٠٥ هـ بالبصرة. انظر ترجمته وأخباره في: مراتب النحويين: ١١، ٥٦، ١١٠، وإنباه الرواة ٣/٥-٦، ومعجم الأدباء (٥/٢١٧٢-٢١٧٧) .

(١) القُدَارُ: الطَّبَّاخُ، وقيل: الجَزَّارُ، وانظر اللسان (قدر) .

(٢) كذا ورد في الأصل، ولعل ثمة تحريفاً فلم ترد هذه المادة في المعاجم، ولعل المراد (سهنسه)، ففي القاموس المحيط: (أفعلُ هذا سهنساهُ ـ بضم الهاء وكسرها ـ أي: آخرَ كلِّ شيءٍ) .

(٣) في الأصل: «فما رأينا رأينا» .

(٤) كلمة غير واضحة في الأصل .

(٥) ليس في النسخة التي بين أيدينا (بولاق)، ولعل ذلك في نسخ الكتاب الأخرى .

(٦) الكَمِيعُ: الضَّجيعُ، ومنه قيل للزوج: هو كَمِيعُها. ينظر اللسان (كمع) .

(٧) النَّزِيعُ: الشَّريفُ من القومِ الذي نَزَعَ إلى عرقٍ كريمٍ، وكذلك فرسٌ نَزِيعٌ. اللسان (نزع) .

(٨) تكرار لا موجب له .

(٩) في الأصل: « مررت رجل » .

(١٠) قال أبو علي في البغداديات: ٢٧٥: « ومما جاء في (ما) بمعنى المصدر قولهم: مررتُ برجلٍ ما شئتَ من = رجلٍ. الدليل على أنه بمعنى المصدر أنه لا يخلو من أن يكون موصولاً، أو بمعنى المصدر، فلا يجوز أن يكون موصولاً بمعنى الذي؛ لأنه لو كان كذلك لكان معرفة، و(رجل) نكرة، فلا يجوز أن يكون وصفاً له، فإذا لم يجز أن يكون موصولاً كـ(الذي) في الوصل كان مصدراً، وتأويله: مررت برجلٍ مشيئتِك من رجلٍ»

رجلٍ » حملاً على «مشيئتِكَ مِن رجلٍ» إذ كـان في معنـاه، كمـا جـازَ «زيـد[١]» حمـلاً علـى (يَدَعُ) إذ كانَ في معناه .

قال: ومثـل هـذا مـا أجـازه مـن قولهـم: « غـداً إلى جبـلٍ » ، أي: يـروحُ إلى جبـلٍ، [فـارتفع][٢] بـالظرف لما كـان في معنـى مـا يرتفـع بـالظرف؛ وهـو قولهـم: « غـداً أنَّـك راحلٌ[٣] ».

(٧٩) مسألة: [في إجراءِ (شرعُكَ) مُجرى (حسبُك)]:

قال: « مما يُجري (شرعُكَ) مُجرى (حسبُك) زيادةُ الباءِ[٤] في أوّله كزيادتها في أوّل: بحسبِك، قال: بشرعِكَ[٥] ».

(٨٠) مسألة: [في رفعِ معمولِ الصّفةِ المشبَّهةِ المحلّى بالألفِ واللامِ]:

قالَ: مما يدلُّ على ضعفِ قولِ من أجازَ: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ منه، أنَّ «الوجهُ منه» ، [قد وردَ مخفوضاً في][٦] قولِ العربِ: « مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ » بنقلهم الضَّميرَ إلى / « حَسَن » ، وإشاعتِهم إيَّاه حتى استبهمَ واحتاجَ إلى بيانِه بقولِك: الوجهُ، أو اليدُ، أو الأخُ، أو نحوُ ذلك، واتّساعُ هـذا على مـا ذكرْنـا مـن حالِـه يـدلُّ على فسـادِ ذلـك [٨/ب]

---

(١) زَيدٌ ويزيدُ: اسمان سمّوه بالفعلِ المستقبلِ مخلّىً من الضّميرِ. ينظر اللسان (زيد) .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

(٣) ابن جني في ذلك يقفو أثر شيخه أبي علي. ينظر إيضاح الشعر: ٢٨٧-٢٩٧ .

(٤) في الأصل: « أيما » وهو تحريف .

(٥) في الأصل: «شرعك»، والسياق يقتضي دخول الباء عليها بمقتضى المشابهة. وفي اللسان (شرع): «ورجلٌ شرعُكَ من رجلٍ: كافٍ، يجري على النكرةِ وصفاً؛ لأنَّه في نيَّةِ الانفصالِ» ولا يُثنَّى ولا يجمَعُ ولا يؤنَّثُ .

(٦) زيادة يستقيم بها السياق .

الاعتقادِ[1].

(٨١) **مسألة:** [في فتحةِ (ضَعَة)]:

قال في (ضَعَة)[2]: لم يُعتدَّ بالفتحةِ فيها كما لم يُعتدَّ بالفتحة في (يَسَعُ)، و(يَكَأُ)[3] لمَّا كان الأصلُ الكسرَ .

(٨٢) **مسألة:** [في تعرُّفِ (مِثْل)]:

قال في قولنا: « مررْتُ بمثلِك الظَّريفِ » إذا عرَّفتَ (مثلك): لم يتعرَّفْ بنفسِ وضعِه لمعهودٍ في الكلامِ، [و] إنَّما انضمَّت إليه قرينةٌ من الحالِ تَعرَّفَ بها، فجَرى هذا مَجرى قولِ اللهِ سبحانَه: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ﴾[4]؛ لِمَا دخلَ الإلٰهَ من معنى القيامِ والتَّدبيرِ، فصارَ معناه كمعنى قَيِّمٍ ومُدبِّرٍ، حتَّى جازَ له أن ينصبَ الظَّرفَ الَّذي هو قولُه: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ ، وأنشَدَ[5]:

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٣/٤٤٠: «وأربعُ مسائلَ قبيحةٌ قبحاً لا ينتهى إلى منعها في حال السعة، وتخصيصها بضرورة الشعر، وهي: الحسنُ وجهٌ، وحسنٌ وجهٌ، والحسنُ الوجهُ، وحسنٌ الوجهُ، برفعِ المعمولِ في جميعِها، والأُوليان أَقبحُ من الأُخريين؛ لعدم موافقة المعمولِ فيهما لأصلِه في التعريف. ووجه قبح الأربع: خلوُّ الصفة من عائدٍ إلى الموصوف، وحذف الجار مع المجرور قليلٌ قبيحٌ؛ أي: وجهٌ منه، والوجهُ منه، وقال أبو علي: الوجهُ، ووجهٌ، بدلان من الضمير المستكنِّ في الصفة » .

(٢) «الضَّعَةُ والضِّعَةُ: خلافُ الرِّفعةِ في القَدْرِ، والأصل: وِضْعَةٌ، حذفوا الفاء على القياس كما حذفت من عِدَةٍ وزِنَةٍ، ثم إنهم عدلوا بها عن فِعْلَةٍ، فأقرُّوا الحذف على حاله وإن زالت الكسرة التي كانت موجبةً له، فقالوا: الضَّعةُ، فتدرَّجوا بالضِّعة إلى الضَّعة، وهي وَضْعَةٌ كجَفْنَةٍ وقَصْعَةٍ لا لأن الفاء فتحت لأجل الحرف الحلقي كما ذهب إليه محمد بن يزيد» اللسان (وضع). وفي الأصل بعدها: «صحه» ورسمها قريب من «فتحة» وهي متأخرة هنا في غير موضعها، ويستقيم الكلام بتقديمها فيقال: «قال في فتحة ... » .

(٣) يقال: أوكيتُ السقاء ووَكيتُهُ: إذا شددتَه بالوِكاءِ. سر الصناعة ٢/٨٣٠ .

(٤) سورة الزخرف: الآية: ٨٤ .

(٥) لم أهتد إلى نسبته وإجازته .

* ... ... مِنَّا سَاحِرُ *

(٨٣) **مسألة:** [**في مجيءِ « فَعَوْلَى » من الكلامِ**]:

قالَ في قولهم: « مَهَوْناةٌ » : هي فَعَوْلاةٌ، ولا يدخلُ على قولِ صاحبِ الكتابِ[١]؛ لأنه ذكر أنه لم يأت فَعَوْلَى، وقد يأتي مع الهاءِ ما لولا الهاءُ لم[٢] يأتِ .

(٨٤) **مسألة:** [**في بيان معنى (الهمّ) في بيتِ طرفةَ**]:

قالَ في قولِ طرفةَ[٣]:

* وَإِنِّي لأُمْضِي الهمَّ عِنْدَ اعْتِزَامِهِ *

قالَ: الهمُّ هنا: المهمومُ به، وليسَ كمسألةِ الكتابِ: «مررْتُ برجلٍ هَمِّكَ من رجلٍ[٤]». هذا[٥] مصدرٌ هنا كسائرِ المصادرِ الموصوفِ بها هناكَ كشَرْعِك، وحَسْبِك، وَضَوْبِكَ، وهَدِّك .

(٨٥) **مسألة:** [**في توكيدِ ضميرِ النَّصبِ المتَّصلِ بضميرِ الرَّفعِ المنفصلِ**]:

سألَ سائلٌ عن قولنا في توكيدِ المضمرِ: « رأيتُكَ أنتَ » فقالَ: هلاَّ أُكِّدَ المنصوبُ المتَّصلُ بضميرِ المنصوبِ المنفصلِ فقيلَ: « رأيتُكَ إيَّاكَ[٦]» فكانَ ذلك أكثرَ من أن يُؤكَّدَ

---

(١) قال سيبويه: «ولا نعلم في الكلام فَعَلْيا ولا فَعَوْلَى، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره، ولا فَعَيْلَى» الكتاب ٢٦٣/٤ .

(٢) في الأصل: «لمريأت» ، وهو تحريف .

(٣) صدر بيت له في ديوانه: ٩٢، وعجزه:

* بعَوْجَاءَ مِرقَالٍ تَرُوحُ وَتَغتَدِي *

والبيت من معلقته المشهورة .

(٤) الكتاب ٤٢٢/١ .

(٥) أي: (همك من رجل) .

(٦) أجاز ذلك الكوفيون، وجعله البصريون بدلاً .

المنصوبُ بضميرِ المتمكّنةِ ؟!

الجوابُ: أنَّهم فعلوا ذلك ليفرّقوا بين البدلِ والتّوكيدِ، ولو أرادوا البدلَ لقالوا: « رأيتك إياك » فهذا فرقٌ .

فإن قيل: فإذا كان هذا للعكس، فهلاّ عكَسُوا الكلَّ، وكان أيضاً فرقاً ؟

فالجواب: أن البدل يقدر فيه تكرير العامل، فكأنك قلتَ: « رأيتك إياك [رأيت][1] » ....[2]، [و]التوكيد لا يقدر معه عامل آخر؛ لأن العامل في الأول هو العامل في الآخِر. فلما لم يكن التوكيد مما يقدر معه عامل يخصه، كان بأن يجعل فيه المرفوع موضع المنصوب أجدر، ولن يجعل المرفوع موضع المنصوب في الموضع الذي يقدر فيه عود العامل وبابه في البدل .

(٨٦) فصلٌ: في الحرفين المتقاربين يستعملان في موضعٍ واحدٍ، كـ[طبَرْزَلٍ][3] وطبَرْزَن، ما الحكم فيهما: أَدَّعي أنهما أصلان، أم أحدهما أصلٌ والآخر فرعٌ ؟

(٨٧) فصلٌ: في الحرفين يتقاربان في التركيب نحو: جبذ[4] وجذب، أصلان هما أم أحدهما أصل ؟

(٨٨) فصل: في إدراج[5] العِلَّة، وذلك نحو قولك: أُواسيك بنفسي[6]، فإذا سُئلتَ قلتَ: أصله: أُأَاسيك، فقلبت الهمزة واواً؛ لانضمام الهمزة قبلها، ففي فحوى هذا أنّ

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) بياض في الأصل بمقدار أربع كلمات .

(٣) سقط في الأصل بمقدار كلمة، والتتميم من الخصائص ٢/٨٢-٨٨ .

(٤) في الأصل: «جبه» وهو تحريف. انظر هذا الباب في الخصائص ٢/٦٩-٨٢ .

(٥) في الأصل: «إخراج» وهو تحريف، انظره في الخصائص ١/١٨١-١٨٢ . والإدراج: الطيّ والإسراع وترك البسط. ينظر اللسان (درج) .

(٦) في الأصل: «أواسيك نفسي» .

القلبَ إنما وجب لاجتماع الهمزتين، إلا أن ذلك أُدرج في ضمن الكلام، وله نظائر، وكون العلة أن قلب الثانية إنما هو لاجتماع الهمزتين في كلمةٍ واحدةٍ، وانضمام الأولى منهما، وكون الثانية حشواً غير طرف؛ ألا ترى أنك لو بنيتَ من قرأت كَبُرْثُنٍ [لقلت](١): قُرْءٍ، وأصلُه: قُرْءُءٌ، فلم يقلب الثّانية واواً(٢)، وإن(٣) كانت مع أخرى في كلمة واحدة، والأولى مضمومة من حيث كانت الثانية طرفاً، وهذا واضح لمن يعرفه .

(٨٩) فصلٌ: في إسقاط الدليل، كقول أبي عثمان: أَفْعَلُ لا يكونُ [صفةً مفيدةً](٤)؛ لأنَّه غيرُ مفيدٍ(٥) بإسقاط دليله أن يقول: قد قالوا: آلمنيٌّ(٦)؟

(٩٠) فصلٌ: في قلب لفظٍ إلى لفظٍ، كأن تقلب لفظ « أُوَيْتُ » إلى « وَأَيتُ » ، وكما إذا أبدلتَ بالضّعيفِ غيرَ ذلك(٧) .

(٩١) فصلٌ: في الفرع يستمرُّ على غيرِ(٨) قياسٍ، ثم تزول الشُّبهةُ فيبقى الحكمُ على ضعفِ أصلِه مقرّاً بحاله؛ نحو: صُبْيان(٩).

---

(١) الخصائص ١/١٨٢ .

(٢) بل قلبها ياءً .

(٣) في الأصل: «فإن»؛ وهو تحريف. ينظر المصدر نفسه .

(٤) سقطٌ في الأصل بمقدار كلمتين مكانهما. انظر هذا الفصل في الخصائص ١/١٩٩ . وأَفْعَلُ غيرُ مصروفٍ عند سيبويه، ونقلَ السيرافيُّ عن المازنيِّ صرفَه إياه؛ فقال: «زعم المازني خطأ سيبويه في ترك صرف هذا، وقال أبو العباس: لم يصنع المازني شيئاً، والقول عندي أنه ينصرف؛ لأنا رأيناهم حيث وصفوا بأَفْعَل الذي هو اسمٌ في الأصل صرفوا؛ وذلك قولهم: هؤلاء نسوةٌ أربعٌ» . انظر تعليقه بهامش الكتاب ٢/٦ (بولاق) .

(٥) في الأصل: «مقيد»؛ وهو تصحيف .

(٦) في الأصل بغير نقط، وآلمنيٌّ: همز استفهام موصول بالمنيّ؛ وهو منسوبٌ إلى (مَنْ). ينظر: الخصائص ١/١٩٩ .

(٧) الخصائص ٢/٨٨ ـ ٩٣ .

(٨) في الأصل: «مو» زيدت بينهما .

(٩) بإقرار الياء بحالها مع زوال الكسرة التي كانت في «صِبْيان»؛ وذلك أن القلب مع الكسرة لم يكن له قوة في

=

(٩٢) فصل: في إجماع النّحويّين، متى يكون حجّةً؟ أعليهم وحدَهم أم عليهم وعلى من ليس نحويًّا مثلَهم[١]؟

(٩٣) فصل: في اللفظ يتبع ما يضاهيه ولا يطابقه، وذلك كقولك: هذا رجل صَرُورةٌ[٢]، وامرأةٌ صَرُورةٌ، وامرأةٌ فَرُوقةٌ[٣]، ورجلٌ فَرُوقةٌ، ورجلٌ / هُمَزةٌ لُمَزةٌ، وامرأةٌ [٩/أ] هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ[٤].

جَرْيُ هذه الأوصافِ ونحوِها على المؤنَّثِ المضاهي لها، كجَرْيِه على المذكَّرِ غيرِ المضاهي لها .

(٩٤) فصل: [في] دَوْرِ الاعتلالِ؛ نحو: ضَرَبْنَ، سكّنت الباء للحركة، وحرّكت النون للسكون، كذا قال محمد بن يزيد[٥].

(٩٥) فصل: في العربيّ يسمع لغة غيره، أيراعيها ويعتمدها أم يُلغيها ويطَّرِحُ حكمَها[٦]؟

(٩٦) فصل: في امتناع السماع أن يرد بما لا يُحضره القياسُ ولا يُبيحه، كيف حكمه[٧]؟ كامتناع [أبي][٨] علي من نصب (المنون)[٩] في قوله[١٠]:

القياس، وإنما كان مجنوحاً به إلى الاستخفاف. انظر هذا الفصل في الخصائص ٣/١٥٧-١٦٤، فقد عقد له ابن جني له باباً هناك سمّاه: «باب في بقاء الحكم مع زوال العلّة» .

(١) الخصائص ١/١٨٩-١٩٤ .

(٢) الصَّرورةُ: الذي لم يحجّ قط، ورجلٌ صَرُورةٌ: لا يأتي النساء. ينظر اللسان (صرر) .

(٣) في الأصل: «امراء به وفه» وهو تحريف .

(٤) فالهاء في كل ذلك عند ابن جني ليست للتأنيث وإنما هي للمبالغة وبلوغ الغاية. انظر الخصائص ٢/٢٠١-٢١٠: «باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه» .

(٥) الخصائص ١/١٨٣-١٨٤ .

(٦) الخصائص ٢/١٤-١٧ .

(٧) لم يعقد له باباً في الخصائص .

* مَنْ رَأيتَ المُنونَ عَرَّيْنَ *

لأنه لا ينصب « مَن » بـ « عرَّيْنَ » ؛ لأنه أهمل « رأيت » ، وذهب أبو الحسن إلى نحو هذا.

(٩٧) فصل: في الشّيءِ يَرِدُ عليك يُوجِبُ له القياس حكماً ما، ويجوز فيه أن يرد السمع بضده، أيقطع فيه بالقياس؟ أم يتوقف إلى أن يرد ما يقطع به[١]؟

من ذلك الحَنْبلُ والعَنْبرُ، أيُقطَعُ أنَّ النون والباءَ أصلان[٢]؟ أم يُتَوَقَّفُ إلى أن يرِدَ عليك ما يقطع به؟ هكذا سمعهم يقولون: قد حَنْبَلَ وعَنْبَرَ، أو أن يسمعهم يقولون: قد حَبَلَ أو عَبَرَ؟ أم حنبلَ أو عنبرَ[٣]، أو نحوُ ذلك؟

(٩٨) فصل: في الاختصار في التقسيم على ما يقربُ ويحسُنُ، لاما يبعُدُ ويقبُحُ، نحو قولك في مَرْوَان[٤]: إنّه لا يخلو [من][٥] أن يكون فَعْلان، أو مَفْعَال، أو فَعْوَال، أو يُترك أن يقول: مَفْلان، أو مَفْوَال، أو فَعْوَان، أو مَفْوَان[٦]، أو نحوُ ذلكَ .

(٩٩) فصل: في الامتناع من تركيب ما يخرج عن الاستعمال نحو: أعطيتُهُهُ[٧].

(١٠٠) فصل: في الشَّيءِ يقلُّ فيقاس عليه؛ نحو: [شَنَئِيٌّ][٨]، والشَّيءِ يكون أكثرَ

---

(٨) بياض في الأصل مكانها .

(٩) في الأصل: «النون» وهو تحريف .

(١٠) سبق تخريجه ص: ٤٧.

(١) الخصائص ٣/٦٦-٦٧ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) قوله: «أو عنبر» مكرر في الأصل .

(٤) في الأصل: «مرون» ، وهو تحريف. الخصائص ٣/٦٧-٧٠ .

(٥) زيادة يستقيم بها السياق .

(٦) في الأصل: أو يترك أن يقول: (أو مَفْعَان، أو مَفْعَال، أو مَفْعَان) فأسقط صيغةً، وفي الباقيات تحريفٌ .

(٧) الخصائص ٢/١٧-٢١ .

(٨) كلمة غير واضحة في الأصل .

منه فلا يقاس عليه[١] نحو: حسِب يحسِب،ونحوِه .

(١٠١) مسألة: [في زنةِ سِيد، وأصلِ يائه]:

قياسُ إجازةِ الخليل وسيبويه في: دِيك وفِيل أن يكون[٢]: فِعْلاً، أو فُعْلاً[٣] أن يُجيزا[٤] في «سِيد»[٥] أن تكونَ عينُه واواً، وأن تكونَ ياءً[٦]، ولم يفعلْ صاحبُ الكتابِ ذلك، [و] لكنَّه حمل على الظاهر فاعتقد فيها كونها ياءً البتَّةَ، ألا تراه قال في تحقيره: سُيَيْدٌ[٧] مثل: بُيَيْتٍ، [و] لم يُجز: سُوَيْدٌ[٨].

(١٠٢) فصل: في الاحتجاج بقول المخالف، كما يذهب إليه البغداديون من كون مُوسَى الحديد: فُعْلى[٩].

(١٠٣) فصل: في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، يدخل فيه الحروف والحركات[١٠].

---

(١) انظر الخصائص ١/١١٥-١١٧: «باب في جواز القياس على ما يقلّ، ورفضه فيما هو أكثر منه».

(٢) كان الأجدر أن يقال: «أن تكونا» .

(٣) انظر الكتاب ٢/٥٩٢، وسر الصناعة ٢/٧٩٨ .

(٤) خبر «قياس» .

(٥) السِّيدُ: الذِّئبُ، وقد جعله ابن منظور من مادة (سود) مقتفياً أثر الجوهري. اللسان (سود) .

(٦) وقد كان الأخفش يفعل ذلك في الجمع، وإذا كان في الواحد قلب الياء واواً .انظر شرح السيرافي ١٩/٥ب .

(٧) قال سيبويه: «ومن العرب من يقول: شِيَيْخٌ، وبِيَيْتٌ، وسِيَيْدٌ، كراهيةَ الياءِ بعد الضمة» ينظر المصدر السابق، والخصائص ١/٢٥١-٢٥٢ .

(٨) بقلب ياء «سيد» واواً، إذ التحقير يرد الأشياء إلى أصولها .

(٩) وهي عند غيرهم مُفْعَلٌ. انظر الكتاب ٣/٢١٣، والممتع ١/٧٩، والأشباه والنظائر ٨/٧٢، ٧٥، وينظر هذا الفصل في الخصائص ١/١٨٨-١٨٩، إلا أنه أضاف هذا المثال لما هناك .

(١٠) الخصائص ٢/٩٣-١٠٣ .

(١٠٤) فصل: في أن الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتيال يوجب عليك جميعَها أو لا؛ نحو قولك في إعلال نحو «أَوائل»[١]: إنَّه احتجَّ فيه باكتنافِ[٢] حرفي العلَّةِ الألفَ[٣] وهي ضعيفةٌ، وقرب الثَّانية من الطَّرف؛ لأنهَّا أيضاً جمعٌ، وأنت أيضاً مع هذا تَهمزُ نحوَ: فُواعِلٍ من قُلت، وإن لم يكن جمعاً .

(١٠٥) فصل: في تضييق صفة الحال؛ نحو قولك: الألفُ لا تُلقى عليها حركةَ الهمزةِ في نحوِ: جاءَ وبابِه، ونحن نعلم مع هذا أنها لا يُلقَى عليها حركةُ الهمزةِ ولا غيرِها، ولا تُحرَّكُ أبداً[٤].

(١٠٦) فصل: في الدَّوْرِ والوقوف منه على أوّلِ رتبةٍ؛ نحو: فُعالل من سِرتُ، على قوله[٥]:

* ... ... الأَتَاوِيَا *

(١٠٧) **مسألة:** [في تقارُبِ الألفاظِ لتقارُبِ المعاني]:

من تقارُبِ الألفاظِ لتقاربِ المعاني قولهُم: الهَجْرُ والحَجْرُ[٦]، فأُحصر[٧] الصَّوتُ من الهاءِ، وكلاهما لعمري للتَّركِ (أعني الهَجْرَ [والحَصْرَ[٨]])، غيرَ أنَّ الحصْرَ أوصلُ معنًى إلى

---

(١) في الأصل: «وائل» بإسقاط الهمزة. ينظر الخصائص ١/١٩٤-١٩٧ .

(٢) في الأصل «اكتناف» وزيادة الباء هنا يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل: «بلا ألف» وهو تحريف وزيادة مخلة .

(٤) لم أجد في الخصائص فصلاً أو باباً بهذا الاسم .

(٥) قافية بيت للنابغة الجعْديّ في اللسان (أتو)، والبيت بتمامه:

موالِيَ حِلْفٍ لا موالي قَرَابَةٍ   ولكنْ قطيناً يُسألونَ الأَتَاوِيَا

والأَتاويا: جمعُ إتاوةٍ. وفي الأصل: «الأياويا» وهو تحريف. انظر الخصائص ١/٢٠٨-٢١٢ .

(٦) في الأصل: «الجحد » وهو تحريف .

(٧) كذا ورد في الأصل .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

المحصورِ من الهَجْرِ إلى المهجورِ .

ونحوُه[1]: الحَصْرُ والقَصْرُ، والعينُ[2] أقوى من الهاءِ لفظـاً ومعنـىً، ألا تـرى أنَّ كـلَّ مقصورٍ محصورٌ، وليس كلُّ محصورٍ مقصوراً .

ونحوُه: [الحَجْرُ][3] والعَجْرُ؛ لأنَّ العينَ أقوى منهمـا، والأعْجَرُ[4] أقـوى معنـى مـن الحَجْرِ؛ لأنَّ (ح ج ر) ولو كان فيهـا الحَجْرُ، وهـو جسيمٌ، فـإنَّ فيهـا « حَجَرْتُ عليـه القولَ» ، و(ع ج ر) لا تُستعمَلُ[5] إلا في الأجسامِ السّتّةِ .

ومنها: نَمْشٌ[6]، ونَفْشٌ[7]، ونَبْشٌ[8]، فالميمُ دونَ الفاءِ في الفشوّ، وكذلك النَّمَشُ في اللونِ أقلُّ فشوّاً من النَّفْشِ؛ ألا ترى أنَّ معنى ....[9]، ومعناها الفَشاءُ، وهو تناسـلُ المالِ، وقد علا به الأموالُ الأجسامَ، و(ن م ش)[10] لا تجدُ لها حجمـاً أبـداً، فهـي ألطـفُ

---

(١) في الأصل: «ونحو» .

(٢) في «العَجر»، وهنا استبق الحديثَ عنه، فهو مقدَّمٌ من تأخيرٍ، كما هو ملحوظٌ في عباراتِ هـذه المسألةِ. وفي اللسان (عجر): «قال شِمر: يقال: عَجَرْتُ عليه، وحَظَرْتُ عليه، وحَجَرْت عليه بمعنىً واحدٍ» .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) الأَعجَرُ: كلُّ شيءٍ ترى فيه عُقَداً، والأَعْجَرُ: الممتلئُ. ينظر اللسان (عجر) .

(٥) في الأصل: «ولا تستعمل» .

(٦) نَمَشَه ينمِشُه نَمْشاً: نقَشَه ودَبَّجَه، والنَّمْشُ: النَّميمةُ والسِّرارُ، والنَّمْشُ: الالتقاطُ للشَّيءِ كمـا يعبثُ الإنسـانُ بالشَّيءِ في الأرضِ. اللسان (نمش) بتصرُّفٍ يسيرٍ .

(٧) نفَشَ الصُّوفَ وغيرَه ينفُشُه نَفْشاً: إذا مدَّه حتى يتجوَّفَ، وقد انتفشَ. اللسان (نفش). وفي الأصل: «نفس» مصحفة .

(٨) نبَشَ الشَّيءَ ينبُشُه نَبْشاً: استخرجَه بعدَ الدَّفنِ. اللسان (نبش) .

(٩) سقط في الأصل بمقدار ثلاث كلمات .

(١٠) في الأصل: (ر م ش)، وهو تحريف .

من (ن ف ش)[1]، وأمَّا الباءُ فأغلظُ[2] منهما، وأَخفى من الحرفين، فلذلك اقتُصر بها على معنى الجسميَّة؛ نحو: نبَشْتُ الشَّيءَ، والأُنبوشَةُ[3]، والنَّبَّاشُ، وليس كذلك الفاءُ، وإن كان قد جاء منها فشوُّ الخيرِ والشَّرِّ والحديثِ، ونحوِ ذلك، فالباءُ ملازمةٌ لمعنى الجسميَّةِ، والفاءُ ـ وإن كانت قد جاءتْ[4] من الأجسامِ أيضاً في الفَشاءِ ـ فإنَّك قد تجدُها أيضاً في المعاني؛ نحو: الخيرِ والشَّرِّ، وما قدَّمْنا ذكره؛ فلأجل قوَّةِ الباءِ وتمكنها ما قُصرت على الجسمية، ولأجل انخفاض الفاء عنها ما جاءت في الأجسام والمعاني جميعاً، فتفطَّن لذلك.

واعجَبْ للطف هذا / وغموض الصنعة فيه، واعلَمْ به أنه إلهامٌ لا اصطلاحٌ . [٩/ب]

(١٠٨) فصل: في تركُّبِ المعاني كـ « نهر يضع[5] » اسمَ رجُلٍ .

(١٠٩) فصل: في مجيءِ بعض الكلمة يسمعه دون بعض، يستعمل باقي تصريفها، أم يقف حتى يسمعه؟ وذلك على ضروب: منه ما لا يقف فيه نحو: فَعُلَ، فأنت تقول فيه: يفعُل لا محالة، ومنه المصدر على فَعَلٍ؛ نحو: القَعَنِ (فُحْشُ قِصَرِ الأنفِ) .

(١١٠) فصل: في أن يراجع من الأصول للضرورة ما لا يُرَاجَع[6] نحو: قَوَمَ، وطَوَلَ، وبَيَعَ، وهَيَبَ، و« اتّقِ اللهَ فأن يُدخلَكَ الجنَّةَ » ، وما أَقْوَمَ زيداً (في التَّعجُّبِ)، ونحو ذلك. فهذا مما لا يراجَعُ أبداً.

---

(١) في الأصل: (فشو) .

(٢) في الأصل: «فأعلط» مصحفة .

(٣) الأُنبوشةُ: الشجرة يقتلعُها بعروقها وأصولها، وكذلك هو من النبات، والنَّبَّاشُ: الفاعلُ للنَّباشةِ، وهي حرفةُ استخراجِ الموتى بعد دفنِهم. اللسان (نبش) بتصرُّف يسير .

(٤) في الأصل: « جاء » .

(٥) كذا ورد في الأصل .

(٦) ينظر الخصائص ٢/٣٤٧-٣٥٢، وقد عد ابن جني في الخصائص أمثلة الثلاثي المعتل من الأصول التي لا تراجع أبداً لا في الضرورة ولا في السعة، وهو هنا يبيحه عند الضرورة .

[و][1] نقيضه صرف ما لا ينصرف، وتصحيح المعتل، وإظهار التضعيف، وما أشبه ذلك.

(١١١) فصلٌ: [في] الشيء يُسمع من العربي الفصيح لا يُسمع من غيره[2]، كما جاء عن ابنِ أحمرَ[3] وغيرِه .

(١١٢) فصلٌ: في إيراد المعنى على غير معتاد العبارة عنه[4]؛ نحو قول أبي الحسن: سألتُ أعرابياً عن تحقير (الحُبارى) فقال: حُبُرْبُور[5]، ومثلُ قولِ الآخرِ[6]:

قَدْ طَرَدَتْ أُمُّ الحدِيدِ كَهْدَلاَ[7]

يَا رَبِّ لا تُرجِعْ إِلَيْنَا طِفْيَلاَ

(١١٣) فصلٌ: في أنَّ الحرف تسمعه على صورتين[8]، يمكن أن تكون إحداهما

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ينظر الخصائص ٢/٢١-٢٨ .

(٣) في الأصل: «عن أن أحمر» وفيه أسقط الباء، وهو عمرو بن أحمر بن فرّاص بن مَعْنِ بنِ أعصُر، وكان أعور، رماه رجل يقال له: «مُخشيٌّ» بسهم، فذهبت عينه، وكان صحيح الكلام، كثير الغريب، وقال أبو عمرو بن العلاء: كان ابن أحمر في أفصح بقعة من الأرض أهلاً بين يذبُلَ والقعاقع. وقد عده ابن قتيبة في الطبقة الثالثة من الإسلاميين. وقد عُمِّر تسعين سنة، وسُقي بطنه فمات. ينظر: الشعر والشعراء: ٢٢٩-٢٣٠، وطبقات الشعراء: ١٢٩ .

(٤) ينظر الخصائص ٢/٤٦٦-٤٦٩ .

(٥) الحُبُرْبُورُ، والحَبْريرُ، والحُبْرُورُ، والحَبَرْبَرُ، واليَحْبُورُ: ولدُ الحُبارَى. انظر اللسان (حبر). وفي الخصائص ٢/٤٦٦: «فقال: الحُبْرورُ» ولم يعرف الأعرابيُّ هنا مرادَ أبي الحسنِ .

(٦) لِكَهْدلٍ الراجز في اللسان (حدد) .

(٧) في الأصل: «قد كان نيام الحديد تهدلا» وهو تحريف، وصوابه ما أثبته، و«أم الحديد» زوج كَهْدل، والبيتان ليسا متعاقبين فبينهما بيتان آخران هما:

وَابتَدَرَ البَابَ فَكَانَ الأَوَّلاَ

شَلَّ السَّعَالي الأَبلَقَ المحجَّلاَ

ينظر المصدر السابق .

مُغيِّرَةً[1] عن صاحبتِها، ويمكن أن تكون أصلاً برأسه، فما الحكم فيهما ؟

(١١٤) فصل: في اللفظة[2] ترد لحكمة التذكير والتأنيث، فعلى أيِّهما تحملها[3]؟ واذكر قول الأصمعي هنا أيضاً: أتَعرِفُ رَكَكاً؟ فعرفه[4]، وقد كان يجوز أن يظن به أنه اسمُ ماءٍ[5].

(١١٥) فصل في الشيء يقل عن الاعتداد[6] به، فإذا انضم إليه غيره، قوي بأحدهما حكم صاحبه، ومن ذلك باب ما لا ينصرف، ومنه اجتماع دونه مع دينه، [وهو][7] أقبح من اجتماع بَيْنَه مع بَيْنِه، وذلك المسرَّح به في نحو: عمود مع سعيد؛ ليعتد به فيما قدَّمنا من المسألتين. قال[8]:

ذُلُّ السُّؤَالِ وَذُلُّ السُّكرِ مَا اجتَمَعَا إلاَّ أَضرًّا بماءِ الوَجْهِ وَالبَدَنِ

---

(٨) في الأصل: «صوتين»وهو تحريف .

(١) في الأصل: «بغيره»وهو تحريف .

(٢) في الأصل: «اللقطة»وهو تحريف .

(٣) عقد ابن جني فصلاً في الخصائص ٢/٤١١-٤٣٥، سماه: «فصل في الحمل على المعنى» ومنه تذكير المؤنث وعكسه .

(٤) في الأصل: «فهرفه» وهو تحريف، ورَكَكٌ: موردُ ماءٍ قريبٌ من حائلَ .

(٥) وفي اللسان (ركك): «ورَكَكٌ: ماءٌ وزعم الأصمعي أنه رَكٌّ وأن زهيراً لم تستقم له القافيةُ برَكٍّ فقال: رَكَك حين قال:

ثمَّ استمَرُّوا وقالوا: إنَّ موعدَكُم ماءٌ بشَرقيِّ سَلمَى فَيْدُ أو رَكَكُ

فأظهر التضعيف ضرورة، وقال مرة: سألت أعرابياً عن رَكَكٍ من قوله: «فَيْدُ أو رَكَكُ» فقال: بلى قد كان هنالك ماء يقال له: رَكٌّ» .وينظر النوادر: ٣٠ .

(٦) في الأصل: «الاعتماد» وهو تحريف .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

(٨) لم أقف على قائله .

(١١٦) مسألة: [في مجيء الخبر مجموعاً، والمبتدأُ مفردٌ]:

حكى أبو عليّ عن الحافظ(١): أنَّ قاصّاً كان يقرأُ في قصصٍ: ﴿إنَّ اللهَ وَمَلائكتُهُ يُصَلُّون علَى النَّبيّ﴾(٢) فقيل له: ﴿ومَلائِكتَه﴾ بالنَّصبِ(٣)، فقال: اطلبوا له وجهاً، وأقام على الرفع، فسئل عنها أبو علي فقيل له: يكون مثل قوله سبحانه: ﴿إنَّ الذِينَ آمَنُوا والذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصَّارَى﴾(٤) على التقديم والتأخير(٥).

قال أبو علي: فيلزم من هذا أن يكون تقديره: « إنَّ اللهَ يُصَلُّون على النَّبيّ»، فرُجع إليه فيه فقال: يجوز هذا على قوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾.(٦)

وهذا الذي ألزمه أبو علي ساقط عن الملزم عندي، وذلك أنه لما جرى ذكر الملائكة في اللفظ قبل الخبر، جاز فيه؛ لتقديم ذكرهم أن يجيء الخبر مجموعاً، وإن كان لو تقدَّمَ عليهم لم يجرِ قبله ذكرٌ منهم لم يجز: « إنَّ اللهَ يُصلُّون على النَّبيّ» .

ونظير ذلك قولك: (ضربَ زيداً غلامُهُ)، ومن بناء الفاعل أن يليَ الفعلَ، وأنت لو قلتَ: (ضربَ غلامُهُ زيداً)، لم يجز، غيرَ أنَّه لما تقدَّمَ ذكرُ المفعولِ، جاز اتّصالُ الفاعلِ بضميرِه .

---

(١) لعله أبو بكر بن مجاهد أحمد بن موسى المتوفى سنة ٣٢٤ هـ . ينظر طبقات القراء ١/١٤٢، وأبو علي الفارسي: ١٢٣-١٢٤ .

(٢) سورة الأحزاب: الآية: ٥٦، وبرفع «ملائكتُه» قرأ ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو، فعند الكوفيين غيرَ الفرّاء هو عطف على موضع اسم «إنّ»، والفرّاء يشترط خفاء اسم إنّ، وعند البصريين هو على حذف الخبر؛ أي: يُصلّي على النّبيّ وملائكتُه يُصلُّون . ينظر البحر المحيط ٧/٢٤٨ .

(٣) وبه قرأ الجمهور. المصدر السابق .

(٤) سورة المائدة: الآية: ٦٩ .

(٥) أي: إنَّ الّذين آمنُوا والّذين هادوا والنّصارى مَنْ آمنَ با للهِ واليومِ الآخِرِ والصّابئون كذلك .

(٦) سورة المؤمنون: الآية: ٩٠ .

ومثلُه قولُه[1]:

* مُطَّبَعَةٌ مَنْ يَأتِهَا لاَ يَضِيرُهَا *

على قول سيبويه[2].

[3]يلي أمرَ هٰذا الجنسِ، وإذا كان كذلك فقد لُفظ « أحدٌ » مغنياً عن الجماعة هنا؛ نحو قولك: (الرَّجُلُ يلي أمرَ المرأةِ)، لكنَّ جاءَ الكلامُ هنا توكيداً للكلامِ.

(١١٧) مسألة: [في الزّيادةِ والحذفِ]:

عكس سَمْجٍ[4] وسُمَجَاء، وبابُه مدٌّ، تكسيرُ[5] فَعِيلٍ[6] على فُعُولٍ؛ نحو: طَرِيفٍ وطُرُوفٍ، وقَطِيفَةٍ وقُطُوفٍ، ومَنِيَّةٍ ومُنُوٍّ، وكلُّه بُنِيَ على حذفِ الزيادةِ، ولم يُرَ معه إلا فُعُلٌ، فجاز[7] مجيءُ كَعْبٍ وكُعُوبٍ، ومن معكوسِه أيضاً: كَعْبٌ [وأكْعِبَةٌ][8]، وفَرْخٌ وأَفْرِخَة، وسَدٌّ وأَسِدَّةٌ، وفَرْوٌ وأفرِوَةٌ، وهو بابٌ حسَنٌ.

(١١٨) مسألة: [في زنةِ البَكِينةِ وأصلِها]:

حكى الأصمعيُّ عن أبي عمرٍو: هو سَاءَةُ سَوْءٍ، وبجِيئَةُ سَوْءٍ، وبكِينَة [سَوْءٍ]، سواءٌ

---

(١) سبق تخريجه ٤٦-٤٧ .

(٢) فسيبويه يجعله على التقديم والتأخير، والتقدير: لا يَضيرُها من يأتِها. وهو عند المبرد على إرادة الفاء؛ أي: فهو لا يضيرها .

(٣) هنا انقطاع في العبارة، والكلام مبتور .

(٤) السَّمْجُ: الذي لا مَلاحةَ له. اللسان (سمج) .

(٥) في الأصل: «وبابه تكسير مد» .

(٦) في الأصل: «فعيلا» .

(٧) في الأصل: «فجاء» .

(٨) زيادة يستقيم بها السياق .

بحال سَوْءٍ .

ينبغي أن تكون الكِينَةُ هنا فِعْلَةً من (كان) التامة، من قول الله سبحانه: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ﴾[1] ألا ترى أن معناها بمحصول سَوْءٍ، ومَوجُود سَوْءٍ، وبحادث سَوْءٍ، وهذا هو معنى (كان) التامّة البتّة .

(١١٩) مسألة: [في تقديمِ الخبرِ معرفةً]:

قال[2]:

بَنُونَا بَنُو أَبنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

يريد: بنو أبنائنا[3] بنونا. على ذلك وضعَ الكلامَ، ألا تراه قال بعدُ: « وبناتُنا / [١٠/أ] بنوهنَّ أبناءُ الرّجالِ الأباعدِ » فإنَّما يريد: وبنو بناتِنا أبناءُ الرّجالِ الأباعدِ، فإذا صَحَّ أنَّه إنَّما يريد بقوله: « بنونا بنو أبنائنا[4] » : « بنو أبنائنا بنونا » إلا أنه قدم وأخر مع الاسمين كليهما، معرفتان، علمتَ أنه جواز اعتقادك التقديم والتأخير مع المعرفتين، كما يعتقده مع المعرفة والنكرة، نحو: قائمٌ زيدٌ، ومنطلقٌ بكرٌ، فعلى هذا يقول: أخوك زيدٌ، وأنت تريد: [زيدٌ][5] أخوك .

(١٢٠) مسألة: [في: خَزْيا وصَدْيا علَمَين]:

إن قال قائل: إذا سميت بنحو: خَزْيا وصَدْيا فصارت علماً، لزمَك أن تقلبَ الياءَ

---

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٨٠ .

(٢) ينسب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، وقد استشهد به الرضي في شرح الكافية ١/٢٥٧، وابن الأنباري في الإنصاف ١/٦٦، وابن هشام في المغني: ٥٨٩ .

(٣) في الأصل: «بنو بناتنا» ، والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل: «بنونا بنو بناتنا» والصواب ما أثبت .

(٥) زيادة يستقيم بها السياق .

واواً؛ لزوال معنى الصفة، فتقول: خَزْوَى وصَدْوَى .

قيل: أما على مذهب صاحب الكتاب، فقياسه أن يُقِرَّها ...[1] على قوله في (أحمرَ)؛ لأنه لا يصرفه إذا سمَّى به ثم نكَّرَهُ؛ لأنه يراعي به مذهب الصفة كانت فيه .

(١٢١) مسألة: [في العطفِ]:

﴿مِنهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾[2] فهنا[3] لا بدَّ من تقدير « مِنْ » مُعَادٍ؛ أي: ومنها حصيدٌ، وتقول: (عندي منها عالمٌ وحاسبٌ)، على ما قدمنا من أن العلم والحساب لا يتنافيان كتنافي القائم والحصيد .

فإن قلت: فأنت إذا قلتَ: (في الدار زيدٌ وعمرٌو)، فلا بد من تقدير الظرف، قيل: ...[4] ذاك؛ لأن الأول غير الثاني، فأما العالم والحاسب فلا يحتاج إلى تقدير عامل ثان؛ لأن الصفتين جميعاً لموصوف واحد، فجرى ذلك مجرى قولك: (مررت برجلٍ ظريفٍ وشاعرٍ وبزَّازٍ)، في أن تعطف الصفات بعضها على بعض، وإنما يجوز هذا في الصفات من حيث الموصوف واحد، تحيط به صفات كثيرة، فأما في الأسماء،نحو: (مررتُ بزيدٍ وبكرٍ) فلا بد من تقدير إعادة العامل.

(١٢٢) مسألة: [في الظَّرفِ]:

---

(١) بياض في الأصل بمقدار ثلاث كلمات، والمعنى: «على صَدْيا وخَزْيا» بقلب الواو ياء فيهما على ما فيهما من معنى الوصفية وإن سُمّي بهما. ينظر الكتاب ٣٨٩/٤، وشرح الشافية ١٧٧/٣ .

(٢) سورة هود: الآية: ١٠٠ .

(٣) في الأصل: «فهذا»وهو تحريف .

(٤) سقط في الأصل بمقدار كلمة، ولعلها «وجب» أو «لزم» أو « هو » .

قال[1] [في قولها][2]:

* وَفِي ذِمَّتِي لَئِنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلاَ: *

يجب أن يُنظر في الظَّرفِ كيفَ حالُه ؟

(١٢٣) مسألة: [في زنة شَرَوْرَى وتحقيرِ سِيد]:

استدلَّ أبو عليٍّ على أنَّ شَرَوْرَى[3] فَعَوْعَلٌ بأن قال: ليس في الكلام تركيب (ش ر ر و)، فحكم بزيادة الواو .

وقال سيبويه في تحقير سِيد: سُيَيْدٌ[4]، فحمله على لفظه، وهو الياء، وإن لم يكن معناه من هذا كما تعلم إلا (س و د)، [و]الفرق بينهما: أن الياء في سِيد عينٌ لا محالة، فيُحمَلُ على الظاهر، وأما واو شَرَوْرَى فلا يعلم أنَّها لام كما علم أنَّ ياءَ سِيد عينٌ، فحكم لما علم أنه أحد الأصول من[5] ظاهره، ولم يُمكنْه نحوُ هذا في شَرَوْرَى، فانصرف عنه .

---

(١) أي: ابن جني .

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وهو عجز بيت لليلى الأخيلية في ديوانها: ١٠١، وصدره:

* تُسَاوِرُ سَوَّاراً إلى المجد والعُلا *

وعجزه في المقتضب ١١/٣ بلا نسبة، وهو لها في الكتاب ٥١٢/٣، والشعر والشعراء: ٢٩٦، وشرح الشواهد الكبرى للعيني ٥٦٩/١، والخزانة ٢٤٣/٦ .

وسوَّار: هو سَوَّارُ بن أوفى القُشَيْرِيّ، وكان زوجها. والشاهد فيه: إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً .

(٣) وفي اللسان (شري): وشَرَوْرَى اسم جبل في البادية، وهو فَعَوْعَلٌ، وفي المحكم: شَرَوْرَى جبل، قال: كذا حكاه أبو عبيد، وكان قياسه أن يقول: هضبة أو أرض؛ لأنه لم ينونه أحد من العرب، ولو كان اسم جبل لنونه؛ لأنه لا شيء يمنعه من الصرف» .

(٤) الكتاب ٤٨١/٣، والسيد: الأسد والذئب .

(٥) في الأصل: «وظاهره» بدل «من ظاهره» .

(١٢٤) فصل: في الحمل على الظاهر، وأن يكون الأصل[1] غيره[2]، نحو قول سيبويه في تحقير سِيد: سُيَيْدٌ، هذا مع أنه معنى (س ود)، وليس معنى (س دد) .

(١٢٥) مسألة: [في الحالِ وتحقيرِ (أسماء) عند أبي بكر]:

يُطِفْنَ بِفُحَّالٍ كَأَنَّ ضِبَابَهُ بُطُونُ الضَّوَارِي يَوْمَ عِيدٍ تَغَدَّتِ[3]

حالٌ من المضاف إليه[4].

قول أبي بكر[5] في (أسماء) مخالفٌ لقولِ سيبويه في سِيد؛ لأن أبا بكرٍ [لا] يعامل اللفظَ، وسيبويه عامَلَه، فيجب أن ينظر في ذلك .

(١٢٦) مسألة: [في معنى الجاديِّ]:

الجَادِيُّ: من الجَدِيَّةِ[6]، وهي طريقةُ الدَّمِ، والجَدِيَّةُ في الجَدْوَى؛ لأنها تَجْدِي عليك طلبَ الصَّيدِ، فإذا[7] رميْتَه استدلَلْتَ عليه بدمِه[8].

---

(١) في الأصل: «لأصل» .

(٢) ينظر الخصائص ١/٢٥١-٢٥٦ .

(٣) للبَطِينِ التَّميميِّ في اللسان (ضبب)، وكان وَصَّافاً للنَّخلِ، والضِّبابُ: جمع ضَبَّةٍ، وهي الطَّلْقةُ قبل أن تنفلقَ عن الغريضِ، والفُحَّالُ: ذكَرُ النَّخلِ يلقّح به إناثه. اللسان (فحل) .
يقول: طَلْعُها ضَخْمٌ كأنه بطونُ موالٍ تغدّوا فتضلَّعوا. وفي اللسان : «الموالي» بدل «الضَّواري» .

(٤) أي: الجملة الفعلية «تغدَّت» حال من الضَّواري .

(٥) قال أبو بكر في الأصول ٣/٥٦: « تقول في (اسمٍ): سُمَيٌّ، ويدل (أسماءٌ) » ؛ أي: أنَّ (أسماءً) تدلُّ على أنَّ ما ذهب من (اسمٍ) اللامُ، وأنَّها الواوُ أو الياءُ.

(٦) في الأصل: «الحادي من الحديه» وهو تصحيف .

(٧) في الأصل «إذا» وزيدت الفاء ليستقيم بها الكلام .

(٨) في الأصل: «بذمه» وهو تصحيف .

(١٢٧) مسألة: [في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني]:

(ج ب ر) و(ج ب ل) و(ج ب ن) متقاربة المعاني، لتقارب ألفاظها[١]، فجبر: شَدَّ وصَلُبَ، وجَبَلَ: منه الجبَلُ لشدَّته وصلابته، وجَبُنَ: منه جُبُنَ عن الأمرِ؛ أي: انقبضَ وتشدَّدَ عنه، ولم يسترسِلْ فيه، فما عُرْفُ هذا إلى ما يليه ؟

(١٢٨) مسألة: [في اللغاتِ في بُسْرِ التَّمرِ]:

بخطِّ أبي موسى[٢] عن أبي الحسنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ[٣] قال: هو الخَلالُ بلغةِ أهلِ البصرةِ، وبلغةِ أهل البحرين: السَّرَاءُ[٤] (ممدود)، وبلغة اليمامة: السَّدى[٥]، وبلغة وادي القرى السَّيَابُ، وبلغة طيِّءٍ الرُّمْخُ[٦].

(١٢٩) مسألة: [في معنى الكَتْحِ]:

هي الكَتْحُ دونَ الكَدْحِ[٧].

---

(١) في الأصل: «ألفاظه» .

(٢) لعله: أبو موسى الحامض، سليمان بن محمد بن أحمد النحوي المتوفى سنة ٣٠٥ هـ. كان أحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين. أخذ عن أبي العباس ثعلب، وهو المقدم من أصحابه ومن خلفه بعد موته، وجلس بمجلسه، وصنف كتباً حساناً في الأدب. انظر ترجمته وأخباره في: إنباه الرواة ٢/٢١-٢٢.

(٣) لعله: أحمد بن إبراهيم السياري، وهو خال أبي عمر الزاهد صاحب ثعلب. كان نحوياً لغوياً صاحب رواية، روى عنه أبو عمر أخباراً عن الناشئ وابن مسروق الطوسي، وأبي العباس المبرد وغيرهم. انظر أخباره في: إنباه الرواة ١/٥٩ .

(٤) في الأصل: «الشراء» وهو تصحيف، والصواب ما أثبته، والسَّرَاءُ: الذي يسقط من البُسْرِ قبل أن يُدرك، وواحدتُه سَرَاءَةٌ. انظر مجالس ثعلب ٢/٤٨٣ .

(٥) وفي مجالس ثعلب أيضاً ٢/٤٨٣ : «وهو السَّدَاءُ (ممدود) بلغةِ أهلِ اليمامة، وهو السَّدى بلغة أهل المدينة» وفي اللسان (رمخ): «هو السَّدا والسَّداءُ ممدودٌ، بلغةِ أهلِ المدينةِ والنقلان يجعلان السَّدى لغة أهل المدينة.

(٦) واحدتُه: رُمْخَة، وهو الجَدَالُ أيضاً، وواحدتُه جَدَالةٌ. ينظر المصدران السابقان .

(٧) وفي اللسان (كتح): «الكَتْحُ دونَ الكَدْحِ من الحصى والشَّيء يصيبُ الجلدَ فيؤثِّر فيه ولا يبلغُ الكَدْحَ [أي: الخدش]» . والكَتْحُ والكَدْحُ أيضاً متقاربة المعاني لتقارب الألفاظ .

(١٣٠) **مسألة:** [في التّعديةِ بلامِ الجرّ]:

تقولُ: أصلحتُ الطّعامَ لزيدٍ، [و] أنا مصلحٌ للطّعامِ لزيدٍ، فليس هذا على تعدِّيهِ لما ...[1] في المفعولين بحرفين بلفظٍ واحدٍ، لكن اللام الأولى هي الموصلة له إلى الفعل، والثانية لام المفعول له، ألا تراك إنّما أصلحته من أجل زيدٍ، وهذا واضح .

(١٣١) **مسألة:** [في لام العهد]:

نكثتُ الجبلَ، ونقضتُ الحائطَ: يُستعملان في العهدِ ونحوِه فيما بَعْدَ .

(١٣٢) **مسألة:** [في الفرقِ بين اللهَبِ واللهَفِ]:

تَلهّفَ وتَلَهّبَ: اللهَبُ أقوى أبداً من اللهَفِ، كما أنّ الباءَ أقوى من الفاءِ؛ لأنّ مع الفاءِ نفساً وتفشّياً، واللهَبُ على كلِّ حالٍ أقوى[2].

(١٣٣) **مسألة:** [في أنّ الوصفَ بالمعنى لا اللفظِ]:

قولهم: السُّلَيْكُ بنُ السُّلَكةِ[3] يقْوِّي[4] تصوُّرَهم أنّ[5] الصّفةَ بالمعنى دونَ اللفظِ،

---

(١) سقط في الأصل بمقدار كلمة، ولعلها تكون «عمل» .

(٢) اللهَبُ: اشتعال النارِ إذا خَلَصَ من الدُّخانِ، واللهَفُ: الأسى والحزنُ والغيظُ، وفيه اللهَفُ أيضاً، وفي نوادر الأعراب: أنا لَهِيفُ القلبِ ولاهفٌ وملهوفٌ؛ أي: محترقُ القلبِ. انظر اللسان (لهب، لهف) بتصرُّفٍ يسيرٍ.

(٣) السُّلَكةُ: أنثى الحَجَلِ، والسُّلَكُ: فَرْخُ القَطَا، وقيل: فَرْخُ الحَجَلِ، والسُّلَيْكُ: هو سُلَيْكٌ السَّعْديُّ، واسم أمه سُلكة، وهو من العدّائين، وهو منسوبٌ إلى أمه، وكانت سوداءَ، واسم أبيه عمرو بن يثربي، ويقال: عمير، وهو من بني كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، وهو أحد أغْرِبَةِ العرب وهجنائهم وصعاليكهم. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ٢٣٥-٢٣٧، وينظر اللسان (سلك) . وجمع (سُلَكٍ): سِلْكانٌ، والسُّلَيْكُ: تحقيرُ سُلَكٍ. ينظر المبهج ١٢٨ .

(٤) في الأصل: «يروى» ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل: « معنى » ، وهو تحريف .

وكذلك نحوه، [و] لهذا قَوِيَ قولُ سيبويه في أنّ[1] معنى الصّفةِ من طريقِ المعنى لا من طريقِ اللفظِ[2] .

(١٣٤) مسألة: [في الزّيادةِ]:

وجدتُ في اللغة ما أُلزِمَ الزّيادةَ، فلم يُفكّ[3] منها في ذواتِ الأربعةِ أكثرَ منه في ذوات الثّلاثةِ، وذلك في نحو: مَنْجَنون[4]، وعُرَيْقِصَان[5]، وهَزَنْبَران[6]، وخَيْسَفُوجٍ[7]، وعَيْضَموزٍ[8]، وحَيْزَبُون، وفُسْطاسٍ[9]، وعَفَزّانَ[10]، وأشباهُه كثيرةٌ ....[11] الحرف / الزّيادةُ لا تفارقُه ولا تنفكُّ منه، فضربٌ[12] من عدم التّصرُّفِ أن يجيءَ مرّةً [١٠/ب] بزيادةٍ وأُخرى [بدونها][13]، ولئن ...[14] به في باب التّصرُّفِ [خيرٌ] من أن يلزمَ الزّيادةَ فلا يفارقُها، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة أولى به من ذوات الثلاثة؛ لأنها أقل حرفاً

---

(١) في الأصل: «إذا» وهو تحريف .

(٢) لم أقف عليه في الكتاب، ولعله في إحدى نسخ الكتاب .

(٣) في الأصل: « بعد » وهو تحريف .

(٤) المَنْجَنُونُ: الدُّولابُ التي يُستَقَى عليها، ويقال: المَنْجَنِينُ أيضاً، وهي أُنثى. الصحاح (حنن) .

(٥) العُرَيْقِصَان: نبتٌ يكونُ بالباديةِ، واحدته: عُرَيْقِصَانةٌ. اللسان (عرقص). وفي الأصل: « عريفصان » وهو تصحيف .

(٦) رجلٌ هَزَنْبَرٌ وهَزَنْبَرَانٌ أي: سيِّئُ الخُلُقِ. الصحاح (هزبر) . وفي الأصل: « هزيبران » وذاك تصحيف .

(٧) الخَيْسَفُوجُ: حَبُّ القُطْنِ. انظر سر الصناعة ٧٦٧/٢ .

(٨) العَيْضَمُوزُ: العجوزُ الكبيرةُ، وكذلك الحَيْزَبُونُ. اللسان (عضمز، حزبن) .

(٩) الفُسْطَاسُ والفُسْطَاطُ: بيتُ الشَّعرِ. سر الصناعة ١٥٧/١ .

(١٠) في اللسان (عفزر): « وعفزّرانُ اسمُ رجلٍ » .

(١١) سقط في الأصل بمقدار خمس كلمات .

(١٢) في الأصل: «ضرب» بلا فاء، والزيادة هنا للربط .

(١٣) زيادة يقتضيها السياق .

(١٤) كلمة غير واضحة في الأصل، والمعنى على (جيء) أو ما في معناها .

منها، وكذلك ما لزمته الزيادة من ذوات الخمسة نحو: عَضْرَفوط[١]، وعَنْدليب، وقُرَعْبَلانة، وهذا أظهر .

(١٣٥) مسألة: [فيما لم يستعمل إلا بزيادة]:

فمما لم يستعمل إلا بزيادة: الثُّدَّاءُ (لضربٍ من النَّبْتِ[٢]) إلا أن يكون له اتّصال بالثَّدي؛ لشبهه به، أو نحو ذلك من الوصل بينهما، ومنه: الحَوْشَبُ[٣].

أخذ مسلمٌ[٤] من امرئ القيس قوله في صفة الفرس[٥]:

* مَتَى مَا تَرَقَّ العَينُ فِيهِ تَسَفَّلِ *

فقال[٦]:

لو شِئْتُ لا شِئْتُ رَاجَعْتُ الصِّبَا وَمَشَتْ
فِيَّ العُيُونُ وَفَاتَتْني بِمَجْلُودِ[٧]

---

(١) العَضْرَفُوطُ: ذكرُ العِظاءِ، ووزنه (فَعْلَلُولٌ) سر الصناعة ٤٢٦/١ .

(٢) وفي اللسان (ثدي): «والثُّدَّاءُ مثلُ المُكَّاءِ: نَبْتٌ، وقيل: نبت في البادية يقال له: المُصَّاصُ والمُصَّاخُ، وعلى أصله قشور كثيرة تتَّقدُ بها النارُ، الواحدة ثُدَّاءةٌ» .

(٣) الحَشِيبُ والحَشِيبيُّ والحَوْشَبُ: عظمٌ في باطن الحافرِ بين العَصَبِ والوَظِيفِ، والحَوْشَبُ: العظيمُ البطنِ، والحَوْشَبُ: الأرنبُ الذَّكَرُ، وقيل: الحَوْشَبُ: العِجْلُ، وهو ولد البقرة اللسان (حشب) .

(٤) هو مسلم بن الوليد الأنصاري الملقب بـ«صريع الغواني» لقوله في قصيدة له:

هَل العَيشُ إلا أنْ أَرُوحَ مَعَ الصِّبَا ... وَتَغدُو صَرِيعَ الكَأسِ والأعيُنِ النُّجْلِ

وهو أول مَن ألطَفَ في المعاني ورقَّقَ في القول، وعليه يعوِّل الطائيُّ في ذلك وعلى أبي نواس، وقد توفي بجرجان سنة ٢٠٨ هـ. انظر ترجمته في الشعر والشعراء: ٥٦٩-٥٧٦ .

(٥) هو عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه: ١١٦، وصدره:

* ورُحْنَا يكادُ الطَّرْفُ يقصُرُ دونَه *

والبيت من معلقته المشهورة، وكلمة الروي في الأصل: «تسهل» وتصويبها من الديوان .

(٦) هو مسلم، والبيت له في ديوانه: ١٥٢، من قصيدة يمدح فيها داود بن يزيد بن حاتم بن خالد بن المهلَّب.

(٧) في الأصل: «الصبر» بدل «الصبا» وهو تحريف، وفيه أيضاً: «وما بثني بمجلودي» وهو تحريف أيضاً، وتصويبه من الديوان .

قوله: « ومشَتْ فيَّ العُيُونُ » هو قوله: « متى ما ترقَّ العينُ فيه تَسَفَّلِ[١] » .

قول طَيِّئ: « بقايِيقُها و قباقيبُها[٢] » يدلُّك على أنهم لم يعتدُّوا بالضمة التي أتوا بها في الماضي، وعاملوا العين معاملة المكسورة لما كان الفتح مما استخفوه وعدلوا إليه، والنية الكسرة .

نظير ذلك ما عدلوا إليه من الفتح في نحو: مَطَايَا، ورَوَايَا، ومَدَارَى، ومَعَايَا؛ ألا ترى أنه لا يجب فتح ما بعد ألف التكسير، وأنه إنما بابه الكسر كدراهم وبابه. فكذلك أيضاً قولهم في تكسير (ظَبْيٍ) و (دَلْوٍ): أَظْبٍ وأَدْلٍ، إنما عدلوا فيه عن ضم العين إلى كسرها استخفافاً، والنيَّةُ عندهم الضم؛ لأن العين في نحو هذا مضمومة؛ نحو: أَكْلُبٍ، وأَفْلُسٍ .

(١٣٦) مسألة: [في جمع صُدَّاد على صدائد]:

قالوا في تكسُّر الصُّدَّاد (الوزغة)[٣]: صَدائد، [و]وجهه عندي أنه حذف إحدى الدالين، وبقي ألف المد؛ فصار إلى « صُدَاد » ، ثم كسرَ فُعَالاً على فَعَائل، ففي هذا أنه حذف تكرير الأصل، وأقرَّ الألف الزائدة، وهو ردٌّ على أبي العبَّاسِ[٤] في قوله في (مُقْعَنْسِسٍ): قَعَاسِسُ[٥]، بل إذا أقر ألف المد وهو دون ميم اسم الفاعل في ...[٦] عين الفعل أجدر بالجواز، فهذا[٧] وجه.

---

(١) في الأصل: «تسهل» وقد تكون رواية فيه .

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل، والبَقْباقُ: كثيرُ الكلامِ المخلِّطُ، وكذلك بَقَاقٌ، والقَبْقَابُ: الجملُ الهَدَّارُ، ينظر المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها ٢٨٢/١، وينظر اللسان (بقق) .

(٣) وقيل: دويبة من جنس الجُرَذان، وذكر ابن منظور أنها بمعنى سامٌّ أبرصَ في كلامِ قيسٍ، ويجمع على صَدَائد على غيرِ قياسٍ. ينظر اللسان (صدد) .

(٤) أي: المبرد . المقتضب ٢٣٣/٢ .

(٥) ولسيبويه فيها: «مَقَاعِسُ» وأخذ عليه أبو العباس ذلك. انظر المصدر نفسه .

(٦) هنا انقطاع في العبارة، والكلام غير متصل .

(٧) في الأصل: « فهن »،وهو تحريف .

ويجوز أيضاً أن يكون حذف ألف فُعَّالٍ فبقي [على][1] صُدَّدٍ، فكسَّره على صُـدَّادٍ، ثم أبدل الألف من [أول][2] المِثْلين كقوله[3]:

* إيمَا إلى جَنَّةٍ إيمَا إلى نَارِ *

أو الثاني منهما كقوله[4]: « لا وَرَبْيكَ لا أَفعلُ » فصار صَـدااد[5]، ثـم قَلـبَ وأَبدلَهـا همزةً كالعوائقِ، وأصلُه بواوٍ، حَكَاها الفرَّاءُ مهموزةً البتَّةَ، وهَمزَ أيضاً عنـه بـدلَ الأوَّلِ؛ لاعتبارِ هذا الهمزِ .

(١٣٧) فصل: (في حمل الشَّيءِ على الشَّيءِ لشَبهه به من غيرِ الجهةِ التي استحقَّ بها الأوَّلُ الحكمَ؛ نحو: حَمْرَاوَان، وعِلْبَاوَان، وعَطَاوَان، وقُرَّاوان)[6].

(١٣٨) فصل: في مراتبِ الأشياءِ وتنزُّلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً[7].

(١٣٩) فصل: في كيفيَّةِ عللِ الإعرابِ عنايتها بالألفاظِ[8].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) عجز بيت لسعد بنِ قَرط، أحد بني جُذَيمة ، يهجو أمَّه، وكان عاقّـاً لهـا، أو لمعبد بـن قـرط، أو سعد بـن قرين، وصدره:

* يَا لَيتَمَا أُمُّنا شَالَتْ نَعَامَتُهَا *

ويُروى: «أيما» بفتح الهمزة فيهما . والبيت من شواهد المغني: ٨٥، وفي الهمع ٢٠٤/٥ وغير ذلك كثير .

(٤) حكاه ابن جني عن أبي علي عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب . ينظر: المسائل العسكريات: ٢٧، وسر الصناعة ٧٤٣/٢-٧٤٤، ويريد هنا: «لا وربك» .

(٥) في الأصل: «صدام» بألف واحدة .

(٦) ينظر الخصائص ٢١٣/١-٢١٥ ، وسيرد تفصيل له بعد ذلك ص: ١٤٠ وما بعدها .

(٧) ينظر الخصائص ٢٥٦/١-٢٦٥ .

(٨) لعل هناك خلطاً بين باب وآخر في هـذا العنـوان، فعنايتهـا بالألفـاظ جـزء مـن اسـم بـاب في الخصـائص ٢١٥/٢-٢٣٧ هو: (باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) .

(١٤٠) فصل: في المطَّرِد والشَّاذّ[١].

(١٤١) فصل: في الرد على من ادَّعى على العرب عنايتَها بالألفاظِ وإغفالَها المعانيَ.

(١٤٢) فصل: في ماهيَّةِ النَّحوِ[٢].

(١٤٣) فصل: في ....[٣]

(١٤٤) فصل: في الاستغناء بالشيء عن الشيء[٤].

(١٤٥) فصل: في اختلاف النحويين .

(١٤٦) فصل: في: هل يجوز لنا في الشعر ما جاز للعرب فيه من الضرورة أو لا[٥]؟

(١٤٧) فصل: في حمل الصحيح على المعتل، وحال تصور ما يحدث في أثناء ذلك.

(١٤٨) فصل: في الغرض من مسائل البناء، وكونه على ضربين:

أحدهما: إلحاق له بكلام العرب حتى يصير منه .

والآخر: الرياض به، وهو تصحيح قول أبي الحسن[٦].

(١٤٩) فصل: في الفرق بين العوض والبدل[٧].

(١٥٠) فصل: في توسط علل أهل العربية بين علل الفقه وعلل الكلام، وقربها من

---

(١) ينظر الخصائص ١/٩٦-١٠٠ .

(٢) الخصائص ١/٣٤-٣٥ .

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل، وطمس بمقدار كلمتين .

(٤) الخصائص ١/٢٦٦-٢٧٢ .

(٥) الخصائص ١/٣٢٣-٣٣٥ .

(٦) الخصائص ٢/٤٨٧-٤٨٨ .

(٧) الخصائص ١/٢٦٥-٢٦٦ .

علل الكلام[1].

(١٥١) فصل: في تعارض القياس والسماع[2].

(١٥٢) فصل: في أن المشكوك فيه يجوز عليه أن يكون مثل ما فيه من حاله أصلاً قائماً برأسه، كنحو ما تقول في لامِ (أَشْياء) لَمَّا لم يُصرف و......[3] أيجوز أن يكون أحدهما وإن لم يجئ غيره من نحوه، أم لا ؟

(١٥٣) فصل: في اللفظ يرد عليك على صورة يحتمل أن يكون أصلها غيرها، فعلى ظاهر ما معك أم على المحتمل؟ واذكر مذهب سيبويه في سَيِّدٍ وَهَيِّنٍ[4].

(١٥٤) فصل: في اللفظين يردان متضادَّين عن رجل واحد، أحدهما مرسَل، والآخر معلل، بأيهما يؤخذ؟ نحو: أخت وبنت[5].

(١٥٥) فصل: في تقاود السماع، وتَوَادُع الإسراع[6].

(١٥٦) فصل: في السماع يرد بشيء[7]، والقياس يدعو إلى غيره، فبأيهما يؤخذ ؟

(١٥٧) فصل: في الاستحسان[8].

(١٥٨) فصل: في تخصيص العلل[9].

---

(١) الخصائص ١/٤٨-٩٦ .

(٢) الخصائص ١/١١٧-١٣٣ .

(٣) كلمتان غير واضحتين في الأصل .

(٤) ينظر الخصائص ١/٢٥١-٢٥٦ .

(٥) الخصائص ١/٢٠٠-٢٠٨، وفي أخت وبنت: سيبويه لا يجمع بين ياءي الإضافة وبين صيغتيهما من حيث كانت الصيغة علماً لتأنيثهما، فلِمَ صرفَهما عَلَمين لمذكَّرٍ ؟!

(٦) ينظر الخصائص ١/١٠٠-١٠٩، وفيه: «وتقارع الانتزاع» .

(٧) في الأصل: «شيء»، وانظر الخصائص ١/٣٨٥-٣٩١ .

(٨) الخصائص ١/١٣٣-١٤٤ .

(٩) الخصائص ١/١٤٤-١٦٤ .

(١٥٩) فصل: في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه، كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من / صناعة اللفظ ما يمنع مما ذكَرنا، أعني تأكيد المحذوف، فإن في ذلك ضرباً من التناقض[١]. [١١/أ]

(١٦٠) فصل: في المطلق والمقيد.

(١٦١) [فصل][٢]: في ماهية القياس.

(١٦٢) فصل: [في أن العلة إذا لم تتعدَّ][٣] لم تصحَّ.

(١٦٣) فصل في أن ما دل الدليل على أن العرب أرادته بمنزلة ما نطقت[٤].

(١٦٤) فصل: في جواز اعتقاد أصل ما يُستعمل[٥] هو وقوعه، ثم يرد بعض الكلام مقتصراً فيه على الفرع، ولا يُقصَرُ البتة على ذلك الأصل نحو: (ما أحسنَ زيداً).

(١٦٥) فصل: في المضموم؛ نحو قوله: كيف ما البحرُ أمسِ ؟

(١٦٦) فصل: في رد المختلف فيه إلى المتفق عليه.

(١٦٧) فصل: فيما يرد من العربي مخالفاً لما عليه الجمهور[٦].

(١٦٨) فصل: في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس[٧].

(١٦٩) فصل: في حال أول اللغة، إلهامٌ هي أم اصطلاحٌ[٨]؟

---

(١) الخصائص ١/٢٨٤-٢٩٣.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل. انظر الخصائص ١/١٦٩-١٧٣.

(٤) انظر الخصائص ١/٣٥٧-٣٦٩: (باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب).

(٥) مكرر في الأصل.

(٦) الخصائص ١/٣٨٥-٣٩١.

(٧) الخصائص ١/٣٩١-٤٠٠.

(٨) الخصائص ١/٤٠-٤٨.

(١٧٠) فصل: في ترك أخذِ الأسماء كما أُخذت عن أهلِ المدَرِ[١].

(١٧١) فصل: في ما اللغة؟ وما اشتقاقها[٢]؟

(١٧٢) فصل: في ما العربيّةُ واشتقاقُها ؟

(١٧٣) فصل: في فرع يأخذ من أصل حكماً ما فيتسع في الفرع ويتكرر، ثم يعود ذلك الأصل إلى ذلك الفرع، فليست [له حالٌ مستحقّة تخصُّهُ في نفْسِهِ][٣]، [٤]وجه صحة ذلك بنحو: الضَّارب الرَّجلِ ونحوِه[٥].

(١٧٤) فصل: فيما يجوز السؤال عنه وإيضاحه مما يلزم التلقي بالسماع له دون المطالبة بالعلة فيه .

(١٧٥) فصل: في اختلاف اللغات، وكلها قياس[٦].

(١٧٦) فصل: في الحرفين يتعاقبان نحو: أُسْدَان وأُسْدَال، وطَبَرْزَن وطَبَرْزَل[٧]، أصلان هما؟ أم أحدهما أصل لصاحبه ؟

---

(١) الخصائص ٢/٥-١٠ .

(٢) انظر الخصائص ١/٣٣-٣٤ .

(٣) سقط من الأصل، والزيادة من الخصائص ١/١٨٣: (باب في دور الاعتلال) .

(٤) الكلام غير متصل، وفيه انقطاع .

(٥) أجاز سيبويه جرَّ «الوجه» في (الحسنِ الوجهِ) تشبيهاً له بالضَّاربِ الرَّجلِ، وجاز جر الرجلِ تشبيهاً له بالحسنِ الوجهِ، قال ابن جني: «أفلا ترى كيف صارَ كلُّ واحدٍ من الموضعين علّةً لصاحبه في الحكم الواحد الجاري عليهما جميعاً» ينظر الخصائص ١/١٨٣-١٨٤ .

(٦) ينظر الخصائص ٢/١٠-١٢، وفيه: «وكلُّها حجَّةٌ» .

(٧) محرفتان في الأصل، والطَّبرْزَنُ: السُّكَّرُ الأبيضُ الصُّلْبُ، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ. ينظر الخصائص ٢/٨٢-٨٨، والمعرَّب للجواليقي: ٢٢٨ .

(١٧٧) فصل: في الإجماع من أهل العربية، متى يُحتَجُّ به(١)؟

(١٧٨) فصل: في العربي الفصيح، متى ينتقل لسانه إلى غير ذلك(٢)؟

(١٧٩) فصل: في أن العرب قد أرادت ما ادعيناه عليها من العلل والأغراض(٣).

(١٨٠) فصل: في العلة وعلة العلة(٤).

(١٨١) فصل: في ماهية القول(٥).

(١٨٢) فصل: في اللفظ يرد محتملاً لأمرين: أحدهما: ورد به السماع، والآخر: يجيزه القياس، على أيهما تحمله(٦)؟ نحوَ قولِه(٧) في الشَّيْبِ والإسلامِ، [و](٨) نحو أن يكون اسمُ الفاعلِ سماعاً، ويجوز أن يكون مصدراً على فاعِلٍ، ونحوَ قولِه(٩):

---

(١) الخصائص ١/١٨٩-١٩٤ .

(٢) الخصائص ٢/١٢-١٣ .

(٣) الخصائص ١/٢٣٧-٢٥١ .

(٤) الخصائص ١/١٧٣-١٧٤ .

(٥) الخصائص ١/٥-٣٣ .

(٦) الخصائص ٢/٤٨٨-٤٩٢ .

(٧) هو سُحَيْمٌ في قوله:

عُمَيرةَ وَدِّعْ إن تجَهَّزْتَ غَازِياً   كَفَى الشَّيبُ والإسلاَمُ للمَرْءِ نَاهِيَا

فناهياً تحتمل أن تكون اسمَ فاعلٍ، وتحتمل أن تكون هنا مصدراً كالفالج والباطل ونحوهما. ينظر المصدر نفسه، وديوان سُحَيم: ١٦ .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) هو الحطيئة، وعجزه:

* لا يَذهَبُ العُرفُ بَينَ اللهِ وَالنَّاسِ *

والبيت له في ديوانه: ١١٧، وفيه تحتمل أن تكون «جَوَازِيه» جمعَ جَازِيةٍ، أو جمعَ جَزاءٍ. ينظر الخصائص ٢/٤٨٩ .

* مَن يَفْعَلِ الخَيرَ لاَ يَعْدَمْ جَوَازِيَهُ *

(١٨٣) فصل: في الأحوال التي تُصيِّرُكَ إليها الصَّنعةُ مما لا يمكن النطق بها، وإنما يُتَوهَّمُ توهُّماً[١]، نحو: اجتماع الساكنين في نحو: مَقُول، ومَبِيع، وهذا كساا، ونحو: صَحَارِيّ.

(١٨٤) فصل: في حمل المجهول على المعلوم.

(١٨٥) فصل: في [امتناع][٢] القياس لا يقترن به سماع؛ نحو: امتناع أبي الحسن من إدخال[٣] [الفعل] على زيد في نحو قولك: (زيدٌ ما شأنُه؟) لَـمَّا كان معنى الكلام: أَخبِرْني عن زيدٍ ما بالُه؟

(١٨٦) فصل: في الشيء يرد محتملاً لوجهين قويٍّ وضعيف: أَيُجَازُ فيه الأمران[٤]، أم يُقتَصَرُ على الأقوى منهما البتَّةَ[٥]؟ نحو قول الحطيئة[٦]:

إِنْ لاَ يَكُنْ مَالٌ يُثَارُ فَإِنَّهُ ... سَيَأْتِي ثَنَائِي زَيداً بْنَ مُهَلْهِلِ

(١٨٧) فصل: في مَن يصيران إلى لفظ واحد من أصلين مختلفين[٧]؛ نحو قولك في

---

(١) ينظر الخصائص ٢/٤٩٣-٤٩٧.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: «أدخل» وهو تحريف، وزيادة ما بعدها يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل: «الأمرين»، وهو خطأ.

(٥) الخصائص ٢/٤٨٨-٤٩٢.

(٦) له في ديوانه: ١٧٠، وفيه: «يُثَاب» بدل «يُثَار». وفي الخصائص ٢/٤٩١: «فالوجهُ أن يكونَ«ابنَ مهلهلٍ» بدلاً من زيدٍ، لا وصفاً له؛ لأنَّه لو كان وصفاً لحذف تنوينه فقيل: زيدُ بنَ مهلهلٍ، ويجوز أيضاً أن يكون وصفاً أخرج على أصله ككثير من الأشياء تخرج على أصولها تنبيهاً على أوائل أحوالها».

(٧) أي: قولي الخليل وأبي الحسن، تقول فيهما جميعاً في تخفيف (فُعْلٍ) من جِئْت: جُيٌّ، فالخليل يقول فيها: جيءٌ، كقوله فيه من بعت: بِيعٌ، وأصل الفاء عنده الضم، لكنه كسرها لئلا تنقلب الياء واواً. وأبو الحسن يخالفه فيقر الضمة في الفاء، فيبدل لها العين واواً فيقول: بُوعٌ وجُوءٌ، فإذا خففا جميعاً صارا إلى جُيٍ لا غير. ينظر الخصائص ٢/١٠٥.

تخفيفِ (فُعْلٍ) من حيث جيء به على القولين جميعاً[1]، ونحو النسب إلى مائةٍ ورئةٍ: رِئَوِيٌّ ومِئَوِيٌّ[2] في القولين جميعاً[3].

(١٨٨) فصل: في تعارض العلل[4].

(١٨٩) [فصل[5]]: في الحكم في المعلول بعلتين .

(١٩٠) فصل: في أن الشيء إذا جاء مقابلاً لنظير، وإن لم يسعه هو نفسه، فجائز أن يقسم إليه، نحو قوله[6]:

فصل[7]:

* وَمُزَنَّدُونَ شُهُودُهُم كَالغَائِبِ *

: في أنه يجوز أن تكون (الغائب) هنا مصدراً حملاً على الباطل، والفالج[8]، والباغز[9]،

---

(١) ينظر هذا الفصل في الخصائص ٢/١٠٣-١٠٧ .

(٢) في الأصل: «راوي وحداوي» وهو تحريف .

(٣) أي: قولي سيبويه ويونس، ووجه ذلك: أن مِائةً أصلُها عند الجماعةِ: مِئْيَةٌ ساكنةُ العينِ، فلما حذفت اللام تخفيفاً، حاورت العين تاء التأنيث فانفتحت على العادة والعرف في ذلك فقيل: مِئَة. فإذا رددت اللام فمذهب سيبويه أن يقر العين بحالها متحركة، وقد كانت قبل الرد مفتوحة، فتقلب لها اللام ألفاً، فإذا أضفت إليها أبدلت الألف واواً فقلت: مِئَوِيٌّ. وأما مذهب يونس فإنه كان إذا نسب إلى فَعْلة أو فِعْلة مما لامه ياء أجراه مجرى ما أصله فَعِلةٌ أو فِعِلةٌ فيقول: مِئَوِيٌّ. انظر الخصائص ٢/١٠٦ .

(٤) ينظر الخصائص ١/١٦٦-١٦٩ .

(٥) ساقط من الأصل، والفصل في الخصائص ١/١٧٤-١٨١ .

(٦) هو موسى بن جابر الحنفي، وهذا عجز بيت، صدره:

* وَمِنَ الرِّجَالِ أَسِنَّةٌ مَذْرُوبَةٌ *

والمَذْرُوبةُ: المحدَّدةُ، والمزنَّدون: البخلاءُ. انظر شرح الحماسة للتّبريزيّ (التّجاريّة): ١/٣٤٢ .

(٧) كذا ورد في الأصل .

(٨) هو داءٌ معروفٌ يُرخّي بعضَ البدنِ. ينظر اللسان (فلج) .

(٩) هو النَّشاطُ في الإبلِ خاصَّةً. ينظر اللسان (بغز) .

والعَائِر[1]، وإن لم نسمع (الغائب) مصدراً في غيرِ هٰذا، إلا أنَّ له نظيراً، وليس في القسمة قياسٌ يمنعُ منه فاعرفْه .

(١٩١) فصل: في الحمل على أكثر الأَقَلَّين[2]؛ نحو واوِ: (وَرَنْتل)[3].

(١٩٢) فصل: في مراجعة الأصل الأَقْرَبِ دونَ الأَبْعَدِ[4]؛ نحو: مذُ اليومِ؛ لأنَّ أصلَها: مُنْذُ، وأصل مُذْ: مُنْذُ، فرجع إلى الأصل الأقرب لا الأبعد، فهو كإعمال الأَقرَب من العامل. ومنه: اليوم، وقُمتُ، وبِعتُ، وليس منه خِفْتُ .

(١٩٣) فصل: في مراجعة الأصل أو استئناف فرع[5]؛ نحو: مَغْزَيان [و][6]بابِه .

١٩٤٨) فصل: في جواز نقض إجماع النحويين[7]؛ نحو قولي في قولهم: « هذا جُحْرُ ضَبٌّ خَرِبٍ »[8].

---

(١) هو الرَّمَدُ، وقيل: هو بَثْرٌ يكون في جَفْنِ العينِ الأسفلِ. ينظر اللسان (عور) .

(٢) ينظر الخصائص ١/٢١٢-٢١٥، وفيه: (الحمل على أحسن الأَقْبحين) .

(٣) هي الدَّاهيةُ والأمرُ العظيمُ، وواوه أنت فيه بين ضرورتين: إحداهما: أن تدَّعيَ كونَها أصلاً في ذوات الأربعة غيرَ مكرَّرةٍ، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير؛ نحو: الوَصْوَصَةِ والوَحْوَحَةِ. والأخرى: أن تجعلها زائدة أولاً، والواوُ لا تزاد أولاً. فإذا كان كذلك، كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة. المصدر نفسه .

(٤) ينظر الخصائص ٢/٣٤٢-٣٤٥ .

(٥) انظر الخصائص ٢/٣٤٥-٣٤٧ وفيه: «مراجعة أصل» .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) لم يعقد ابن جني باباً في هذا المعنى في الخصائص .

(٨) ذكر ابن جني في الخصائص أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألفِ موضعٍ؛ وذلك أنه على حذف مضاف لا غير، وذكر أن أصل قولهم: «هذا جحرُ ضبٌّ خَرِبٍ» : «هذا جحرُ ضَبٌّ خَربٍ جُحرُهُ» . انظر الخصائص ١/١٩١-١٩٢، وتنظر حاشية النجار ـ رحمه الله ـ على ذلك .

(١٩٥) فصل: في نقض المراتب[١]، كامتناع [تقديم][٢] الفاعل [على][٣] / واليـه في [١١/ب] نحو: (ضربَ زيداً غلامُه)، وامتناع تأخـير المنصـوب في نحـو: (أيَّهـم ضربـتَ؟) لامتنـاع استعمال المفرد الذي هو الأصل في نحو: (ما أَحسنَ زيداً) .

(١٩٦) فصل: في اختلاف المبادئ واتفاق المعائد[٤]؛ نحـو: افعَوعَـلَ[٥] مـن (وَأَيْـتُ) على تخفيف[٦] همزتَيه في قول أبي عثمان، يقول فيه: أَوَيْتُ[٧]، وهو أخرجكَ مـن أصـل هذا إلى آخر، وعدَلَ بك عن صورة إلى أخرى، وليس كتخفيف (فُعْلٍ) من جِئْـت[٨] إذا صِرْتَ[٩] من جِئْت إلى جُيٍ في القولين[١٠]؛ لأن الدالين متفقتان في الأصل .

---

(١) الخصائص ١/٢٩٣-٣٠٠ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ينظر الخصائص ٢/١٠٣-١٠٧، وفيه: «باب في اتفاق المصائر على اختلاف المصادر» .

(٥) في الأصل: «افعوعل ورأيت» ، وهو تحريف ظاهر .

(٦) في الأصل: «تحقيق» ، وهو تصحيف .

(٧) وأجاز فيها أيضاً: وويت؛ لأن نية الهمزة فاصلة بين الواوين. ينظـر المنصـف ٢/٢٤٦-٢٤٩، والخصـائص ٢/٩٠ . وافعوعل من «وأيت» في الأصل على «إيْأَوْأَيْت» ثم نقلـت حركـة الهمـزة الأولى وحذفـت، وردت الياء إلى الواو الأصلية، وحذفت همزة الوصل فصارت إلى «وَوْأَيْتُ»، ثـم نقلـت حركـة الهمـزة وحذفـت، فصـارت إلى «وَوَيْـت»، ثـم أبدلـت الـواو الأولى همـزة فصـارت إلى «أَوَيْـت». انظـر حاشـية النجـار علـى الخصائص ٢/٩٠ .

(٨) في الأصل: «حيث» ، وهو تحريف .

(٩) في الأصل: «صرف» ، وهو تحريف .

(١٠) أي: قولي الخليل وأبي الحسن، فالخليل يقول في فُعْلٍ من جِئْـت: جِيءٌ، وأصـل الفـاء عنـده الضـم، لكنـه كسرها لئلا تنقلب الياء واواً، فإذا تحركت العين بحركة الهمزة الملقـاة عليهـا، قويـت فـرُدَّت ضمَّةُ الفـاء، فصارت إلى «جُيٍ».
وأبو الحسن يخالفه فيقرُّ الضمة في الفاء، فيبدل لها العين واواً فيقول: جُوءٌ، لكن لمـا قويـت العيـن بالحركـة الملقاة عليها، تحصَّنَتْ فحمت نفسها من القلب، فصارت إلى «جُيٍ». فهما ـ كما ترى ـ إذا خفّفـا انتهيـا إلى وِفاقٍ على اختلاف مصدريهما. ينظر الخصائص ٢/١٠٥-١٠٦ .

(١٩٧) مسألة ظريفة: [في تخفيفِ همزِ « هُدُوء » أو حذفِه]:

قال بعضُ المولّدين(١):

يوم تَخَلٌّ وهُدُو أَتَتْكَ فيه الأَسْعَدُ
ونِعَمٌ تَجَـــدَّدُ عَلَى الْتِذَاذٍ وَدَدُ

ظاهر أمر هذا الشعر فساد قافيته، وذلك أن الهُدُو أصله: هُدُوء، ولا بـد أن يخفـف الهمزة أو يبدلها، فإن خففها صارت هُدُو؛ لأن تخفيف هذه الواو كما يُخَفَّفُ نحوُ: (عَدُوّ، ومَغْدُوّ) إذا وقع قافيةً مع (أَسْعَدُ)، وترد من قبل أن الهمـزة المخففـة(٢) في حكـم الثبات،فكما لا تحذفها مخففة لاختلاف الحرفين، كذلك لا تحذفها مخففة؛ لأنها كالمحققة.

فإن قلتَ: لا أحققها، ولكني أبدلها إبدالاً فتصير: (هُدُوّ) كعدوّ، ثم أخفف بحـذف إحدى الواوين على الخلاف في ذلك، فيصير: (هُدُو)، فأجعل الدال روياً، والـواو بعدهـا وصلاً .

قيل: هذا فاسد؛ وذلك أنك لو أبدلت لأخرجها الإبدال إلى أخوات الياء لا الـواو، فكان يلزم أن يقول: (هُدِيّ)، فيصير كمُضِيّ، فإن خفّفت لزمك: (هُدِي) .

فإن قلتَ: أحذفُ واوَ (فعُولٍ) كما أقصر الممدود، فيبقى: (هُدُؤ)(٣)، ثمّ أخفّف .

قيل: إذا خفّفتها كانت في حكم المحقّقة، فكما لا تصل بالمحقّقة، فكذلـك ينبغـي أن لا تصل بالمخفّفة .

فإن قلت: أُبدلها إبدالاً. قيل: هـذا يوجـب عليـك « هُـدِيّ » كمـا أنـك لـو أبدلـت

---

(١) لم أقف على نسبته .

(٢) في الأصل: « المخفف » .

(٣) في الأصل: «هدو» .

«فُعَلاء» من قَرأْت لوجب عليك «قُرِي» فيصير إلى الياء حذفُ الواو البتة، فلهذا قلنا: إنها طريفة، فمن هنا فسدت القافية، غير أن دواء هذا الداء أن يذهب إلى أنه حذف الهمزة البتة، ولم يخفّفها ولم يبدلها، كحذفها من أشياء كثيرة، كقولهم: لابَ لكَ، ويابا المغيرةِ[١]، وجَا[٢] يجِي، وسَا يَسُو، (وا الله)[٣] في أحدِ قولَيْ سيبويه[٤]، وغيرُ ذلك ممّا تُحذَفُ فيه الهمزة حذفاً. فإذا كان كذلك بقيت واو «هُدُو» طرفاً تابعة لضمة الدال، وهي زائدة أيضاً[٥] وصلاً للرّوِيّ[٦] الذي هو الدال فاعرفه!.

(١٩٨) مسألة: [في قوّةِ الظّرفِ في الصّلة]:

كان أبو عليّ يذهب لقوّةِ[٧] الظّرفِ في الصّلةِ، ويحتج في ذلك باستقلاله هناك؛ لما فيه من الضمير [و][٨] استقلال الفعل بفاعله إذا كان مضمراً فيه. وقد يمكن أن يقال: إنّ الظّرفَ إنما استقلّ بضميره في الصلة من حيث كان الكلام طويلاً بالوصل، فجاز الاقتصار عليه مضمراً فيه لطول الكلام، كما يجوز [في][٩] أشياءَ لطولِ الكلامِ، ويمتنعُ

---

(١) إشارةً إلى قولِ الشاعرِ:

يا بَا المغِيرَةِ رُبَّ أمرٍ مُعضِلٍ   فرَّجْتَهُ بالنُّكْرِ منّي والدَّها

يريد: يا أبا المغيرةِ. ينظر الخصائص ١/٢٢٦، والخزانة ٤/٣٣٥.

(٢) في الأصل: «وهنا»، وهو تحريف. ينظر سر الصناعة ١/١١٨.

(٣) في الأصل: «والفه»، وهو تحريف. المصدر نفسه.

(٤) قال سيبويه: «... وكأنَّ الاسمَ - والله أعلمُ - إلهٌ، فلما أُدخِلَ فيه الألفُ واللامُ، حذفوا الألف وصارت الألفُ واللامُ خَلَفاً منها» الكتاب ٢/١٩٥.

(٥) بينهما في الأصل: «في ن» وهي زيادة لا معنى لها، ويستقيم الكلام بدونها، ولعلها في الأصل: «في الظّرفِ».

(٦) في الأصل: «الريوي»، وهو تحريف.

(٧) في الأصل: «للرخوة»، وهو تحريف.

(٨) زيادة يستقيم بها السياق.

(٩) زيادة يستقيم بها السياق.

من الكلام مع قِصَرِه؛ ألا ترى أن طول الكلام بجواب لها صار داعياً إلى حذف الخبر البتة، وقد كان قبلُ جائزاً حذفه، فصار مع طول الكلام واجباً حذفه، ومنه طول الكلام بذكر الحدث والمحدث عنه نحو قولك: «عسى أن يقومَ زيدٌ» صار داعياً [إلى حذف الخبر البتة](١)، فكذلك ما قدمنا ذكره في استقلال(٢) الظرف بضميره إذا جاء فعلاً، قد يمكن أن يكون مع طول الكلام، وإن كان مع قصره إذا وقع خبراً، أو وصفاً، أو حالاً، لا يستقل بضميره(٣)، فاعرفه ! .

(١٩٩) مسألة: [في أنَّ أمثلةَ المبالغةِ قد تقعُ على الاقتصادِ وتَرْكِ المبالغةِ]:

اعلم أن أمثلة المبالغة قد يجوز أن توقع على الاقتصاد وترك المبالغة، من ذلك بيت الكتاب(٤):

وَمَا أَنَا للشَّيءِ الَّذِي لَيسَ نَافِعِي　　　وَيَغْضَبَ مِنهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ

فـ(قَؤُول) من أمثلة المبالغة؛ لأنه فَعُولٌ، ألا ترى أن ضَرُوباً،وقَتُولاً، وشَرُوباً، وأَكُولاً، أبلغُ من ضَارِبٍ وآكِلٍ، وقاتِلٍ، وشارِبٍ، وقد وُضع (قَؤُول) هنا موضع قَائِلٍ الـذي لا يُوضَع للمبالغة، يدل على ذلك أنه ينفي عن نفسه تَرَّاكَ جميعِ ما لا ينفعه وما يُغضِبُ / صاحبَه، وليس يريد أن ينفي عن نفسه بعض ذلك دون بعض فيقول: إني لا [١٢/أ] أستكثر من هذين الوصفين القبيحين، بل آتيهما وقتاً دون وقت. هذا ما لا يحكيه حرٌّ عن نفسه، ولا يرميها به، وإنما العرفُ والعادةُ نَفْيُ المرءِ كثيرَ الذَّمِّ وقليلَه عن نفْسِه، وهذا

---

(١) بياض في الأصل بمقدار أربع كلمات .

(٢) في الأصل: «إملال» وهو تحريف .

(٣) في الأصل: «بضمه» وهو تحريف أيضاً .

(٤) هو لكعب بن سعد الغنوي في الكتاب ٤٦/٣، وقد استشهد به سيبويه على نصب الفعل «يغضب» بأَنْ مضمرةً وجوباً بعد واو المعية إذ كان المعطوف عليه اسماً؛ وهو «نافعي»، والرفع فيه جائزٌ حسَنٌ أيضاً .
والبيت في: الأصمعيات: ٧٦، والمنصف ٥٢/٣، وشرح المفصل ٣٦/٧، والخزانة ٦١٩/٣ .

واضحٌ .

فإذا ثبت هذا بما قدمناه، شابَهَ وضع العرب أمثلةَ الكثرة على معنى القلة كشُسُوع، ورِجَال، وسِبَاع، في قولك: عندي ثلاثةُ شُسُوع[1]، وخمسةُ رجالٍ، وثلاثةُ سِبَاعٍ، فوضع ذلك موضع أَشْسَاعٍ، وأَرْجَالٍ، وأَسْباعٍ، كما أراد الآخرُ بـ(فَؤُول) معنى فَاعِلٍ .

وقريبٌ من هذا وضعُ الأكثرِ موضعَ الأقلِّ، نحو قولهم: (خرجتُ فإذا الأسدُ)، وكقول صاحب الكتاب: (جاءني أهلُ الدُّنيا، وعسى أن يكونَ جاءَك خمسةٌ) .

وعكسُ هذا اقتصارُهم بمعنى الكثرةِ على لفظِ القِلَّةِ، نحو: أقلامٌ، وأقدامٌ، وأَرْسَانٌ[2]، فاعرفْ ذلك .

(٢٠٠) مسألة: [في قوله: (عَلَيَّ ذنباً كُلُّهُ لم أصنعِ)]:

يشهد عندي لقول البغداديّين في نحوِ قولِه[3]:

* ... ... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ *

: إنه إنما جاز ذلك؛ لأنه محمول على المعنى؛ لما فيه من العموم، إذ كان تقديره: ما منه إلا غيرُ مصنوعٍ[4] ـ قول الشَّاعر[5] ـ أنشده الفرّاءُ ـ[6]:

---

(١) جمع شِسْعٍ بالكسر: قِبالُ النَّعْلِ. القاموس (شسع) .

(٢) أَرْسانٌ وأَرْسُنٌ: جمع «رسن»، وهو الحَبْلُ، وما كان من زمامٍ على الأنفِ. انظر القاموس (رسن) .

(٣) هو أبو النَّجمِ العِجْليّ. ديوانه: ١٣٢، وفيه يقول:

قَدْ أَصبحَتْ أُمُّ الخيارِ تَدَّعي
علـيَّ ذنباً كلُّـــه لم أَصنَعِ

والبيت في: الكتاب ٨٥/١، ١٢٧، ١٣٧، وأمالي ابن الشجري ٩/١، ١٣٩، ٧٢/٢، والخزانة ٣٥٩/١، ٢٠/٣ . وأمُّ الخيار: زوجته، ويعني بالذَّنْبِ الشَّيْبَ .

(٤) فاعل «يشهد» في أول المسألة .

(٥) لم أقف على نسبته .

(٦) معاني القرآن ١٤٠/١، وهو غير منسوب فيه، وقد استشهد به على أن في «كلٍّ» ضميرَ جَحْدٍ .

فكُلُّهُمُ حَاشَاكَ إِلاَّ وَجَدْتُهُ كَعَينِ الكَذُوبِ [جُهدُهَا وَاحْتِفَالُهَا][1]

ألا ترى أن معناه: ما منهم إلا وجدتُهُ، وهذا واضحٌ، وقد يمكن أن تكون (إلا) زائدةً، كما ذهب إليه أبو عثمان في بيت الكتاب[2]:

* ... مَا تَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً *

يعني تقديره على هذا: (فكلهم حاشاكَ وجدْتُه)، وإذا احتمل ذلك سقط تعلُّقُ البغداديِّين بالبيت الأوّلِ .

ومثل بيت الكتاب ما أنشدَنَاه أبو علي[3]:

مَا زَالَ مُذْ وَجَفَتْ فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ بِالأَشْعَثِ الوَرْدِ إِلاَّ وَهْوَ مَهْمُومُ

وقد يمكنُ أيضاً أن تكونَ التّامّةَ لا النّاقصةَ، فلا تكونُ على هذا (إلا) هنا زائدةً، كما تقول: (ما انصرفَ إلا وهو مهمومٌ) .

ودخول الواو هنا يؤكّدُ هذا التّأويلَ الأخيرَ، ألا ترى أنه لو أراد زيادة (إلا) لقال: (مازال إلا وهو مهمومٌ)، كقولك: (ما كان هو مهموماً)، إذا كان اسماً، وكان مضمراً فيها .

فإن قلت: إن أبا الحسن قد حكى: (كان ولا يملك شيئاً)، فالواو هنا زائدة، وكذلك تكونُ زائدةً في قوله: « إلا وهو مهمومٌ » .

---

(١) بياض مكانها في الأصل .

(٢) الكتاب ٤٨/٣، وهو لذي الرُّمّة في ديوانه: ١٧٣، والبيت بتمامه:

حَرَاجِيجُ مَا تَنفَكُّ إلا مُنَاخَةً على الخَسْفِ أو نرمي بها بلداً قَفْرَا

والبيت في: الإنصاف: ١٥٦، وشرح المفصل ١٠٦/٧، والهمع (الشاهدان: ٣٩٦، ٨٩٩)، والخزانة ٩٤/٤ . والحَرَاجِيجُ: الطِّوَالُ، جمع حَرْجُوجٍ، والخَسْفُ: الإذلالُ والقَهرُ، وهو هنا المبيتُ على غيرِ عَلَفٍ.

(٣) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٤٦٩/٢، وهو لذي الرمة في ديوانه: ٤٣٩ . والأشعثُ الوَرْدُ: سفا البُهْمَى، وهي نبتٌ من خير أحرار البقول؛ لأنه متفرق متشعث، والضمير في «ما زال» يرجع إلى حمار الوحش الذي يصف .

قيل: هذا يضعُفُ من جهتين:

إحداهما: [أنه][1] جُعل بين زائدين، وهذا يقلُّ عنهم .

والأخرى: أن أبا الحسن حكى زيادة هذه الواو مع (كان) خاصة دون سائر أخواتها.

(٢٠١) مسألة: [في تعلق الجار والمجرور]:

يشهد عندي بصحة ما ذهب إليه أبو الحسن[2] في قول الله سبحانه: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾[3] [من] أنَّ « عليَّ » متعلق بـ « صراطٌ » ، وليس متعلقاً بـ « مستقيمٌ » قولُ الله (عز اسمه): ﴿وَعَلَى الله قَصْدُ السَّبِيلِ﴾[4] ، وهذا واضح .

(٢٠٢) مسألة: [في زيادة (لا) مع لفظ القسَم]:

مثل قوله تعالى: ﴿لا أُقسِمُ بِهَذَا البَلَدِ﴾ [5] على القولين فيه[6]، قوله (تبارك اسمه): ﴿فلا أُقسمُ بمواقعِ النُّجومِ﴾ [7]: من قال في الأول: إن معناه: أقسم بهذا البلد، قال هنا أيضاً: إن معناه: فأقسم بمواقع النجوم، ومن قال هناك: إن معناه على النفي؛ أي: لا

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) قال في معاني القرآن بعد هذه الآية ٢/٦٠٤: «يقول: عليَّ دلالتُه؛ نحو قول العرب: (عليَّ الطريقُ الليلةَ)؛ أي: علي دلالته» .

(٣) سورة الحجر: الآية: ٤١ .

(٤) سورة النحل: الآية: ٩ .

(٥) سورة البلد: الآية: ١ .

(٦) في «لا» ثلاثة أقوال: قال الأخفش: تكون صلة، فهذا قولٌ، وقيل: هي بمعنى « ألا» ذكره أيضاً الأخفش، والقول الثالث: قول أهل التأويل: روى الحسن عن مجاهد قال: «لا» رد لكلامهم، ثم ابتدأ ﴿أقسِمُ بهَذَا البَلَدِ﴾ . إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٥/٢٢٧، وينظر تفسير ابن كثير: ٤/٥٤٦ .

(٧) سورة الواقعة: الآية: ٧٥ .

أقسم به إعظاماً له لما يدل عليه من صنعة البارئ وعظمته ووحدانيته، قال هنا أيضاً كذلك .

فإن قيل فيما بعدُ: فكيف يجوز أن تكون (لا) في قوله [تعالى](١): ﴿فَلاَ أُقسِمُ بمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ غيرَ زائدة، وقد قال فيما بعدُ: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (٢)، فأثبت بذلك قسماً، والنفي والإثبات لا يجوز أن يجتمعا في حالة واحدة ؟!

قيل: معناه أنه لو وقع لكان قسَماً عظيماً، وهذا كقولك: « وا للهِ لا أشتُمُكَ، وإنَّ شتمَكَ لعظيمٌ» ؛ أي: لو [وقع](٣) لكان عظيماً .

فإن قيل: / ألا(٤) يكونان قسَمين وقد أُجيبا معاً؛ أما الأول فجوابه: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ في كَبَدٍ﴾(٥) وأما الثاني فقوله: ﴿إِنَّهُ لَقُرآنٌ كَرِيمٌ﴾(٦). [١٢/ب]

فالجواب: ....(٧)

(٢٠٣) **مسألة:** [في الوقفِ على (عرفات) بالتَّاءِ أم بالهاءِ؟]:

قياس مَن قال في عرفات بترك الصَّرفِ، وشبَّهها بالهاء، والألفَ قبلها بالفتحة إذا وقف ـ أن يقفَ بالهاء أم بالتاء ؟

والجواب: أنه ينبغي أن يقف بالتاء أيضاً، ويدلك على صحة ذلك أنها على كل حال مبقَّاة على أحكام الجمع، ألا ترى أنَّ التاءَ مكسورةٌ في حال النصب عليها

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) سورة الواقعة: الآية: ٧٦ .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) في الأصل: « لا » .

(٥) سورة البلد: الآية: ٤ .

(٦) سورة الواقعة: الآية: ٧٧ .

(٧) بياض في الأصل بمقدار سطر ونصف .

[الذي][1] كانت عليه في قول من صرف وقال[2]:

* تَنَوَّرتُهَا مِن أَذْرِعَاتٍ وَأَهلُهَا *

وقال[3]:

* تخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتِ شَهْراً *

فالتاء مكسورة في القولَين[4]، ولو جرى مجرى الهاء لقال: (من أذرعاتَ)، و(أخو عاناتَ)، كقولك: (من طلحةَ)، و(أخو حمزةَ)، وهذا واضحٌ .

(٢٠٤) مسألة: [في معنى الصَّهْوةِ]:

عندي أنّهم سمّوا ما تحت لِبْدِ الفرسِ صَهْوةً تشبيهاً بالصَّهْوَةِ؛ وهي ما اطمأنَّ من

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هو امرؤ القيس: ديوانه: ٣١، وهذا صدر بيت عجزه:

* أدنَى أَهْلِهَا نَظَرٌ عَالِ *

وفي رواية: «دارها» بدل «أهلها» . والشاهد في: الكتاب ٣/٢٣٣، والمقتضب ٣/٣٣٣، ٤/٣٨، وشرح المفصل ١/٤٧، ٩/٣٤، والهمع ١/٦٨، والخزانة ١/٢٦. وتنوَّرتُها: نظرت إلى نار أهلها، وأذرعات: موضع بالشام يجاور البلقاء وعمّان .

(٣) هو الأعشى، ديوانه: ٢٨٥، وهذا صدر بيت عجزه:

* وَرَجَّى أَوْلَهَا عَاماً فَعَامَا *

وفي شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي ١/١٧٢: «دهراً» بدل «شهراً» ، و«خيرها» بدل «أولها» .

(٤) خلاصة ما قيل في إعراب «أذرعات» و«عانات» ونظائرهما أن فيهما ثلاثة أوجه: كَسْرُ التّاءِ منوّنةً بالنظر إلى حالها قبل التسمية بها، وأنها جمع مؤنث سالم، فتنون تنوين المقابلة، والكسر علامة النصب نيابة عن الفتحة.

وثانيها: كسرُ التّاءِ غيرَ منوّنةٍ بالنظر إلى كونها جمعاً بحسب أصله، وكونه علماً لمؤنث بحسب الآن، فأخذ الكسر من الأول، وعدم التنوين من الثاني؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث .

وثالثها: فتحُ التّاءِ غيرَ منوّنةٍ بالنظر إلى حاله الطارئة، وأنه علم على مؤنث. ينظر المصدر السابق، والمقتضب ٣/٣٣٣، والأصول ٢/١٠٧ .

الأرضِ واجتمع فيه الماءُ، فاجتمعَ في ذلك أمران:

أحدهما: أنَّ موضع اللبْدِ من سَرْجِ ظهر الفرس مطمئنٌّ، بالإضافة إلى حارِكِه[١]، وما أَشرفَ من كاهِلِه[٢]، كما أن الصَّهوةَ من الأرض مكان مطمئنٌّ يجتمعُ فيه الماءُ.

والآخر: أن الموضع الذي يباشَر فيه مجرى الفرس إنما هو صَهْوتُه، التي هي مَفْعَلٌ من ظهره، فسُمِّيَ ذلك الموضعُ صَهْوةً؛ لما يكون في الصهوة (التي هي الأرض المنخفضة) من الماء، فشبهوا سعَتَه في جَرْيِه وغَزْره بالماء أو بمكانٍ مجتمعِ الماءِ، فيكون هذا نحواً من تسميتهم الفرسَ بَحْراً وغَمْراً[٣]؛ لما يراد فيه من كثرة جريه تشبيهاً لذلك بغزارة البحر، وكثرة مائه، فتشبهه .

(٢٠٥) مسألة: [في البناءِ من ضرب على مثالِ جِرْدَحْلٍ، وعِذْيَوْطٍ، وجَحْمَرِش، وقُذَعْمِلَة]:

اعلم أن قياس قول أبي عثمان في بنائه من ضرب وأخواته مثل: سَفَرجَل: ضَرَبْرَبٌ، [و][٤] امتناعه من ضَرَبَّبٍ؛ لأنه لم يأت عن العرب ثلاثيٌّ نحو: ...[٥] بتكرير موضع اللام - أن يقول من (ضَرَبَ) مثل (جِرْدَحْل): ضِرْوَبٌ كشِعْوَذٍ، أو: ضِرْيَبٌّ كعِسْيَبٍّ ، أو: ضِرْبَوْبٌ مثل عِذْيَوْطٍ وذِهْيَوطٍ[٦]، أو: إضْرَوْبٌ كإزْمَوْلٍ[٧] وإسْحَوفٍ[٨]، وإن أردتَ مثل

---

(١) الحارِكُ: أعلى الكاهل. اللسان (حرك) .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) الغَمْر: الماءُ الكثير، وفرس غَمْرٌ: جوادٌ كثير العَدْوِ واسعُ الجري. اللسان (غمر) .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) سقط في الأصل بمقدار كلمة .

(٦) في الأصل: «هيوط» بإسقاط الذال، وذِهْيَوط: اسم موضع. ينظر اللسان (ذهط) .

(٧) الإزْمَوْلَة من الوعول: الخفيف، والشديد الصوت. اللسان (زمل) .

(٨) في الأصل: «إسحرف» وهو تحريف، وناقةٌ إِسْحَوْفُ الأَحَالِيلِ: غزيرةٌ واسعةٌ. اللسان (سحف) .

جَحْمَرش من (ضرَب) قلتَ على قياس قوله: (نَضْوَرِبٌ) كَنَخْوَرِشٍ[١]؛ فيمن أخذه من الخَرْشِ[٢].

ومن كانت النون عنده أصلاً ، وهو القياس ، قال في مثل جَحْمَرش من (ضرَب) ونحوه: ضَرْوَبِبٌ، فألحقه بالأربعة الملحقة بالخمسة .

وإن أردتَ مثال قُذَعْمِلَة[٣] من (ضَرَب) ونحوه قلتَ على هذا: ضُرَبْنِيَةٌ كقُلَنْسِيَةٍ[٤]، أو: ضُرَنْبِيَة كبُلَهْنِيَة[٥] ورُفَهْنِيَةٍ[٦].

وإن ألحقته بالأربعة الملحقة[٧] قلتَ: ضَرَبِّيَةٌ كسُلَحْفِيةٌ. هذا كلُّهُ على قياس أبي عثمان في أنه لا يجمَعُ بين ثلاث لامات .

فأما مَن جمَعَ بينهن ـ وهم العامة ـ فإنك تقول من (ضرَبَ) مثل جِرْدَحْل: ضِرْبَبٌّ، ومثل جَحْمَرش: ضَرْبَبِبٌ، ومثل قُذَعْمِلَة: ضُرَبِّيَةٌ[٨]. قيل له: ما وزن سَفَرْجَلٍ من الفعل؟

---

(١) جَرْوٌ نَخْوَرِشٌ: قد تحرك وخدَشَ، قال ابن سيدة: ليس في الكلام غيره. اللسان (خرش) . وفي القاموس (خرش): «كلب نَخْوَرِشٌ كنَفَوْعِلٍ ـ وهو من أبنية أغفلها سيبويه ـ: كثير الخَرْش» .

(٢) وهو ما ذهب إليه ابن سيدة، وتبعه أبو الفتح محمد بن عيسى العطار، والاشتقاق يؤيد ما ذهبا إليه؛ فإن الخرْش هو الخدْشُ. ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٣٦٤-٣٦٥ .

(٣) القُذَعْمِلُ والقُذَعْمِلَةُ: القصير الضخم من الإبل، مرخم بترك الياءين. اللسان (قذعمل) .

(٤) في الأصل: «فلنشية» وهو تصحيف وتحريف .

(٥) البُلَهْنِيَة: الرخاء وسعة العيش. اللسان (بله) .

(٦) في الأصل: (أفهنية) وهو تحريف، ورُفهنية كبلهنية مبنىً ومعنىً .

(٧) بعدها بياض بمقدار كلمة ولعله: « بالخمسة » .

(٨) هنا سقط في الأصل بمقدار نصف سطر .

قالَ: فَعَلَّلٌ .

ومثال جَحْمَرِش ؟

قال: فَعْلَلِلٌ، وكذلك بقية الخمسة، أفلا تراه كيف جمع بين[١] ثلاث لامات، وهل معنى قولنا: كيف تبني من كذا مثلَ كذا؟ أو لا ترى أنَّ قائلاً لو قال: ما وزن[٢] سَفَرْجَل؟ لقال: ضَرَبَّبٌ، كما أنه لو قيل له: ما وزن سَفَرجَلٍ من الفعل ؟ لقال: فَعَلَّلَ، فقد آل الخلاف إذاً إلى وفاقٍ، وزال الخلافُ المشهورُ عن أبي عثمان في هذا ؟

فالجواب: أنه ليس معنى قولهم: كيف تبني من كذا مثل كذا؟ كمعنى قولهم: ما وزن كذا من كذا؟ وذلك أن معنى قولهم: ما وزن كذا من كذا إنما هو: لو صغت من كذا مثل كذا، فإنما معناه: صغ من هذا الأصل مثالاً صورته كذا لا على وجه التمثيل والرياضة، لكن على حد ارتجاله لغةً ملحقةً بكلام العرب، وعلماً أنه قد صار بصياغتك إيَّاه من أصولهم وعلى أمثلتهم كلمة لهم كالمسموعة منهم .

يدل على ذلك قول أبي عثمان: « وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[٣] » ، فأنت على هذا لو بنيتَ من ضربَ مثل جعفر فقلتَ: ضَرْبَبٌ، لكان / ضَرْبَبٌ كلمةً [١٣/أ] عربية بمنزلة المسموع منهم، نحو: غلام، وفرس، وضرَبَ، ودحرَجَ، وليس كذلك التمثيل للرياضة، إنما ذلك على أنه لو كان صيغ من كلامهم ضربَ ونحوه مثلُ كذا لكانت صورته كذا إلا على أنه من كلامهم، وهذا كقولنا في وزن إبراهيم وأيّوب ونحو ذلك: إنه إنما جاز لنا أن نمثله وهو أعجمي على اعتقاد أنه لو كان عربياً لكان وزنه كذا، فأما

---

(١) «من» في الأصل، وهو تحريف .

(٢) في الأصل: «ما دون» وهو تحريف .

(٣) المنصف ١٨٠/١ .

وهو على عجمته وبُعده عن أصول كلامهم، فلا يجوز تمثيله، ولا الحكم عليه بما يحكم به على أصول كلام العرب، وإذا كان ذلك كذلك صحَّ، وعُرِفَ الخلافُ بين أبي عثمان والجماعة، وزال ما تُصُوِّرَ في ظنِّ السَّائل من أن [هذا الخلاف][1] واقع بينه وبينهم في المعنى، وإن شجر ما بينه وبينهم في اللفظ، وقد أشار أبو الحسن إلى نحو هذا في قوله: فإنْ صاحبَك، فلو جاء هذا فكيف يكون ؟ فإنه لا يجد بداً من .... [2] ذلك[3] ....

(٢٠٦) مسألة: [في تخفيفِ الهمزِ]:

قال أبو الحسن في تصريفه: « إن بنيتَ مثال أُفْعُولٍ من يئست قلتَ: أُوأُوسٌ، وسلْ عن تخفيف الهمز هنا !

فقياس ذلك عندي على قول النحويين أنْ[4] تحذف الهمزة وتُلقي حركتها على الفاء، فتتحرك[5] فتقوى، فتعود ياء فتقول: أُيُوسٌ .

وأما على ما جاء به أبو عثمان من بنائه مثل مُفْعِلٍ من (يئستُ): مُوئِسٌ، ثم إذا خفَّفَت [على][6] قول الخليل في مُووِمٍ[7] قال: مُوئِسٌ[8]، فجعلها بعد الواو بين بين؛

---

(١) بياض مكانه في الأصل .

(٢) سقط في الأصل بمقدار كلمتين .

(٣) بياض في الأصل بعد «ذلك» بمقدار كلمتين .

(٤) في الأصل: «أو» ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل« فتتحرى» ، وهو تحريف .

(٦) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٧) مُفْعِلٌ من اليوم. ينظر قول الخليل هذا وسؤال أبي عثمان له في المنصف ٣٥/٢، وفي الأصل: «مودم» وهو تحريف .

(٨) وهو خلاف ما جاء به النحويون؛ فهو يقولون في مُوئِسٍ إذا خففوا الهمزة: «مُيِس» ؛ لأنهم ألقوا حركتها على الواو، فسقطت الهمزة، ورجعت الواو إلى الياء لما تحركت بالكسر؛ لأنه من يئست، وهو الصواب والقياس. ينظر المقتضب ٣١٤/١ .

لمشابهتها بانقلابها الألف، وذلك مسطور عنه في تصريفه[١]، فقياس عندي أيضاً أن يقول في تخفيف (أُوأُوسٍ): أُوْوُوسٌ، فيجعل الهمزة بعد هذه ألفاً بين بين؛ لانقلابها ....[٢] جميعاً عن فاء يئست فاعرفه! .

وكذلك مَعَاوي من ذلك مثلُ أَبابيلَ، فلو خفّفت عاد الخلافُ .

(٢٠٧) مسألة: [في البناء من قَضَيتُ على مثال جَحْمَرِش]:

يجوز عندي على قياس قول أبي عثمان: إنه لا يجمع بين ثلاث لامات أن يُبْنَى من قضيتُ[٣] ونحوِه مثلُ: جَحْمَرِش إذا كان [ممن حَذَفَ][٤] أو ممن بدَّل، وذلك أنه إن حذف قال: قَضْياً، وإن أبدل قال: قَضْواً، وأياً ما صنع منهما، فقد زال به عند اجتماع ثلاث لامات إما بالحذف، فإنما معه لامان، وإما بالبدل، فقد اختلفت اللامات، فزال ما كان يكرهه من اجتماعهن؛ ألا ترى أنْ يسهلَكَ لما اختلفت لاماته ساغ عند أبي عثمان وغيره ـ فلا خلافَ ـ قبولُه، وقد كان أبو علي مرة أجاز: « قَضْيَايٌ[٥] » ، ثم رأيته بعد ذلك قد منع منه منعاً قوياً، فعلى ما أجازه من « قضْيَايٌ » قد اختلفت اللامات أيضاً، وهذا واضح فاعرفه !.

(٢٠٨) مسألة: [في امتناع أبي علي من بناء «قَضْيَاي» على مثال جَحْمَرِش]:

أجد ما امتنع له أبو علي من أن يقولَ[٦] في مثل جَحْمَرِش من قَضَيتُ «قَضْيَايٌ» أنه

---

(١) المنصف ٢/٣٨ .

(٢) سقط في الأصل بمقدار كلمتين .

(٣) في الأصل: «قضيب» وهو تحريف .

(٤) سقط في الأصل .

(٥) في الأصل: «قضياني» وهو تحريف .

(٦) في الأصل: «يقوى» وهو تحريف .

قال: إذا جرى المضَاعَف في الإلحاق مجرى غيره، فاحتمل ظهور تضعيفه، فكذلك يجب أن يجري المعتل في الإلحاق مجرى[1] الصحيح، فيصح صحته، فلا يجب على هذا أن يقول: قَضْيَايٌّ، وهذا سقط عندي من قوله لأمرين:

أحدهما: أنه هو نفسه قد أجاز في هذه المسألة نفسها أن تحذف اللام الأخيرة فتقول: قضياً، وأجاز أيضاً البدل، وهو قَضْيَوٍ على حد ما أجازه أبو الحسن فيها من الحذف والقلب؛ أفلا تراه كيف أعل تارة بالحذف، وأخرى بالقلب في موضعٍ قد خطر فيه التغيير، فأوجب له السلامة والتصحيح، فهذا أحدهما .

وأما الآخر: فلأنه وكلَّ أحدٍ (من مخالفٍ أو موافقٍ) قد يغير ما ورد من الملحق بحرف اللين؛ وذلك أنك لو بنيتَ من غزوت أو رميت مثل جعفر لقلتَ: غَزْوىً، ورَمْياً، وأصلها: غَزْوَوٌ ورَمْيَيٌ، فغيرت اللام الثانية إجماعاً بلا توقف كما ترى، وإن كانت الكلمة ملحقةً بحرف اللين، فهذا أمرٌ ـ كما تراه ـ ظاهرٌ .

...[2] وأيضاً فإن الملحق إنما أتته القوة؛ لأنه احتذى به شبه الأصل، والأصل نفسه الذي قوَّى الملحق لشبهه، قد يلحقه من التغيير ما تدعو الحال إليه نحو: قام، وباع، وغزا، و...[3]، وعصى، وعمى، فإذا كانت الأصول / أنفسها على قوتها تدركها عللٌ إذا أوجبتها الأحوال لها مما هو لاحقٌ بها، ومحمولٌ على الصحة عليها، وإنما أتته القوَّةُ لشبهه به ـ [كانت][4] أجدر باحتمال التغيير وقبوله، فافهم ذلك ! [١٣/ب]

---

(١) في الأصل: «فيجري» وهو تحريف .

(٢) سقط في الأصل بمقدار أربع كلمات .

(٣) سقط في الأصل بمقدار كلمة .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٢٠٩) **مسألة: [في اليَمِي، ونقلِ حركةِ الإعرابِ في الوقفِ، والنَّسبِ إلى طَيِّئٍ]:**

قيل في قوله[١]:

* مَرْوَانُ مَرْوَانٌ أَخُو اليَومِ اليَمِي *

قولان[٢]: أحدهما: أنه أراد اليَومَ بمعنى الأَيْوَم، وهو الشَّديد، يقال: يَوْمٌ يَوِمٌ، وليلةٌ لَيْلاَءُ، فيَوِمٌ وأَيومٌ كشعِث وأشعَث، وخشِن وأخشن، ومعناه: أخو اليومِ السَّهلِ اليومُ الصَّعبُ، أي: الأمر، ولا يثبت على حال، فهذا كقوله[٣]:

ولا يحسبونَ الخيرَ لا شرَّ غيرُه ولا يحسبون الشَّرَّ ضربةَ لازبِ

[و][٤] الآخر: أنه أراد:أخو «اليَوْمُ اليَوْمُ»؛ أي: يقال في الشدة: (اليَوْمُ اليَوْمُ)، ومعناه: اليومَ تقعُ الشِّدَّةُ والحالُ الصَّعبةُ .

قلتُ في هذا كما قلتُ في الأول، وغيَّرَ المثال ضرورةً من فَعْلٍ إلى فَعِلٍ، ثم قلب فصار إلى فَلِعٍ، وتقديره على هذا: اليَمِو، فقلب الواو؛ لانكسار [الميم قبلها فصار إلى][٥] اليَمِي . هذا آخر ما قالوا فيه، وفيه عندي بعد ذلك أنه صار من فَعْلٍ إلى فَعِلٍ لأحد

---

(١) أنشده سيبويه وابن جني بلا نسبة، وفي اللسان (كرم) معزو لأبي الأحرز الحماني، وبعده:
* لِيَومِ رَوْعٍ أو فِعَالِ مُكرَمِ *
ينظر الكتاب ٣٨٠/٤، والخصائص ٦٤/١، والمنصف ١٠٢/٢، والمحتسب ١٤٤/١. ومروان في البيت هو مروان بن محمد بن مروان بن الحكم بن العاص .

(٢) ينظر الخصائص ٧٦/٢-٧٨ .

(٣) هو النابغة الذبياني في ديوانه: ٤٨ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وقبلها بياض في الأصل بمقدار كلمتين .

(٥) بياض في الأصل مكانها .

أمرين: إما أن يكون كما أنشده أبو زيد من قول الراجز[١]:

عَلاَمَ قَتْلُ مُسْلِمٍ تَعَمُّدَا

مُذْ سِتَّةٌ وَخَمِسُونَ عَدَدَا

فنقله من فَعْلون إلى فَعِلون ضرورة؛ لإقامة الوزن .

وإما أن يكون أراد:أخو «اليومُ اليومُ»، ثم قلب اللام إلى موضع العين، فصار إلى اليَمِو، ومثاله: فَلِعٌ، ثم إنه شبه المعتل بالصحيح، فنقل الضمة إلى الساكن قبلها على حد قولهم: «هذا بَكُرْ» في الوقف، فصار تقديره: أخو اليَوْمِ اليَمُو، فلما انضم ما قبل الواو، وهي [طرف في الاسم][٢] أجراها مجرى أَدْلٍ وأَحْقٍ[٣]، فأبدل[٤] من الضمة كسرة، ومن الواو ياء، فصار اليَمِي كَأَدْلٍ[٥].

فإن قيل: قد عُلم أنه ليس بنيَّةِ الاسمِ على هذا، وإنما هو نقلٌ عرضَ في الوقف، فهلا لا يُعتدُّ به، كما لم يعتدَّ بعوارض الوقف لما لم يكن لازماً كـ(خالدْ)، و(يجعلْ)، ونحوِ ذلك .

قيل: هذا، وإن كان من عوارض الوقف، فإنه قد تُحُومي فيه ما يُتحامى من اللازم؛ ألا ترى أنهم لم ينقلوا في نحو (هِنِدٌ) فيقولُوا: (عَدَتْ هِنُدْ) مخافة الخروج من الكسر[٦]

---

(١) أنشده أبو زيد بلا نسبة، وقد ورد على «تَعَبَّدَا»، وروي على «تَعَبُّدا» بصيغة المصدر . انظر: النوادر: ١٦٥، والخصائص ٧٧/٢، والمحتسب ٨٦/١، والهمع ١٥٧/٢ .

(٢) بياض في الأصل مكانها .

(٣) جمعُ دَلْوٍ وحِقْوٍ .

(٤) في الأصل: «ما يدل» ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل «فأدل» وفيه حرَّف الكاف إلى الفاء .

(٦) في الأصل: «العكس» ، وهو تحريف .

إلى الضم اللازم، و لم يقولوا في جُمُلْ: مررتُ بجُمِلْ؛ مخافة أن يصيروا في الاسم إلى المثال المختص بالفعل، بل قالوا فيهما جميعاً بخلاف ما جاء في (فَعِلْ)، فقالوا: (هذه هنِدْ، ومررتُ بجُمُلْ)، فرأوا الإتباعَ أمثلَ من مصيرهم إلى مثالٍ مستنكر، وكذلك أيضاً استنكروا «اليَمِوِ» كاستنكارهم[1] «أدلُوٍ» .

فإن قلتَ: فقد قالوا: «هذا الرِّدُؤْ، وعجبت من البُطِئْ، والرِّدِئْ والبُطُؤْ» ، فجاءوا بـ«فُعِلٍ» و«فِعُلٍ» في الاسم[2]، فإن ذلك مما سَأَلتُ عنه أبا علي، فاعتذر عنه بأن قال: إنما تجشموا ذلك مع الهمزة خاصة؛ لأنهم أرادوا العناية بها في الوقف لغموضها...[3]، والأمر عندي على ما ذكر، فاعرف من حال «اليمي» في القول الثاني ما...[4] من أصحابنا لم يذكر حقيقة علة نقله من «فَعْلٍ» إلى «فَعِلٍ» .

وعلى ذكْرِنا «فَعْلاً» ، و«فَعِلاً» ما أنشدَه أبو زيدٍ من قوله[5]:

* مُذْ سِتَّةٌ وَخِمِسُونَ عَدَدَا *

تقويةً لما يذهب إليه [يونسُ والخليلُ من][6] أنه إذا نسب إلى «فَعْلة» ولامُها ياءٌ حَرَّكَ العينَ بالفتحِ،وقلب الياء ألفاً[7]،ثم قلب الألف واواً،فقال في ظَبْيَة:ظَبَوِيٌّ[8]، وذلك أنه

---

(١) في الأصل: «كاستنكارها» .

(٢) وفي الكتاب ٢٤٤/٤: «واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فُعِلٌ، ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فِعُلٌ» ، وفي المقتضب ١٩٣/١ مثله، وقد ذكر ابن جني في المنصف ٢٠/١ اسماً واحداً على فُعِل؛ وهو دُئِل (وهي دويبة). وينظر أيضاً الكتاب ١٧٧/٤-١٧٨ .

(٣) سقط في الأصل بمقدار كلمتين .

(٤) سقط في الأصل بمقدار أربع كلمات .

(٥) سبق تخريجه ص: ١١٤ .

(٦) بياض في الأصل مكانه. وانظر الكتاب ٣٤٧/٣ .

(٧) في الأصل: «فاء» وهو تحريف .

(٨) وفي الكتاب ٣٤٧/٣: «وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظَبْيَة: ظَبْيِيٌّ، ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا» فيجري مجرى ما لا يعتل، وكأنك نسبت إلى شيء ليس فيه ياء .

اعتبر قوة التغيير بحذف الهاء لا محالة، فشبه حذفها ههنا بحذفها في حنيفة، فكما غير هناك فقيل: حَنَفِيٌّ، كذلك غير هنا فقيل: طَبَوِيٌّ، فتصوّر «فَعْلة» كأنَّ أصلَها «فَعِلَةٌ»، فلما آثر تغيير ما بقي بعد حذف الهاء، صار بالتغيير إلى أنه كأنه راجع أصلاً، كما أنه لما أوجَبَ على نفسِه الرَّدَّ في «أخ» و «أب» ، ورجعَ الأصلُ فقيل: أَبَوِيٌّ وأَخَوِيٌّ، وكما أنه لما أوجب التغيير في تكسير «أَمَةٍ» قيل: (إِمْوَانٌ)[١]، فروجِعَ الأصلُ، ولذلك نظائر، فكأنه لما صار بظَبْيَةٍ إلى ظَبِيَةٍ، كان في ذلك بمنزلة مَن رَاجعَ أصلاً، كما أنه ...[٢] صار كأنه بالضرورة راجع أصلاً، والموضع الجامع للحالين كثُر واستمر، وجواز التخفيف في «فَعِلٍ» ومصيره إلى «فَعْلٍ» كفَخْذٍ وفَخِذٍ، وعَلْمَ في عَلِمَ وبابه، فلما كان ذلك طريقاً لهم مسلوكاً وندباً منهم مألوفاً، وأُريد التغيير في ظَبْيَةٍ، فكان حذف الهاء الداعي [إلى التغيير][٣]، والتغيير أعني [به][٤] باب حنيفة وغيره، صار كأنَّ أصل ظَبْيَةٍ عنده: [ظَبِيَةٌ][٥]، فلما نسب كان كأنه إنما نسب إلى ظَبِيَةٍ، فأبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، ثم أبدل الألف واواً، فقال: ظَبَوِيٌّ، كقوله في عَمِيَّةٍ: عَمَوِيٌّ، وفي سَجِيَّةٍ: سَجَوِيٌّ، فصارت المراجعة في ذلك لما هو كالأصل، بمنزلة المراجعة بما لا ينصرف إلى الصرف الذي هو الأصل / وغير ذلك، وإجراء المعتل مجرى الصحيح، وإظهر التضعيف، ونحو ذلك مما يُراجع، فتُرجع الضرورةُ الأصولَ، وتُعيد الهاء لها عن الفروع . [١٤/أ]

---

(١) في الأصل: «أموات» ، وهو تحريف، والصواب «إِمْوَانٌ»، ومنه قول الشاعر: (وهو القتَّالُ الكلابيُّ):

أَمَّا الإِمَاءُ فَلاَ يَدعُونَنِي وَلَداً ... إِذَا تَرَامَى بَنُو الإِمْوَانِ بِالعَارِ

ينظر الكتاب: ٤٠٢/٣ .

(٢) سقط في الأصل بمقدار خمس كلمات، ولعلها: «لمَّا قلب الياء واواً في النسب» .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٢١٠) مسألة: [في أصل قولهم: ما بالُكَ؟]:

أطلت البحث عن أصل قولهم: «ما بالُكَ؟» فتمادى بي الوقت عن وُجْدَانه، ثم إلى الرأي فيما بعد، فأدى إلى أنه من لفظ البَولِ ومعناه، وطريق ذلك سهل بما وصى به سيبويه من أن العين إذا كانت ألفاً مجهولة، حُكم عليها بالواو، نحو: «آآةٌ»[١]، ثم إني وجدت معناه بعد تحصيل لفظه مضاهياً لمعنى البول، ومشاركاً له في أصله، كقولهم: «صالحُ الحال»، والحال نفسها اسمٌ للحَمْأةِ[٢]، وإنما سُمِّيت الحَمْأَةُ حالاً دون الاستحالة، والحَمْأة أن تكون حَمْأَةً؛ لأنها أجزاء استحالت، وإنما سميت هيئة الإنسان وما هو عليه حالاً لما فيها من معنى الاستحالة، والتَّنَقُّل من معنى إلى معنى؛ ألا ترى أن الشيء الواحد تتغير عليه الأحوال الكثيرة من الصلاح تارة، والفساد أخرى، والقلة تارة، والكثرة أخرى، والشدة واللين، والقوة والضعف، وغير ذلك مما تتغاير فيه أحوال الأشياء.

وكذلك الطين[٣] ونحوه؛ لما فسد وزال عن صورته الأولى سمي حالاً؛ لما لحقه من الاستحالة.

فإن قيل: الحال قد تكون حسنة، كما تكون قبيحة، وتكون طيبة كما تكون رديئة، وغير ذلك، فتقع شائعة في الأمرين، غير مقصورة على أحدهما، وأنت في اشتقاقك الحَمْأَةَ للحال[٤] قد قصرتها على الفساد دون الصلاح، وصيرت...[٥] (ح و ل)

---

(١) واحدةُ الآءِ، وهو شجر، وقيل: ثمرُ السَّرْحِ، وقيل: عنبٌ أبيضُ يأكلُه النَّاسُ، ويتخذون منه رُبّاً. انظر اللسان (أوأ)، والخصائص ٣/٦٦.

(٢) الحال: الطين الأسود والحَمْأة. اللسان (حول).

(٣) في الأصل: «الطير»، وهو تحريف.

(٤) بعدها الحَمْأة في الأصل، وهي زيادة لا معنى لها.

(٥) بياض في الأصل قبله بمقدار كلمة، ولعلها: (ح م أ ل...).

كأنَّهُ إنَّمَا موضوعه الفساد دون الصلاح، وفي هذا إخراج الفرع عن حكم الأصل؛ لما لحق الفرع، والاقتصار به على أحد الاسمين، وشياع الأصل فيهما كليهما .

قيل: لا ينكَر أن يكون الأصل للكلمة على الاحتمال، ثم يحضر فروعها بالاقتصار؛ ألا ترى أن كل البيوت لله سبحانه، ثم خصوا الكعبة بأن قالوا فيها: بيت الله، وخصوا أيضاً الثمين من الحجارة بالجوهر، وإن كان الجوهر في الأصل شائعاً في أصول الأجسام، عائداً غير مقتصر على نوع دون نوع .

ومثله في الأصل[١]: (ب ك ر) إنما هو للتقدم في الأشياء، لا وقت له يخصه دون وقت؛ ألا ترى إلى قوله[٢]:

بَكَرَتْ تَلُومُكَ بَعْدَ وَهْنٍ في النَّدَا   بَسْــلٌ عَلَيكِ مَلاَمَتِي وَعِتَابِي

أي: تقدَّمَتْ، ولم ترد به أول النهار لقوله: « بعدَ وَهْنٍ » ، وهذا يختص الليل دون النهار، ومنه: « باكورةُ الثَّمرةِ » لأولها وما يتقدم منها، ومنه: « نخلةٌ مِبْكرةٌ » إذا تقدم حملها، ثم إنهم قالوا في أكثر الأمر: بَكرْتُ، وابتكرْتُ، وأَبكرْتُ، وبَكَّرْتُ[٣] في الحاجة، فاقتصروا به على أول النهار، مع ما قدمناه من أن أصله التقدم البتة، لا يخص وقتاً دون وقت. وكذلك قولهم في الحمْأة: « الحال » ، اقتصروا به في هذا الوضع على الاستحالة إلى الفساد دون الصلاح، وكذلك قولهم: « قد استحال فلان » يريدون به الفساد...[٤] الصلاح، فهذا استفعل من الحال الذي هو الحمْأة، فإذا صح استمراره (معنى الفساد في

---

(١) في الأصل: «أصل» .

(٢) لضَمْرة النَّهشليّ في اللسان (بسل)، والبَسْلُ من الأضداد، وهو الحرام والحلال، الواحد والجمع، والمذكر والمؤنث في ذلك سواء، وقد أنشده في مثل هذا البيت لمعنى الحرام .

(٣) في الأصل: «بطرت» وهو تحريف .

(٤) سقط في الأصل بمقدار ثلاث كلمات، ولعلها: (من أمره دون) .

«ح و ل») لم ينكر أن يكون معنى البال من البول؛ لاستحالته وفساده .

ويؤكد ذلك قولهم: «قد حالَ عن [العدل إلى الجَور][1]» قال ذلك في الغرر (وصف الذم)، ولا يقولون: قد حال [عن الجور][2] إلى العدل، ولا حال عن القبيح إلى الحسن، إنما يستعمل ذلك في الذم دون المدح، وإذا كان البال بمعنى الحال، وكان في الحال ما قدمنا ذكره من معنى الاستحالة والفساد، ثبت في نفسك أن البال من لفظ البول ومعناه، وذلك يؤكد حكم سيبويه على أن هذه الألف منقلبة عن الواو، وذلك مما أحمله من قوله: (أأأةٌ): إنها مما حكاه عن الخليل، كأنها: قرْأأت، فاعرف ذلك .

فإن قلتَ: فقد قال امرؤ القيس[3]:

فَـــإِنْ تُقْبِلِي بِالوُدِّ أُقْبِلْ بِمِثْلِهِ وَإِنْ تُدْبِرِي أَذْهَبْ إِلى حَالِ بَالِيَا

فأضاف الحال إلى البال، والشيء لا يضاف إلى نفسه...[4] كقوله [تعالى][5]: ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ اليَقِينِ﴾ [6]؛ لأن ذلك معناه خالص اليقين، وليس الحال والبال عندك إلا شيئاً واحداً.

قيل: لا يجوز أن تكون[7] الحالَ هنا هي البال البتة، ولا بد من فرق ما بينهما، وهو أن معناه: أذهبْ إلى محصول بالي؛ وذلك أنهم يقولون: (ما حالُ زيدٍ؟) أي: ما محصول

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل أيضاً .

(٣) لم أجده في ديوانه، وقد يكون في إحدى روايات الديوان، فرواياته كثيرة، ويقوي ذلك مجيء قصيدة له على ذات الوزن والقافية، وفي ذات الغرض، وصدرها بقوله:

تَذَكَّرْتُ لَيلَى والسِّنِينَ الخَوَالِيَا وَأَيَّامَ لاَ نَخْشَى عَلَى اللَّهْوِ نَاهِيَا

(٤) سقط في الأصل، ولعله: «إلا إذا أفاد معنىً» .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) سورة الحاقة: الآية: ٥١ .

(٧) في الأصل: «يكون» ، وهو تصحيف .

أمره؟ فمعناه: إني أرجع ورائي، وأركن إلى محصول أمري ومستقر حالي. ومستقرُّ الحال ليس بنفسه الحال؛ لأن الحالَ أعمُّ بما استقرَّ منها، فصار من باب إضافة البعض إلى الكل.

ومثل الحال في المعنى الشأن، تقول: / ما شأنُك؟ وما حالُك؟ وما بالُك؟، وذلك [١٤/ب] أن الشأن أحد فواصل قبائل إلى الله، فإذا صرت بالتوهم إلى آخر القرينة، تحولت به عنها إلى القبيلة الأخرى، والموضع الذي فصل بينهما، وأصارك من إحداهما إلى الأخرى هو الذي [أحا]لَكَ[1] عن موضع إلى آخر، وكذلك قولهم: ما شأنُك؟ أي: ما تجد ذلك؟ فنقلك من صورة إلى أخرى، وكأن ذلك إنما كان عيباً عندهم؛ لأنهم مما يكرهون التلون والتنقل، ويذمون عليه، ويحبون الثبات والإقامة على الشيء، ويمدحون به، قال الله سبحانه: ﴿كُلُّ شَيءٍ هَالِكٌ إلاَّ وَجْهَهُ﴾[2] فمدح - عزَّ اسمُهُ - بثباته مع عدم الأشياء وتنقلها، وقال الآخر[3]:

أَلاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

وقال الآخر[4] ذامّاً:

* كَأَبِي بَرَاقِشَ كُلُّ لَونٍ لَونُهُ يَتَخَيَّلُ[5] *

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) سورة القصص: الآية: ٨٨.

(٣) هو لبيد بن ربيعة العامري. انظر ديوانه: ٢٥٦، والمغني: ١٧٩.

(٤) هو الأسدي كما في اللسان (برقش).

(٥) قيل: أبو براقشَ طائرٌ يتلوَّنُ ألواناً، شبيهٌ بالقنفذِ، أعلى ريشِه أغبرُ، وأوسطُه أحمرُ، وأسفَلُهُ أسْودُ، فإذا انتفش تغير لونه ألواناً شتى، وقبل هذا البيت:

إنْ يَبْخلُوا أو يجبُنوا أو يَغدِرُوا لا يَحفِلُوا

يَغـدُوا علَيكَ مُرَجَّلِـينَ كَأَنَّهُم لم يَفعَلُوا

=

وقال الآخَرُ[1]:

كَأَنَّكَ مِن بَقَايَا قَومِ مُوسَى فَهُمْ لاَ يَصْبِرُونَ عَلَى طَعَامِ

ويدلُّك أيضاً على قبح التنقل عندهم قولهم في المثَلِ: « من شَمَّ خمارَكِ بعدي؟ »، كان أصله أن رجلاً سافر عن امرأته، أو سافرت عنه وهي بحال عنده مرضية، ثم التقيا فأنكر منها خلقاً فقال: مَن شمَّ خمارَكِ بعدي؟ أي: ما أحالَكِ عما كنت أعهد؟ ونسبها إلى ما يقبح ذكره، أي: ممَّنْ دنوتِ؟ ولمن لاطفت حتى أفسدك وأحالك عما كنتُ أرضاه منكِ؟

فأما قولهم: « لا حول ولا قوة إلا باالله » فمن أصل الباب الشَّائع، لا من فرعه المختص؛ أي: لا قدرة ولا تصرف إلا با لله؛ أي: يعطيه ا لله، فحذف المضاف، فهو إذاً في شياعه وبعده من الاختصاص[2] بأحد القبيلين كـ « بَكَرَتْ تَلُومُكَ » ، وليس كقوله[3]:

* بَكَرْنَ بُكُوراً وَاسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ *

وكذلك الحيلة هي أصل الباب شائعةٌ. قال أبو زيد: « لا حيلة ولا محالة » ، وعليه

= كَأَبِي بَرَاقِشَ كُلُّ لَـونٍ لونُهُ يَتَخَيَّلُ

يصف قوماً مشهورين بالمقابح لا يستحون ولا يحتفلون بمن رآهم على ذلك . المصدر نفسه .

(١) لم أقف على نسبته .

(٢) في الأصل: «الاقتصاص» وهو تحريف .

(٣) هو زهير بن أبي سُلمى، ديوانه: ١٠، وهذا صدر بيت عجزه:

* فَهُنَّ وَوَادِي الرَّسِّ كاليَدِ لِلفَمِ *

وفي رواية أخرى: «لوادي الرس». انظر تفسير أرجوزة أبي نواس: ٨٨، ومعجم البلدان ٤/٢٥٠ .
والسُّحْرَةُ: اسم للسَّحَر، والرَّسُّ: البئر، وهو هنا ماء لبني منقذ بن أعياء من بني أسد .

بني كتاب « حيلة ومحالة » ، وكذلك مُحال هو أصل الباب، قال الشاعر[١]:

* أُبيحَ لَهُ رِزقُهُ وَلَيسَ بمُحْتَالِ *

أي: ليس بمتصرف ولا متحرك، وإن كان الناس قد أولعوا بقولهم: « فلان محتال » يريدون به صفة الذم؛ أي: يعمل الحيلة في تناول ما ليس له تناوله .

وقد عرفت الآن باب (ح و ل) وطريق اتساعه واختصاصه بعد شياعه، وإنما الغرض منه ما آثرنا بإثباته من الجمع بين الحال والبال، وأنهما مصيرهما إلى الفساد وضد الصلاح، فاعرف ذلك .

(٢١١) مسألة: [في تقارب الألفاظ لتقارب المعاني]:

مما كنت قدمت في غير موضع ذكره، أعني تقارب الألفاظ لتقارب المعاني: (ح ص ر)[٢] و(ح ص ن) و(ح ص ل)، ألا ترى أن الحصر والتحصين والتحصيل[٣] كل ذلك فيه معنى الضبط والحجر والإمساك، وضد البساطة والاسترسال .

(٢١٢) مسألة: [في قوة اتصال المبتدأ بخبره]:

مما يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره قراءة من قرأ: ﴿الحمدُ لُلّـهِ﴾ [٤] بضم اللام،

---

(١) لم أقف على نسبته أو تمامه.

(٢) في الأصل: «د ر ن» ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل: «التحقيق» ، وهو تحريف أيضاً .

(٤) سورة الفاتحة: الآية: ٢ .

وفي المحتسب ٣٧/١: «قراءة أهل البادية ﴿الحمدُ لُله﴾ مضمومة الدال واللام، ويراد بقراءة أهل البادية: ما يقرؤه بعضهم سليقة لا يراعي الرواية في القراءة، ومن ذلك قراءة رؤبة: « فأما الزبد فيذهب جُفَالا » [الرعد: ١٧]. ذكرها الزمخشري في الكشاف .

ألا ترى أنه شبهه بطُنُب، وبُرُد، فلولا أن المبتدأ قويُّ الاتصال بخبره لما شُبها معاً بالجزء الواحد، وهو الطُّنُبُ والبُرُد[١]، فيضاف هذا إلى قراءة من قرأ[٢]: ﴿فَإِذَا هِيَ تَّلقَّفُ﴾ [٣]، وقد كتبته فيما قبل[٤].

وكذلك قرأ من قرأ[٥] أيضاً: ﴿الحمْدِ لِلَّهِ﴾ [٦] بكسر الدال؛ ألا ترى أنه شبهه بإبل، وإطل، والقول فيهما واحد، والفائدة...[٧] فيهما واحدةٌ .

وإذا صح بما قدمناه وبغيره مما ندع ههنا ذكره قوة اتصال المبتدأ بخبره ، قوي أيضاً قبحُ قول الفرزدق[٨]:

---

(١) في الأصل: « الجمد » ، وهو تحريف .

(٢) هو ابن كثير. المحتسب ١/٣٨ .

(٣) سورة الأعراف: الآية: ١١٧ .

(٤) ذكر ذلك في المحتسب ١/٣٨-٣٩ فقال: «ومثله أيضاً في الدلالة على هذا المعنى قراءة ابن كثير ﴿فإذا هيَ تّلقّفُ﴾ ألا ترى إلى تسكين حرف المضارعة من «تّلقّف»، فلولا شدة اتصاله بما قبله، للزم منه تصور الابتداء بالساكن » .

(٥) قال ابن جني في المحتسب ١/٣٧: «ورواها لي بعض أصحابنا قراءةً لإبراهيم بن أبي عبلة: ﴿الحمدِ لِلهِ﴾ مكسورتان، ورواها أيضاً لي قراءة لزيد بن علي (رضي الله عنهما) ، والحسن البصري (رحمه الله) » . وينظر مختصر الشواذ لابن خالويه ص: ١ .

(٦) سورة الفاتحة: الآية: ٢ .

(٧) بياض في الأصل بمقدار كلمة، ولعلها (منهما) .

(٨) ليس في ديوانه، ولعله قد سقط منه خاصة أن الديوان قد اشتمل على قصائد ومقطوعات على نفس البحر والقافية . وهو له في الكتاب ١/٣٢، والكامل ١/١٨، والأصول ٢/٧٢١، وبلا نسبة في المسائل البصريات ١/٤٤١، والخصائص ١/١٤٦، ٣٢٩، ٢/٣٩٣ .

وهذا عجز بيت صدره:

* وَما مثلُهُ في النّاسِ إلاّ مملّكاً *

ويستشهد بهذا البيت لوقوع التعقيد المعنوي الذي وقع للإخلال بترتيب كلماته. انظر الأوجه الإعرابية في

=

أكثر اللغات إنما هو تصحيحها في يَوْجَلُ، ويَوْهَلُ، ويَوْحَلُ، وإنما البدل فيها على شذوذ وقلة[١]، بالإضافة إلى التصحيح في (يوجل)، وهذا واضح .

(٢١٤) مسألة: [في شدة اتصال المعطوف بالمعطوف عليه]:

مما يدل على شدة اتصال المعطوف بالمعطوف عليه قراءة من قرأ[٢]: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقْ وَيَصْبِرْ﴾ [٣] بإسكان القاف؛ وذلك أنه شبه المنفصل بالمتصل؛ فصار (يتَّقْ)[٤] بمنزلة (عَلْمَ)، فأسكن الثاني كما أسكن في (عَلْمَ)، فلولا شدة اتصال المعطوف بالمعطوف عليه، لما جاز تشبيه المنفصل بالمتصل، فهذا ...[٥]، ويشهد له من وجه القياس: أن ما عطف بالواو بمنزلة ما جمع في لفظة واحدة، ألا ترى أن قولك: (قام زيدٌ وعمرٌو) بمنزلة قولك: (قام الرّجلان) في أنه لا ترتيب في أحد الموضعين؛ لأنه يجوز أن يكونا قاما معاً، ويجوز أن يكون أحدهما قبل الآخر على وجه البدل، هذا من هذا، وهذا من هذا، وأما قوله[٦]:

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ ا للهَ مَعْهُ ... وَرِزْقُ ا للهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِي

فإن اتصال القاف بالفاء أقوى من اتصال القاف في « يتَّقْ » بالواو في قوله[٧]:

---

(١) ينظر الكتاب ٤/١١١ .

(٢) قرأ ابن كثير وقُنْبل «من يتَّقي» بإجراء المعتل مجرى الصحيح، وقرأ الباقون «من يتقِ» بغير ياء مجزوماً بالشرط. أما هذه القراءة فلم أقف عليها في أي من كتب التفسير أو القراءات . وقد ذكرها في الخصائص ٢/٣٣٩، وانظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢٦٧، والتبيان ٢/٣٢، والبحر ٥/٣٤٢، وحجة القراءات: ٣٦٤-٣٦٥ .

(٣) سورة يوسف: الآية: ٩٠ .

(٤) في الأصل: «يقو» وهو تحريف .

(٥) سقط في الأصل بمقدار أربع كلمات، ولعلها: (شاهد له من جهة السماع) .

(٦) بلا نسبة في الخصائص ١/٣٠٦، ٢/٣١٧، ٣٣٩، والمحتسب ١/٣٦١، والحجة لابن خالويه: ٢٣٩، والهمع ١/٥٢، واللسان (أوب، وقي) .

(٧) في الأصل: «وقوله» وهو تحريف .

* أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ *

(٢١٣) مسألة: [في إبدالِ فاءِ افتعَلَ ياءً]:

أنشدَ الكسائيُّ فيما أظنُّ:

* وَايتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوءِ الفَرْقَدِ[١] *

وجَّهَه[٢] لكنْ أَجرَى الوصلَ مُجرى الوقفِ، فجاءَ به على لغةِ أهلِ الحـجازِ [في][٣] ايتزَنَ، وايتعَدَ، فوصلَ وأقرَّ الياءَ التي إنما تكونُ مع الوقفِ والابتداءِ /، هذا وجهه . [١٥/أ]

فإن قلت: هل يكون على أنه ...[٤] اتَّصَلَتْ، فثقل عليه الحرفان، فـأبدل الأول من التضعيف ياء، كقوله[٥]:

(رَأَتْ رَجُلاً أَيْمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَت   فَيَضْحَى، وأَمَّا بالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ)؟

فإن ذلك لا يتوجه عندي ههنا، وذلك أن الـذي قـد اشـترط[٦] [اتَّـزَنَ][٧] واتَّصَـلَ،

هذا البيت في المسائل البصريات ١/٤٤١ .

(١) لم أقف على نسبته، وفي اللسان (وصل): «وقوله: أنشده ابن جني:

قامَ بها يُنْشِدُ كلَّ مُنْشِدِ   وايتصلَتْ بمثلِ ضَوْءِ الفرْقَدِ

والفَرْقَدُ: نجم في السماء لا يغرب، ويطوف بالجَدْي، وهو أحد نجمين يسمَّيان الفَرْقَدين» . والبيت في: سر الصناعة ٢/٧٦٤، وشرح المفصل ١٠/٢٦، وشرح الملوكي: ٢٤٨، وضرائر الشعر: ٢٢٨ .

(٢) هنا انقطاع في الكلام .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) كلمة غير واضحة في الأصل على: «دارك» ولعلها: «أرادك» فحذف الهمزة ، وحرف بعد ذلك .

(٥) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه: ١٢١، والبيت له في الكامل ١/٤٣، والأغـاني ١/٨٠، والخزانة ٤/٥٥٢، وبلا نسبة في الهمع ٢/٦٧. وفي رواية: «وأيما» في الثانية أيضاً .

(٦) في الأصل: «اشترت» وهو تحريف .

واتَّعَدَ، كره البدل وأن يقول: (ايتَعَدَ وايتَزَنَ)، فهرب من الياء إلى تحصين الحرف بإبداله تاءً، فلم يكن ليحسن نقض ما قصد له بالتاء، فيعود[١] فيبدل التاء ياء، ومن الياء هرب، فاعرف ذلك .

ألا ترى أنهم تجشموا إظهار التضعيف في نحو: رِمْدَدٍ، وقَفْهَدٍ، ومَهْدَدٍ، وجَلْبَبَ، واسحَنْكَكَ، مخافة أن يُدغموا فينتقضَ الغرضُ الَّذي أرادوه من الإلحاق، ولهذا نظائر كثيرة .

واعلم أن قول أهل الحجاز: (يَاتَعِدُ ويَاتَزِنُ)، إنما ذاك محمولٌ على حال الكسر والضم، ألا ترى أنهم يقولون وجوباً لا استحساناً: ايتعَدَ، ومُوتَعِدٌ، فيخلصون مع الكسرة ياء، ومع الضمة واواً ضرورة، وقد كان يُمكنُهم إمكاناً حسناً [أن][٢] يُصَحِّحوا مع الفتحةِ، فيقولوا: يَوْتَعِدُ ويَوْتَزِرُ، إلا أنهم حملوا الفتحةَ على حكمِ أختيها الضَّمَّةِ والكسرةِ، فقلبوا معها ألفاً كما قلبوا مع الكسرة ياء، ومع الضمة واواً .

ويدلُّ على أنَّ (ياتَعِدُ) ليس على حد قولهم: (يَاجَلُ)، أنَّ (ياجَلُ)قد كثر فيه: يَوْجَلُ، وليس أحد يقول: يَوْتَعِدُ، فإجماع من لم يبدل الفاء تاء على (ياتَعِدُ) يؤكد أن العلم فيه إنما هو على حد (ايتعدَ ومُوتَعِدٍ) .

ويزيدُ في وضوح الحال[٣] في بُعدِ (ياتَعِدُ) من (يَوْجَلُ) أنَّ أكثرَ اللغاتِ إعلالُ هذه [التاءِ][٤] في (يتَّعِدُ) و(متَّعِدٍ)، و(اتَّزَنَ)، و(اتَّجه)، و(اتَّقى)، وليس كذلك: (ياجَلُ)؛ لأنّ

---

(٧) سقط من الأصل .

(١) في الأصل: «يعود» وإضافة الفاء ليستقيم الكلام بها .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

(٣) في الأصل: «الحا» .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

«ويصبرْ» ؛ وذلك أن قوله: « ومَن يَتّقْ » شرطٌ، وقوله: « فإنَّ الله مَعْهُ » جوابُه، وقد عُلم أنَّ موضع الجواب من الإعراب جزمٌ، وأن الجازم له ما قبله، إما الحرفُ والفعلُ جميعاً، وإما الفعلُ وحدَه على قول أبي الحسن[1]، وإن كان ذلك كذلك فاتصال الجواب بالشرط إنما هو على حد اتصال المجزوم بالجازم، ومعلوم شدة اتصال الجازم بمجزومه، وأنه أشد من اتصال الجار بمجروره؛ لضعف عوامل الفعل عن قوة عوامل الاسم، وليس قوة اتصال المعطوف بالمعطوف عليه كقوة اتصال المجزوم بما جزمه؛ ألا ترى أنه يجوز جوازاً حسناً الفصل بين المعطوف وما عطف عليه نحو قوله[2]:

فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلْقَةً وَصُدَاءٍ أَلحَقَتْهُمْ بِالثَّلَلْ[3]

وقول الأعشى[4]:

يَوماً تَرَاهَا كَمِثْلِ أَردِيَةِ العَصْبِ وَيَوماً أَدِيمُهَا نَغِلاَ

---

(١) ونُسِبَ له أيضاً الحرفُ والفعلُ جميعاً، وأما مذهب المحققين من البصريين فعلى أن الأداة هي العاملة فيهما، شأنها شأن «كان وظن وإنّ» في العمل في جزأيها، وعزاه السيرافي لسيبويه، واختاره الجزولي، وابن عصفور، والأبذي. انظر الهمع ٤/٣٣١ .

(٢) هو لبيد بن ربيعة العامري في ديوانه: ١٤٦، وهو من قصيدة يأسى فيها لفقد أخيه أَرْبَدَ، ويتحدث عن مآثره ومواقفه. وهو له في الخصائص ٢/٣٩٦، والمحتسب ٢/٢٥٠، والصحاح ١/٣٦٩، ٣/١٣٠٦، ٤/١٥٠٩، ١٦٤٨، والضرائر ٢٠٥، ومعجم مقاييس اللغة ١/٣٦٩ .

(٣) «صلقنا بهم» : وقعنا بهم وقعة، و«مُرَاد» و«صُدَاء»/ حيّان من أحياء اليمن، و«الثّلَل»: الهلاك .
وقد استشهد به ابن جني على الفصل بين المعطوف عليه، وهو «مراد» والمعطوف، وهو «صداء» بالموصوف «صلقة»، و لم ينزل كل من المعطوف والموصوف منزلة الأجنبي من الآخر؛ لاشتراكهما في عمل الفعل لهما.
وفيه شاهد آخر كذلك؛ وهو الفصل بين الموصوف «صلقة» وصفته الجملة «ألحقتهم» بالمعطوف على «مراد» وهو «صداء» . المصادر السابقة .

(٤) ديوانه: ٢٥٤، وفيه: «كشِبْهِ أردِيَةِ الخِمْسِ» بدل «كمثل أردية العصب»، والخِمْسُ: نوع من الثياب اليمنية، و«نغِلٌ»: وصف من نَغَلَ إذا فَسَدَ .

وأنت لا تَفصلُ بين الجازمِ والمجزومِ، فأنت لا تفصل بينهما إلا في أقبح الضرورة كقول ذي الرُّمَّة[1]:

* كَأَنْ لم سِوَى أَهْلٍ مِنَ الوَحشِ تُؤْهَلِ *

/ فإذا جاز تشبيه المعطوف والمعطوف عليه بالمتصل، فتشبيه الجازم وما جزمه بالمتصل أشبه . [١٥/ب]

(٢١٥) مسألة: [في الفرقِ بينَ فَعْلةٍ وفَعِلةٍ]:

قال أبو علي: تقول في (شَقْرةٍ) مسكَّنة من شَقِرة[2]: شَقْرِيٌّ، مسكَّنةَ القافِ البتَّةَ، حكى ذلك عن أبي الحسن، وهو ما حكاه عنه .

فإن قلت: هلا قلتَ: « شَقَرِيٌّ[3] » ففتحتَ مع سكون القاف؛ لأن الحركة ـ أعني الكسرة ـ مرادةٌ مَنْوِيَّةٌ، كما امتنعوا من أن يكسروا نحو: كساءٍ، ورداءٍ على فُعْلٍ ساكنةَ العينِ لمَّا كانت الضَّمَّةُ من العينِ مرادةً مَنْوِيَّةً !

فالجواب: أن المتغيِّرَ[4] لهما هو اللفظ لا المعنى، وليس في « شَقْرَةٍ » حركةُ العينِ بالكسر فيقالَ: الفتحُ .

هذا آخر ما قاله أبو علي في هذا، وأمسك عن الفصل بين شَقْرَةٍ وأن يُكسَّرَ نحوُ

---

(١) ديوانه: ٥٠٦، وهو عجز بيت له، وصدره:

* فأضحَتْ مغانيها قفاراً رُسُومُها *

والبيت في الخصائص ٢/٤١٠، والهمع ٢/٥٦، والخزانة ٣/٦٢٦ .

(٢) هي شَقائقُ النُّعمانِ، وهي نبات له نَوْرٌ أحمرُ. اللسان (شقر) .

(٣) انظر شرح الشافية ٢/١٧ .

(٤) في الأصل: «التغير» وذاك تحريف .

كساءٍ على فُعْلٍ، وقد كان يجب عليه إذا عارضه به أن يفصله منه إذ كان معتقداً لانفصاله عنه، والفصل فيما بعد بينهما أن ضَمَّةَ عين فُعُلٍ أثبتُ من كسرةِ عين فَعِلٍ، وذلك أنَّ مثال (فُعْلٍ) قد كَثُرَ فيه الإتباعُ، نحو قولهم من « بُرْجٍ » : بُرُجٌ، وفي « بُرْدٍ » : بُرُدٌ، وفي « قُفْلٍ » : قُفُلٌ، وفي « حُمْرٍ » : حُمُرٌ.

قال[1]:

* ... ... وِراداً وشُقُرْ *

فلمَّا كان ضَمَّةٌ على فُعُلٍ مطَّردةٌ من غير استنكار ثبتت هناك وتمكَّنَتْ؛ ، فجاز أن يجريَ فُعُلٌ مجرى فُعْلٍ ممتنعٌ من رُدِيٍّ، كما يمنعُ من رُدِيٍّ، ومن كسوٌ، كما يمنع من كُسُوٍّ لمَّا كانَ فُعُلٌ كأنَّه إنَّما هو فُعْلٌ، وليس كذلك فَعِلٌ مع فَعْلٍ؛ ألا ترى أنه لا يجوز في فَعْلٍ فَعِلٌ لا في اختيار ولا في ضرورة، فلما بعُدَ فَعِلٌ عن فَعْلٍ، لم يقْوَ أن يُرامَ في شَقِرةٍ الحكمُ الَّذي في شَقْرَةٍ، وصارت شَقْرةٌ ...[2] له ما لم تكنْ عينُه إلا ساكنةً نحو: شَقِرةٍ ونَمِرَةٍ[3]، وكما لا تقولُ في شَقِرَةٍ إلا شَقِرِيٌّ، كذلك لا يجوزُ في شَقْرَةٍ إلا شَقَرِيٌّ .

فإن قلتَ: فقد أنشد أبو زيد[4]:

* عَلامَ قَتْلُ مُسْلِمٍ تَعَمُّدَا *

---

(١) هو طرفة بن العبد في ديوانه: ١٦٠، والبيت بتمامه:

أيُّها الفِتْيانُ في مجلِسِنا جَرِّدوا منها وِراداً وشُقُرْ

والوِرادُ: جمع الوَرْدِ؛ وهو من الخيلِ ما كان لونُه بينَ الكُمَيْتِ (الأحمر) والأشْقَرِ (الصُّفرة الحسنة)، والشُقُرُ: جمعُ الأشْقَر .

(٢) سقط في الأصل بمقدار كلمة .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) سبق تخريجه ص: ١١٤ .

مُذْ سِتَّةٌ وَخَمِسُونَ عَدَدَا

أفلا تراه كيف نقل خَمْسُون إلى خَمِسون، فكذلك يجوز في شُقِرَةٍ ما يجوز في شَقْرَةٍ من فتح القاف بدل الكسرة .

فالجواب عن هذا: أنه من الشذوذ بحيث لا يعتد رأساً فضلاً عن أن يكون لغيره مقياساً، وأيضاً فإن هذه العقود من العشرين إلى التسعين ليست [بمجموعة من][1] صدورها كما تكون الجموع على آحادها، فليس خَمْسون من خمس، كزيدون من زيد. يدل على ذلك أنه لو كان الأمر كذلك، لجاز أن يعني من خمسين خمسة عشر، كما يعني بزيدون ثلاثة، وكأن يكون خمسون جمع خمس ثلاث مرات، كما يحتمل أحد معاني الجموع أن يكون خمسون جُمِع تثليثاً وتربيعاً وتسبيعاً ونحو ذلك، ولكان على هذا يجوز أن يكون ثلاثون تسعاً؛ لأنها كأنها جمع ثلاث، وأربعون ست عشرة واثنتي عشرة وعشرين، ونحو ذلك مما يسقط عليه حدود الترابيع، وأن يكون سبعون إحدى وعشرين، وثمانون أربعاً وعشرين، وتسعون سبعاً وعشرين، ونحو ذلك مما يقع عليه مقاطع التتاسيع، وهذا كله محال .

وإذا ثبت استحالته علمت أن هذه الجموع ليست من صدورها على حد الجموع من آحادها، وإذا لم تكن كذلك كانت كلها مصوغة من تحتها من عقود العشرات، وإذا كان كذلك لم يكن قولهم[2]:

مُذْ سِتَّةٌ وَخَمِسُونَ عَدَدَا

---

(١) سقط في الأصل .

(٢) سبق تخريجه ص: ١١٤ .

كأنه منقول[1] من خَمْس، بل جرى مجرى المصوغ الواحد المرتجل .

ويزيد في وضوح ذلك قولهم: « عِشْرون » وإنما هو تثنية عَشْر أو عَشْرة، ولو كان على ما سام السائل، لوقعت عشرون على مائة؛ أي: عشر مرات كما وقعت تسعون على عشر تسعات، فإذا لم يكن الأمر كذلك، بل كانت عشرون ضعف العشرة غير متجاوزها إلى ما فوقها دلالة على أن هذه الألفاظ الموضوعة للعقود إنما هي ألفاظ مرتجلة / فيها حروف، [و][2] ما هي تعشيرة « ثلاثون » من ثلاثة، و « أربعون » من أربعة، ونحو ذلك . [١٦/أ]

ويزيد عندك ذلك وضوحاً وقوع هذه الألفاظ المذكر والمؤنث على صورة واحدة؛ نحو: عشرون غلاماً، وعشرون جارية، وخمسون رجلاً، وخمسون امرأة، ولو كانت على صدورها يجوز الجموع على آحادها، لوجَبَ الفصل بين المذكر والمؤنث، كما وجب ذلك في الآحاد المجموعة نحو: الزيدون، والهندات، والقائمون، والقائمات، فكل ذلك يُزيل عنك كلفة الشبهة المعترضة في قوله: « وخمِسون » ، فإذا سقط ذلك عنك، بعد به ما بين[3] شَقِرةٍ وشَقْرة، وصارت شَقْرَةٌ كأنَّها ليست مسكَّنةً، بل هي أصل مرتجل كأن لم يكن إلا كما تراه، وبان به الفصل بين فَعْل وفَعِل، إذ كان كل واحد منهما كأنه صاحبه، فمهما امتنع في أحدهما امتنع في الآخر، فاعرف ذلك .

---

(١) في الأصل: « منعل » ، وهو تحريف .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل: «ما بني» وهو تحريف .

(٢١٦) مسألة: [في حذفِ حرفِ اللينِ]:

مثلُ قولِهِ(١):

* ... بالّذِي تُرِدَانِ *

ما يُجلّي قراءةَ عبدِ اللهِ(٢): ﴿فَقُلَا لَهُ قَولاً لَيِّناً﴾(٣)، وقول الضَّبِّيِّ(٤):

* ... لم يجبُنوا وَلم يخِمُوا *

فالقول في جميع ذلك أنه حذف حرف اللين، ولو كان أصلاً وحشواً لا طرفاً اكتفاء بالحركة الدالة عليه منه، كقول الأسود(٥):

فَألحَقْتُ أُخرَاهُم سَبيلَ أُلاَهُمُ كَمَا قِيلَ نَجْمٌ قَد خوَى مُتَتَابِعُ

ولو كان هذا الحرف(٦) المحذوف طرفاً، كان حذفه أسهل، وذلك نحو قوله(٧):

---

(١) غير منسوب في الخصائص ٣/٩٠، أي: بالذي تريدان .

(٢) لم أقف على هذه القراءة، وقد ذكرها ابن جني في الخصائص ٣/٨٩، ونسبها إلى ابن مسعود .

(٣) سورة طه: الآية: ٤٤ .

(٤) جزء بيت تمامه:

في فِتيَةٍ كُلّمَا تجمَّعَت الـبَيدَاءُ لم يجبُنوا وَلم يخِمُوا

وفي رواية: «لم يهلعوا» بدل «لم يجبنوا». يريد: «ولم يخيموا» فلم يحفِلْ بضمة الميم. انظر الخصائص ٣/٩٠ .

(٥) هو الأسود بن يعفر التميمي، أعشى نهشل، والبيت في ديوان الأعشين (الصبح المنير): ٣٠٢ .

(٦) في الأصل: «الطرف» وهو تحريف .

(٧) هو مضرس بن ربعي الأسدي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٦١، وينسب إلى يزيد بن الطثرية، وهو في شعره: ٦٠، وورد بلا نسبة في: الكتاب ١/٢٧، والخصائص ٢/٢٦٩، والمنصف ٢/٧٣، والأمالي الشجرية ٢/٢٨٩، والأشباه والنظائر ٢/٦٠. وهو من شواهد سيبويه على حذف الياء ضرورة، وتمام البيت:

فَطِرتُ بمُنصُلِي في يَعْملاتٍ دَوَامي الأيدِ يخبطْنَ السَّرِيحا

والمُنصُلُ: السّيفُ، واليَعْمَلاتُ: جمع يَعْمَلة، وهي الناقة السريعة، والسَّرِيحُ: جلود تُنعَلُها الإبلُ إذا حفيت. انظر الأمالي والأشباه أعلاه .

* دَوَامِي الأَيْدِ ... *

وقوله[١]:

* وَأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ *

وقوله[٢]:

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلِيقُ دِرْهَماً جُوداً وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا

وإنما كان الحذف طرفاً أسهل من قبل أنه قد يحذف في الوقف [حذفاً][٣] حسناً نحو قول الله سبحانه: ﴿والليلِ إذا يسرِ﴾[٤]، و﴿والكبيرُ المتعالِ﴾[٥]، فلما كثر ذلك في الوقف، أجرى عليه الوصل، وإنما كان الحذف في الوقف أحسن منه في[٦] الوصل من قبل أن الحذف ضرب من التغيير، والتغيير إنما بابه الوقف دون الوصل، من ذلك: قائمهْ، وجَوْزَه، وطلحه، وهذا بكُرْ، ومررت ببَكِرْ، وهذا خالدْ، وهو يجعلّْ[٧]، وغير ذلك مما أزاله الوقف عن حد ما كان عليه في حال الوصل .

---

(١) صدر بيت للأعشى في ديوانه: ٩٨، وعجزه فيه:

* ويكنَّ أعداءً بُعَيْدَ وِدادِ *

والبيت له في: الكتاب ٢٨/١، وفيه: «ويعدن»، وهو بلا نسبة في الخصائص ٩٠/٣، ١٣٣، والأشباه والنظائر ٦٠/٢، وأراد الغواني، فحذف الياء ضرورة .

(٢) بلا نسبة في الخصائص ١٣٣/٣، والمنصف ٧٤/٢، وسر الصناعة ٥١٩، ٧٧٢، وأمالي ابن الشجري ٢٨٩/٢، والأشباه والنظائر ٦٠/٢، وفيه: «لا تليق» أي: لا تمسك .

وهنا حذف اللام شذوذاً مكتفياً بالكسرة في «تُعطِ» في غير الفواصل والقوافي .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سورة الفجر: الآية: ٤ .

(٥) سورة الرعد: الآية: ٩ .

(٦) في الأصل: «والوصل» وهو تحريف .

(٧) ينظر الكتاب ١٦٩/٤، ١٧٣ .

فإن قيل: هلا كان قراءة من قرأ: ﴿فقُلا له﴾، وقول الضَّبِّيّ:

* ... لم يجبُنوا ولم يخِمُوا *

فإنما هو على الواحد، كأنه أتى إلى قلّ، فزاد الهاء لتثنية الضمير، وأقر الحكم على ما كان عليه في الواحد من حذف الواو، وكذلك « لم يخِموا » جاء به على « لم يخِم »، ثم زاد على الجمع، وأقر الحكم على ما كان عليه قبلُ!

قيل: يفسُد هذا عندنا من وجهَين:

أحدهما: أن ضمير الفاعل يبنى الفعل عليه، ينوى به انفصاله منه. يدل على ذلك: فعلت، ويفعلان، و﴿لَتُبْلَوُنَّ في أَمْوَالِكُمْ﴾[1]، وحبذا زيد، وقامت هند، وقوله[2]:

* وَجيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ *

و: ﴿أَلقِيَا في جَهَنَّمَ﴾[3] في قول أبي عثمان[4]، وقد دللت في اثني عشر موضعاً على شدة اتصال الفعل بفاعله[5]، وإذا كان الأمر كذلك، لم يجز أن يقدر بضم الفاعل انفصاله من الفعل، وإذا لم يجز ذلك كان مبنياً معه، لم يجز أن يحذف الواو من قوله:

---

(١) سورة آل عمران: الآية: ١٨٦ .

(٢) هو الفرزدق من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك، ديوانه: ٣٥٩/٢، وهذا عجز بيت صدره:

فكيفَ إذا رأيتَ ديارَ قومي

(٣) سورة ق: الآية: ٢٤ .

(٤) ذهب أبو عثمان إلى أنه أراد: أَلْقِ أَلْقِ، قال: فثنى ضمير الفاعل، فناب ذلك عن تكرير الفعل، فهذا أيضاً يشهد بشدة اشتراكهما. انظر سر الصناعة ٢٢٥/١ .

(٥) قال ابن جني في سر الصناعة ٢٢٠/١: «واستدل أبو علي على شدة اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة، واستدللت أنا أيضاً بخمسة أدلة أخر غير ما استدل به هو» . تنظر تلك المواضع في سر الصناعة ٢٢٠/١-٢٢٦ .

﴿فَقُلاَ لَهُ﴾[1] من حيث حذفت في قوله: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ﴾[2]، والأمر في هذا واضح، ولا يجري مجرى قوله [تعالى]: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مالكَ الملكِ﴾[3]، وقول الشاعر:

... ...[4]

ونحوِ ذلك؛ لأن حركة التقاء الساكنين قد ثبتت بصحة اعتقاد ... ...[5] ترك الاعتداد، فهذا وجه .

والآخَر أنَّ قولَه:

* ... ... بِالَّذِي تُرِدَانِ *

لو لم يأت فيه بضمير التثنية لما التقى فيه ساكنان، كما كان يلتقي في « قُلْ » ، ولم يجزم العين واللام، فيحذف العين؛ ألا ترى أن الواحد إنما يقال فيه: « بالَّذي تُرِيدُ » ؛ لأنه موضع رفع لا جزم ولا وقف، فحذف الياء من « تريدان » لا بد فيه من أن يكون استثقالاً للياء، واكتفاء منها بالكسرة .

(٢١٧) مسألة: [في أنَّ العربَ يكثرُ في كلامِها ما تستخفُّه، ويقلُّ ما تستثقلُه]:

إن سأل سائل فقال: قد علمنا أن الضمة أثقل عليهم من الكسرة، وقد ترى مع ذلك كثرة ما جاء عنهم من فُعُل في الآحاد نحو: طُنُبٍ[6]، وأُحُدٍ[7]، ونُسُخٍ، وفُرُطٍ[8]،

---

(١) سورة طه: الآية: ٤٤ .

(٢) سورة آل عمران: الآية: ٢٠ .

(٣) سورة آل عمران: الآية: ٢٦ .

(٤) سقط في الأصل، ولعله قول الشاعر الذي صدر به المسألة .

(٥) سقط في الأصل بمقدار كلمتين .

(٦) هو حبل طويل يُشَدُّ به .

(٧) ناقةٌ أُحُدٌ: قويّةٌ.

(٨) هو الأمرُ المتجاوزُ الحدّ .

وفي الجموع نحو: كُتُبٍ، ورُسُلٍ، وبِيضٍ، وعِينٍ، وسُؤُرٍ، و[سُوُكٍ في قوله[1]][2]:

* ... ... سُوُكُ الأَسْحَلِ *

ثمّ لم يأتِ مع ذلك في [آحاد][3] ولا جمع / « فِعِلٌ » إلا ما ندر[4]؛ وهو إِبِلٌ، ولم يحكِ سيبويه غيرَه[5]، وحكي عن بِلِزٍ[6] وإطِلٍ، وكلُّ ذلك وضْعُه - لو جاءَ - قليلٌ محتقَرٌ، بالإضافة[7]... كل كما قال: الأثقلُ كثُرَ، والأخفُّ قَلَّ . [١٦/ب]

فالجواب من وجهين:

أحدهما: ما قاله سيبويه: «ويقلُّ الشَّيءُ في كلامهم وغيرُه أثقلُ منه، كلُّ ذلك لئلا يكثرَ في كلامِهم ما يستثقلون[8]» ، ولهذا نظائرُ كثيرةٌ .

والآخر: أن أول الكلمة أولى بالضم منها بالكسر؛ وذلك أن أول الكلمة من

---

(١) هو عبد الرحمن بن حسان في ديوانه: ٤٨ . وهذا جزء من بيت تمامه:

أَغَرُّ الثَّنَايَا أَحَمُّ اللِّثَاتِ ... يُحَسِّنُها سُوُكُ الأَسْحَلِ

والبيت له في اللسان (سوك)، وهو بلا نسبة في المقتضب ١١٣/١، والمنصف ٣٣٨/١، والمخصص ١٩٢/١١ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل: «ما يدركم» وهو تحريف .

(٥) الكتاب ٢٤٤/٤، وقد ذكر ابن خالويه ثمانية أسماء في كتابه «ليس في كلام العرب» ١٣، وهي: إِبِلٌ، وإِطِلٌ، وحِبِرٌ، وحِلِعٌ، وخِلِبٌ، ووِتِدٌ (عن أبي عمرو)، وإِبِدٌ (حكاه ابن دريد)، وبِلِصٌ، ومن الصفات ثلاثة: بِلِزٌ، وخِطِبٌ، ونِكِحٌ .

(٦) في الأصل: « بلد » وهو تحريف، وامرأة بلِزٌ: ضخمةٌ .

(٧) في الأصل: «بالإضا» وبعده بياض بمقدار ثلاث كلمات .

(٨) واللفظ في الكتاب ٤٣١/٤: «وقد يطرحون الشيء وغيره أثقل منه في كلامهم كراهية ذلك» .

آخرها بمنزلة أول الجملة[1] من آخرها، وأول [الجملة][2] بابه الرفع، أعني المبتدأ، وهو مرفوع كما ترى .

فإن قلتَ: فقد يتقدم الماضي وليس مرفوعاً، ويتأخر الفاعل وهو مرفوع نحو: قام زيد، وجلس محمد !

قيل: الجزء الأول وإن كان في الماضي غير موفوع، فإنه لا يلزم لحمله أن يكون ماضياً، بل قد يكون مضارعاً كما يكون ماضياً نحو: يقومُ زيدٌ، وينطلقُ بشرٌ، فلما كان الفعل - إذا وقع في صدر الجملة - لا يلزم أن يكون غير مرفوع، بل قد يكون بعضه مرفوعاً، وبعضه غير موفوع، وكان المبتدأ لا يكون إلا مرفوعاً ...[3] وجوب تقدم الرفع في صدر الكلام أو فشوه فيه، نعم والفعل المضارع أكثر في الكلام من الماضي، وذلك أنه قد ثبت أنَّ الأفعالَ ثلاثةٌ: ماضٍ، وحاضرٌ، وآتٍ، ولفظ المضارع يصلح لانتظام الزمانين جميعاً، الحاضرَ والآتيَ، فقد غلب الرفع على ثلثي الأفعال، وإن زاد ذهاباً في التسعة، وانحطاطاً في الكثرة .

فإن قلت: فإن النصب والرفع قد يعرضان هناك للمضارع، فإن كان حقيقة المضارع ألا يدخلها نصب ولا جزم، فقد تبين بذلك تسعةُ الرفع في الفعل، وذلك نحو: أن يضربَكَ زيدٌ، و لم يقمْ بكرٌ، ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن المضارع نفسه لا يدخله جزم ولا نصب، ولا يكون أبداً إلا مرفوعاً، وإنما الذي يعرضان له مثال الآتي وحده، فليس النصب والجزم إذاً إلا في أحد شقَّي

---

(١) في الأصل: «الكلمة» وهو تحريف .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) سقط في الأصل بمقدار كلمتين، ولعلهما: «أولاً لزم» .

المضارع، وذلك[1] إذا أريد به الاستقبال دون حاضر الحال، فقد ضعف بذلك اعتراض النصب والجزم على هذا الفعل .

والآخر: أن النصب والجزم ، وإن كانا جائزين في لفظ المضارع، فإن الأصل إنما هو أن يكون مرفوعاً لا منصوباً ولا مجزوماً، فلما كان الأصل الرفع، وكان الجزم والنصب فرعين فيه حادثين بالاعتراض عليه، ولم يجعل بفرعيتهما، ولزم الاعتداد بما توجبه أصليته له من رفعه، فكانت المعاملة فيه بحكم الأصل، وهو الرفع، أولى من معاملته بما يقتضيه الفرع. ونظائر هذا في مراعاة الأصول، وتركُ الاعتداد بالفروع كثيرة، منها: إعرابهم الصحيح للفصل نحو: ضرب زيد عمراً، وترك الإعراب في المعتل، كالمقصور والمبني، ونحو ذلك، فلما[2] كان الصحيح الذي هو غيره المعتلُ، وأُوِّلَ في الإعراب له مفصولاً فيه بين فاعله وفعله، سامحوا أنفسهم بترك الإعراب، والإيضاح به دون الترتيب في المعتل، ومن ذلك جمعهم بين صورتي الجر والنصب في التثنية والجمع المجازي للتثنية لما جعلوا بينهما في الواحد الذي هو أصلٌ لهما.

ومن ذلك جمعهم بين صورتي الجزم[3] والنصب فيما كان من الفعل النون عَلَمُ رفعه لما فصلوا في الواحد، نحو: لم يضربْ، ولن يضربَ .

وكذلك مررت بالهندات، ورأيت الهندات، لمَّا فصلوا بين: رأيت هنداً، ومررت بهند، وكذلك: « رأيتك، ومررت بك » لما فصلوا بين المُظهر في « رأيت زيداً » و « مررت بزيد » لم يجعلوا بالمضمر، واجتماع الصُّورتين فيه، وأخوات هذا أكثر من أن تضبط،

---

(١) في الأصل: «وتلك» ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل: «لما» وزيادة الفاء للربط .

(٣) في الأصل «الجر» ، وهو تحريف .

وجميع ما أُسقط عن الاعتراض بتقدم الفعل[١] عن المرفوع في صدر الجملة مُسقَط عنا أيضاً انتصاب ما مبتدأ إذا دخل عليه ما يزيله عن الرفع، نحو: « إنّ زيداً أخوك، و[إنّ][٢] عمراً صاحبُك » ؛ وذلك أن الأصل إنما هو الابتداء، ثم دخلت العوامل عليه فيما بعد، فإذا جرى القول على الأصل الموجب للرفع مجرى الصحة والشداد، لم يعترض عليه حدوث ما حدث من زوال الرفع بما عرض للمبتدأ من دخول النواصب عليه، والجار في قولهم: (بحسبك زيد)، إذ كان ذلك مستمراً في الأول الذي هو المبتدأ، وكذلك القول أيضاً فيما جاء من المبتدأ غير مرفوع اللفظ، نحو المبني، والمقصور في: (كَمْ مالُكَ؟) و(هذا / غلامُك)، و(الفتى عاملٌ)، و(المصلَّى واسعٌ)، فلا[٣] عبرة بسقوط علم الرفع [١٧/أ] لفظاً من هذا ونحوه؛ لأمرين:

أحدهما: أنه مراد في المعنى .

والآخر: أنه موضع اعتلال، والأصل الصحة لا العلة، وأيضاً فإن الآخر هو الصحيح، والأول هو المعتل، والمعاملة إنما المعتبر فيها الكثرة لا القلة .

وعلى ذكرنا أن الموضع موضعُ رفع، فلنذكر ما يراه أبو الحسن من أنَّ موضع الفعل في نحو: (قام أخوك، وجلسَ صاحبُك) رفعٌ؛ لأنه يرى أن مرتبة الحديث أن يكون بعد المحدَّث عنه، وأن صدر الجملة إنما هو موضع المحدث عنه لا الحديث، خلافاً على ما يراه صاحب الكتاب من أنه موضع يصلح لكل واحد منهما ليست مزيةٌ فيه لأحدهما . فإذا كان أبو الحسن يرى ما ذكرنا ازددتَ بذلك أنساً في أن صدر الجملة في موضع الرفع

---

(١) أي: المنصوب والمجزوم .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل: «لا» .

مختصٌّ به دونَ عجزِها(١).

ويزيدُكَ أُنساً بقول أبي الحسن هذا قولهم: (أقائمٌ أخواك)؟ فـقائمٌ هنا عـاملٌ عمـلَ الفعلِ، وهو مرفوعٌ، وأيضاً فإن المفاد مع المبتدأ هو الخبر، وهو مرفوع، والمفاد أيضـاً مـع الفاعل إنما هو الفعل، فكما أن خـبر المبتـدأ مرفـوع، فكذلـك يجـب في الفعـل أن يكـون مرفوع الموضع. هكذا قال أبو عليٍّ(٢)، وهو عندي اعتلال ضعيف؛ وذلك أن خبر المبتـدأ لم يرتفع من حيث كان هو المفاد من الجملة، وإنما ارتفـع لمشـابهته الفـاعل، لا لأنـه هـو المفاد من الجملة، وإذا كان ذلك كذلك لم يكن لمشابهته الفعلَ في مشابهة الفعل تأثيرٌ في استحقاق موضع الفعل الرفعَ؛ لأنه لم يساوِهِ في العلة التي لأجلها وجب الرفع لخبر المبتدأ، وهو مشابهة الفاعل؛ لحاجة ما قبله إليه حاجة الفعل إلى فاعله، ولعمري إنه قد شابهه في أنه هو المفاد، كما أن خبر المبتدأ هـو المفـاد، إلا أن هـذه مشـابهة في غـير العلـة الموجبـة للرفع، بل هي في حكمٍ من أحكامٍ لا نسبة بينها وبين علة الرفع في خبر المبتدأ، ولكن أبا علي قد قاله، وهذا أمر قد تسامح أصحابنا بمثله في التعليل في بعض الأمـاكن؛ ألا تراهـم اعتلوا في قلـب همـزة التـأنيث في التثنيـة واواً، وإن لم يقروهـا همـزة بحالهـا فيقولـوا: (حَمْراءان، وصَحْـراءان)، حمـلاً للتثنيـة علـى حكـم الجمـع في قولهـم: (صَحْـرَاوات، وبَطْحَاوات)، وذلك لما كان يلزم لو لم يبدلوا الهمزة من اجتماع علَمَي التأنيث في كلمـة واحدة، فلذلك قالوا: (صَحْراوان)، كما قالوا: (صَحْراوات)، ثـم إنهـم قـالوا في عِلْبَـاء: (عِلْبَاوان)، فأبدلوا همزتها أيضاً واواً تشبيهاً لها بهمزة حَمْراء وصَحْراء، من حيث كـانت همزة عِلْباءٍ بدلاً من حرفٍ زائدٍ،وهو الياءُ، كما كانت همزة صَحْـراءَ بـدلاً مـن حـرفٍ

---

(١) في الأصل: «حجزها» وهو تحريف .

(٢) انظر المسائل المنثورة: ١٣٧ .

زائدٍ، فالشَّبَهُ إذاً بينَ همزةِ صَحْراءَ وبينَ همزةِ عِلْبَاءٍ ...[١] فيما أوجب لصحـراء البـدل، أعني كراهيتهم اجتماع علامتَي تأنيث في اسم واحد لـو قـال: (صَحْـراءات)، وإنمـا هـو شبه بينهما من موضع آخر ليس موجباً للحكم الذي تقدم ذكره، أعني البـدل، ثـم إنهـم قالوا في قول العرب في تثنية كِسَاءٍ ورِدَاءٍ: «كِسَاوان، ورِدَاوان»، [و][٢] إنما كان ذلك؛ لأنَّ همزةَ كِساءٍ ورداءٍ بدلٌ من حرفٍ ليسَ للتّأنيثِ، ونحن قد قدمنا عنهم أنهم إنما أبدلوا همزة عِلْباءٍ واواً في (عِلْباوان)؛ لشبهها بهمزة صَحْراء في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما بدلٌ من حرفٍ زائدٍ، وقولهم بعد: إنَّ قولهم: (كِسَاوان وعَطَاوان) من حيث كانت همزتهمـا كهمزة (عِلْباءٍ)، وأن كل واحد منهما بدل، وحرف ليس للتأنيث، [و][٣] ترك الاعتـلال الأول واحد في طريق من الكـلام، ثـانٍ ليـس لـه تعلـق بـالأول، ثـم إنهـم قـالوا في قـول العرب: «قرَّاوان»: إنما أبدلوا الهمزة واواً من حيـث شـابهت همـزة (كسـاء) في أن كـل واحدة منهما ليست بزائدة، وهذا على الحقيقة نصب علة لم تكن مذكورة في (كسـاء)، كما أن الاعتلال في تشبيه كساء بعلباء علة لم تكن مذكورة في مشابهة علْباء صحراء .

هذا الذي أوردته في إعلال هذه التعاليل هو حقيقة المطالبة والإلزام في صحـة العلـة وفسادها، ولأنه إذا كان الأمر كذلك من ضرب من المسـامحة فيهـا، ولا يجـب أن يحكـم كل الحكم بفسادها .

ووجه حواز هذا القول منهم هو أن (عِلْبَاوان)، وإن كان إنما جاز لما فيـه مـن شبه (صَحْراوان)، فإنه لما استمر ذلك وكثر به الاسـتعمال لـه، صـار (عِلْبَـاوان) لاسـتمراره،

---

(١) سقط في الأصل بمقدار كلمتين، ولعلهما: «شَبَهٌ لا يكونُ» .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

وإنْ كانَ على الحقيقة محمولاً على غيره، بمنزلة ما هو أصل في بابه، [و] ليس منزَّلاً على حكم ما فيه شبهه واواً، صار لما ذكرنا من اطراده وفشوه كالأصل الذي لا مرتبة تسبقه، [و] جاز أن يعتبر حاله مستنبطاً من علة يشبه لها (عَطَاوان) بـ(عِلْبَاوان) /، وهو ما ذكرنا من اجتماع الجميع في أن همزة كل واحد منهما بدل من حرف ليس للتأنيث، ثم لما استقر ذلك، واطرد في عطاوان، جاز أيضاً أن يستنبط منه علة يقاس لها همزةُ قُرَّاء على همزة عَطَاء، وهو اجتماع كل واحد منهما في أنها ليست بزائدة. فعلى هذا يقرب ما قالوا، ولا يبعد عندي . [١٧/ب]

ويدلك على أن الفروع إذا شاعت واتسعت، جرت[1] مجرى الأصول التي لم يتقدمها رتبة قبلها ـ ما أجازه صاحب الكتاب في نصب العرب هذا: مررت بالضَّاربِ الرَّجلَ، فمن أين يكون نصبه[2]؟

فواحد وجهَيه: تشبيهاً بقولهم: (مررْتُ بالحسنِ الوجهَ)، ونحن نعتقد أنَّ « الحسن الوجهَ » إنما هو تشبيهٌ بـ « الضَّاربِ الرَّجلَ » ، فإذا جاز في هذا القياس ألا يعاد بالأصول إلى الفروع، فيأخذ منها الحكم الذي كانت أعطتها إياه ـ كان تشبيه ما وراء الفرع الأول من الفرع الثاني بالأول قبله، وأن يجعل حينئذ أصلاً برأسه، وينسى ما اكتسبه من قبله ـ أجدرَ وأولى .

وقد ذكرت هذا الفصلَ الأخير ـ أعني الضارب الرجلَ ـ في موضع آخر من تعليلي ذكراً أشبع من هذا، وإنما جئت به ههنا؛ لاتصاله بما نحن بصدده، وفيه كفاية بإذن الله .

---

(١) في الأصل: «جرى» .

(٢) سبق الكلام عليه في أول الكتاب .

(٢١٨) مسألة: [في اجتماعِ الفاءِ والواوِ وتشابههما]:

اعلم أن الواو والفاء، وإن اختلفا في أشياء، فإنهما يجتمعان في ربط الثاني بالأول، والاستغناءِ بكل واحد منهما عن الضمير الذي يصل ما هما فيه بما قبلهما، أما الواو فنحو قولك: (مررتُ بزيدٍ وعمرٌو جالسٌ)، فالجملة بعد « زيد » مع الواو منصوبة[1] الموضع على الحال، ومتى كانت الجملة حالاً، وجب تضمنها من ذي الحال ضميراً، وذلك قولك: (مررتُ بزيدٍ على رأسِه عمامةٌ). قالوا: وفي المسألة الأولى ربطت الجملة التي هي فيها بما قبلها، كما ربط الضمير في الجملة الثانية بما قبلها حتى جعلها حالاً .

وكذلك الفاء نحو: (زيداً أعطيتُه فشكرَني زيدٌ)، ففائدة هذا القول فائدة قولك: أعطيتُه عطاءً موجِباً لشكرِ زيدٍ، فكما أن « عَطاءً» متعلّقٌ بـ « أعطَيْتُه » ، وفي صفته[2] التي هي « مُوجِباً » ضمير عائد على ما دلت عليه « أعطيته » من العطاء، وكذلك الفاء في قوله: « فشكرني زيد » تصل ما بعدها بما قبلها، كما يصله الضمير به، وهذا نحو من حال الواو في إغنائها عن ضمير يعود مما هي فيه على قبلها .

ويدل على قوة اتصال الفاء بما قبلها أن العرب أوقعَتْها مع ما بعدها في بعض المواضع موضع ما لا فسحة بينه وبين ما قبله، وذلك جواب الشرط في قولهم: « إن تزرني فأنا أزورك » ، وقد قام الدليل على أنَّ موضع الجزاء جزم بالشرط قبله، فكما لا اختلاف في شدة اتصال المجزوم بما جزمه، كذلك لا ينبغي أن يسأل في شدة اتصال الفاء بما قبلها، وقد أجاد العبارة عنها أبو إسحاق[3] في قوله: « إنَّ الفاءَ للتَّفرُّقِ على مواصلةٍ »،

---

(١) في الأصل: «منصونة» وهو تصحيف .

(٢) في الأصل: «صفة » .

(٣) الزجاج .

فقوله: « للتَّفرُّق » أي: ليست حالها حال الواو التي ما عطف بها مع ما قبله بمنزلة ما جُمع في لفظة واحدة .

وقوله: « على مواصلة » أي: لما فيها من قوة الإتباع، وأنه لا مهلة بينهما. و[ما][1] يؤكد ذلك عندك هو أن الشيء إذا دنا من الشيء وضامه، فقد يجري مجرى ما هو حادث في وقته معه، وذلك قول العرب: « شكرته إذ أعطاني » ، وهو لم يشكره في الحقيقة إذ أعطاه، وإنما شكره عقيب ذلك بلا مهلة، فلما دنا وقت الشكر من وقت العطية، وحاده ولم يتراخ عنه، عبر عنه بأنه وقع معه في وقته، ولم يتباعد، وكذلك قول الشاعر[2]:

لـمَّا أَتَانِي ابْنُ عُمَيْرٍ رَاغِباً أعطَيتُهُ عَيسَاءَ مِنهَا فبَرَقْ

ألا ترى أن « لمَّا » منصوبةُ الموضعِ بـ« أعطَيْتُه » ، كقولك: « يومَ الجمعةِ قمتُ » ، وإنما هو مجازٌ لا حقيقةٌ، وذلك أنَّه لم يُعطِه وقتَ إتيانِه البتَّةَ، إنما كانت العطيَّةُ عُقَيْبَ إتيانه إياه، ولكنه لما كان بلا فُسْحةٍ ولا تراخٍ، صار كأنه معه البتة في وقته، وهذا ونحوه في القرآن وفصيح الكلام، يدل على قوة الجواز، حتى دعاهم ذاك إلى إجازة نحو: « هٰذا جحرُ ضَبٌّ خَرِبٍ » ، وقولهم في الوقفِ: (هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ)، وقولهم: مُؤْسى[3]،

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في مجاز القرآن ٢٧٧/٢: «وقال الكلابي»، وينظر تفسير الطبري ٩٧/٢٩، وتفسير القرطبي ٩٤/١٩، ويروى: «صُبَيْح» بدل «عُمَيْر» . والعيْسَاءُ: أنثى الإبلِ البيضِ يخالطُ بياضَها شيءٌ من الشُّقْرةِ. وبَرَقَ: فتح عينيه من الفزع. ينظر اللسان (عيس، برق) .

(٣) ومنه ما أنشده أبو علي لجرير (ديوانه: ٢٨٨) من قوله:

أَحَبُّ المؤقِدِينَ إليَّ مُؤْسَى وَجَعْدَةَ إذْ أَضَاءَهُمَا الوَقُودُ

ومُؤْسى وجَعْدةُ ابناه . ينظر سر الصناعة ٧٩/١-٨٠ .

وتُؤْقِنون، وصُيَّمٌ، وقُيَّمٌ وبابُه من هذا أيضاً، وهو كثيرٌ، وقد ذكرته في غير موضع من كلامي مصنَّفاً[١] وغيرَ مصنَّفٍ، فاعرفه إن شاء الله .

(٢١٩) **مسألة:** [في أنَّ أصلَ الصّفةِ أن تكونَ للنّكرةِ]:

ممَّا يَدُلُّ على أنَّ أصلَ الصّفةِ أن تكونَ للنّكرةِ قولُكَ: (مررتُ بزيدٍ الظَّريفِ)، فالضَّمير في « الظَّريفِ » / إنما يعود على اللام لفظاً لا على « زيد » ، وفي شرط الصفة أن تتضمَّنَ ضمير الموصوف، فذا يدل [على][٢] أن الغرض في اللام التوصل بها إلى وصف المعارف بالجمل، وأن العائد في الحقيقة إنما هو من « الظَّريفِ » إلى « زيدٍ » ، وإن كان إلى اللام في اللفظ، والجملة ـ كما ذكر ـ زيدت . [١٨/أ]

وحدثني أبو علي قال لي: سمعت كتب أبي زيد بقراءة أبي[٣] بكر محمَّد بن أحمد (رأس)[٤] الأصبهانيّ[٥]، على أبي بكر إسحاق[٦]، ثم لمَّا دخلت أصبهانَ سألت عنه فقيل لي: إنَّه توفِّيَ منذ ثلاثون سنةً، فطلبت كتبه، وبذلت في الورقة الواحدة درهماً، فلم أصل إلى شيء منها؛ لأنَّه لم يجدها، وقال لي هو بالفارسيَّةِ مسألةً .

---

(١) ينظر الخصائص ٣/٢١٨-٢١٩، والخصائص ٢/١٦٨-١٧٨، وسر الصناعة ١/٧٩-٨٠ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل: «أي» وهو تحريف .

(٤) كذا ورد في الأصل .

(٥) هو محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ منصور أبو بكر بن الخيَّاط النَّحويّ، أصله من سمرقند، وقدم بغداد، ومات سنة عشرين وثلاثمائة (٣٢٠) هـ، جرت بينه وبين الزجاج مناظرة، وكان يخلط بين نحو البصريين والكوفيين، وأخذ عنه الزجاجيُّ والفارسيُّ، انظر أخباره في معجم الأدباء ٥/٢٣٠٩ ـ ٢٣١٠، وبغية الوعاة ١/٤٨ .

(٦) لعله إسحاق البغوي، أخذ عن الكسائي. كذا ذكره الزُّبيدي، و لم يزد. ينظر طبقات اللغويين والنحويين ١٤٨، وبغية الوعاة ١/٤٤٠ .

(٢٢٠) **مسألة:** [في تقارب الأصواتِ لتقاربِ المعاني]:

ممَّا يُعرفُ به تقاربُ الأصواتِ لتقارب المعاني قولهُم: « تَهكَّمَ عليه » ، فهذا لما يصحبه من التساقط والتعجرف بمنزلة الهاء، لما فيها من الضعف والاتّهات؛ ألا تراها متفشية وغير مسموعة، ثم تراهم مع هذا قد قالوا: « تَحكَّم عليه زيدٌ »، فإنما بينهما من المعنى نحوٌ مما بينهما من الصوت؛ وذلك أن الحاء أقوى صوتاً من الهاء، والمتحكم متمكن مما يريده ناهضٌ قوي عليه، وليس معه من الاضطراب والتساقط ما مع المتهكم، ثم تراهم أيضاً قد قالوا: « العِكْمُ[1] » للعِدْلِ من المتاع، والعِدل أقوى صنعة، وأشد قوة وأيداً من المتحكِّم، ألا ترى أنه قد يتحكم الشيخ وإن لم يكن مستحكم القوة، والعِكم إلى القوة والشدة .

وكذلك العين أقوى لفظاً من الحاء، ثم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا: « الأَكَمَةُ[2] »، والهمزة ـ كما ترى ـ أقوى من العين وأشد، كما أن الأكمة أقوى من العِكم، وهذا واضحٌ .

فانظر إلى سر صنعة البارئ سبحانه الذي أمر عباده على أن ساووا الأحداث بالأصوات، فزادوها لزيادتها، ونقصوها لنقصها، وأضعفوها لضعفها، وقووها لقوتها. ولعل أكثر كلام العرب ـ إن لم يكن جميعه ـ هكذا، وإنما تنفي في الحال جودة اللمح، وصحة الملاحظة والبحث .

---

(١) عَكَمَ المتاعَ يعكِمُه عَكْماً: شَدَّه بثوبٍ، وهو أن يبسطَه ويجعلَ فيه المتاعَ ويشدَّه، ويُسمَّى حينئذٍ عِكْماً. اللسان (عكم) .

(٢) الأَكَمَةُ: القُفُّ من حجارةٍ واحدةٍ، وقيل: هو دونَ الجبالِ، وقيل: هو الموضع الذي هو أشد ارتفاعاً مما حوله، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً. اللسان (أكم) بتصرف يسير .

(٢٢١) **مسألة:** [في الاشتقاقِ الأكبرِ]:

من الاشتقاق الأكبر قولهم: «وَضُؤَ»، و«أَضَاءَ»، و«أَضَاةٌ[١]»؛ لقولهم في جمعها: (أَضَوَاتٌ)[٢]، فهذا من (وضؤ)، وهذا من (ض و ؤ)، وهذا من (ء ض و) ....[٣]

قال الله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمٰوٰتِ﴾[٤]، ﴿سيقولونَ لِلّٰهِ﴾[٥]، في هذه الآية دلالةٌ على أنَّ الشَّيءَ إذا شاع وصلُح له في الزمان الآتي فالأدنى إليك من الزمان، أولى مما ناء عنك، ووجهُ الدّلالةِ: أنَّه أرادَ: فسيقولون، فحذف الفاء، وأناب عنها في اللفظ الشين، ومعلوم أن الفاء للتعقيب من غير مطاولة، وأن السين موضوعة للاستقبال، وقد تراها كيف أنبيت عنها، فلولا أن أولى الأوقات للاستقبال لما أنت فيه وضامّه وصاقَبه، لما وضعت السين موضع الفاء، لكن دل وقوعها موقعها على مشابهته لها، ومعلوم من حال الفاء أنها للتعقيب بلا فسحة، فهذا على إيقاع العامِّ موضع الخاص لقوله سبحانه: ﴿الَّذينَ قالَ لهم النَّاسُ إنَّ النَّاسَ قد جمَعُوا لكم﴾[٦] والعامُّ هو السّينُ،والخاصُّ هو الفاءُ.

فإن قلتَ: فقد قال تعالى: ﴿فسَيَقُولونَ من يُعِيدُنا﴾[٧] ونحو ذلك، فكيف جمع بين السين والفاءِ، وهما من حيثُ متعاقبان وكأنَّهما لمعنىً ؟

قيل: قد قدمنا أن العامَّ وُضع موضع الخاصِّ لضرب من التَّوسُّع، ولا محالة في مخالفة

---

(١) الأضاة: الغدير. اللسان (أضا) .

(٢) وتُجمَعُ أيضاً على أَضاً، مقصور مثل: قَناةٍ وقَناً، وتجمع كذلك على إضاءٍ، بالكسر والمدّ، وعلى إضون كما يقال: سَنةٌ وسنون. ينظر المرجع السابق ، وفي الأصل: « أضواب » وهو تصحيف أو تحريف .

(٣) سقط في الأصل بمقدار ثلاث كلمات .

(٤) سورة المؤمنون: الآية: ٨٦ .

(٥) سورة المؤمنون: الآية: ٨٧ .

(٦) سورة آل عمران: الآية: ١٧٣ .

(٧) سورة الإسراء: الآية: ٥١ .

العامّ للخاصّ، فهذا شَرْحٌ آخَرُ، ليس من ذلك الضَّرْبِ الَّذي أورده الخَصْمُ، فاعرف ذلك !.

(٢٢٢) مسألة: [في الشَّواذّ]:

قُرِئَ على أبي الحسن عليّ بنِ عيسى الرُّمّانيّ(١)، وأنا حاضرٌ من شعرِ أُميَّةَ بنِ أبي عائذ(٢):

١ أَوَ ٱصْحَمَ حَامٍ جَرَامِيزَهُ حَزَابِيَةٍ حَيَدَى بِالدِّحَالْ

و«حَيَدَى بالدِّحال» أيضاً هكذا مفتوحَ الياءِ، فتعجَّبْتُ إليه من ذلك، وقلت: بابه جَيِّدٌ / فَيْعِلٌ(٣)؛ لأنَّه معتلُّ العينِ، إلا أن تحملَه على قولِه(٤): «كالشَّعيبِ(٥)» فيمَنْ فتَحَ [١٨/ب] الياءَ، ففكَّر شيئاً فأبدلَه، فقلتُ: هٰذا لم يأتِ إلا في الأعلامِ على قلَّتِه وعسُرَ وندرَ.

---

(١) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله النحوي المتوفى سنة ٣٨٤ هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٤٤، وتاريخ بغداد ١٢/١٦-١٧، وإنباه الرواة ٢/٢٩٤-٢٩٦ .

(٢) الهذلي، وهو له في اللسان (حيد)، وفيه: «والحَيَدَى: الَّذي يَحيدُ، وحمارٌ حَيَدَى؛ أي: يَحيدُ عن ظلِّه لنشاطِه... ولم يجئ في نعوت المذكَّرِ شيءٌ على فَعَلَى غيرَه». والأصحمُ: الأَسْودُ، وجَراميزُه: قوائمُه وجَسَدُه، وحَزَابيةٌ: جَلْدٌ قصيرٌ، والدِّحالُ: جمعُ دَحْلٍ، وهو نَقْبٌ ضَيِّقٌ فَمُه، ثم يتَّسعُ أسفلهُ حتَّى يُمشَى فيه، وربَّما أنبتَ السِّدرَ. ينظر اللسان (صحم، وحرمز، وحزب، ودحل) .

(٣) نقل ابن منظور ذلك عن ابن جني في اللسان (حيد) .

(٤) هو رؤبة بن العجاج، ديوانه: ١٦٠ .

(٥) يشير إلى قول رؤبة:

* ما بالُ عيني كالشَّعيبِ العَيَّنِ *

والشاهد في قوله: «العَيَّنِ» حيث بناه على «فَيْعَلٍ» وهو شاذٌّ في المعتلّ، ولم يُسمَعْ إلا في هذه الكلمة، وكان حقها أن تكون «عَيِّنٍ» كما قِيلَ: سَيِّدٌ، وهَيِّنٌ، ونحوُهما . والشَّعيبُ: المَزَادةُ أو القِرْبَةُ الصَّغيرةُ، والعَيَّنُ: الباليةُ. ينظر: الكتاب ٤/٣٦٦، وأدب الكاتب: ٤٦٧، والخصائص ٢/٤٨٥، والمخصص ١٦/٦٤، ١٧/٥، واللسان (عين) .

وأمَّا خَضَّمُ(١) فمنقولٌ ولكنْ يكونُ فَوْعَلاً أو فَعْـوَلاً مـن (حَـادَ يَحِيـدُ)، فقـال: هـذا نعَمْ. قلتُ: إلا أنَّ سيبويه(٢) حملَ«العَيِّن»علـى فَيْعَـلٍ دونَ فَوْعَـلٍ وجَـرْوَل تعلُّقـاً بالظَّـاهرِ، وعليه حملَ أبو عليٍّ الفَيَّادَ(٣) تعلُّقاً بالظَّاهرِ، فقال: هو فَعَّالٌ في الأسماءِ(٤)، و لم يحملْه علـى فَوْعَالٍ ولا فَيْعَالٍ؛ لأنَّ فَعَّالاً أَظْهَرُ من فَوْعَالٍ، وفَيْعَالٌ أكثرُه فَعَّالٌ، فليـسَ كذلـكَ فَعَـلٌ؛ لأنَّه في الأجناسِ أصلاً، فاستقرَّ الأمرُ على ذلك .

(٢٢٣) مسألة: [في صرفِ «أَرْمَل» و«سلمان» نكرةً]:

ممَّا يؤكِّدُ عندَك صرفَ «أَرْمَلٍ(٥)» وإن كانَ وصفاً وعلى مثـالِ الفعـلِ، إلا أنَّه فـارقَ حكمَ الصِّفاتِ بأنَّه لا فَعْلاءَ له، فجرى لذلك مَجرى الاسمِ، وبَعُدَ به عن الوصفِ ـ قولُهم في تكسيرِ «عَذْرَاءَ» وإن كانت صفةً: «عَذَارَى» ، فجـرت لذلـك عندَهـم مَجرى صَحَـارَى وصَحْرَاء، وسببُه أنَّه لا أَفْعَلَ لها؛ ألا ترى أنك [لا](٦) تقول: « أَعْذَر(٧)»، ألا ترى أن باب أَفعَلَ الصِّفةِ أن تكونَ له فَعْلاءُ .

ونحوٌ من هذا قولُهم: «سلمان» في العَلَمِ ينبغي أن ينصـرفَ نكـرةً، وألَّا يَجـريَ مَجـرى

---

(١) خَضَّم على وزن بَقَّم: اسمُ العنبرِ بنِ عمرو بن تميم، وفَعَّل في الأصل بنـاءٌ مـن أبنيـةِ الأفعـالِ دونَ الأسمـاءِ، وهذا من النَّادرِ. ينظر اللسان (خضم) .

(٢) الكتاب ٤/٣٦٦ .

(٣) ذكرُ البومِ، ويقال: الصَّدى. اللسان (فيد) .

(٤) ينظر المبهج: ٤٨ .

(٥) في الأصل: «أريل» وهو تحريف .

(٦) زيادة يستقيم بها السياق .

(٧) في الأصل: «أعذت» وهو تحريف .

«سَكْرَانَ». فإن قلتَ: فقد قالوا في المؤنَّثِ: سَلْمَى، وهذا إذا كسَكْرَانَ من سَكْرى .

قيل: ليس سَلْمَى بتأنيثِ سَلْمَانَ؛ لأنَّ هذا إنَّما هو في الصّفاتِ خاصَّةً، وليس سلمانُ بصفةٍ؛ ألا تراك [لا][١] تقول: رجُلٌ سَلْمَان، ولا امرأةٌ سَلْمَى، ولا نحوُ ذلك. فإذا كان كذا علمتَ أنَّه تركيبٌ اتّفقَ في اللغةِ عن غيرِ قصدٍ إليه، فجرى إذاً سلمانُ من سَلْمَى مجرى أَجْمَع من جَمْعَاءَ في أنَّه تركيبٌ جاءَتْ به اللغةُ عن غيرِ قصدٍ من واضعِهما إليه. يدلُّ على ذلكَ أنَّه ليسَ بصفةٍ، [و] إنَّما هو تأكيدٌ يتبَعُ العمومَ، ولو كانَ صفةً لجرى على النّكرةِ كرجلٍ أحمرَ، وامرأةٍ حمراءَ .

قال أبو علي: ونحوُه «ليلةٌ طَلْقَةٌ، وليالٍ طَوالِقٌ»، فكذلك[٢] «طَوَالِقُ» ليس جمعَ[٣] طَلْقَةٍ، [و][٤] إنَّما هو جمعُ طالقةٍ، إلاَّ أنَّه استغنَى بطَلْقَةٍ عن طَالِقَةٍ، فهذا تركيبٌ إذاً باتّفاقٍ لا قصدٍ واعتزامٍ[٥].

(٢٢٤) مسألة: [في إجراء فَعْلٍ مُجرى فَعِيلٍ]:

اعلم أنَّ العربَ قد أَجرتْ فَعْلاً مُجرى فَعِيلٍ، فأنابتْه عنه وأعطَتْه حكمَه. فأمَّا إنابتُه عنه فمنه قولُهم: «رَطُبَ فهو رَطْبٌ، وفَخُمَ فهو فَخْمٌ، وضَخُمَ فهو ضَخْمٌ» فاستغنَوا بذلك عن فَخِيمٍ وضَخِيمٍ، وعلى أنَّهم قد قالوا: رَطِيبٌ .

وإمَّا إعطاؤُهم فَعْلاً حكمَ فَعِيلٍ ففي التّكسير، ألا تراهم كسَّروه على فُعَلاءَ؛ نحو:

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) في الأصل: «كذلك» وزيدت الفاء للربط .

(٣) في الأصل: «وجمع» بدون «ليس» ، والتصحيح من السياق .

(٤) زيادة يستقيم بها السياق .

(٥) ينظر الخصائص ١/٣٢١-٣٢٣ .

سَمْحٍ وسُمَحَاءَ، وعلى أَفْعِلاء نحو: نَدْبٍ وأَنْدِباء، وشَيْءٍ وأَشْيَاء (في قولِ أبي الحسنِ)، وكسَّروه أيضاً على أَفْعِلَةٍ، فقالوا: فَرْخٌ وأَفْرِخَةٌ، وقَرْوٌ وأَقْرُوةٌ، وسَدٌّ وأَسُدٌّ، ومعلومٌ أنَّ كلَّ واحدٍ من أَفْعلاء، وأَفْعِلة، وفُعَلاء إنما هو لباب فَعِيلٍ .

واعلم أنهم كما أجروا فَعْلاً مما ذكرنا مجرى فعيل، فكذلك أيضاً أجروا فَعِيلاً مجرى فَعْلٍ، وذلك قولهم في تكسير «ظَرِيفٍ»: ظُرُفٌ؛ ألا ترى كيف حرفوا زيادته حتى أصاروه إلى فَعْل، ثم كسَّروه على فُعُلٍ، وقالَ الفرَّاءُ في «أُبُوٍّ» جمع أَبٍ[١].

وكسَّروه أيضاً على أَفْعالٍ كيتيمٍ وأَيتامٍ، وشَريفٍ وأَشْرافٍ، فشذوذ أَفْعالٍ في فَعِيلٍ كشذوذ أَفْعالٍ في فَعْلٍ نحو: فَرْخٍ وأَفْراخٍ، وزَنْدٍ وأَزْنادٍ، ومع هذا فلا أُبعد أن يكون تكسيرهم فَعْلاً على فُعْلانٍ مرّةً، وفِعْلانٍ أخرى إنما هو تشبيههم إياه بفَعِيلٍ، وذلك قولهم: «ظَهْرٌ وظُهْرانٌ، وبَطْنٌ وبُطْنانٌ، وحَجْلٌ وحِجْلانٌ، وحَشٌّ[٢] وحِشَّانٌ»، فهي إذاً كغضبانَ و...[٣] فاعرف ذلك .

(٢٢٥) مسألة: [في «أنْ» المخفَّفةِ من الثَّقيلةِ]:

متى باشرت فيه (أنْ) المخفَّفةُ من الثَّقيلةِ الفعلَ، فمن غيرِ عوضٍ، [نحو قوله تعالى][٤]: ﴿وأَنْ لَيسَ للإنسَانِ إلاَّ مَا سَعَى﴾ [٥]،وقوله [تعالى][٦]:﴿أَنْ بُورِكَ مَن في

---

(١) ينظر شرح الشافية ٣/١٧١ .

(٢) الحَشُّ: جماعةُ النَّخل. اللسان (حشش) .

(٣) كلمة مطموسة في الأصل .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) سورة النجم: الآية: ٣٩ .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

النَّارِ﴾(١) وقوله: ﴿والخامسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيهَا﴾(٢) .

كذلك من ...(٣) قول الشاعر(٤):

* أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسمَاءَ وَيحَكُمَا *

(٢٢٦) مسألة: [في نحوِ قولهم: «علمُكَ بزيدٍ كانَ ذا مالٍ»]:

«علمُكَ بزيدٍ كان ذا مالٍ»: منعها أبو علي قال: ذلك إذا علّقت الباء بنفس العِلْمِ، وجعلتَ في «كانَ» ضميرَ «زيد»، و«ذا مالٍ» خبرَ كان، فيبقى المصدر لا عائد عليه من الجملة بعده التي هي خبر عنه .

[١٩/أ] / هكذا قال البتة. لم يزد على ذلك شيئاً، وقد أجاز أيضاً مع الجماعة: «أكلُك التُّفّاحَةَ، «هو» تصحيحه على أن تجعل «هو» مبتدأ، وهو ضمير الأكل، والحال بعده خبر عنه؛ أي: وافقه فوقع خبره، والجملة بعد الأكل خبر عنه، فعورض هذا في المسألة التي منعها؛ أن يكون في «كان» ضمير العلم لا ضمير «زيد»، وقوله: «ذا مالٍ» حال سدَّت مسد [خبر](٥) «كان»، كما سدت في قولهم: «أكْلُكَ التفاحة «هو» مسد خبر المبتدأ، وتكون

---

(١) سورة النمل: الآية: ٨ ، وبها قرأ نافع، ينظر النشر في القراءات العشر ٢/٣٣٠ .

(٢) سورة النور: الآية: ٩ .

(٣) كلمة مطموسة في الأصل .

(٤) بلا نسبة في الخصائص ١/٣٩٠، والمنصف ١/٢٧٨، والمغني: ٤٦ الشاهد (٣٤)، والأشباه والنظائر ١/١٣٩، والخزانة ٣/٥٥٩. وهذا صدر بيت عجزه:

* مني السَّلامَ وأَنْ لا تُشعِرَا أَحَدا *

والبصريون يذهبون إلى أنها «أن» المصدرية الناصبة أهملت حملاً على أختها «ما»، وزعم الكوفيون أنها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل، وهو اختيار أبي علي. انظر الخصائص ١/٣٩٠. والأولى حمله على الضرورة بدليل العطف على الفعل الأول بالنصب .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

«كان» وما بعدها خبراً عن «علمُكَ»، فإذا كان ذلك كذلك، صحت المسألة التي أحالها من حيث أتت، ولعمري إنه إن جُعل «ذا مالٍ» حالاً سدَّتْ مسدَّ خبرِ «كانَ» على ما شرحته، فالمسألة صحيحة جائزة، فاعرف ذلك وقسْهُ .

...(ع) ......[1] نحوٌ من قولهم: ...[2] قولُهم: «جَوْبَةٌ وجُوَبٌ، ونَوْبَةٌ ونُوَبٌ، وضَيْعَةٌ وضِيَعٌ، وخَيْمَةٌ وخِيَمٌ»، فهذان يدلان على أن أغلب هذين الحرفين أن تكون حركة ما قبلهما منهما، حتى أنهما إذا انفتح ما قبلهما فكان ما قبلهما منهما أيضاً، وإذا كان هذا هكذا، تمكن قول أبي عمرو [في قوله تعالى][3]: ﴿بالسُّوءِ إلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّي﴾[4] في جعل الهمزة بعد الواو بينَ بينَ، وإن كانت الواوُ أصليةً؛ لأنها إذا أُجريت مفتوحاً ما قبلها مجرى المد مضموماً ما قبلها، فهي إذا انضم ما قبلها أمكن في المد .

(٢٢٧) مسألة: (من أبياتِ الكتابِ):

من[5] أبياتِ الكتابِ[6]:

---

(١) بياض في الأصل قبل (ع) بمقدار كلمتين، وبعدها بمقدار ثلاث كلمات .

(٢) كلمتان غير واضحتين في الأصل .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) سورة يوسف: الآية: ٥٣ .

(٥) في الأصل محرفة على «ثن» .

(٦) الكتاب ٣٠٤/١، وهما فيه بلا نسبة، وكذلك في المحتسب ٢١٥/١، ١٤/٢، وأمالي ابن الشجري ١٠٠/١، واللسان (حضن). ولشقيق بن جزء بن رياح الباهلي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩٦/١، والحماسة البصرية ١٠٣/١ .
والشاهد فيهما نصب «الجياد» حملاً على معنى الفعل. والأُشاباتُ: جمع أُشابةٍ وهم الأخلاط من الناس ههنا، ونصبها على الذم، والعباد هنا بمعنى العبيد، وحَضَنٌ: بطن من بني القين، وعمرو قبيلة أيضاً. ينظر تاج العروس ١٨٢/٩ .

أَتُـوعِدُني بقَومِكَ يَابنَ حَجْلٍ أُشَـابَاتٍ يُخَالُـونَ العِبَـادَا

بمَـا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو ومَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالجِيَادَا

فيهما أشياءٌ،منها: أنَّ «أُشاباتٍ» نكرةٌ وهي بدلٌ من «قومِكَ» وهو معرفة، وليست النكرة من لفظ المعرفة، وفي هذا ردٌّ على الكوفيين في امتناعهم من إبدال النكرة من المعرفة، إلا أن تكون الثانية من لفظ الأولى نحو قول الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[1] .

فإن قلتَ: فاجعله حالاً، أعني «أُشَاباتٍ» من «قومِكَ» .

قيل: يصغر المعنى ويضعف؛ ألا ترى أنه إذا فعل ذلك أخبر أن قومه أُشابات في حال دون أخرى، وإذا جعله بدلاً فليس فيه دليل على التَّنَقُّل، فكانَ أبلغَ في المعنى الذي أراده الشاعر من الهجاء والذم .

وفيه إيقاعه لفظ العباد على معنى العبيد المماليك، وأكثر ما يقعُ «العِبادُ» على بني آدمَ إذا أضيفوا إلى الله سبحانه، نحو قوله [تعالى][2]: ﴿عَيناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾[3]، و﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[4]، و﴿عَبَادُ الرَّحمٰنِ الَّذينَ يمشُونَ عَلَى الأَرضِ هَوْناً﴾[5] .

وفيه إعادة العامل مع البدل، وهو الباء، فهو كقول الله تعالى: ﴿قَالَ [الملأُ] الذينَ

---

(١) سورة العلق: الآيتان: ١٥، ١٦ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) سورة الإنسان: الآية: ٦ .

(٤) سورة الزمر: الآية: ١٦ .

(٥) سورة الفرقان: الآية: ٦٣ .

اسْتَكْبَرُوا [مِن قَومِهِ] للَّذِينَ اسْتُضعِفُوا لمن آمَنَ مِنهُم﴾[١] .

وفيه إيقاعُ «ما» على العقلاء، وفيه نصبُ «الجياد» ولا فعلَ قبلَه مما ينصب نحو هذا، وعليه وضع صاحب الكتاب هذين البيتين[٢].

(٢٢٨) مسألة: [في الجوابِ بلفظِ الشَّرطِ]:

مما يعرِّفُك جوازَ كونِ «الَّذينَ» من قول الله سبحانه: ﴿قَالُوا رَبَّنا هٰؤلاءِ الَّذينَ أَغوَيْنا﴾[٣] وصفاً لـ«هٰؤلاءِ»؛ لما فيه من الزيادة على الأول بالفضلة التي اتَّصلتْ بالفعل الثاني، وهي قوله [تعالى]: ﴿كما غَوَيْنا﴾[٤]، و[كذلك][٥] قولُ زهيرٍ[٦]:

* مَتَى تَبْعَثُوهَا تَبعَثُوهَا ذَمِيمَةً *

ألا ترى أنه لولا ما اتصل بالفعل الثاني، وهو الحال الزائدة على الأول، لما جاز أن يكون الفعل الثاني جواباً للأول، ولا له أصلٌ. لا تقول: متى تقُمْ تقُمْ، ومتى تزُرْني تزُرْني؛ لخلوّ الثاني من زيادة على الأول، ولكن لما اتصل به «ذَميمةً» أفاد الجزاء وما لم يُفِدْه الشَّرطُ، فجرى ذلك في الجواز لتضمُّنِ الثاني أكثر ممَّا في الأول مجرى قولك: القائمُ قائمٌ في الدَّارِ، والضَّاربُ ضاربٌ زيداً، ولو قلتَ: (القائمُ قائمٌ، والضَّاربُ ضاربٌ) لا

---

(١) سورة الأعراف: الآية: ٧٥ .

(٢) الكتاب ٣٠٤/١ .

(٣) سورة القصص: الآية: ٦٣ .

(٤) تمام الآية: ﴿قالَ الَّذينَ حَقَّ عليهم القَوْلُ رَبَّنا هؤلاءِ الَّذينَ أَغْوَينا أَغْوَيْناهم كما غَوَيْنا تبرَّأْنا إليك ما كانوا إيانا يعبدُون﴾. [القصص: ٦٣] .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) ديوانه: ٤٣، وهذا صدر بيت له في معلقته المشهورة، وعجزه:

* وتَضرَ إذا ضَرَّيتُمُوهَا فتضرَمِ *

تَزيدُ الثَّانيَ أكثرَ ممَّا في الأوَّلِ، لم يجُزْ؛ لخلوِّ الثَّاني من الفائدةِ الزَّائدِ بها هو على ما في الأوَّلِ، فكما جازَ أن يكونَ قولُه: «تبعثوها ذميمةً» جزاءً لقولِه: «متى تبعثوها» كذلك جازَ أيضاً أن يكونَ «أَغْوَيْنَاهم» خبراً عن « الَّذينَ أَغْوَيْنَاهُمْ» لها، والثَّاني على الأوَّلِ قوله: «كما / غَوَيْنَا». [١٩/ب]

وقد كانَ أبو عليٍّ منعَ ممَّا أَجَزْنا في هذا وبيتِ زُهَيْرٍ، وقولِ الآخَرِ(١):

* إنْ تَغفِرِ اللّٰهُمَّ تَغْفِرْ جَمّاً *

ولولا قولُه: « جَمّاً » لما جازَ أن يكونَ الفعلُ الثَّاني جواباً للأوَّلِ، كما لا تقولُ: (إنْ تغفرِ اللّٰهُمَّ تَغْفِرْ)، ولا: (إنْ تَأْتِني تَأْتِني)، ولكنْ تَقولُ: (إنْ تَأْتِني تَأْتِني مشكوراً)(٢)، و(إنْ تَزُرْني تَزُرْني مُحْسِناً)، وهذا واضحٌ.

(بياضٌ بأصلِه)(٣).

العجَّاج(٤):

* عَفٌّ فَلاَ لاَصٍ وَلاَ مَلْصِيُّ *

أي: لا عائبٌ ولا معيبٌ، [و](٥) مثلُه النَّاطقُ ليشملَ الغنيَّ والفقيرَ: دَارِعٌ وادَّرِعْ.

---

(١) لأبي خراش الهذلي في ملحق شعره (شرح أشعار الهذليين: ١٣٤٦. وانظر: أمالي ابن الشجري ٥٣٦/٢، والخزانة ٢٢٩/٣، واللسان (لمم).
ولأميَّةَ بنِ أبي الصَّلْتِ في ديوانه: ٢٦٤-٢٦٥، والأغاني ١٣٤٢/٤، وبلا نسبة في المقتضب ٢٤٢/٤، ونوادر أبي زيد: ١٦٥، والمحتسب ٢٣٨/٢، والإنصاف ٥٢، ١٩١. وبعدَه:

* وأيُّ عبدٍ لك لا أَلَمَّا *

(٢) في الأصل: «وسولا»، وهو تحريف.

(٣) هكذا كتب في الأصل، والبياض بمقدار سطرين.

(٤) له في اللسان (لصا)، ولَصَاه: عَابَهَ أو قَذفَهَ؛ أي: عَفٌّ فلا قَاذفٌ ولا مقذوفٌ، وقبلَه:

* إنّي امرؤٌ عن حارتي كَفِيُّ *

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٢٢٩) مسألة: [في معنى الصُّوَار، ومثالِ فِعْلٍ من القوَّة]:

ينبغي أن يكون قولُهم: الصُّوارُ[١] (قطعةٌ من المِسْكِ) من قولهم: صُرْتُه أَصُورُه؛ أي: عطَفْتُه، وذلك أنَّها إذا فاحَتْ جذبتْ إليها حاسَّةَ مَنْ يَشُمُّها، وعطَفتِ الشامَّ نحوَها، ولذلك قِيلَ أيضاً له: مِسْكٌ، كأنَّه أَمسكَ الحاسَّةَ عليه وناطَها به، فاعرفْه .

تقولُ في مثالِ فِعْلٍ من القوَّةِ إن شئتَ: قِيٌّ، وإن شئت: قُوٌّ، أما من قالَ: قِيٌّ فعلى قياسِ قولهم في تكسيرِ قَرْنٍ: (قُرونٌ[٢] لِيٌّ)، وذلك أنَّه أَجرى المدغمَ مُجرى غيرِ المدغَمِ، فكسَرَ الأوَّلَ كما يكسِرُه في «بِيض»، و لم يرَ الإدغامَ مانعاً من القلبِ، كما لم يَرُمِ الجماعةُ إلّا (بِيضٌ) بكسرِ الفاءِ، وأمَّا من قال: قُوٌّ فعلى قياسِ من قال: (قُرونٌ لُيٌّ)، فضمُّ الفاءَ، ومنعَ عنده الإدغامُ من القلبِ، فجرت العينُ لإدغامِها مَجرى العينِ الصَّحيحةِ في (قُوٌّ)[٣] كحُمْرٍ وصُفْرٍ، وكذلك أيضاً تَجري العينُ في «قُوٌّ» مَجرى الصَّحيحِ؛ نحوَ عينِ «ضِرْسٍ، وجَبَلٍ» فكما تحصَّنَتْ[٤]عينُ «قِيٌّ[٥]» بإدغامِها من قلبِ الضَّمَّةِ قبلَها لها، كذلك أيضاً تحصَّنَتْ عينُ «قُوٌّ» لإدغامِها من قلبِ الكسرةِ قبلَها لها. هذا هنا كذاك ثَمَّةَ .

---

(١) الصُّوار والصِّوار: وِعاءُ المِسْكِ، والصِّيارُ لغةٌ فيه. انظر اللسان (صور)، وينظر الخصائص ٢/١١٧-١١٨ .

(٢) في الأصل: «قرقرن» وهو تحريف، و«لِيٌّ»: جمع أَلْوَى، وهو المعوجُّ، ينظر المسائل الحلبيات: ٥٥، واللسان (لوي)، وفيه: «وقَرْنٌ أَلْوَى: مُعْوَجٌّ، والجمعُ لُيٌّ بضمِّ اللامِ، حكاها سيبويه، قال: وكذلك سمعناها من العرب، قال: ولم يكسِروا، وإن كان ذلك القياس، وخالفوا باب «بِيض»؛ لأنه لما وقع الإدغام في الحرف، ذهب المد، وصار كأنه حرف متحرك؛ ألا ترى لو جاء مع عُمْيٍ في قافية جاز، فهذا دليل على أن المدغم بمنزلة الصحيح، والأقيس الكسر؛ لمجاورتها الياء» .

(٣) في الأصل: «كو» .

(٤) في الأصل « من » مزيدة بين الفعل والفاعل، وهي زيادة لا معنى لها .

(٥) غير واضحة في الأصل، ومحرفة .

(٢٣٠) **مسألة:** [في المصدرِ المؤوَّلِ]:

قالَ أبو الحسنِ في قولِ اللهِ سبحانَه: ﴿ما كانَ للنَّبيِّ والَّذينَ آمنُوا أن يستغفروا للمشركينَ﴾(١): «يقول: وما كانَ لهم استغفارٌ للمشركين، وقال [تعالى]: ﴿وما كانَ لنفسٍ أن تُؤمِنَ إلَّا بإذنِ اللهِ﴾(٢)؛ أي: ما كانَ لها الإيمانُ إلا بإذنِ اللهِ(٣)»، ففسَّرَ أبو الحسن «أن يَستَغْفِروا» بالنكرة التي هي «استغفارٌ»، وفسر «أن تُؤْمِنَ» بالمعرفة التي هي الإيمانُ. أخَذَ بالأمرين جميعاً؛ وذلك أن أبا الحسن كان يجيز أن تكون (أن) وصلتها (الفعلُ المنصوبُ بما بعدَها) نكرةً، كما تجيز الجماعة أن تكون معرفة، فقلتُ لأبي علي يوماً: قد وُصف هذا الذي أجازه أبو الحسن من تنكيرِ «أن» الموصولةِ في شعر امرئ القيس(٤):

فَدَمْعُهُمَا سَحٌّ وَسَكْبٌ وَدِيمَةٌ ... وَرَشٌّ وَتَوْكَافٌ وَتَنْهَمِلَانِ

أي: وانهمالٌ؛ ألا ترى أنَّ جميعَ ما قبلَه من المصادرِ نكرةٌ، وأصله: « وأن تَنهملا» ثم لما حذف «أن» رفعَ الفعلَ، كقوله(٥):

* ألَا أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحضُرُ الوَغَى *

فرضِيَ بذلك وتقبَّلَه، ودل شاهد حاله حينئذ على أنه ما كان وقع له هو ذلك فيما قبل، ولما كان الاستغفار للمشركين محظوراً(٦)؛ فذكرَ المصدرَ الدَّالَّ عليه تحقيراً لشأنه،

---

(١) سورة التوبة: الآية: ١١٣ .

(٢) سورة يونس: الآية: ١٠٠ .

(٣) معاني القرآن ٢/٥٦٢ .

(٤) ديوانه: ١٤٨، يقول: إنَّ دمعَهما في انسكابٍ، والرَّشُّ والتَّوكافُ بمعنى الانهمالِ والانهمارِ، وكلُّها تدلُّ على انسكاب الدمع . وفي الأصل: «سكت»، وذاك تصحيف وتحريف .

(٥) هو طرفة بن العبد في ديوانه: ٢٧، وهو صدر بيت له في معلقته، وعجزه:

* وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخْلِدي *

(٦) في الأصل: «محضوراً» .

ولمَّا كانَ الإيمانُ ممَّا يُرْغَبُ فيه ويَرجونه، عرَّفَ المصدرَ الدَّالَّ عليه تفخيماً .

(٢٣١) مسألة: [في قوَّةِ شَبَهِ اسمِ الفاعلِ بالفعلِ]:

ممَّا يَدلُّ على قوَّةِ شَبَهِ اسمِ الفاعلِ بالفعلِ: إجماعُهم على أنَّه إن جُمِعَ في شعرٍ واحدٍ بينَ قائمٍ وقائمٍ،أحدُهما رجلٌ والآخَرُ صَبيٌّ، لم يكنْ إيطاءً[١]،وهم مع هذا يقولون:إذا اتَّفقَ اللفظان واختلفَ المعنيان جازَ،ولم يكنْ ذلكَ إيطاءً[٢]؛ نحو: (ذهبَ وذهبٌ)، و(رجل ورجل)، فأحدُهما جنسٌ، والآخَرُ عَلَمٌ، وبَكْرٌ وبَكْرٌ، وأَحدُهما عَلَمٌ والآخَرُ جَمَلٌ، وهو فاشٍ عندَهم، فامتناعُهم من أن يجمَعوا بينَ قائمٍ وقائمٍ،و جالسٍ وجالسٍ وصاحباهما مختلفان دلالةٌ على أنَّ المعتبَرَ من اسمِ الفاعلِ إنَّما هو نفسُ الفعلِ، فلمَّا اتَّفقا في دلالةِ كلِّ واحدٍ منهما / على معنًى واحدٍ؛ وهو القيامُ، لم يعبأْ بصاحبيهما وهما دالَّان[٣]على الحذفِ، وهذا نحوُ قولِ أبي الحسنِ[٤]:إنَّه إنْ جُمع بين «تَضْرِبُ» وأنت تُريدُ به الرَّجلَ،و«تَضْرِبُ» وأنت تُريدُ به المرأةَ، لم يكنْ إلا إيطاءً؛ ألا تراه قالَ: لأنَّ الفعلَ عن الفاعلِ،قال:ومعنى «تَضْرِبُ» للرَّجلِ، و«تَضْرِبُ» للمرأةِ واحدٌ، وهو الدّلالةُ على الفعلِ. فلمَّا جازَ ألَّا يُراعَى الخلافُ في المعنى، وإن دلَّت عليه دلالةٌ لفظيَّةٌ، وإن كانت مشتركةً، فأن لا يجوزَ اجتماعُ قائمٍ وقائمٍ، ولا دلالةَ في لفظٍ واحدٍ منهما على صاحبِ القيامِ لا

[٢٠/أ]

---

(١) الإيطاء: هو تكرار كلمة الرويّ بلفظها ومعناها دون أن يفصل بين البيتين سبعةُ أبياتٍ على الأقل، وهو عيب من عيوب القافية .

(٢) في الأصل: « أيضاً » .

(٣) في الأصل: «دالين» .

(٤) ينظر القوافي: ٥٩-٦٠ .

دلالة خاصة ولا دلالةً مشتركةً - أولى وأحرى .

ومعنى قولي: «دلالة» أعني [به][١] حرف المضارعة في تصرُّف الموضعين، ألا تراه قد ميَّزه عن «أَضربُ» و«تَضربُ»، وإنْ كانتْ صورةُ المذكَّرِ منه كصورةِ المؤنَّثِ، فعلى كلِّ حالٍ قد علمنا أنه ليس بـ«أضربُ» و « لا تضربُ»، و « قائم » لا فرق فيه بين أن يجري على رجل أو غيره من صبي، وفرس، وجمل، وغير ذلك مما يجري لفظ القيام عليه، فاعرفه !.

فقد عرفت بهذا وبغيره قوة شبه اسم الفاعل بالفعل، فإذا كان كذلك قويَ إعمالـه عمل الفعل .

(٢٣٢) مسألة: [في ألف مرمى، وحبلى، وشكاعى]:

إذا ثنَّيتَ[٢] نحوَ: (مَرْمَى) فقلتَ: (مَرْمَيان)، لم تخلُ [ياؤُه][٣] من أن تكونَ الياءَ الَّتي انقلبتْ ألفُ (مَرْمى) عنها، أو ياءً أُبدِلَتْ إليها ألفُ (مرمى) عندَ الحاجةِ إلى حركتِها، كالَّتي في نحو:(حُبْلَيان وحُبْلَيات،وشُكَاعَيان وشُكاعَيات)[٤]،والَّذي يدلُّ على أنَّها رُدَّتْ إلى الياءِ الَّتي كانت انقلبتْ عنها دونَ أن تكونَ ارتحلتْ لها ياءٌ أُبدِلَتْ إليها، رَدُّ ما كان من الواوِ إلى الواوِ نحو:(عَصَوان ورَحَوان)، فكما لا يُشَكُّ في أنَّ واوَ «رَحَوان» هي اللامُ الأصليَّةُ، فكذلكَ[٥] ينبغي أن تكونَ ياءُ «مَرْمَيان» هي لامَ الفعلِ الأصليَّةَ،فإذا كانَ دونَك

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في الأصل: «بنيت»،وهو تصحيف وتحريف .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) الشُّكاعَى: شجرةٌ صغيرةٌ ذاتُ شَوْكٍ. اللسان (شكع) .

(٥) في الأصل: « وكذلك » .

علمتَ به إنَّك إنَّما تقلبُ الألفَ المنقلبةَ في نحوِ هٰذا إلى الحرفِ الَّذي كانت الألفُ انقلبتْ عنه لا إلى غيرِه، وإذا كان ذلكَ كذلكَ، علمتَ به - أيضاً - أنَّكَ في نحوِ: (مَغْزا ومَدْعا)، إنما قلبتَ الألفَ عن ياءٍ كنتَ قلبتَ لامَ «غَزَوْت ودَعَوْت» إليها، فصارت بعدما كانت (مَدْعَوٌ ومَغْزَوٌ) إلى: (مَغْزا ومَدْعا)، ثمَّ انقلبت الياءُ الَّتي انقلبتْ؛لأنَّها رابعةٌ ألفاً، فصارت (مَدْعا ومَغْزا) .

فأمَّا (حُبْلَيان) فلمَّا لم تكن الألفُ أصلاً انقلبت عنه فترُدُّ عند الحاجة إلى حركتها إليه، غلَبَتْ عليها الياءُ الواوَ، فقلتَ: ([شُكَاعَيان][1]، وحُبْلَيان)، وكانت الياءُ هٰهنا أغلبَ من قِبلِ أنَّ هٰذا الحرفَ لو كانتْ ألفُه منقلبةً عن حرفٍ أصلُه الواوُ، لم يكنْ لكَ بُدٌّ من مصيرِك به إلى الياءِ؛نحو: مَغْزيان، ولذلك قُلبتْ ياءً فقيل: حُبْلَيان، وشُبِّهت ألفُ [حُبْلَيان][2] بألفِ مرمى، وفتى، وحصى، ولهذا عُبِّرَ[3] عنها عند ذكرِ...[4] الإمالة فقِيلَ: ألفٌ بمنزلةِ المنقلبةِ عن الياء، أولا تراكَ لو اشتققْتَ من حُبْلَى فعلاً...[5] حَبْلَيتُ؛ كقَضَيتُ وسَعَيتُ .

(٢٣٣) مسألة: [في عدمِ مجيءِ فَعْلٍ ممَّا لامُه ياءٌ أو واوٌ]:

قالَ أبو الحسنِ في تصريفِه: إنْ قِيلَ: هلَّا لم يكنْ فَعْلٌ ممَّا لامُه ياءٌ أو واوٌ لئلَّا يلتبسَ بفَيْعَلٍ ؟

فالجوابُ: أنَّ فَعْلاً قد يظهرُ في حالٍ؛ وذٰلكَ إذا بنيتَه على التَّأنيثِ؛نحو: رَمْوَةٍ،

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل: «غير»، وهو تحريف وتصحيف .

(٤) سقط في الأصل بمقدار كلمة .

(٥) ثلاث كلمات غير واضحات في الأصل، والمعنى: «ووصلت به التاء لقلت» .

وغَزْوَةٍ، وفيعَلٌ وفَيْعَلٌ من ضَربَ لا يَتبيَّنُ أبداً، فهٰذا فرقٌ .

(ع): إنْ قِيلَ فيما بعدُ: فأنتَ لو بنيتَ من «ضَرب» مثلَ فَيْعَلٍ فقلتَ: (ضَيْرَبٌ)، ثـمَّ حقَّرته أو كسَّرته لقلتَ: (ضُيَيْرِبٌ وضَيَارِبُ)[1]، فكان يكون أيضاً من...[2] قِيلَ: فَيْعَلٌ إذا بُني على التَّأنيثِ فهو فَعْلٌ إذا كانَ على التَّذكيرِ، فالمثالان إذاً واحدٌ، فدلَّ أحدُهما على صاحبِه، وصارَ الظُّهورُ فيه كالظُّهورِ فيه، والتَّكسيرُ والتَّحقيرُ مثالان مرتَجلان، فليست دلالتُهما على صورة الواحد كدلالة الواحد عليها؛ ألا ترى إلى كونِ الخلافِ في واحدِ أَساطيرَ[3] وأَبابيلَ[4]، وما محتملة تكون ...[5] بينَه من الأمثلةِ، وذلك أنَّكَ لا تجدُ مثالَ الواحدِ البتّةَ، وكذلك...[6] والمُرَيْطَاءِ[7]، ونحوُ ذلك لا يُقطَعُ على مُكبَّرِه / بيقينٍ . [٢٠/ب]

(٢٣٤) مسألة: [في زيادةِ «أنّ»]:

قد يمكن أن يكون قولُه[8]: «أو أنَّ معاوٍ هو مُحتال» أنَّ فيه زائدةٌ، والمرادُ منه

---

(١) في الأصل: «ضارب» وهو خطأ .

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل .

(٣) قال ابن جني في سر الصناعة ٦١٠/٢: «وكذلك أَساطيرُ قال قوم: واحدها أُسْطورةٌ، وقال آخرون: أَساطيرُ جمع أَسْطَارٍ، وأَسْطَارٌ جمع سَطْرٍ. وقيل: إِسْطير. وقال أبو عبيدةَ: جُمِعَ سَطْرٌ على أَسْطُرٍ، ثمَّ جُمعت أَسْطُرٌ على أَساطِيرَ. وقال أبو الحسن: لا واحدَ لها». وينظر معاني القرآن للأخفش: ٢٧٢، ومجاز القرآن ١٨٩/١ .

(٤) وقال أيضاً في سر الصناعة ٦٠٩/٢: «وكذلك أَبابيلُ، ذهب بعضهم إلى أنها جمعُ إِبَّالةٍ، وذهب آخرون إلى أن واحدها إِبِّيلٌ، وأجاز آخرون أن يكون واحدها: إِبَّوْلٌ مثلُ عِجَّوْلٍ، وذهب أبو الحسن إلى أنه جمعٌ لا واحدَ له» وينظر معاني القرآن للأخفش: ٢٧٢، ومجاز القرآن ٣١٢/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٢/٣ .

(٥) سقط في الأصل بمقدار كلمتين .

(٦) كلمة مطموسة في الأصل .

(٧) المُرَيْطَاءُ: الإبطُ، والمرَيْطاءُ: الرُّباطُ. ينظر اللسان (مرط)، ولا يُتكلَّمُ بها إلا مصغَّرةً، وقد تقصر .

(٨) لم أقف على نسبته أو تمامه .

محذوفٌ، فهو كقوله[١]:

(٢٣٥) مسألة: [في التَّجاورِ في المعنى]:

قولُهم: «لمَّا أحسنَ إليَّ شكرْتُه، وإذا [أَعطاني][٢] مدحتُه» مجازٌ لا حقيقةٌ، وكذلك نحْوُه، وذلك أنَّ [الشُّكرَ] إنما هو مسبَّبٌ عن الإحسانِ، وهو تاليه وثانيه؛ لأنَّه مسبَّبٌ عنه .

يدل على بيان ذلك أنك قد تعطف هنا بالفاء فتقول: (أحسنَ إليَّ فشكرته، وأعطاني فمدحته). ومعلوم أن الفاء معقِّبةٌ، ولا تستعمل في معنى الاجتماع كالواو، فهذا قطع ووضوح. والذي أعاده عندي إلى هذا المجاز، هو ما أرادوه من المبالغة؛ وذلك أن الشكر لما كان مستحقاً عن الإحسان، وجب عندهم أن يقدموه ولا يَنُوا فيه، وبعد [إخراجهم إياه من][٣] ذمتهم من الواجب عليهم [أن يقدموه][٤]، وأن يتبعوه سبباً بالذي أوجبه؛ وهو الإحسان، فبالغوا في ذلك بأن جعلوا الشكر لإسراعهم فيه وإخراجهم إياه من ذمتهم كأنه واقع مع الإحسان في وقت واحد، ثم جاء بأداء الواجب، وتحمُّلاً بشكر المنعم، وكان أول هذا المعنى لعنترة في قوله[٥]:

نُبِّئْتُ عَمْراً غَيرَ شَاكِرِ نِعْمَتِي وَالكُفْرُ مَخبَثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعِمِ

ثم انفتح الفاءُ فيه مزهقاً حتى أتلوه إياه من غير فصل رغبة في سرعة...[٦] ردوا ذلك إلى أن جعلوه كأن الشكر وقع مع النعمة في وقت واحد، فاعرفه فإنه لطيف ! .

---

(١) كذا ورد في الأصل، فمقول القول محذوف، وهنا انقطاع في الكلام .

(٢) ساقطة في الأصل، والتصحيح من السياق .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) ديوانه: ١٥٢، وانظر الخزانة ١/١٦٣ .

(٦) سقط في الأصل بمقدار كلمتين .

وفي هذا تأنيس للنحويين في قولهم ما يقولونه في قرب الجوار؛ وذلك أن وقت وقوع الشكر لما كان عندهم إنما يجب أن يكون عُقيب وقت الإحسان من غير فتور ولا جَور - صار إذا جيء به معه في وقت واحد، فكأنه في الوقت الثاني التّاليه، أو إذا استحق في الوقت الثاني من غير فصل، فكأنه لقربه من الوقت الأول قبله واقع مع سببه في ذلك الوقت الأول. فهذا تجاورٌ في المعنى كالتجاور الذي رآه النحويون في الألفاظ، فتأمّله! .

(٢٣٦) مسألة: [في لَمَّا]:

مثلُ بيتِ الحماسةِ[١]:

فَلَمَّا بَلَغْنَا الأُمَّهَاتِ وَجَدْتُمُ ... بَنِي عَمِّكُم كَانُوا كِرَامَ المضَاجِعِ

قولُ عبدةَ بنِ الطَّبيبِ[٢]:

لَمَّا نَزَلْنَا ضَرَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَةٍ ... وَفَارَ للقَومِ بِاللَّحْمِ المرَاجِيْلُ

فتأمَّلْهما، واجمع بينهما ! .

(٢٣٧) مسألة: [في البدلِ]:

قوله[٣]:

اليَومَ تَقْضِي أُمُّ عَمْرٍو دَيْنَهَا ... إِمَّا ضِمَارَهَا وَإِمَّـا عَيْنَهَا

---

(١) الحماسة ١/١٣٢، وقائله يزيد بن الحكم الكلابي، وفي حماسة البحتري: ٢٥٤ نسب إلى المِسْوَر بن زياد العذري .

(٢) ديوانه: ٧٣، وهو في المفضليات: ١٤١، والرواية فيها:
لمَّا وَرَدْنا رفعْنا ظِلَّ أَرْدِيةٍ ... وفارَ باللحمِ للقومِ المراجِيلُ.
والمَراجيلُ: جمع مِرْجَلٍ؛ وهو القدرُ .

(٣) لم أقف على نسبته .

لا يجوز أن تكونَ «ضِمَارَها» و«عَيْنَها» بدلاً من «دَيْنَها»، وذلك أنَّ العَيْنَ النَّقْدُ الحاضِرُ، والدَّيْن بخلافه .

فإن قلتَ: فإن الضِّمارَ[1] هو العِدَةُ، والعِدَة دَيْنٌ.

قيل: معناه يوضح لك إعرابه؛ وذلك أنه كأنه قال: اليوم تقضي دَينها إما نقداً وإما وعداً؛ أي: اليوم تلقاها فتحصل منها على أحد هذين .

فإذا كان كذلك حملت «ضِمَارَها» و«دَيْنَها» على فعل محذوف؛ أي: اليوم تثيبنا نقداً أو وعداً، ودل «تَقَضي دَيْنَها» على هذا الفعل المراد .

(٢٣٨) مسألة: [في المفعولِ معه]:

في قوله[2]:

اقْتُلاَنِي وَمَالِكاً وَاقْتُلاَ مَالِكاً مَعِي

ينبغي أن يكون «مالكاً» مفعولاً معه لا معطوفاً على الضمير الذي هو الياء [في][3] «اقتلاني»؛ ألا ترى أنه قابله بقوله: «واقتلا مالكاً معي»، ولم يقل: «اقتلا مالكاً وإياي»، وعلى أنه لو قال لحملناه على أن «إياي» مفعول معه؛ لأن المعنى عليه؛ ألا تراه قد أظهر «معي» فدل على أن الموضع مقتضٍ للمفعول معه، فكأنه إذاً إنما قال: اقتلاني مع مالكٍ، واقتلا مالكاً معي.

---

(١) في الأصل: «الضما». والضِّمارُ من المال: الذي لا يُرجَى رجوعُه، والضِّمارُ من العِدَاتِ ما كان عن تسويفٍ. ينظر اللسان (ضمر) .

(٢) هو عبد الله بن الزبير في البداية والنهاية ١٩٥/٧، وفيه: «اقتلوا» في الشطرين . وفي الأصل: «اقتلا» وهو تحريف .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٢٣٩) مسألة: [في الرُّباعيِّ المضاعفِ]:

كأنَّهم إنما تسمَّحوا مع التضعيف في ذوات الأربعة بما لولا التكرير / لم يطوِّعوا به [٢١/أ] نحو: الوَحْوَحَةِ(١)، والوَصْوَصَةِ(٢)، ويَلْيَلَ(٣)، ويَهْيَاةٍ(٤)، وزَوْزَيتُ، وقَوقَيتُ، وحاحَيتُ، وعاعَيتُ من قِبل أن هذا بالتكرير وطول العدة، صار كأنه جزءان لا جزءٌ واحدٌ، فكأنه (وَ حْ وَحَ) و(يَلْ يَلَ) و(وَصْ وَص)، فلما أشبه الجزءين، وكل جزء منهما حرفان، صار كأنه أصل ناقص عن الثلاثة، والثلاثة خفيفة، فلما كان كأنه أقل عدداً منها، فيجب أن يكون أخف منها، فاعرف ذلك .

يؤكد ذلك عندك أنهم يقولون: «صرصَرَ البازيُّ» إذا كرر صوته فقال: «صَرْ، صَرْ، صَرْ، صَرْ» فأكثر من ذلك، فكما أن كل واحد من هذه الأصوات إنما هو «صَرْ» ـ كما ترى ـ كذلك صار قولهم: «صَرْصَرَ البازي» كأنه تكرير «صَرْ(٥)» ـ كما تراه ـ حرفان، [و](٦) في هذا بيان .

(٢٤٠) مسألة: [في تسميتِهم الحرفَ حرفاً]:

كأنهم إنما سموا الحرف الواحد من الحروف المعجمة حرفاً من قبل أن الناطق إذا اعتمَد المقطعَ على موضع الحرف، فقد انحرف إليه عن سائر مقاطع الصوت، وانتحى لذلك الموضع، فلذلك سمي حرفاً، فاعرفه ! .

(٢٤١) مسألة: [في الحركةِ]:

مما يدلك على صحة ما أقوله من أن الحركة في الحرف تكاد تجتذبه نحو الحرف التي

---

(١) صوتٌ معه بححٌ، والتَّفخُ في اليدِ من شدَّةِ البردِ. القاموس (وحح) .

(٢) الوَصْوَصُ والوَصْوَاصُ: خَرْقٌ في السترِ بمقدار عينٍ تنظر فيه، ووَصْوَصَ: نظرَ فيه؟ القاموس (وصص) .

(٣) موضعٌ قربَ وادي الصَّفراءِ. القاموس (يلل) .

(٤) يَهْيَا: من كلامِ الرِّعاءِ. القاموس (يهي) .

(٥) في الأصل مكررة .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

هي بعضٌ [منه][1]، قولهم في همزة بينَ بينَ: إنها بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، وهذا واضحٌ جليٌّ .

(٢٤٢) مسألة: [في تعليقِ الأعلامِ على المعاني دونَ الأعيانِ]:

من بابِ:

* سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ ... ...[2] *

نحوُ: «قد صَرَّحَتْ بِجِدَّانَ بِجِلْدَانَ[3]» فاضممْه إليه! .

(٢٤٣) مسألة: [في الفرقِ بينَ الواوِ والفاءِ]:

قالَ اللهُ سبحانَه: ﴿ولمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ * وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾[4] لمَّا أعادَ «مَدْيَنَ» ثانيةً مظهَراً غيرَ مضمرٍ جاءَ بالواوِ؛ لأنَّه كأنَّه استئنافُ كلامٍ آخَرَ، ولو[5] أعادَ ضميرَه فقالَ: «وردَ ماءَها» لعطفَ بالفاءِ فقالَ: «فلمَّا وردَ ماءَها» وذلكَ أنَّ الضَّميرَ لمَّا كانَ عائداً، وثانياً لا أوَّلاً،

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) جزء من بيت للأعشى في ديوانه: ١٤٤، وتمامه:

أَقولُ لمَّا جاءَني فَخْرُهُ   سبحانَ من علقمةَ الفاجرِ

والبيت له في الخصائص ١٩٧/٢ . والباب الذي يعنيه هو الباب الذي عقده في الخصائص ١٩٧/٢ بعنوان: (باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان)، وهنا جاءَ العَلَمُ «سبحانَ» عَلَماً لمعنى البراءةِ والتَّنزيهِ بمنزلة عثمان، وفَجْرُه: فُجورُه وفُحْشُه. ينظر الكتاب أيضاً ٣٢/١.

(٣) هذا مثلٌ يُضرَبُ للأمر إذا بانَ وصَرُحَ ووَضُحَ بعدَ التباسِه، وهو عَلَمٌ لمعنى الجِدِّ. ويقال: وصَرَّحتْ بجِدٍّ وجِدَّانَ وجِدَّاءَ، وبجِلْدانَ وجِلْدَاءَ بمعنىً، ويقالُ: جِدَّان، وجِلْدان: صحراء؛ يعني: برزَ الأمرُ إلى الصَّحراءِ بعدما كان مكتوماً. انظر الخصائص ٢٠٠/٢، واللسان (جدد) .

(٤) سورة القصص: الآيتان: ٢٢، ٢٣ .

(٥) في الأصل: «لم» .

تَرتُّبَ الكلامُ به، فجاءَ بالفاءِ من حيث كانت مُرتِّبةً، ولمَّا أعاده مظهَراً، صــار كأنَّه غـيرُ الأوَّلِ، فاستأنفَ بالواوِ، وصارت الواو مع قوله: «وَرَدَ» مثلَها مع قوله: «ولمَّا تَوجَّهَ».ومثلُـه: «لقيتُ زيداً فكلَّمْته»، ولو أظهرتَ[1] لقلت: [لقيتُ][2] زيداً وكَلَّمْتُ زيداً» .

(٢٤٤) مسألة: [في الوقفِ والاستئنافِ]:

حُكِي أنَّ الكسائيَّ وقفَ علــى ﴿الغمـامِ﴾ [3]، ثـمَّ اسـتأنف فقـال: ﴿والملائكـةُ﴾، ووجهُ ذلك عندي أنَّه لو وقف على ﴿الملائكةُ﴾، وهو ممَّن يرفعُها، لأشـبهَ لفظُهـا لفظَهـا في الوقف على قراءةِ من جَرَّها[4] فقال: ﴿والملائكةِ﴾، فإذا اسـتأنف ﴿الملائكـةُ﴾ بـالرفعِ زالَ الشَّكُّ الذي كان سيعرض لها عند الوقف عليها وهو قاطع .

(٢٤٥) مسألة: [في التَّخفيفِ]:

لو خَفَّفت نحوَ: «سَوْأَةٌ[5]» لقلتَ على الوجهِ الأعـرفِ: «سَوَّةٌ[6]»، وإن سمّيـت بذلـك ورخّمته[7] على قولك: «يا حارِ» قلتَ: يا سَوْأَ، قيل: فـإن رخّمتهـا على قولـك: «يـا حـارُ» قلتَ: يا سَوَ، ففتح الواو وإن انفتح ما قبلها، وكانت في موضع حركة، وذلك أن الهمزة المحذوفة المخففة مقدَّرةٌ مَنْوِيّةٌ فكأنَّك قلـتَ: يـا سَوَ، ثـم تقلـب الحركـة فصحَّـت الـواوُ

---

(١) في الأصل: أظهرت» .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) سورة البقرة: الآية: ٢١٠ . وتمام الآية: ﴿وهل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة﴾

(٤) في معاني القرآن للفرّاء ١٢٤/١: لبعض أهـل المدينـة، وفي البحـر ١٢٥/٢ إلى الحسـن وأبـي حَيْوَة وأبي جعفر،وفي معاني القرآن للأخفش ٣٦٤/١ وتفسير الطبري ٢٦١/٤ بلا نسبة،والرفع هو الوجه، وبه نقرأ.

(٥) السَّوْأَةُ: المرأةُ، والسَّوْأَةُ: الخَلّةُ القبيحةُ، والسَّوْأَةُ: العَوْرةُ والفاحشةُ. انظر اللسان (سوأ) .

(٦) ينظر الكتاب ٥٥٦/٣ .

(٧) في الأصل: «ورحمته» .

صحَّتَها في تخفيفِ نحوِ: ضَوْءٍ ونَوْءٍ، إذا قلت:«ضَوٌ، ونَوٌ» فإن قلتَ: إنَّما سمَّيت بـ«سَوَةٍ» مخفَّفةً، ولا محقّقةً بالتّسميةِ، قد ...(١) بالتخفيف البتة وصفك ونيتّك عن الهمزة واعتقادها؛ ألا ترى أنك لو سميت بـ«خَزْيا» و«صَديا» مؤنثي خزيان وصديان، فصارتا علَمين، أقررتهما على الياء، ولم تبدلهما واواً، وإن صارتا اسماً، كما أبدلتها في «الشَّرْوَى» و «التَّقْوَى» / ونحوهما، من حيث كانت التسمية إنما وقعت بهما ولاماهما ياءان، [٢١/ب] فأقرتا بحالهما البتة .

وكذلك إذا سميت بـ« سَوَةٍ » وهي مخفّفة(٢) للزمتها التخفيف البتة، وأضربت عن ذكر الهمز المقدر واعتقاده، كما أضربت ـ إذا سميت بخزيا وصديا ـ عما يجب من قلب لام (فَعْلى) إذا كانت اسماً، وأما الفَتْوَى والرَّعْوَى فالفرق بينهما أن التحقيق في « سَوَةٍ» مقدَّرٌ في نقله إلى العَلَمِيَّةِ، كما كان مقدَّراً(٣) قبل نقله إليها من أوجهٍ:

أحدها: أنك لو لم تعتد بالهمزة(٤) المقدرة، لوجب أن تعلها بقلبها ألفاً، وأن تقول: سَاةٌ، كما أنك لما حذفت لامَي « شَاة » وهي الهاء الظاهرة في نحو: « شِيَةٍ » و « شُوَيْهَةٍ » و« تَشَوَّهْت شاةً وأَشاوِهَ(٥)» وقد كانت العين في الأصل ساكنة، فتحركت بحركة اللام المحذوفة، فزال اعتدادك بالهاء المحذوفة ـ قلبتها ألفاً فقلت: شَاةٌ، وأصلها: شَوْهَةٌ، كما أن أصل سَوَةٍ: سَوْأَةٌ، فمن حيث قلتَ: شَاةٌ وجب عليك [أن](٦) تقول: سَاةٌ(٧)،

---

(١) كلمة غير واضحة في الأصل .

(٢) في الأصل: «مخفف» .

(٣) في الأصل: «مقدر» .

(٤) في الأصل: «فالحقيرة»وهو تحريف .

(٥) إذا صدتَها، وأَشاوِهُ: جمعٌ شاةٍ. ينظر سر الصناعة ٢/٧٩٠ .

(٦) مطموسة في الأصل .

(٧) في الأصل: «شاة» .

بل كان إقرارُك العينَ صحيحةً أدلَّ دليلٍ على أنك تنوي الهمزة المحذوفة للتخفيف بعد التَّسمية والعَلَميَّة، كما كنت تحذفها قبل التسمية والجنسية، وهذا أوضح من أن يزاد فيه منها - أنك إذا سميت بتخفيف « سُور[1] » ، وهو البقية، ثم رمت تكسيره لوجب أن تعيد همزته المبدلة للتخفيف فتقول: « أَسْآرٌ » ، وذلك أنك تخفف على حدّ « قَرَأْت » و« أَخْطَأْت[2] » لا على « قَرَيْت » و « أَخْطَيْت » ، فلولا أن قال: الهمزة المخففة بعد العلمية باق على حكمه قبلها كما كان، وليس العمل على ظاهر الأمر – لوجب أن تقول في تكسير «سُور» مخفَّفٌ من « سُؤْر » علَماً: أَسْوَارٌ، وهذا لا يقولُه أحدٌ .

ومنها: أنَّك لو سمَّيت بتخفيفِ جَيْأَلَ[3] وجَوْأَبٍ[4]، وهو جَيَلُ، وجَوَبٌ، وأقررت الياء والواو على صحتهما، ولو كانا متحركين بين متحركين، ولم تعللهما كإعلال نحو: باعَ وقامَ، كما لم تقلبهما نكرتين من حيث كانت الهمزة موالاةً مَنْوِيَّةً، والعين ساكنة، وحكم الساكنة في الموضعين لا فرق بين العلَم في ذلك والجنس، ولو كانت العلمية تسلخ عنها حكم إرادة الهمزة لوجب إذا سميت بنحو « جَيَلَ، وجَوَبَةٍ » أن تعل الياء والواو فتقول: جَالٌ وجَابةٌ كما تقول: باعَ وقامَ، [و][5] هذا لا يقوله أحد، وكيف يجوز لأحد أن يقوله وأنت لا تصرف « جَيَلَ » تخفيفَ « جَيْأَلَ » إذا سمَّيت به مذكَّراً من حيث كانت الهمزة مقدرة وفي حكم الظاهر، فكأنَّها جَيْأَلُ، فجرت في امتناعِ صرفِها،

---

(١) مخفَّفُ سُؤْر .

(٢) أي: تخفيفاً قياسيّاً .

(٣) جَيْأَلُ وجَيْأَلَةُ: الضَّبُعُ، معرفة بغيرِ ألفٍ ولامٍ. اللسان (جأل) .

(٤) لعلَّها حَوْأَبٌ، ووَادٍ حَوْأَبٌ: واسِعٌ، وحَوْأَبٌ: ماءٌ أو موضعٌ قريبٌ من البصرةِ، والحَوْأَبُ: المنهَلُ، والحَوْأَبُ: بنتُ كلب بن وبرة. ينظر اللسان (حأب) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

وإن سميت به مذكراً، مجرى امتناع صرف: سعاد وزينب من المؤنث ...[١]، إذا علق علماً على المذكر، ولو كانت الهمزة من جيَل وجوَبَة المخففتين منسية غير مرعية، لوجب صرف جيَل علماً على مذكر، كما تصرف نحوَ: قَدَمٍ، وكَبِدٍ، وفَخِذٍ، إذا علَّقت شيئاً من ذلك على مذكَّرٍ، وهذا من أوضحِ دليلٍ على ما نحن بسبيله أيضاً، فاعرفه ! .

فإن قلتَ: إنما تبدل الواو والياء، إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلهما، ألفاً متى كانتا أصلَين لا زائدتين؛ نحو: قام، وباع، وعَصَا، ورَحَا، والواوُ والياءُ في: جَيْأَلَ وجَوْأَبٍ زائدتان لا أصلان .

قيل: هذا فاسدٌ من أوجهٍ:

أحدها: قولهم: سَلْقَى، وجَعْبَى، واسرَنْدَى، واغرَنْدَى، وادْلَنظَى ونحو ذلك، والألفُ في جميعه منقلبٌ عن الياء الزائدة، وهي: جَعْبَيْتُ، وسَلْقَيْتُ، واسرَنْدَيْتُ، واغرَنْدَيتُ، وادلَنْظَيتُ، فهذا قاطع كما ترى .

ومثلُه قولُهم: حِلْباءُ، وحِرْبَاءُ، وقِيقاءُ[٢]، وجميعُ هذه الهمَزات منقلبةٌ عندنا عن الألف المنقلبة عن مثل الياء في: دِرْحايةٍ[٣]، ودِعْكَايةٍ[٤]، وتلك الياء زائدة فانقلبت ألفاً؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، وحُركت ولم تحذف لالتقاء الألفين، كما فعل ذلك كله في نحوِ: كِساءٍ ورِداءٍ، وحرف علتهما أصلان، فقد ترى إلى مساواة الزائدة الأصلي في

---

(١) سقط في الأصل، ولعله: «الخالي من التاء» .

(٢) القِيقاءُ: الأرضُ الغليظةُ، وقيل: المنقَادةُ. اللسان (قيق) .

(٣) رجلٌ دِرْحايةٌ: كثيرُ اللحمِ قصيرٌ سمينٌ ضخمُ البطنِ لئيمُ الخِلْقةِ، وهو فِعْلايةٌ ملحقٌ بجعْظَارة. اللسان (درح). وقد جمعَ بين هذه وتاليتها قولُ الراجزِ:

إمَّا تريْني رَجُلاً دِعْكَايَةْ
عَكَوَّكاً إذَا مَشَى دِرْحَايَةْ

(٤) الدِّعْكايةُ مثلُ الدِّرْحايةِ. المصدر نفسه .

وجوبِ الاعتلالِ .

ومنها: أنا لو لم نجد الحرفين زائدين منقلبين لانفتاح ما قبلهما وتحركهما، لكان وجودنا ذلك في الأصلين كوجوده في الزائدين؛ وذلك أن هذا لم يجب في الأصلين من حيث كانا هما، وإنما وجب في الأصلين هرباً من تتابع الحركات والحرف الجاري مجراهما، وهذه حال موجودة في الزائد وجودها في الأصلي[١]، فإذا كان كذلك، تساوت الحا[لتان][٢] في[٣] الأصلي [و][٤] الزائد في هذه القضية. بل لو قيل: إن الزائد أولى بالإعلال من الأصلي لكان قولاً؛ وذلك أن إعلال / الزائد أسرع من إعلال [٢٢/أ] الأصلي، ألا ترى أن قول الخليل: إن المحذوف في نحو: مَقُولٍ ومَبِيعٍ، إنما هو الزائد دون العين؛ لأنه أحق بالحذف .

وكذلك أيضاً قد يُجمع بين إعلالي الزائدين متواليين، ولا يجمع ذلك في الأصليين؛ ألا تراهم قد قالوا: صَحْراءُ وصَحَارِيُّ، وصَلْفاءُ وصَلاَفِيُّ، فأعلُّوا في ذلك ونحوه فَعْلاءَ كليهما بأن قَلَبَهما ياءين .

ونجد ذلك جنساً مطَّرِداً لا ضعيفاً مستشذّاً، وأنت دائماً تفتدي من توالي إعلال حرفي: شاء وماء، وهذا واضح .

ومما يؤكد عندك الاعتداد بالهمزة المخففة بعد النقل اعتدادك بها قبله ـ أنك لو كسَّرت « جَيَلَ وجُوَبَةٌ » علَمين لما قلتَ إلا: جَيَائلَ وجَوَائبَ، فترد الهمزة البتة، كما كنت رادها لو كسَّرتَهما في موضعهما قبل نقلك إياهما، ولو كان النقل إلى العلَمية

---

(١) في الأصل: «الأصل» ومثلها الكلمة التالية .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) في الأصل: «و» وهو تحريف .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

يسقط حال الهمزة المخففة البتة، لما قلت في: « جَيَلَ وجَوَبَةٍ » إلا: أَجْيالٌ وأَجْوابٌ، وهذا لا يقوله أحد ذو نظر، بل لم نعلمه قولاً لقائل أصلاً .

فإن قلت زائداً على بعض مما تقدم: إنني إنما أقول في تكسير « سُوَرٍ » إذا كان علَماً مخفّفاً من سُؤْرٍ: أسآر[1]، فأخفّف همزته من قِبلِ أنّي إذا أردتُ تكسيرَه، أشعْته في أمّته، فجعلتُه واحداً من جماعةٍ، كلٌّ واحدٍ منها سُورٌ مخفَّفاً، فرددته إذاً إلى حاله التي كان عليها قبل نقله للتسمية به، وإذا كان كذلك فالمقالة إذاً إنما هي مع ذلك مع النّكرةِ الجنسِ، لا المعرفةِ العَلَمِ.

قيل: يفسد ذلك من قِبل أنك إذا نكرت زيداً للتثنية أوالجمع أو الإضافة، أو لغير ذلك، فإنما تجعله من جماعةٍ، كلٌّ واحدٍ منها زيد المنقول إلى العلَم، لا الذي كان [قبل][2] التسمية به، و[قبل] النقل له، ألا ترى أن زيداً لما كان قبل نقله مصدراً كزاد زيداً، [و][3] كباع بيعاً، وسار سيراً، وأنت إذا نكرته ثم عرفته بالإضافة في نحو قوله[4]:

عَلاَ زَيْدُنَا يومَ النَّقَا رَأْسَ زَيدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مِنْ مَــاءِ الحدِيدِ يَمَانِ

فإنما هو واحد من جماعةٍ، كلٌّ واحدٍ منهم إنسان اسمه زيد، وليس واحداً من جماعةٍ

---

(١) في الأصل: «أسآن» وهو تحريف .

(٢) سقط في الأصل بمقدار كلمة في الموضعين .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) هو رجل من طيئ يقال له زيد، من ولد عروة بن زيد الخيل. وفي رواية أخرى: «ماضي الشفرتين» بدل «من ماء الحديد». والبيت في الكامل ١٥٧-١٥٨، والمسائل البصريات ٤١٤/١، والمسائل الحلبيات: ٢٩٨، وسر الصناعة ٤٥٢/٢، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ١٩٢/١، والخزانة ٣٢٧/١ .
والنَّقَا: الكثيب من الرمل، ويوم النَّقا: الوقعة التي كانت عند النَّقَا، والأبيض: السيف، ويمانٍ: منسوب إلى اليمن .

كلٌّ واحدٍ منها مصدرٌ، وكيف - ليت شعري - يراد[١] بذلك جمع المصدر، أو يذهب إلى هذا المعنى مع فساد جمع الأسماء الموضوعة للأجناس المتفرقة لجميع آحادها .

فقد صح بذلك أن تنكير زيد وعمرو إنما هو بأن تجعل كل واحد منهما واحداً من جماعة، كلٌّ واحد منهم منقولٌ هذا الاسمُ إليه؛ لتعريفه في أول الحال، ثم كثر المسمَّون به، فأتاه التنكير للشياع بعد العموم. فكما أن عمراً من قولك: « العَمرون » ليس واحداً من جماعةٍ كلٌّ واحدٍ منها عمرٌو[٢] - أعني اللحمَ بين الأَسنانِ ــ فكذلك الزيدون، ليس كلٌّ واحد منهم الزيدَ الذي هو مصدر زاد، بل العمرون كل واحد منهم رجل يسمَّى عمراً[٣]، وقد انصرف عن المصدر، كما انصرف عن إرادة الواحد من عَمْر الأسنان .

فإذا كان كذلك علمتَ به أنَّ تنكيرك « سُوراً » المخفَّف من سُؤْرٍ بعدما كنت نقلته، فنقله علماً أصاره إلى أن فعله واحد[٤] من جماعةٍ كل واحد منها رجل اسمه سُورٌ، ولا تريد أنه من جماعة كل واحد منها السُّؤْرُ الذي هو بقيَّةُ الشّيءِ الشّرابِ وغيرِه، فقد كان « سُورٌ » عَلَماً مخفَّفاً، فكذلك هو إذا نكّرته عن تكرير الصّنعة فيه بعد تنكيرٍ هي الصنعة فيه قبله، وهذا مفهوم .

وممَّا يُسأَلُ عنه من هذا الموضع تكسيرُ « رَالٍ » في قوله[٥]:

---

(١) في الأصل: «يزاد»وهو تصحيف .

(٢) العَمْرُ: لحمٌ من اللثةِ سائلٌ بين كلّ سِنَّين، والجمع عُمُرٌ. اللسان (عمر) .

(٣) في الأصل: «زيداً» ، ولعل الناسخ قد سها وحذف كلاماً مستباناً من السياق؛ وهو: «والزيدون كل واحد منهم رجل يسمى زيداً» .

(٤) في الأصل: «واحداً» .

(٥) هو امرؤ القيس في ديوانه: ١٢٦، وتمامه:

وصُمٌّ صِلابٌ ما يَقِينَ من الوَجَى ... كأنّ مَكَانَ الرِّدْفِ منه عَلَى رَالِ

وهو في اللسان (رأل)، وفيه: «أراد على رَأْلٍ، فإما أن يكون خفف تخفيفاً قياسياً، وإما أن يكون أبدل

=

* كَأَنَّ مَكَانِ [الرِّدْفِ مِنهُ][1] عَلَى [رَالِ] *

...[2] وكافَّة أهلِ النظر غيرَ أبي [الحسنِ][3] وحدَه، وتكسيره عندي في قياس مذهبه أن تقول فيه: أَرْوَالٌ، فتنسى الهمزة، وتراعي ما معك من اللفظ، فيجري أروال في التكسير مجرى أَصْوَابٍ (جمع صَابٍ)[4]، لو تكلفت تكسيره لما كانت الألف مجهولة وعيناً، وذلك أنَّ قوله: « رَالٍ » في البيت عند أبي الحسن إبدالٌ رَأْلٍ على حدّ « أَخطيْت » ، فليس تخفيفاً على حدّ أَخْطَأْت، ولو كان تخفيفاً لما جاز أن يكون رِدْفاً[5]، كما لا تكون الهمزة المخففة رِدْفاً من حيث كانت المخففة في حكم المحققة. فإذا لم تكن تخفيفاً، وكان بدلاً لم يبق فيه رائحة الهمز، وجرت الألف في اللفظ مجرى الألف المجهولة في نحو صَابٍ، والرَّآءِ (لضربٍ من الشّجرِ) والآءِ - أيضاً كذلك - لضربٍ منه .

ولو كسَّرتَ شيئاً من ذلك لوجبَ فيه أَصْوَابٌ / وأَرْوَاءٌ وآواءٌ[6]، حملاً في العين [٢٢/ب] المجهولة على الواو من حيث كان ذلك أكثرَ في الاستعمالِ، وكذلك ألفُ « رَالٍ » في

= إبدالاً صحيحاً على قول أبي الحسن؛ لأن ذلك أمكن للقافية، إذ المخفف تخفيفاً قياسياً في حكم المحقق، والجمع أَرْؤُلٌ ورِئْلانٌ، ورِئالٌ ورِئالةٌ .

والصُّمُّ الصِّلابُ: وصفٌ للحوافر، والوَجَى: الحفا، والرَّالُ: تخفيفُ الرَّأْلِ؛ وهو فَرْخُ النّعامِ .

(١) بياض في الأصل في موضعه، وكذلك الموضع التالي .

(٢) سقط في الأصل بمقدار خمس كلمات، ولعل المراد: «على أَرْآلٍ في قياس النحويين» .

(٣) سقط في الأصل .

(٤) وفي اللسان (صوب): «وقيل: الصَّابُ شجرٌ مرٌّ، واحدته صَابةٌ. وقيل: هو عُصارةُ الصَّبِرِ. قال ابن جني: عينُ الصَّابِ واوٌ قياساً واشتقاقاً؛ أما القياس فلأنها عينٌ، والأكثر أن تكون واواً، وأما الاشتقاق، فلأن الصَّابَ شجرٌ إذا أصاب العينَ حَلَبَها، وهو أيضاً شجر إذا شُقَّ سالَ منه الماءُ؛ وكلاهما في معنى صَابَ يصوبُ إذا انحدرَ .

(٥) الرِّدْفُ: أحد حروف القافية، وهو حرف المد الذي يكون قبل الروي، ولا يفصل بينهما بفاصل .

(٦) في الأصل: «آآ»

البيت تجري مجرى المجهولة، فيحمل على الواو دون الياء، ولو حملها عندي على الياء حامل لأجل البدل لم أر به بأساً؛ وذلك أنني سألت أبا علي عن قول الشاعر[(١)]:

مَنْ َرا مِثلَ مَعْدَانَ بنِ يَحْيَى ... إِذَا مَا النِّسْعُ طَالَ عَلَى المطِيَّةْ

كيف قياسه أن تكون العين على البدل ؟

فقال: يجب أن تحمل على أنه ...[(٢)]، كأن إبدال الهمزة إنما هو إلى الياء دون الواو في أكثر الأمر .

وسألته ـ أيضاً ـ يوماً آخر عن تكسير « كأس » مبدلاً على حدّ: أَخْطَيْت، فقال: أَكْوُسٌ، وهذا باب منقاد، وفيه حذفه لأجل الإبدال، ولأن فيما مضى كافياً من غيره، وجميعه شاهد بما قدمناه في أول المسألة.

(٢٤٦) [مسألة: في اسمِ «لا» النَّافيةِ للجنسِ المبنيّ]:

لا رجلَ: فتحة إعراب[(٣)]، أو لحقها التنوين في قوله[(٤)]:

---

(١) غير منسوب في المسائل الحلبيات: ٤٧، وسر الصناعة ٧٩١/٢، وهو مما روي عن قطرب، وبعده:

ومَن را مثلَ معدانَ بنِ يحيى ... إذا هبَّت شَآميةٌ عَرِيَّةْ

وينظر شرح الجمل ٣١٢/١، والنِّسْعُ: سَيْرٌ مضفورٌ تشَدُّ به الرِّحالُ. وفي الأصل: «من رأى مثل معدان يحيى» .

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل، وقد ذكر أبو علي في المسائل الحلبيات: ٤٧ أن الهمزة هنا محذوفة .

(٣) أي: فتحة رجل، وهي فتحة إعراب عند الزجاج والسيرافي خلافاً للمبرد والأخفش وغيرهما، ينظر الخصائص ٥٦/٣-٥٧، وشرح الكافية ١٥٥/٢ .

(٤) هو أنس بن العباس بن مرداس السلمي، أو أبو عامر جد العباس، وقد عزاه القالي إلى بعض اليشكريين، وتمامه:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً ... اتَّسَعَ الخَرقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وفي رواية: «الفتق على الراتق» ينظر البيت في الكتاب ٢٨٥/٢، والأمالي للقالي ٧٣/٣، وشرح المفصل ١٠١/٢، ١١٣، والمغني الشاهد رقم: ٤١١، والهمع ٢٨٨/٥. وقد نون للضرورة، وحقه البناء على الفتح .

* ... ... ولا خُلَّةٌ *

وعليه أن يقال له: إنها ليست حركة إعراب، [و][(١)] لكنها تشبه حركة الإعراب، وذلك باطرادها في كل منفي بـ«لا» هذه النافية للجنس، نحو: لا رجلَ لك، ولا غلامَ عندك. فلما اطرد هذا أشبه النصبَ بأحد النواصب، كما أن الضمة لما اطردت في كل منادى معرفة، أشبهت عندهم حركة الإعراب حتى وصفوا ما هي فيه بالرفع الصريح، فقالوا: (يا زيدُ الظريفُ، ويا جعفرُ الكريمُ)، وحتى أن التنوين لحق هذه الضمة، كما يلحق حركة الإعراب، فقال الشاعر[(٢)]:

* سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *

فكما أن هذه الضمة بناءٌ وإن لحقها التنوين، كذلك الفتح في « لا خُلَّةً » [(٣)] بناءٌ وإن لحقها التنوين، فاعرف ذلك .

(٢١١) **مسألة:** [في سكونِ الكافِ من بَكْرٍ]:

وسأل بعضهم عن سكون الكاف في نحو بَكْرٍ ونحوه، فقال: السكون يؤذن بالوقف، فإذا وقفت على الأولى وسكونها، ثم رفعت الكلمة أصلاً فقلت في الوقف: (هذا بكُرْ)، فقد ابتدأت بالراء ساكنة؛ لوقوفك على الكاف قبلها، والساكن لا يمكن الابتداء به، فكيف القول في ذلك ؟

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هو الأحوص في ديوانه: ١٩٠، وهذا صدر بيت عجزه:

* وليس عليك يا مطرُ السّلامُ *

والبيت له في الكتاب ٢/٢٠٢، والمقتضب ٤/٢١٤، ومجالس ثعلب: ٩٢، وأمالي الزجاجي: ٨١، والخزانة ١/٢٩٤. والشاهد فيه تنوين «مطر» في الصدر للضرورة، وللنحاة في ذلك كلام طويل .

(٣) في الأصل: « الضم » وهو تحريف، وهو هما يشير إلى البيت أعلاه .

فقلنا: في ذلك أوجهٌ:

أحدها: أن الساكن إذا أدرجه اللسان بعده فليست حاله حينئذ حاله إذا وقفت عليه البتة، فلم يتجاوزه إلى ما بعده. ويدلك على ذلك أن بعض الحروف تقف عليه فتجد من بعده صويتاً تابعاً للحرف؛ وذلك نحو الثاء، والفاء، والسين، والشين، تقول: اثْ، افْ، [اسْ][١]، اش، فتجد[٢] بعد كل واحد من هذه الحروف صويتاً صالحاً يدركه أدني التأمل، فإذا أنت أدرجت استهلك إدراجك الحروف أكثر ذلك الصويت فقلت: يثردْ[٣]، ويفتحْ، ويسألْ، ويشرُدْ، وذلك أن أخذك في صوت آخر وتأهبك له قد حالا بينك وبين تلك الاستراحة التي يتمكن معها ذلك الصويت؛ أفلا ترى من هذا الوجه إلى حال الحرف الساكن إذا تجوز إلى ما بعده أنها ليست حاله إذا وُقف عليه، وقطع الصوت به البتة. فإذا كان الأمر كذلك، علمتَ به أنه لم تتساو حالاهما، ولم يجر الأول منهما مجرى الموقوف عليه، فإذا لم يجر مجراه، لم يكن الثاني الساكن في حكم المبدوء به. فهذا فرقٌ .

ووجه آخر: وهو أنك تجد الحرفين من حيث أرينا مختلفي الحكمين؛ وذلك نحو قولك: النَّفْسُ، [و][٤] النُّصْح، فتجد الحرف الآخر لوقوفك عليه أقوى صوتاً من الأول الذي أدرجته إلى الساكن الثاني بعده، فلما تباينا من حيث ذكرنا، صار الأول؛ لعدم[٥] تمكن الصويت الذي يتبعه في الوقف كأنه متحرك؛ لأنه لو اعتد اعتداد الساكن الموقوف عليه .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في الأصل: «فتحد» ، وهو تصحيف .

(٣) الثَّرْدُ: الهشْمُ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في الأصل: « لعدمه » .

[تابع للمسألة: ٢٤٧[1]]:

لرأى الصويت اللاحق له أثبتَ، فلما فارق حكم الساكن الموقوف عليه ــ وإذا فارق حكم الساكن، لحق بالمتحرك وأصارك به الحال إلى هنا ـ صرت لذلك كأنك لم تجمع بين ساكنين، وإذا صرت إلى ذلك الحكم، لم يلزمك شناعة الابتداء بالساكن، وهذا واضح .

ووجه ثالث: وهو أن الحرف الساكن إذا تقدمه حرفٌ، وإن كان المتقدم ساكناً لم يكن ذاك، كأنْ تبتدئ الثاني ساكناً مما تسمعه في لغة العجم من قولهم: «ماسْتْ[2]» و«آرْدْ[3]» وغير ذلك، وأنت تجد في لفظك ثلاثة أحرف متوالية سواكن، ولا يعرف لذلك شيئاً غير إدراج بعضها في إثر بعض. فقد علمت به أن إدراج الساكن كأن تقف عليه البتة، وليس لك أن تقول هذا في لغة العجم، فلا أحمل عليه لغة العرب، وذلك أن هذا موضع تتساوى فيه كل اللغات من قبل أنه موضع يتصل بصنعة الأصوات التي القدر عليها متساويات، وإلى غايتها متراميات، فلا عليك عربياً كان الحرف أم عجمياً، وهذا ظاهر إذا رأيت السواكن الثلاثة متتالية فيما أُرينا لم ينكر توالٍ في الوقف على ما قدمنا .

(٢٤٨) **مسألة:** [في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني]:

نحو قولهم: تحكُّم وتهكُّم، قولهم: محموم ومهموم، فالحاء أقوى لفظاً وأبين حسّاً، والهاء ضعيفة متفشية، وكذلك الحمَّى أقوى أثراً وأظهر عرضاً من الهم. فاعرف ذلك وبينه على ما أشرت غيرَ مرّةٍ، نحو: ....[4]

---

(١) جاءت هذه الفقرة في الأصل بعد المسألة رقم (٢٤٩)، فقدَّمتُها لارتباطها بالمسألة (٢٤٧) .

(٢) للدقيق: ينظر الخصائص ١/٩٠، والقاموس الكبير (عربي - فارسي) ٢/٤١٧ .

(٣) للبن المتخثّر .

(٤) بياض في الأصل بمقدار كلمة .

ومثـــله الوَسَائِلُ والوَصَائِلُ[١]، فالصاد ـ كما ترى ـ أقوى من السين، والصِّلة أيضاً أقوى من التَّوسُّلِ[٢]؛ لأنه إنما / يتوسل الإنسان ليقضي به، أو سبيلاً إلى القدر والصلـة، [٢٣/أ] وهو منقاد يعرفه من تأمله، وتعرف على ما يصح على يده منه .

(٢٤٩) **فصل:** [في][٣] اللفظة ترد محتملة لأمرين، فعلى أيّهما تحملُها ؟

نحو قوله: ...[٤]

(٢٥٠) **مسألة:** [في إعمالِ اسمِ التَّفضيلِ]:

مما يدل على أن الأنس بُلغةٌ لمن قال: « مررتُ برجلٍ أحسنَ منكَ أبوه» وإجراؤه على الأول، ورفعُ الظاهر به ـ قولهم: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً، وذلـك أن هـذا ونحوه منقولٌ من قولهم: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه، ثم نقـل الفعـل إلى الأول، فخـرج الفـاعل كان مفسراً، فعلـى هـذا يجب أن يكـون قولـك: مـررت برجـل خـير منـك أبـاً، أصلـه وتقديره: مررتُ برجلٍ خيرٍ منك أبوه، ثم نقلت الفاعل إلى الأول، فخرج الفــاعل كـان أيضاً مفسراً، فقلت: مررتُ برجلٍ خـيرٍ منـك أبـاً، فهـذا التقديرُ يـدلُّ علـى أن أصـل الكلام كذا كان يجب أن يكون .

وإذا كان كذلك عرفت به قوة الخـبر، والإجـراء علـى الأول، ورفـع الظـاهر، وبـه وجه عندهم [تنقله][٥] قوانينهم وأوضاعهم .

---

(١) الوصائل: ثياب يمانية .

(٢) في الأصل: « التوصل » .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) كلمتان غير واضحتين في الأصل .

(٥) في الأصل: «تنقل» .

(٢٥١) مسألة: [في الباءِ]:

كأن الباء إنما دخلت في قول الأعشى(١):

* جَهْلاً بِأُمِّ خُلَيدٍ حَبلَ مَنْ تَصِلُ؟ *

لما دخله من معنى قولك: أجهلُ بأمِّ خليدٍ، ولست أقول: إن الباء ومن قوله: «جهلاً بأمّ خُلَيْدٍ» مرفوعة الموضع، كما أنها في قولك: «جُهِلَ(٢) بها»، مرفوعة الموضع، [و](٣) لكنها في هذا مشبهة بها في ذلك لفظاً.

(٢٥٢) مسألة: [في شِرْكِ العِنانِ]:

قول الشاعر(٤):

وَشَارَكْنَا قُرَيشاً في تُقَاهَا وَفي أَحْسَابِهَا شِرْكَ العِنَانِ

معناه: أننا شركناها في هذين الأمرين اللذين هما لأحوال الفضل والشرف شِرْكَةَ العنان، وإنما هي في الحقيقة شِركةٌ........................(٥) لكنه جعلها شِرْكَةَ عنانٍ تعظيماً لقَدْرِها؛ وذلك أن شِرْكَةَ العِنَانِ.....(٦) الأشياء إذا تَعِنُّ(٧)، غير أنه إذا

---

(١) ديوانه: ٢١٨، وهذا عجز بيت صدره:

* صَدَّتْ هريرةُ عنَّا ما تُكلِّمُنا *

(٢) في الأصل «أجهل».

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) هو النابغة الجعدي في ديوانه: ١٦٤، وهو في اللسان (عنن)، وبعده:

بما وَلدتْ نساءُ بني هلالٍ وما ولدَتْ نساءُ بني أبانِ

وشِرْكةُ عنان، وشِرْكُ عِنانٍ: شِرْكةٌ في شيءٍ خاصٍّ دون سائرِ أموالهما.

(٥) طمس في الأصل بمقدار نصف سطر.

(٦) كلمتان مطموستان في الأصل، ولعلهما: «تكون في»..

(٧) في الأصل: «يعن».

كان كذلك فلا.............[1] وقوله: وشاركنا قريشاً في جميع الفضائل شِرْكَ العِنانِ، أي: ....[2] نفعل شيئاً مما شاركناها فيه، بل نتعهده ونراعيه فلا ننيَ في شيء منه، ولا نسمح به كأنما وُضعت شركتُه عِناناً (معنيٌّ به مراعىً) فهذا معناه، وقد كان أبو علي رأى فيه معنى غير هذا، والذي قلته أنا فستراه[3].

[٢٣/ب]

(٢٥٣) مسألة: (من البابِ / في كتابِ الخصائصِ الَّذي ترجمتُه):

بابٌ في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لضدِّه على وجهٍ[4]، وذلك الألفُ السَّاكنةُ، وذلك أنها ساكن لا يمكن تحريكه، فهو كذلك أقعد في السكون من الساكن الذي يمكن تحريكه. ألا ترى أنَّ دالَ «قَدْ» وكافَ «بَكْرٍ» ونحوَهما من السَّاكنِ الَّذي يُمكنُ تحريكُه كسائر الحروف، والألف في نحو: (قامَ وكتابٍ) ساكنٌ لا يمكن تحريكه أبداً، فهو لذلك أَقْعَدُ في السُّكونِ وأَشَدُّ إيغالاً منه، فهذا وجهُ تمكُّنِها في السكون، ثم إنه مع هذا كله يجب أن يعتد اعتداد المتحرك، وذلك أنها ضارعت المتحرك من حيث كانت لا يمكن تحريكها كما لا يمكن تحريك المتحرك، فقد صار إذاً سببُ تمكُّنها في السكون هو سبب جريانها مجرى المتحرك .

وهكذا باقي أحكام هذه اللغة وطرائقها، وغرائب بدائعها لوجوه الصنعة فيها، وهذا ونحوه هو أنها من عند الله (سبحانه وتعالى شأنه) .

(٢٥٤) مسألة: [في العطفِ]:

امتناع أبي الحسن من إجازة النصب في (عمرو) من قولهم: «زيدٌ ضربْتُه وعمرٌو

---

(١) طمس في الأصل بمقدار نصف سطر .

(٢) طمس في الأصل بمقدار كلمة .

(٣) لم نره في النص الذي بين أيدينا .

(٤) الخصائص ٣/٥١-٥٦ .

كَلَّمْتُه» إذا عطفت على (ضَرَبْتُه) وحدها دون الجملة بأسرها مع إجماع سيبويه[١] وإياه على إجازة عطف الجمل المختلفة التراكيب بعضها على بعض؛ نحو: (زيدٌ أخوك وضربْتُ جعفراً)[٢]. يدل على أن أبا الحسن لم يرد بامتناعه من الأول ما يراد إذا عطفت الجمل المختلفة بعضها على بعض، وأنه إنما أراد بذلك أن يكون قولك: «وعمرٌو كَلَّمْتُه» [متفقاً مع][٣] الجمل التي عطف عليها؛ وهي قولك: «ضربته» من «زيد ضربته» في كون الثانية خبراً عن المبتدأ، كما أن الأولى قبلها خبر عن المبتدأ. فإذا كانت خبراً لزم تضمنها ضميره، وإذا هي خلت من ضميره لم يجز أن يعتقد [أنها تكون][٤] خبراً عنه، فينبغي أن يرتفع الخلاف بينهما في إجازة نصبه، وذلك أنه إذا لم تكن الثانية مراداً بها ما أريد بالأولى من كونها خبراً عن المبتدأ، لم يُنكَر أن تكون[٥] كالقائمة بنفسها المستأنفة، والجمل التي تستأنف يجوز أن تعطف[٦] على ما قبلها وافقتها في التركيب أو خالفتها على ما قدمنا من إجازتهم: «زيد صاحبك ومررت بجعفر» إذا أردت عطف كلام قائم برأسه على[٧] كلام قبله قائم برأسه، فكما يجوز أن تستأنف بالنصب فتقول: عمراً كلمته، كذلك يجوز أن تتبعه ما قبله على حد ما يكون يجوز من النصب مبتدئاً به غير معطوف على شيء قبله .

فإذا ثبت أنه لا خلاف في جواز عطف الجمل المختلفة التركيب بعضها على بعض إذا أقمت كل واحدة برأسها، وجعلتها كلاماً مستقلاً، فالجمل المتفقة التراكيب أجدر

---

(١) في الأصل: «السبب» ، وهو تحريف. انظر الكتاب ٩١/١ .

(٢) خبر «امتناع» .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في الأصل: «يكون» .

(٦) في الأصل: «يعطف» .

(٧) في الأصل: « وعلى » .

بعطف بعضها على بعض، فلا خلاف [في أنه][1] ينبغي أن يوجد في جواز النصب من «عمرو» إذا قلت: «زيدٌ ضربْتُهُ وعمراً كلَّمْتُه» وأنت تريد بقولك: « وعمراً كلمته» ما يراد بالجملة المستقلة إذا أنت عطفتها على ما قبلها على حد عطفك الكلام على الكلام وأنت لا تعقد أحدهما بالآخر فأكثر مما توجبه الواو من العطف مجرداً عن أن تجعل الثاني مشاركاً للأول في معنىً زائد على التركيب والاستقلال بأن تجعله ساداً مسده في نحو قولك: «زيد ضربته وقامت هند في دارم؛ ألا ترى أنه لك أن تحذف الجملة الأولى، وتقيم الثانية خبراً فتقول: (زيدٌ قامتْ هندٌ في دارِه)، وأنت لو رمتَ نحو هذا في قولك: «زيدٌ عمرٌو كلَّمْتُه» لزيد لم يجز، وكذلك إن جعلتها لعمرو .

وإذا كانت الجملة ليس إتباعها للأولى على حد جواز حذف الأولى وإيقاع الثانية موقعها، لم ينكر اختلافهما في التركيب والموقع، وإنما المنكر من ذلك أن تريد إجراء الثانية مجرى الأولى في قيامها مقامها، وسدها مسدها .

فإذا كان كذلك علمت[2] اتفاق الجملة على إجازة عطف الكلام التام على الكلام التام، اتفقا أو اختلفا نحو قولك: (زيدٌ أخوك، واضربْ محمَّداً، وانطلقَ سعيدٌ)، وغير ذلك فيما هذه طريقه، فحققت بذلك أن أبا الحسن لم يرد بامتناعه من نصب « عمرو » في قولنا: زيد ضرته، وعمراً كلمته، ما يراد إذا عطف الكلام التام على مثله، وإنما امتنع من النصب وأنت تريد أن تجعل الجملة التي هي « عمراً كلَّمْته » جارية مجرى الأولى في جواز كونها خبراً عن « زيد » كما كانت الأولى خبراً عنه، فذلك ممتنع؛ لخلوها من ضميره...[3] [فإذا علمت][4] بما قدمناه / وأوضحناه بيانَ ما رمنا بيانه، سقط قول أبي [٢٤/أ]

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في الأصل: «وعملتم» .

(٣) كلمة مطموسة في الأصل .

عليٍّ: إن ذلك جائز؛ لأن الجملة الأولى، وإن كانت ذات موضع من الإعراب لكونها خبراً عن المبتدأ، فإنه لما لم يظهر إعرابها في اللفظ جرت مجرى ما لا موضع له من الإعراب في أنَّ عطف الثانية عليها، وإن كانت الثانية غير ذات موضع منه لما كان موضع الأولى لا يظهر إلى اللفظ، وإنما هو مراد معتبر في المعنى. وشبه ذلك بما جاء عنهم من تثنية اسم الفاعل وجمعه، وإن كان فيه ضمير في نحو: (قائمان وقائمون)؛ لأن ذلك الضمير لما لم يظهر إلى اللفظ، وكان إنما هو مقدر في المعنى - جرى الاسم الذي هو منه مجرى الاسم الذي لا ضمير فيه نحو: (زيدان وزيدون). وهذا كله لا يلزم أبا الحسن، وذلك أن أبا الحسن وإن كان قد قال: « إنه لما لم يجز ذلك من حيث كانت الجملة الأولى ذات موضع، والثانية غير ذات موضع، فإنه ليس غرضه نفس الموضع؛ هل هو الثانية كما هو الأولى لا غير؟ وإنما غرضه أن الثانية لا تقع موقع الأولى؛ لخلوها من ضمير الاسم الأول. وإذا لم تقع موقعها فيجب أن [لا][1] تكون خبراً عنه، وإذا لم تقع خبراً عنه لم يكن لها موضع من الإعراب، وليس ينبغي أن ينطوي غرض أبي الحسن في قوله: إن الثانية لا موضع لها كما الأولى لم تقع موقعها، [و] لا يجوز عطفها عليها وأنت تريد بها ما أردت بالأولى من كونها خبراً عن المبتدأ .

وأما إن أردت أن تعطف الجملة الثانية كما تعطف الكلام التام على مثله، لم يمتنع جواز النصب في « عمرو » مع العطف كما يمتنع نصبه إذا ابتدأت غير عاطف له على شيء قبله، فقلت: (عمراً كلَّمْتُه)، وهذا واضح .

فإن قلتَ: إن « ضربته » من قولك: « زيدٌ ضربْتُه » ليس كلاماً تاماً وإن كان جملة؛ ألا ترى أنه معقود بما فيه من الضمير بما قبله، وإن كان ما قبله مفتقراً إليه افتقارَه إلى

---

(٤) بياض في الأصل مكانه .

(١) زيادة يقتضيها السياق.

المفرد في نحو: زيدٌ أخوك، فإن هذه الجملة واقعة موقع المفرد، فكل ذلك داع إلى الحكم بنقصان « ضربته » من قولك: « زيدٌ ضربْتُه » عن مساواته الجمل القائمة برأسها نحو: (ضربتُ زيداً، وأخوك محمّدٌ). وإذا كان كذلك « ضربته » من قولك: (زيدٌ ضربتُه) [مستغنياً][(١)] بالجملة المستقلة برأسها عن المفتقرة إلى ما قبلها، المفتقر إليها ما تقدمها، الواقعة موقع المفرد، وإذا ثبت ذلك سقط ما رمت إلزامه .

قيل: « ضربته » من قولك: (زيدٌ ضربتُه) وإن كان على ما ذكرتُ من حاجته، فالحاجة إليه ووقوعه موقع المفرد لا يخرجه شيء من ذلك بانفراده ولا باجتماعه مع غيره من أحكام الجمل؛ ألا ترى أن فيه الحديث والمحدث عنه، والمسند والمسند إليه، وهو محتمل للصدق والكذب، كما لم يخرج « أرأيتك » ما دخله من معنى « أخبرني » عما كان عليه من تعديه إلى مفعولين في قولهم: (أرأيتكَ زيداً ما صنعَ؟) وكما لم يخرج خبر « ما » في التعجب من أن يكون موضعه للمفرد، وإن لم يجز وقوع المفرد في موضعه، وذلك نحو: (ما أَحسنَ زيداً!)، و(ما أَجملَ بكراً!)، وكما لم يخرج « عسى » من أن يكون مفعولها واقعاً موقع المفرد وإن لم يستعمل فيه المفرد نحو قولهم: (عسى زيدٌ أن يقومَ)، فـ«أن يقوم» وا[قعةٌ موقعَ][(٢)] المفردِ بدلالة قوله: « عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً[(٣)]»وإن لم يكن وقوع المفرد موقعه، فكذلك « ضربته » من قولك: (زيدٌ ضربتُه)، هو جملة في الأصل مستقلة، وإنما حاجته إلى ما قبله؛ لأجل ما فيه من ضميره المؤذن بتعلقه به وعَوده إليه، وليس تعلق الجملة بما قبلها لما تضمنته من ضميره فيها مخرجاً لها من أن تكون[(٤)] جملةً مستقلّةً؛ ألا

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) هذا مَثَلٌ قديمٌ يقال عند التُّهمةِ. والغُوَيْرُ: تصغير غَارٍ، ومعنى المثل: ربما جاء الشرُّ من معدنِ الخيرِ. ينظر مجمع الأمثال للميداني ٤٢٤/١، واللسان (غور) .

(٤) في الأصل: «يكون» .

ترى أن الجملة إذا وقعت صلة، ضمنت ضمير الموصول، وتعلقت به؛ لما فيها من ذكره، ثم لم يخرجها ذلك من استحقاقها أحكام الجمل، وكذلك أيضاً تعلق ما قبلها بها لا يخرجها عن الحكم لها باستقلالها وتمامها، وذلك أيضاً من الجملة الكائنة صلة؛ ألا ترى أن مَا قبلها محتاج إليها أشد من حاجة المبتدأ إلى خبره بدلالة جواز حذف خبر المبتدأ وتقديمه، وامتناع ذينك في الصلة، ثم لا تخرجها حاجتها إليها من أن تعطى[1] أحكام ما هو بنفسه، وانفرد عما قبله، وأيضاً لأنه ليس تضمن الجملة ضميراً من اسم في جملة قبلها بمزيل للجملة وذلك المتمكن / عن تمامها وما كانت عليه من استقلالها؛ وذلك قولك: [٢٤/ب] (زيدٌ منطلقٌ أخوه قائمٌ)، فـ « أخوه قائم » جملة تبعت جملة، ، وكلتاهما تامة مستقلة، وإن كانت الثانية ضامنة ذكر[2] ما في الأولى، مستغنية بمكان عن إتباعها ما قبلها، إذ محال ارتجال الضمير من غير تقدم ذكر؛ لما في ذلك من تكليف علم الغيب. فأما ما استؤنف مضمراً، وشُرط تفسيره، فليس هذا من مواضعه .

[فإذا ثبت][3] ذلك، علمت به وبغيره مما يطول ذكره أن « ضربته » من قولك: « [زيدٌ][4] ضربتُه » [لا يكون] على أحكام جملته لو لم يكن خبراً ضامناً لذكر المخبر عنه؛ لأنا قد بينا أن ما فيه لا يخرجه عما كان عليه ولا ضمير فيه .

فإذا صح بما أوردناه ما رمنا إثباته، جرى « ضربته » من قولنا: « زيد ضربته » ، مجرى: « ضربتُ زيداً » ، و « جاءني محمّدٌ » ، و « أخوك أبو جعفرٍ » ، فإذا جرى مجراه، جاز أن يعطف عليه الكلام المستأنف؛ نحو: « عمراً كلّمْتُه » . هذا إذا لم ترد أن تجري

---

(١) في الأصل: «يعطي» .

(٢) في الأصل: «ذكراً» .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

الثاني مجرى الأول في جواز كونه خبراً عن المبتدأ، فينبغي حينئذ أن لا يوجد هناك خلافٌ. فإن وُجد فيه خلافَ أبي الحسن دلالة[١] على أن أبا الحسن لم يرد أن يعطفه على ما قبله عطف الكلام التام على مثله؛ لأنه لو أراد ذلك لم يجد له مخالفاً فيه، وأنه إنما أراد أن يعطفه على ما قبله عطف المساوي له في جواز وقوعه موقعه خبراً عما وقع الأول خبراً عنه. وذلك كله يؤكد صحة ما رآه وذهب أبو الحسن إليه[٢] من خلافه الذي أنشأه هنا، فاعرفه؛ فإن فيه غموضاً، وكان أصحابنا تخطَّوا هذا الموضع، ولم ينعموا حقيقة النظر فيه .

(٢٥٥) مسألة: [في عطفِ الخبرينِ أحدِهما على الآخَرِ]:

اعلم أنه يجوز عطف الخبرين أحدهما على الآخر، وذلك نحو قولك: « زيدٌ آخِذٌ عمراً فضاربُه ، ومحمّدٌ محسنٌ إلى عمرٍو ومحبٌّ[٣] له » ، وعليه حمل بعض أصحابنا قولهم: « هذا حلوٌ حامِضٌ » قالوا: أراد الواو فحذفها؛ أي: [و][٤] حامض، وتقول على هذا: «زيدٌ في الغرفةِ وناظرٌ[٥] إلى من يختالُ[٦] في الطّريقِ» ، و « زيدٌ على الفرسِ وطاردٌ الخيلَ»، ويُسأل عن هذا فيقال: « ناظر » و « طارد » علامَ [عُطفت؟ أعلى][٧] الظرف الذي هو خبر عن المبتدأ؟ أم على اسم الفاعل المحذوف الذي الظرف متعلق به ودال عليه؟

---

(١) في الأصل: «ولاله» وذاك تحريف .

(٢) انظر المسائل البصريات ١/٢١١-٢١٣ .

(٣) في الأصل: «وومحب» بتكرار الواو .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في الأصل: «ناخس» وهو تحريف .

(٦) في الأصل: «يختار» .

(٧) بياض في الأصل مكانها .

فإن كان على الظرف لم يجز؛ لأنه ليس [مثله][(١)] ولا من جنسه، وإن كان على اسم الفاعل المحذوف الذي [الظرف] متعلق به، فقد أتيت بجواز العطف عليه له حكماً، وأنت تدعي أن ذلك المحذوف قد سقط حكمه، وصارت المعاملة الآن مع اللفظ الظاهر، ولذلك جعله أبو بكر[(٢)] قسماً من سالف الحكم، قائماً برأسه، وإن لم يخلُ عطفُ «ناظر» و « طارد» من أحد أمرين؛ كل واحد منهما غير جائز لما ذكرناه، فكيف في ذلك عندك؟

فالجواب عن ذلك من موضعين:

أحدهما: أنه يجوز أن يكون «ناظر» و«طارد» معطوفاً على نفس الظرف قبل كل واحد منهما، وإن لم يكن من جنسه، ولكن لما كان اسم الظرف نائباً عن اسم الفاعل قائماً مقامه، ومغنياً عنه، ومتضمناً ضميره الذي كان فيه، ومحكوماً عليه ـ فالموضع الذي كان اسم الفاعل من الإعراب، صار كأنه هو اسم الفاعل، فكما أنه لو ظهر هناك الاسم الذي هذا الظرف بدل منه، ودال عليه، لجاز عطف «ناظر» و«طارد» عليه؛ وذلك نحو قولك: زيد كائن في الغرفة، وناظر إلى الطريق، كذلك يجوز عطف اسم الفاعل على الظرف؛ لقوة شبهه من الأوجه التي أرينا باسم الفاعل ......[(٣)] ذلك أن [الشيء][(٤)] إذا ناب عن الشيء، قام مقامه، وأدى ......[(٥)] جرى في كثير من الأحكام مجراه، [ومنه] قول الراجز[(٦)]:

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ابن السراج في الأصول ٦٥/١ .

(٣) سقط في الأصل بمقدار ثلاث كلمات .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) سقط في الأصل بمقدار ثلاث كلمات، ولعلها: «ما كان يؤديه » .

(٦) هو جُنْدَبُ بنُ عمرٍو، يقوله في امرأة الشماخ. ديوان الشماخ: ٣٦٣، والبيت في معاني القرآن للفراء ٢١٤/١، وسر الصناعة ٦٤١/٢، والأمالي الشجرية ٤٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٢٧٢، والخزانة ٢٣٨/٤، واللسان (درج)، وقبله:

* يَا لَيتَني كَلَّمْتُ غَيرَ حَارِجِ *

* أُمَّ صَبِيٌّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ *

أي: حابٍ أو دارجٍ، فوضع « قد حبا » موضعَ « حابٍ » ، فجاز عطفه عليه؛ لقيامه مقام ما يجوز عطفه عليه. وكذلك قول الآخر[1]:

بَاتَ يُعشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ   يَعدِلُ في أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ

/ أي: عادلٍ وجائرٍ . [٢٥/أ]

ومن ذلك ما حكاه الفراء عنهم من قولهم: « عليكَني ومكانكَني » لما كان «عليك» في معنى خُذْ، وُصِلَ به النونُ اللاحقةُ في نحو: خُذْني، وكذلك: مكانَكَني لما كانت « مكانَكَ » في معنى انتظِرْ، وصله بالنون التي تأتي في نحو: انتظِرْني، وأشباهه كثيرة .

وكذلك جاز أيضاً أن يعطف «ناظر» على «في الغرفة» لما كان الظرف نائباً عن اسم الفاعل الذي يجوز عطف «ناظر» عليه، فهذا جواب ثان: أنه، وإن كان اسم الفاعل النائب عنه الظرف سقط الحكم [عنه][2] في غالب الأمر، فإنه قد يجوز أن يراجع في بعض الأحوال تنبيهاً على أصله ودلالة على أولية حاله، فجعل العطف هنا عليه ناطقاً بأصله وقديم حاله، كما كانت قصة الظرف أيضاً دالة عليه وشاهدة بموضعه، وذلك نحو: (زيدٌ خلفَك، ومحمّدٌ أمامَك)، فانتصاب الظرفين ونحوهما دليل على اسم الفاعل المراد والمقدر، ولذلك عدة نظائر منها قولهم: (قُمْتُ، وقُلْتُ)، وإن كانا منقولَين من فَعَلْتُ إلى فَعُلْتُ، وفَعُلْتُ لا يتعدى، وقد قالوا مع هذا: «قلت .....[3]»، فعدّوه مباقاةً لأصله،ودلالة على أن أصل بنائه [فَعَلْتُ][4]،وأن فَعُلْتُ فيه فرع حادث لا أصلٌ متقادم.

---

(١) بلا نسبة في اللسان (كهل)، وفيه: «بت أعشيها» و«جائر» ، وانظر خزانة الأدب ٥/١٤٠ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) سقط في الأصل بمقدار كلمتين ، ولعلهما: «هذا الكلام، أو هذا القول» .

(٤) سقط من الأصل .

ومن ذلك قول الله سبحانه: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيهِمُ الشَّيطَانُ﴾[(١)]: خرج تنبيهاً على بقية الأصول المغيَّرة نحو: استقامَ، واستعانَ. وكذلك القول في: استَرْوَحَ، واستَصْوَبَ، وأَغْيَلَتْ[(٢)] المرأةُ، وقوله[(٣)]:

* صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ ... *

وكذلك عطفوا على اسم الفاعل المحذوف في هذا الموضع إرادة له، [و][(٤)] تنبيهاً عليه .

وإذا كان «قُلْته» و«صُغْته» ونحوهما لم يخرج شيء منهما مفتوح العين، ثم لم يمنعهم ذلك أن يعدوهما إرادة لفتح أعينهما مما قد يظهر في كثير من الأحوال نحو: (زيدٌ كائنٌ[(٥)] عندك، وعمرٌو مستقرٌّ في الدّارِ)، يجري في بعض الأقوال مجرى الملفوظ به، وإن لم يخرج إلى استعماله، فعلى هذا يجوز أن يكون المعطوف في نحو: (زيدٌ عندك، وناظرٌ إلى أخيك)، معطوفاً على اسم الفاعل، وإن كان قد سقط حكمه؛ لنَوب الظرف عنه، وقيامه مقامه، وتضمنه ضميره، [و][(٦)] هذا [كـ]ـحكمك على «أحسن» من قولك: (ما أحسنَ زيداً!)، فإنه في موضع المفرد وإن كان المفرد لا يقع هنا؛ لجرْيِ هذا الكلام مجرى المثل في لزومه للمبالغة موضعاً واحداً، ولكنك حكمت على مستمر القول في خبر المبتدأ

---

(١) سورة المجادلة: الآية: ١٩ .

(٢) أَغالت المرأةُ ولدَها، فهي مُغْيِلٌ، وأَغْيَلَتْهُ، فهي مُغيِلٌ: سقَتْهُ الغَيْلَ الذي هو لبنُ المأْتيَّةِ، أو لبنُ الحُبْلَى. ينظر اللسان (غيل) .

(٣) سبق تخريجه ص: ٨.

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في الأصل: «كاتب» ، وهذا تحريف .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

أنه يجب أن يكون مفرداً، فاعرف ذلك! .

(٢٥٦) مسألة: [في الاشتقاق الأكبر]:

تأملت تصرف (ج ل ب) ومقلوبه من (ج ب ل) و(ب ج ل) [و(ب ل ج)][1] و(ل ج ب) و(ل ب ج)، فوجدت جِماع ذلك الكثرة والعِظَم:

(ج ل ب): الجَلَبَةُ هي[2] كثرةُ الأصواتِ واختلاطُ بعضِها ببعضٍ، والجُلْبُ: السَّحابُ، قيل له: (جُلْبٌ) كما قيل له: (رَمِيٌّ)؛ أي: رُمِيَ بعضُه ببعضٍ، كما جُلِبَ بعضُه إلى بعضٍ، وكذلك بقية هذا الباب إذا تأملته .

ومن ذلك (ج ب ل): منه الجَبَلُ لعظمه وكثرة أجزائه، والجِبَلُ من الناس؛ لكثرتهم، وجمعه جِبَلٌ، ومنه الجِبلُ أيضاً، قال الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلاً كَثِيراً﴾ [3]، والجِبِلَّةُ خلقٌ للشيء وما تساند بعضُه إلى بعضٍ، وكثّر بعضُه بعضاً، وكذلك بقيته .

ومن ذلك: (ب ج ل): منه البَجِيلُ والبَجَالُ: الشَّيءُ الموقَّرُ[4] المعظَّمُ، و(شيخٌ بَجَالٌ)؛ لقَدْره ووفورِ موقعِه. وكان (بَجَلْ) في معنى (حَسْبُ) منه، وإن كان بنيانه بعيداً عن الاشتقاق[5]، وذلك أنه إنما يقال: «حسب وبجل» في الشيء إذا تناهى وبلغ غاية ما يحتمل، فيقال حينئذ: (حَسْبُ وبَجَلْ). فإذا كان كذلك، فهو راجع إلى معنى كثرة الشيء وعظمه؛ ألا ترى أنه قَدْرٌ وحسْبٌ من: أَحسبَنِي الشَّيءُ؛ أي: كفاني،والشَّيءُ لا

---

(١) في الأصل بياض مكانه .

(٢) في الأصل: «هو» .

(٣) سورة يس: الآية: ٦٢ .

(٤) في الأصل: «الموقت» وهو تحريف .

(٥) لأنه حرف، والحروف غير مشتقة .

يكفي عن رمزٍ وقلّةٍ، وإنما يكفي مع الوفور والكثرة. ومنه: (بَجَّلْتُ الرَّجُلَ)؛ أي: عظَّمتُه، وكذلك بقيته .

ومن ذلك: (ب ل ج): منه البَلَجُ والبُلْجَةُ، وهي سعةٌ حيث يلتقي الحاجبان، [و][1] تأويله / أنه اتسع للبياض هناك وكثُر، ولم يقل ولم يضق كما يقلُّ ويضيق للعَرْك [٢٥/ب] والزَّجَجِ[2]، ومنه قوله[3]:

* فَوَرَدَتْ قَبْلَ انْبِلاَجِ الفَجْرِ *

أي: قبل سعة الضوء وانتشاره، وكذلك بقيته .

ومن ذلك: (ل ج ب): منه اللَّجَبُ لكثرة الأصوات وعِظَمِها، وتداخل بعضها في بعض. فأما «شاةٌ لَجْبَةٌ إذا ذهبَ لبنُها[4]»، فكأنه من باب السلْب لما بني عليه الأصل نحو: أعجمتُ الكتابَ: [أي][1]: أزلتُ استعجامَه، ومرَّضتُ المريضَ؛ أي: رُمْتُ إزالة المرض عنه، وقذَّيتُ عينَه: [أي][1]: أخرجتُ قذاها. فكذلك : «شاةٌ لَجِبَة ولَجْبَةٌ» أي: قد سلبت كثرة لبنها .

ومن ذلك: (ل ب ج): منه: «لُبِجَ بالبعيرِ[5]» إذا سقطَ واضطربَ، تأويلُه أنَّ سقوطَه واضطرابَه [لم يكن][6] خفيفاً ولا سهلاً، بل كان متناهياً صعباً .

فاعرف من ذلك أن كثيراً من التراكيب تجده ومقلوباتِه في كثير من الأحوال

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الزَّجَجُ: تقوُّسٌ في النَّاصيةِ مع طولٍ في طَرْفِه وامتدادٍ ينظر اللسان (زجج) .

(٣) لم أقف على قائله أو إجازته .

(٤) وكثر شحمها .

(٥) يقال: لُبِجَ بالبعيرِ والرجُلِ، فهو لَبِيجٌ، إذا رَمَى على الأرضِ بنفسه من مرضٍ أو إعياءٍ. ينظر اللسان (لبج) .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

راجعة(١) إلى موضع واحد، أو أحوال تجري لتقاد بها مجرى الحال الواحدة(٢)، وقد كتبت طرفاً من هذا النحو في كتابي في شرح تصريف أبي عثمان، وفي غيره من مصنفاتي(٣)، وأماليَّ، وتعليقاتي، وذكرت نبذاً من ذلك أيضاً في كتابي «المعْرِب»(٤) وهو تفسير القوافي عن أبي الحسن في أول تفسير اشتقاق القافية، وإذا تأملته هنالك رأيته إن شاء الله .

(٢٥٧) مسألة: [في فَعَّالٍ من الأسماءِ]:

ذكر صاحب الكتاب فيما جاء عنهم من فَعَّالٍ في الأسماءِ: الكَلاَّء(٥) والجَبَّان(٦)، وأضاف أبو علي إليهما: الفَيَّاد (ذكَرُ البوم)، ووجدت أنا رابعاً وهو: الجَيَّار (السُّعَال)(٧).

فإن قلتَ: فلعلَّه فَوْعَالٌ أو فَيْعَالٌ ؟

قيل: فَعَّالٌ ......(٨) عليه؛ لأنه أكثر من ذينك المثالين؛ ألا ترى أن أبا علي ......(٩) عليه دونهما، فاعرف ذلك ! .

---

(١) في الأصل: «راهفة» وهو تحريف .

(٢) في الأصل: «الراهدة» وذاك تحريف .

(٣) ينظر الخصائص ٢/١٣٣-١٣٩ .

(٤) مفقود .

(٥) الكَلاَّءُ: مرفأُ السُّفُنِ؛ لأنه يكلأُ السُّفُنَ من الرِّيح. ينظر اللسان (كلأ) .

(٦) الجَبَّانُ والجَبَّانةُ بالتَّشديدِ: الصَّحراءُ. اللسان (جبن). وفي الأصل: «الجيان» ولم يذكر سيبويه هذا الاسم في (فَعَّال) بل ذكر الجَبَّان، فيكون الناسخ قد حرف. ينظر الكتاب ٤/٢٥٧ .

(٧) وفي المبهج: ٤٨-٤٩: «ووجدت أنا أيضاً: الجَيَّار؛ وهو السُّعالُ ونحوُه، والخَطَّارُ؛ لضربٍ من الدُّهْنِ الطِّيب، فأما السَّمَّان لما ينقَشُ به فيحتمل الأمرين» . وفي الأصل: «السعالا» .

(٨) سقط في الأصل بمقدار كلمتين، ولعلهما: «يكون الجَيَّار» .

(٩) سقط في الأصل بمقدار كلمتين أيضاً، ولعلهما: «قد اعتمد، أو قد عول» .

وطلبت[١] العَفَّارَ[٢] في الجمهرةِ والعينِ جميعاً فلم أجد له في شيء منهما أثراً .

(٢٥٨) **مسألة:** [في امتناعِ الخليلِ من إجازةِ الخَرْمِ في أوّلِ المصراعِ الثّاني]:

يشهد لامتناع الخليل من إجازة الخَرْم في أول المصراع الثاني كثرةُ ما جاء عنهم من الإدماجِ، وقلّت قصيدة في الخفيف خاصَّة إلا والإدماجُ متأوّلٌ فيها،نحو قولِ الحارثِ[٣]:

* بَعدَ عَهْدٍ لَنَا بِبُرقَةِ شَمَّا *

[وقوله][٤]:

* فَرِيَاضُ القَطَا فَأَودِيَةُ الشُّرْ[٥] *

[وقوله يضاً][٦]:

* لاَ أَرَى مَنْ عَهِدْتُ فِيهَا فَأَبكِلْ[٧] *

---

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) العَفَّارُ: لقَّاحُ النّخيلِ. انظر اللسان (عفر) .

(٣) ابن حِلِّزة صاحب المعلَّقة ، انظر ديوانه: ١٩، في معلقته المشهورة المصدَّرة بقوله:

آذنَتْنا بِبَيْنِهَا أسماءُ ... ربَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثَّواءُ

وهذا صدر بيت تمامه:

بعد عَهدٍ لنا ببرقة شَمَّا ... ء فأدنى ديارِهَا الخَلصَاءُ

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) ديوانه: ٢٠، وتمام البيت:

فرياضُ القطَا فأوديةُ الشُّرْ ... بُبِ فَالشُّعبتانِ فالأَبْلاءُ

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) ديوانه: ٢٠، وتمام البيت:

لاَ أَرَى مَن عَهِدتُ فَأَبكي الـ ... ـيومَ دَلْهاً وما يُحيرُ البُكاءُ

والدَّلَهُ: ذهابُ العقلِ .

[وقوله](1):

* غَيرَ أَنِّي قَدْ أَسْتَعِينُ عَلَلْهَمْ(2) *

[وقوله](3):

* بِزَفُوفٍ كَأَنَّهَا هِقْلَتنَأُمْ(4) *

[وقوله](5):

* آنَسَتْ نَبْأَةً وَأَفزَعَهَلْقَنْ(6) *

وكذلك معظم القصيدة، وأكثر ما رأيت الخفيف خاصَّة هكذا، وهو أيضاً في غيره من البحور كثير موجودٌ .

فلما كان الأمر كذلك، دل على شدة اتصال المصراع الأول بالثاني، وإذا قوي

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ديوانه: ٢١، وتمام البيت:

غيرَ أنّي قد أستعينُ على الهمِّ إذا خَفَّ بالثَّوِيِّ النَّجاءُ

والثَّوِيُّ: المقيمُ، والنَّجاءُ: الإسراعُ في السَّيرِ، والباء للتعدية .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ديوانه: ٢١، وتمام البيت:

بزفوفٍ كأنَّها هِقْلَةٌ أمُّ رئالٍ دَوِّيَّةٌ سَقْفَاءُ

والهِقْلَةُ: النَّعامةُ، والدَّوِّيَّةُ: منسوبةٌ إلى الدَّوِّ، وهي المفازةُ، والسَّقْفَاءُ: الطَّويلةُ المنحنيةُ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) ديوانه: ٢١، وتمامه:

آنَسَتْ نَبْأَةً وأفزَعَهَا القنّاصُ عصراً وقد دنا الإمساءُ

والنَّبْأَةُ: الصَّوتُ الخفيُّ يسمعه الإنسان أو يتخيَّلُهُ. والقُنَّاصُ: جمعُ قانِصٍ، وهو الصَّائدُ .

اتصاله به، لم يحسن خَرْمُ الثاني ولا حزْمُهُ(١)؛ لأن كل واحد من الخرْم والحزْم إنما يكون مع الابتداء والافتتاح، لا مع الاتصال والاطراد .

وأما ما يشهد لما أجازه أبو الحسن من ذينك: فهو ما جاء عنهم من قطع همزة الوصل في أول المصراع الثاني نحو قوله(٢):

* اَلقِدْرَ يُنْزِلُهَا ... ... *

[وقوله](٣):

* اَ للهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا *

إلا أن الأول أكثر، وبإزاء كثرة الأول أيضاً أن الخرمَ نفسَه قد سُمع في أول الثاني، قال الراعي(٤):

وَعَاشِرةٍ وَهْوَ قَدْ خَافَهَا فَهَوَّ يُبَسْبِسُ أَو يَنْقُرُ

وقال(٥):

---

(١) الخَرْمُ: حذف الحرف الأول من الجزء الأول، والحَزْمُ: زيادة في أول البيت من حرف إلى أربعة، ويقال له الخَزْمُ أيضاً. ينظر نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب: ١٠٠، ٢٢٠ .

(٢) غير منسوب في الكتاب ١٥٠/٤، وفي شرح شواهد الشافية: ١٨٧ أن البيت للبيد، وليس في ديوانه. والبيت بتمامه:

ولا يُبادِرُ في الشِّتاءِ وَلِيدُنَا القِدرَ يُنزِلُها بغير جعَالِ

ينظر اللسان (جعل)، والجِعال: ما تُنزلُ به القدر، وجمعه: جُعُلٌ . ككِتابٍ وكُتُبٍ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق . وهذا عجز بيت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في ديوانه: ٢١٦، وصدره:

* لَتَسْمَعَنَّ وشيكاً في ديارِهِمُ *

وينظر اللسان (ثأر) .

(٤) ديوانه: ١٠٤، والمنصف ٦٨/١ .

(٥) هو امرؤ القيس في ديوانه: ٦١، والعَيْنُ الحَدْرةُ: الواسعةُ الجاحِظةُ. ينظر اللسان (حدر) .

وَعَيِنٌ لها حَدْرَةٌ بَـدْرَةٌ　　　شُقَّتْ مَآقِيهِمَا مِن أُخُرْ

وقد جاء أنها الخَزْمُ هناك، إلا أن كثرة الأول لا تعادل ...[١] ونحوه .

فإن قيل: إن الأول إنما كثر ما استنبط منه [لمَّا ورد][٢] بالامتناع سماع، كما ورد بالإجازة السماع الذي لأبي الحسن، وإذا ورد السمع بشيء عُمل عليه، ورُفض القياس إليه .

قيل: لم يُدفع المسموع، ولا منعنا من قبوله، وإنما منعنا من القياس عليه غيرَه، وهذا لسائل سأل فقال: كيف نبني من «قام» استفعل ؟

فقلتُ له: استقام، فقال: هلا قلت: استقوَمَ قياساً على المسوع الذي هو استحوذ ؟

فجوابه: أن (استَحْوَذَ) / مقبول سمعاً، ولكن لا يُرَدُّ غيره إليه قياساً . [٢٦/أ]

فإن قيل: أنت إنما انصرفت عن هذا عن مسموع شاذ إلى مسموع مطرد، وأنت في امتناعك من خرم المصراع الثاني، إنما أخلدت فيه إلى القياس الذي اعتزمته وانتزعته من كثرة الإدماج، ولم تسمع عنهم نصاً أن الخرم في [أول][٣] المصراع الثاني لا يجوز، بل قد سمعت جوازه نصاً كبيت الراعي، وبيت امرئ[٤] القيس، وغيرهما، فكيف جاز ذلك الجمع بين أمرين؛ أحدهما يرجع منه إلى سماع مطرد، وهو قولك: استنامَ كقولهم: استَقَامَ واستَطَالَ واستَزَالَ، ونحو ذلك. والآخر إنما رجعوا[٥] منه إلى قياس مجرد من سماع؛ وهو ما انتزعتَه لكثرة الإدماج ؟

---

(١) سقط في الأصل بمقدار كلمة .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل: «امرء» .

(٥) في الأصل: «رفعوا» وذاك تحريف .

قيل: إن العلة المنتزعة من المطرد، تقوم مقام المخاطب لك بوجوب اتباعها، والامتناع من الحمل على الشاذ، وإن كان مجموعاً إليها .

فإن قيل: فقد ثبت سماعاً جواز الخرم [في أول المصراع الثاني](١)، ومضاف إلى هذا السماع القياس أيضاً، وهو ما قدمنا......(٢) وأن قطع همزة(٣) الوصل في أول الثاني نحو:

* أَاللهُ أكبرُ ... ... *

[و](٤):

* اَلقِدْرَ يُنْزِلُها ... ... *

وقطع همزة الوصل إنما بابه الابتداء لا الوصل والإدراج، ومضاف إلى ذلك من القياس أيضاً مجيء البيت مصرعاً نحو قوله(٥):

* أَلاَ انْعَمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي *

ومجيء القافية مؤذن أو كالمؤذن بالتمام، فكأن أول المصراع الثاني لذلك أول بيتٍ آخر ويؤكده أيضاً أن العرب في الإنشاد تقف على آخر المصراع الأول وإن لم يكن قافية أيضاً، وقوفاً تطيله وتتمكَّثُ فيه، كما تقف عند انتهائها إلى آخر البيت؛ ألا ترى

---

(١) بياض مكانه في الأصل .

(٢) سقط في الأصل بمقدار أربع كلمات، ولعلها: «ذكره من قطع همزة الوصل» .

(٣) في الأصل: «الهمزة» .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) هو امرؤ القيس في ديوانه: ١٢١، وهو صدر بيت مصرَّع في مطلع القصيدة له، وعجزه:

* وهَل يَعِمَنْ مَن كان في العُصُرِ الخالي *

ما ورد عنهم في الخبر عن إنشاد ابن الرِّقَاعِ[1] داليَّتَهُ:

* عَرَفَ الدِّيَارَ تَوَهُّماً فَاعْتَادَهَا[2] *

قال الفرزدق في هذه الحكاية[3]: «فلما وصل إلى قوله:

* تُزجِي أَغَنَّ كَأَنَّ إبرَةَ رَوقِهِ[4] *

وقف كالمستريح، فقلت لجرير مُسِرّاً إليه: ما تراه يستلب بهذا شَبَهاً؟ فقال:

* قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مِدَادَهَا *

فقال عديٌّ كذلك»؛ أفلا ترى ما جرى بين الرجلين في هذا لم يخرج إلى الوجود إلا في زمان، وهذا يقوي العلم بطول التلبث والاستراحة بين المصراعين. وإذا كان هنا هذا التلوُّم وهذه الإطالة، لم ينكَرْ أن يلحق أول المصراع الثاني ما يلحق أول المصراع الأول، ويجوز فيه من الخرم والخزم ما يجوز فيه .

نعَم، وقد نجد في الشعر ما يدل على اتصال آخر البيت بأول ما يليه من البيت الثاني، وهو ما جاء عنهم من التضمين، لاسيما ما يقوي فيه حاجة الأول للثاني؛ [نحو قوله][5]:

---

(١) في الأصل: «الرفاع» وهو عدي بن الرقاع العاملي، وقد سبقت ترجمته .

(٢) صدر بيت في مطلع قصيدة له في ديوانه: ٤٩، وعجزه:

* من بعدِ ما دَرَسَ البِلى أبلادَهَا *

(٣) الكشكول لبهاء الدين العاملي .

(٤) ديوانه: ٥١ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق، والبيتان غير منسوبين في: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٨٣، وأمالي ابن الشجري ٥٤/٣، والإنصاف ٦٧٥/٢، وشرح الكافية ١٧/٣-١٨، والهمع ٢٨٣/١، والخزانة ٤٩٧/٢، واللسان (لذا) .

ويَمْتَهِنه؛ أي: يُهينُه، وهو مجزوم بلام أمر مقدرة للضرورة، ومحل الاستشهاد فيهما في كتب السابقين وهو

=

وَلَيسَ المالُ ـ فاعلَمْهُ ـ بمالٍ　　مِنَ الأَقــوَامِ إلاّ للَّــذيِّ
يُــرِيدُ بِــهِ العَلاَءَ وَيَمتَهِنْهُ　　لأَقْرَبِ أَقْــرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ

وما جاء من نحو هذا وهذا، يدل على قوتها في اتصال الأبيات بعضها ببعض. فإذا صح عندك تلوُّمُهم بين المصراعين بما قدمناه من حكاية الفرزدق وجرير وما يرونه من التضمين الدال على اتصال الأبيات ـ كان أقلَّ ما في الحال أن يكون الوقوف على آخر المصراع الأول ـ إن لم يكن كالوقوف على آخره ـ كان نحوه أو قريباً [منه](1)، فإذا انضاف هذا القياس إلى ذلك السماع المتقدم؛ وهو ما أوردناه عنهم من مجيء الخرم والحزم جميعاً في أول المصراع الثاني، علمت به قوة قول أبي الحسن في إجازته الخرم والحزم في أول المصراع الثاني، وضعف قول الخليل في امتناعه من ذلك؛ لأن مع أبي الحسن قياساً كقياس الخليل أو أقوى، ويبقى معه السماع الذي ليس مع الخليل في امتناعه من ذلك مثله، وإذا تعارض القياسان رُفضا معاً، واعتُمد على ما جاء به السماع الذي لا يعارضه مثله، وهذا واضح .

فالجواب(2): أن هذا القياس الذي أوردته معارضاً به قياس قول الخليل ـ أعني حكاية بيت ابن الرقاع ـ (3)وذلك أن هناك ما يدل على إيراده الوصل إلى الحالة المستدل عليها، وطول الكلام من الوقف، وهو وقوفه على الياء من قوله:

* ... ... كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوقِهِي *

قوله: «للَّذِيِّ» بذال مكسورة وياء مشددة مكسورة . وكسرة الياء هنا كسرة بناء لا إعراب، وهي لغة من لغات العرب فيها، ويضاف إليها: «الذي، واللذْ، واللذِ» .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) جواب قوله: «فإن قيل: فقد ثبت سماعاً جواز الخَرْمِ ... » .

(٣) هنا خبر (أنَّ) محذوف سقط من الأصل . ولعلَّه: «مردودٌ، أو مدفوعٌ أو ما في معناهما .

وذلك أن هذه الياء إنما هي من لواحق الوصل؛ ألا ترى أنك تقول: (مررتُ بهِي، ورغبت في عشرتِهي يا فتى)، [فإذا][1] وقفت حذفت الياء فقلت: (مررتُ بِهْ، ورغبتُ في [عشرتِهْ][2])، [فإذا قلت: قد كان إثبات الياء في قوله][3]:

* ... أَغَنَّ كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوقِهِي *

دليلاً على إرادة الوصل إذ كانت / الياء هنا من لواحقه، لزمك أن تقول: إنها في قوله[4]: [٢٦/ب]

* تجرُّدَ المجنونِ من كِسائهي *

من دلائل الوصل .

فإذا قلت ذلك زعمت به أن البيوت مبنيَّةٌ على الإدراج .

قيل: الفرق بين الموضعين أنه لا خلاف في نية الوقف على القافية؛ ألا ترى أن فيها بإزاء الضمير الدال على الوصل اجتماع الساكنين الدال على الوقف، نحو قوله[5]:

* وَدِمْنَةٌ تَعرِفُهَا وَأَطْلاَلْ *

وفيه التثقيل أيضاً، وهو من أمارته؛ نحو: السهْلْ والرحْلْ، وفيه أيضاً الثقل؛ نحو قوله: (بنو عِجِلْ، وبالرِّجِلْ)[6]، و... [7] [وقوله][8]:

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) بلا نسبة في كتاب القوافي لأبي الحسن الأخفش: ٣٤ .

(٥) لم أقف على نسبته .

(٦) إشارة إلى قول الراجز - وهو غير معروف -:

علَّمَنَا أخوالُنَا بنو عِجِلْ
الشَّغْزَبِيَّ واعتقالاً بالرِّجِلْ

انظر النوادر: ٣٠، والقوافي للأخفش: ٨٥، والخصائص ٢/٣٣٥ .

(٧) كلمة غير واضحة في الأصل .

(٨) لأبي النجم العجلي في العقد الفريد ٥/٥٠٠. والمدبَّجاتُ: قبيحاتُ الوجهِ والهامةِ والخِلْقةِ .

* مَا أَقْرَبَ الموتَ مِنَ الحَيَاةِ *

لأنه مع قوله:

* أَقُولُ إِذْ جِئْنَ مُدَبَّجَاتِ *

وهذا واضحٌ .

[تابع للمسألة (٢٥٨)[١]]:

والحكاية في البيت إنما هي: «إبرةَ روقهي» بالياء، وكذلك جميع الإنشادات إذا وقفت على آخر المصراع الأول، وعرض فيه نحو هذا، أجري على ما ذكرنا؛ ألا ترى إلى قوله[٢]:

* كَأَنَّ دِمَاءَ الهادِيَاتِ بِنَحْرِهِي *

وقوله[٣]:

* كَأَنَّ ثَبِيراً في عَرَانِينِ وَبْلِهِي *

وكذلك قوله أيضاً[٤]:

---

(١) جاء هذا الفصل في الأصل بعد المسألة (٢٥٩)، فقدمتها لتعلُّقها بالمسألة (٢٥٨) .

(٢) سبق تخريجه ص: ٢٥ .

(٣) هو امرؤ القيس من معلقته، والبيت في ديوانه: ١١٩، وهذا صدر بيت عجزه:

* كبيرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ *

وثَبيرٌ: جبل بعينه، والعَرانينُ: الأُنوفُ، ثم استعاره لأوائل المطر، والبِجَادُ: كساءٌ مخطَّطٌ، والجمع بُجُدٌ، ومُزمَّلٌ: ملفوفٌ بالثياب .

(٤) سبق تخريجه ص: ٢٤.

* وَإنَّ شِفَائِي عَبرَةٌ مُهَرَاقَةٌ *

فوقوفه بالتنوين يدل على إرادته الوصل؛ لأنه من عوارضه ولواحقه، وليس هذا الموضع بآخر البيت فينسب إلى أنه تنوين الإنشاد الذي يراه بعض العرب إذا وقف على القافية، نحو قوله(١):

* سُقِيتِ الغَيثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُنْ *

وقوله(٢):

* مِنْ طَلَلٍ كَالأَتحميٍّ أَنْهَجَنْ *

وذلك أن «مُهَرَاقة» ليست بقافية؛ فيكون التنوين الموقوف عليه فيها تنوين الإنشاد للقوافي، وإذا لم يكن إياه، علمت أنه تنوين الصرف، وإذا كانه دل ذلك على أنه يراد بذلك الوصل لا الوقف، وإذا قويت الدلالة على ذلك، كان الوقف العارض هناك في حال الإنشاد ملغىً غير معتد؛ لقيام الدلالة من حرف اللين ومن التنوين على إرادة الوصل بهما دون الوقف .

---

(١) هو جرير في ديوانه: ٥١٢، وانظر القوافي لأبي الحسن: ١٠٦، وهذا عجز بيت صدره:

* متى كان الخيامُ بذِي طُلُوحٍ *

وقال أبو الحسن بعد هذا البيت في قوافيه: ١٠٦: « يفعلون هذا في الوصل، وربما فعله بعضهم في الوقف؛ لأنه يريد الوصل فينقطع نفسه » .

(٢) هو العجاج في ديوانه: ٧، وينظر الكتاب ٢٠٧/٤، والخصائص ١٧١/١، وشرح الشواهد الكبرى للعيني ٢٦/١ .

والأَتْحَمِيُّ: ضربٌ من البُرُودِ موشّى. شبه الطلل به في اختلاف آثاره. وأَنهجَ إِنهاجاً: أَخلَقَ وبَلِيَ، وقبله:

* مَا هَاجَ أَحزَاناً وَشَجْواً قَدْ شَجَا *

والشاهد فيه وصل القافية بالنون للترنم .

فأمـــا جواز قطع همزة الوصل في أول المصراع الثاني فإنه لم يكثر كثرة الإدماج الدال على إرادة الإدراج[1] / ولا عشرَ مجيئه، فـأين أحدهمـا مـن صاحبـه؟! وإنمـا جـاء [٢٧/أ] أكثر مجيئـه مـع همـزة لام التعريـف [المفتوحـة][2]، فقطعهـا أسـوغ مـن قطـع المكسـورة والمضمومة؛ ألا تراها ثابتـة بحيـث ... ...[3] ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[4] و﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ﴾[5]، [وقُطعت أيضاً][6] في الاستفهام [في نحو قوله][7]:

فَقَالَتْ أَبْنُ قَيسٍ ذَا؟ وَبَعْضُ القَولِ يُعجِبُهَا

وقد جاء أيضاً قطع همزة الوصل الضعيفة في حشو [البيت][8] ...[9] بحيث لا يجيز أحد الخَرْمَ، وهو قوله[10]:

أَلاَ لاَ أَرَى إِثنَينِ أَحْسَنَ شِيمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ

وقال آخَرُ[11]:

---

(١) في الأصل: «الإدلاج» وهو تحريف .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) سقط من الأصل بمقدار أربع كلمات، ولعلها: «لا يجوز إدراجها نحو قوله: [تعالى]:» .

(٤) سورة يونس: الآية: ٥٩ .

(٥) سورة الأنعام: الآيتان: ١٤٣، ١٤٤ .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .، وقائله عبيد الله بن قيس الرقيات، ديوانه: ١٢١، وفيه: «وغيرُ الشَّيبِ يُعْجِبُهـا» وهو له في الكامل ٢/٨١٠ .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) سقط من الأصل بمقدار كلمتين .

(١٠) هو جميل بن عبد الله بن معمـر (جميل بثينـة) في ديوانـه: ١٨١، وفي معـاني القـرآن للأخفـش ١/١٥٩: «أكرم» بدل «أحسن» .

(١١) غير منسوب في معاني القرآن للأخفـش ١/١٥٩، والخصـائص ٢/٤٧٥، والهمـع ٥/٣٤٣ . ويمكـن حمـل هذه الأبيات على الضرورة .

يَا نَفْسُ صَبراً كُلُّ حَيٍّ بَاقِ وَكُـلُّ إِثْنَينِ إلى افتِرَاقِ

وقال الفرزدق(١):

* إِذَا خِيفَ مِن مَكرُوهَةٍ إِلتِمَامُهَا *

فإذا جاز حذف هذه الضعيفة في حشو البيت، ولم يدل ذلك على إرادة الوقف - لم ينكر قطع القوية - أعني همزة لام التعريف - في أول الثاني، ولا يدل ذلك على نية الوقف .

وأما مجيئهم في القافية بالتصريع(٢) في آخر الأول، فإن هذا يدل على نية الوقف، فبإزائه عَروضُ الطويل القبضُ إلا مع التصريع، والقبض فيه يدل على إرادة الوصل لا الوقف؛ ألا ترى أنه قد حذفْتَ منها الساكن الخامس، فتوالت حركاته، وتوالي الحركات أدل شيء على إرادة الوصل، إذ كان الوقف مما يليق به السكون لا التحريك. هكذا قال أبو إسحاق(٣) وغيره؛ فقد ترى إلى سقوط وجه القياس الذي رام به الخصمُ مقارعة قياس قول الخليل في هذا الباب، فإذا سقط وجه قياسه، لم يعتد معارضاً، ورجع بنا القول إلى ما كنا قدمناه من أن القياس في هذا الباب ما رآه الخليل، لا مخالفه إليه أبو الحسن .

فإن قلتَ: ([إنَّ « أنَّ »](٤) زيداً [منطلقٌ]) على ...(٥) ما حُكي إن كان وقوفك على

---

(١) ديوانه: ٢/٣١٠، وهذا عجز بيت صدره:

* نصولُ بحولِ اللهِ في الأمرِ كُلِّه *

وفي الديوان: «مصدوعةٍ» بدل «مكروهة» و«ما التئامُها» في قافية البيت، وعليه فلا شاهد .

(٢) في الأصل: «في التصريع» .

(٣) الزجاج .

(٤) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر التخمير ٤/٥٥-٥٦ .

(٥) بياض في الأصل مكانه .

الياء من قوله[1] ثانياً لتقدم الأول. فإذا كان الأمر كذلك كانت[2] « أنَّ » الثانية تكريراً على الأولى لضرب من التوكيد، كما يقول أبو عمر[3]، و[هو][4] أمثل من قول سيبويه لما ذكرت للأشياء[5]، وعلى أنني قلت لأبي علي في الوقت، وابنُ جَرْوٍ[6] حاضرٌ يسمع ما يجري ويعلقه، وأنشد ابن الأعرابي[7]:

مَا أَنْتِ يَا بُسَيِّطَ الَّتِي الَّتِي   أَنْذَرَنيكِ فِي المَقِيلِ صُحْبَتِي

فأبدل «التي» الثانية من الأولى، ولما تتمَّ الأولى قبلها، فما أنكرتُ أن تبدل « أنْ » الثانية في الآية[8] من الأولى وإن لم تتم الأولى، فأخذ ينظر فقلت: الفرق بينهما عندي: أن صلة التي هنا حذفت تعظيماً لها، كما حذفت الصلة لذلك من قول العجّاج[9]:

---

(١) هنا انقطاع في الكلام .

(٢) في الأصل: «كان» .

(٣) الجرمي، انظر المسائل البصريات ٦٧٣/١ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) كذا ورد في الأصل، وانظر قول سيبويه في الكتاب ١٣٢/٣-١٣٣، فقد جعلها بدلاً .

(٦) هو عبد الله بن محمد بن جَرْو الأسدي، أبو القاسم نحوي عروضي معتزلي، وهو أحد تلامذة أبي علي الفارسي، وسلك مسلكه في المقايسة بين مسائل النحو ومعاني الشعر، وقد توفي سنة ٣٨٧ هـ، وله من الكتب: الموضح في العروض، والمفصح في القوافي، والأمد في علوم القرآن. ينظر كتاب أبو علي الفارسي: ١٣٣ .

(٧) بلا نسبة في اللسان (بسط)، وبُسَيِّط: مرخم بُسَيِّطَة ؛ اسم موضع، وفيه بسيطة أيضاً، وهنا رخمه على لغة من قال: يا حارِ .

(٨) يشير إلى قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إِذَا مُتُّمْ وَكُنتُم تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُم مُخرَجُون﴾ [المؤمنون: ٣٥]. انظر المسائل البصريات ٦٦٨/١-٦٧٣ .

(٩) ديوانه: ٢٧٤، قال العجاج:

دَافَعتُ عنهم بنقيرٍ مَوتَتِي
بعد اللتَيَّا واللتَيَّا والتي
إذَا عَلَتْهَا أنفُسٌ تَردَّتِ

* بَعدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتيَّا وَالَّتي *

وحذف الصلة كلها أسوغ من حذف بعضها؛ لأنه إذا آثر أن يأتي بها فسبيله ألا يخل بشيء منها لاسيما والمحذوف المتوقع في الآية إذا لم يقدر على حذف المضاف إنما هو خبر « أن » ، وليس حسناً أن يأتي باسم « أن » دون خبرها، فاسمها الكاف والميم في « أنكم » ، ولم يأت في اللفظ خبر لـ«كم»، فقال: هذا صحيح، ورضيه، ولم يدفع شيئاً منه.

(٢٥٩) مسألة: [في تخفيفِ المَرْأَةِ والكَمْأَةِ]:

مما يدل على أن تخفيف المَرْأَةِ والكَمْأَةِ إنما هو على نقل الحركة من الهمزة إلى ما قبلها؛ لتصورها قبل النقل؛ لقربها منها، كأنها فيها دون أن يكونوا قد توهموا ما قبل الراء والميم من الحركة كأنهما فيهما، كما ظن من ظن ذاك ـ أشياءُ[1]، منها: قولهم في تخفيف «مُتْأَر[2]» : مُتَارٌ، وفي تخفيف «مِسْأَبٍ»: مِسَابٌ[3]، ومُتَارٌ في شعر الأخطل (أظنُّ ذاك[4])، ومِسَاب في شعر الهذلي[5]، ففتحُ التاء في مُتَار، والسين في مِسَابٍ دلالةٌ على

والبيت في: الكتاب ٣٤٧/٢، ٤٨٨/٣، ونوادر أبي زيد: ٣٧٦، والأصول ٢٧٤/٢، وكتاب الشعر ٤٢٩/٢، وأنشده أبو علي كذلك في الشيرازيات: ٩٥/أ، والأمالي الشجرية ٣٤/١، ٣٥، واللسان (نقر).

(١) مبتدأ مؤخر، و«مما» في أول المسألة متعلق بمحذوف هو الخبر .

(٢) ومنه قول الشاعر:

إذا اجتمعُوا عليَّ وأَشقَذُوني ... فصرتُ كَـأنّني فَرَأٌ مُتارُ

أراد مُتار؛ وهو المضروب بالعصا لُيطرَدَ. ينظر سر الصناعة ٧٨/١، واللسان (شقذ، تأر، تور) .

(٣) المسأب: وعاء يجعل فيه العسل (عن شمر). اللسان (سأب) .

(٤) هو لعامر بن كثير المحاربي كما في اللسان (شقذ)، و(تور) وفي جمهرة اللغة ٢١٤/٣: عامر بن كبير .

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي في اللسان (سأب) في قوله:

تَأَبَّطَ خافةً فيها مِسَابٌ ... فأصبحَ يقتري مَسَداً بشِيقِ

وفي الأصل: «مسات» ، وهو تصحيف .

أنهم نقلوا إلى الحرفين الساكنين حركة الهمزة بعدهما، ولم يلتفتوا إلى ما قبلهما [في مُتار و][1] مِسَاب، بل فتحهما جميعاً بإلقاء حركة الهمزة بعدهما عليهما، فهذا واضح غير مشكل .

ـ ومنه قولهم في يلْوُمُ: يلُومُ، وفي يزْيِدُ: يَزِيدُ؛ ألا ترى كيف ألقوا على اللام والزاي حركتي[2] ما بعدهما؛ وهما الضمة والكسرة، ولم يحفلوا بما قبلهما من الفتحة، وهذا ـ أيضاً ـ الشمسُ إنارةً ووضوحاً .

ـ ومنها أيضاً أنهم إنما قالوا في المرْأَةِ والكَمْأَةِ: المَرَاةُ والكَمَاةُ تشبيهاً للهمزة بحرفي العلة في: أَقامَ وأَباعَ، كما أجروا «هَنَاكِ» من قوله[3]:

* ... ... لا هَنَاكِ المرْتَعُ *

مجرى حرفي العلة في «غُزاة ورُماة»، فكما لا إشكال في أن (أقام وأباع) أصلهما: أَقْوَمَ وأَبْيَعَ، ثم نقلت الحركة من العين إلى الفاء، وقلبت العين ألفاً، فكذلك المرْأَة، والكمْأَة، نُقل حركتاهما إلى عينيهما، ثم قلبتا على ذلك النحو ألفين، فهذا أيضاً لا خفاء به .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في الأصل: «حركتا» .

(٣) هو الفرزدق من كلمة يقولها حين عُزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق، ووليها عمر بن هبيرة الفزاري، فدعا عليهم الفرزدق بألا تهنأهم النعمة بولايته. ديوانه: ٥٠٨ . والبيت بتمامه:

ومَضَتْ لمسلَمَةَ الرِّكَابُ مودَّعاً   فارْعَي فَزَارَةُ لاَ هَنَاكِ المرتَعُ

ورواية صدره عند النحويين:

* راحت بمسلَمَةَ البِغَالُ عَشيَّةً *

انظر الكتاب ٥٥٤/٣، والمقتضب ١٦٧/١، والأصول ٤٦٩/٣، والخصائص ١٥٢/٣، والمحتسب ١٧٣/٢ .

وبعد، فإذا نحن قلنا في المرْأَة: المرَاةُ، فإنا نجد الميم بحالها في استقرار الحركة فيها، ونجد الهمزة قد زالت عنها حركتها، ونقلت إلى الحرف الساكن قبلها، فهل بقي أمر أوضح في هذا ؟!

وإذا ثبت هذا سقط قول من قال: إن فتحة الميم من «مرأة» كأنها مصورة في الراء، وذلك لأن المتصورة كأنها فيها هي التي نقلت إليها، وحذفت بها. فأما تقدير سيبويه في «حَاجٍ[١]» و«مِقْلاتٍ[٢]» المذهبين جميعاً[٣]، فغير مقطوع هناك، وليس مما نحن فيه بسبيل؛ ألا ترى أنه موضع لم يشبه فيه همزة بحرف علة كما شبهت في ......[٤] شبه «لا هَنَاكِ» بـ «لا رماك عُسْرَةٌ»[٥].

(٢٦٠) **مسألة:** [في قيل وقال]:

وسألته فقلت: أنشد صاحب الكتاب[٦]:

* غَيرَ تَقْوَالِك مِن قِيلٍ وقَالِ *

وذهب إلى أنهما فعلان فُعلا فأُعربا، فما الذي يدل على أنهما فعلان دون أن يكونا مصدرين، كقولهم: «كثرة القِيلِ والقالِ»، كالكِيحِ والكَاحِ[٧]، والدِّيرِ والدَّارِ،

---

(١) جمعُ حاجةٍ: فَعَلَةٌ وفَعَلٌ كهامةٍ وهَامٍ.

(٢) ناقةٌ مِقْلاتٌ: تضع واحداً ثم لا تحمل .

(٣) أي: الإمالة والفتح. انظر الكتاب ٤/١٢٩-١٣٢، وسر الصناعة ١/٧٩ .

(٤) سقط من الأصل بمقدار أربع كلمات، ولعلها: «المراة، والكَمَاة، والمَتَار، والمِسَاب» .

(٥) كذا ورد في الأصل، ولعل ثمت تحريفاً .

(٦) في الكتاب٣/٢٦٨-٢٦٩،وهو لتميم بن أُبيٍّ بن مقبل في ملحقات ديوانه(٣٩٢) وهذا عجز بيت صدره:

* أصبحَ الدَّهرُ وقَدْ ألْوَى بِهِم *

والشاهد فيه: إعراب قيل وقال، وجرهما حملاً على إجرائهما مجرى الأسماء المذكرة، ولو أمكنه ألا يصرفهما حملاً على معنى الكلمة واللفظة لجاز. وألْوَى بهم: ذهب بهم. ينظر اللسان (قول) .

(٧) الكِيحُ والكَاحُ: سَفْحُ الجبل وسنده. اللسان (كيح) .

والشِّبْه والشَّبَه، والمِثْل والمَثَل، وغير ذلك ؟

فقال: مع شبَّ ودبَّ فهما كهما .

قلت له: (شبَّ ودبَّ) فعلان منقولان، وليسا مصدرين قولاً[١] لا لبسَ فيه، ولكن ما الذي يدل على أن (قيل وقال) فعلان غير مصدرين كما ذُكر ؟ فأخذ ينظر، فقلت له: يشهد بما قاله صاحب الكتاب ما جاء عنهم من قوله - ﷺ - : «إنَّ الله يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلَ وَقَالَ وكَثْرَةِ السُّؤَالِ[٢]»، فالحكاية هنا تدل على ما أراده صاحب الكتاب هناك .

(٢٦١) **مسألة:** [في منعِ صرفِ يهودَ]:

وقلت له: لَمَ استدل سيبويه على أن «يهود» اسمُ قبيلة دون حيٍّ بقول الشاعر[٣]:

* أُلائِكَ أُولى مِنْ يَهُودَ بِمَدْحِهِ *

ولو كانت «يهود» هنا مذكراً / ...[٤] لما انصرفت؛ للتعريف ومثال الفعل؟! [٢٧/ب]

فقال: لم يجعل سيبويه هذا البيت دليلاً على تأنيث «يهود»، وإنما أنشده مؤكداً

---

(١) في الأصل: «قدا» وهو تحريف .

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ١١١/٨، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ بلفظ: «إن الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ، وإضاعةِ المالِ، وكثرةِ السُّؤالِ» وقد ورد معنى الحديث عند البخاري ومسلم (رحمهما الله تعالى) .

(٣) غير منسوب في الكتاب ٢٥٤/٣، واللسان (هود)، وهذا صدر بيت عجزه:

* إذَا أنتَ يَوماً قُلتَهَا لم تُؤنَّبِ *

وقد استشهد به سيبويه على أن التأنيث هو الغالب عليه، فهو علَمٌ للقبيلة، ومنع من الصرف لذلك. ولا خلاف في أنه لو كان علماً للحي لمنع - أيضاً - من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل .

(٤) بياض في الأصل بمقدار كلمتين .

ومؤنساً في ترك صرفه بكونه مؤنثاً لما جاء عنهم من قول الشاعر[١]:

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا   صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ

وغير ذلك مما فيه تأنيث يهود .

(٢٦٢) مسألة: [في قولهم: فقدتُني، وعدمتُني]:

لا يمتنع عندي أن يكون ما جاء عنهم شاذاً من نحو: (فقدتُني وعدمتُني)، وقوله[٢]:

* ... ... إنما نقتلُ إيَّانا *

مع التحصيل غيرَ[٣] شاذٍّ، بل يكون على ما قد شَاع في القرآن وفصيحِ الكلام من حذف المضاف، كأنه أراد أن يقول: فقدتُ نفسي، ونقتلُ أنفسَنا، ثم حذف المضاف

---

(١) أنشده ابن بري للأسود بن يعفر، وذكره أبو علي من إنشاد أبي الحسن غير منسوب في: المسائل العسكريات: ٢٢٧، وقد استشهد به أبو علي هناك على الإتيان باسم الفعل من «صمم» على فَعَالِ مخفّف العين، فقال: صَمَامِ. وانظر مجالس ثعلب: ٥٢١، والجمهرة ١٠٣/١، والمخصص ١٠٢/١٦ .

وفي اللسان (صمم): «وقولهم: صَمِّي صَمَامِ يضرب للرجل يأتي الداهية؛ أي: اخرسي يا صَمَامِ» .

(٢) لذي الإصبع العدواني أو أبي بجيلة، ونسبه سيبويه إلى بعض اللصوص. انظر الكتاب ١١١/٢، والخصائص ١٩٤/٢، وشرح المفصل ١٠١/٣-١٠٢، والخزانة ٤٠٦/٢ .

وهذا عجز بيت تمامه:

* كَأَنَّا يومَ قُرَّى إنمـا نقتُلُ إيانا *

وبعده في الكتاب:

قتلْنا منهمُ كلَّ فتىً أبيَضَ حُسَّانا

وقُرَّى بضم القاف وتشديد الراء: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب، وشاهده هنا: وضع الضمير المنفصل في موضع المتصل، وكان حقه أن يقول: نقتل أنفسنا أو نقتلنا، فاستعمل الضمير المنفصل موضع النفس ؛ لأنهما مترادفان. انظر المصادر السابقة .

(٣) خبر « يكون » .

وأقام المضاف إليه مقامه، وعليه قول قيس بن ذريح[١]:

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدْتُنِي ... كَمَا نَـــدِمَ المغبُونُ حِينَ يَبِيعُ

وكذلك أيضاً قولهم: «هبْكَ فعلْتَ كذا»؛ أي: اجعل نفسك كذا، كقولهم[٢]: «وهبني الله فداك»؛ أي: جعلني الله فداك .

وحكى ابن الأعرابي أنه سمع من العرب من يقول: «اللهم اجعلك منا على حذر!» وما أحسن ما فسره ابن الأعرابي [به][٣]؛ لأنه قال: معناه: كن منا بحيث نحذرك، فهذه الحكاية على ما قدمتُ ذكره من حذف المضاف أيضاً .

(٢٦٣) مسألة: [في مُفْعَلٍ اسماً ووصفاً، ومنع صرف «أُحَيّ (اسمَ رجلٍ)»]:

أنكر[٤] أبو العباس على صاحب الكتاب قوله[٥]: «يكون مُفْعَلٌ اسماً؛ نحو: المُصْحَف، والمُخدَع، والموسَى»، قال[٦]: «ولا نعلمه جاء صفةً[٧]»، قال أبو العباس: «هذا قد كثر في الصفة جراً نحو: مكرَم، ومخرَج، ومعطَى». قال أبو علي في جواب هذا وقد سألته عنه: «إنما مراد سيبويه أنه لم يأت مُفعَل صفة إذا كان مُفعَل غيرَ جارٍ على الفعل، كمُصحَف، ومُخدَع. فأما إذا كان جارياً على الفعل فهو صفة في كثير من الكلام مستطيلة، وألزم

---

(١) ديوانه: ١١٥، وهو لمجنون ليلى في ديوانه : ١٥١، وفيه (ندامة) بدل (فقدتني) ولا شاهد في هذه الرواية، وينسب إلى غيرهما، انظر حاشية ديوان قيس بن ذريح ص: ١٠٠ .

(٢) في الأصل: «لقولهم» .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل: «اذكر» وهو تحريف .

(٥) الكتاب ٢٧٢/٤ .

(٦) هو سيبويه .

(٧) لم يقل ذلك في الكتاب، وإنما المنقول عنه قوله: «ويكون على مُفعَل نحو: مصحَف، ومخدَع، وموسىً. ولم يكثر هذا في كلامهم اسماً، وهو في الوصف كثير. والصفة قولهم: مكرَم، ومُدخَل، ومُعطىً» الكتاب ٢٧٢/٤ .

أبو العباس - أيضاً - سيبويه أن يصرف رجلاً اسمه «أُخَر»[(١)]؛ لأنه قد فارق موضوعه من العدل حملاً على قوله أيضاً: إنه يصرف «سَحَر[(٢)]» و«أمس» إذا سمي بهما؛ لأنهما قد فارقا موضعهما الذي هما في الكلام عليه، وهذا أمر ظاهر» فسألت أبا علي عنه فقال: «يمكن أن يفرق سيبويه بين الموضعين فيقول: إن «أُخَر» مبني على تأنيثه، لاسيما وعلامة التأنيث فيه في نحو قوله في: «أُخْرياتِ الليلِ» وما أشبه ذلك، ويعلل بما هذه حاله. فقلت له: فأعمل على أن «أُخَر» مؤنثٌ، فأنت لو سميت رجلاً بـ«عُنُوق[(٣)]» لصرفته[(٤)] مصرفه. فقال: ليس هذا كعُنُوق، ومال إلى أنه مما تأنيثه تأنيث الواحد [دون][(٥)] تأنيث الجماعة. فلم أطالبه بعلة جعله إياه مما تأنيثه تأنيث الواحد دون تأنيث الجماعة، وأجررت إلى سن - ههنا - تسليم. نظر فقلت له: فأعملُ على أنه من باب «قَدَم»، فأنت لو سميتَ رجلاً بـ «قدَمٍ» أو «فخِذٍ» لصرفته[(٦)]، فقال: «أُخر» أغلظ باباً في التأنيث من «قَدَم»؛ لأنه كأنَّ فيه علامة تأنيث؛ لاستمرار علامة التأنيث فيه في الأخرى، [و][(٧)] لم تزد[(٨)] على هذا شيئاً فأمسكت .

---

(١) وجاء في الكتاب ٣/٢٢٤: «قلت: فما بال أُخَر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن أُخَرَ خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة الطُّوَلِ، والوُسَط، والكُبَر، لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام» وقال أيضاً في ٣/٢٢٥: «فإن حقرتَ أُخَر (اسم رجل) صرفته؛ لأن فُعَيلاً لا يكون بناء لمحدود عن وجهه، فلما حقرت غيرتَ البناء الذي جاء محدوداً عن وجهه .

وأُخَر عند الأخفش ومن سار سيره مصروفة إن سميت بها رجلاً. ينظر المقتضب ٣/٣٣٢ .

(٢) في الأصل: «شجر» وهو تصحيف وتحريف .

(٣) جمع عَنَاق، وهي الأنثى من أولاد المِعْزى إذا أتت عليها سنة، وهو جمع نادر. ينظر اللسان (عنق) .

(٤) في الأصل: «لصرفتم» .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) في الأصل: «لطرفتم» وذاك تحريف .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

(٨) في الأصل: «ترد» ، وهو تصحيف وتحريف .

(٢٦٤) مسألة: [في التّسميةِ بالباءِ من (اضربْ)]:

وقال في إنكار أبي العباس على صاحب الكتاب قوله في التسمية بالباء[1] من (اضرِبْ): «ابٌ»[2]. قال[3]: ولا يجوز دخول همزة الوصل على المتحرك. قال أبو علي: قد دخلت على المتحرك في التّذكّر نحو: «الُ» تريد الخليل ونحوه، وأيضاً فإن حركة الإعراب لما لم تلزم لم تعتد؛ ألا ترى أنهم قالوا: فخُذ، فخرجوا من كسر إلى ضم، ولم يعتدوا ذلك لما لم تكن الضمة لازمة، فقلت له أنا: وعلى هذا قال أبو الحسن: اسَلْ، فأجاز إدخال همزة الوصل على المتحرك لما لم تكن الحركة لازمة، وعليه ـ أيضاً ـ قال في «اُقتُلُوا»: اِقتُلُوا[4]، ونحو ذلك .

/ شكوتُ إلى أبي علي غرامَ ابني وافر ...[5] في لعبه ... فقال: هذا جيد . [٢٨/أ]

---

(١) في الأصل: «بالفاء»، وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٣/٣٢٣-٣٢٤ وقد ذكر السيرافي في ذلك ستة أقاويل، هي: قول سيبويه في الابتداء به وصله بهمزة الوصل وإسقاطها إذا اتصل بكلام، واستدل لذلك بقولهم: «مَنَ ابٌ لك» بتخفيف همزة «أب»، فيبقى الاسم على حرف واحد في كليهما. ورد أبو العباس عليه ذلك، ففرق بين تخفيف الهمزة وإسقاط ألف الوصل فقال: تخفيف الهمزة غير لازم، وألف الوصل إذا اتصلت سقطت. والقول الثاني: رد الراء فيقال: رَبٌ. وقياس قول الأخفش: «ضَبٌ». وقول المبرد: اضرب. وقول الزجاج: إبٌ، بقطع الألف. والقول السادس أنه لا يجوز أن يسمى بـ«ابٍ» ؛ لأنه يحتاج إلى تحريك الباء، وتحريكها يمنع من ألف الوصل. ينظر تعليق السيرافي بهامش بولاق ٢/٦٢-٦٣ .

(٣) أي: المبرد .

(٤) حكاه عن قطرب في سر الصناعة ١/١١٦، ووسمه بالشذوذ؛ لعسر الانتقال من كسر إلى ضم .

(٥) بياض في الأصل بمقدار كلمة .

كان[١] مجاهدٌ يقول: ينبغي للصبي أن يكون غارماً حتى يقول: هذا قد كَبِرَ، يجوز فيه: هذا قد كَبَرَ...[٢] وإلا لم يفلح .

(٢٦٥) مسألة: [في شدَّةِ اتِّصالِ المعمولِ بالعاملِ]:

ممَّا يدلُّ عندي على شدّةِ اتّصالِ المعمول بالعامل فيه مناب المعمول عن العامل في مواضع كثيرة، نحو قول الله سبحانه: ﴿فَأَمَّا الذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [٣]؛ أي: فيقول، أو فيقال لهم: أَكَفَرْتُمْ؟، فقوله: «أكفرتم» مفعول القول المحذوف .

ومثل ذلك جميع المنصوبات التي حذف معها الفعل نحو: إيَّاك [إيَّاك][٤]، والحذرَ الحذرَ، والنَّجاءَ النَّجاءَ .

ومنه حذف الجار وتبقية المجرور بحاله؛ نحو قول رؤبة[٥]: «خَيرٍ عَافَاكَ الله»، وقول العرب في غير الاستفهام[٦]: «الله لأقومَنَّ[٧]»، ومثله قوله[٨]:

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) حكاه ابن الأعرابي. اللسان (كبر)، وبعده كلمة غير واضحة في الأصل .

(٣) سورة آل عمران: الآية: ١٠٦ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) حكاه أبو العباس، فقد حكى أن رؤبة قيل له: كيف أصبحتَ؟ فقال: خيرٍ عافاك الله ؛ أي: بخير، فحذف الباء . وهو قبيح عندهم؛ أي: حذف الجار وتبقية جره بحاله؛ لما بين الجار ومجروره من شديد اتصال. وما حكاه أبو العباس من قول رؤبة هنا شاذ عندهم. انظر الكامل ٩٢/٢، وسر الصناعة ١٣٢/١ .

(٦) أي: في القسم مع الخبر لا الاستفهام؛ لأن الواو تحذف مع الأخير .

(٧) وهذا أيضاً يضاف في الشذوذ إلى سابقه، وقد حكاه سيبويه، وفيه: «لأفعلن» بدل «لأقومن» والتقدير: (والله)، فحذف الجار شذوذاً. ينظر الكتاب ٤٩٨/٣-٤٩٩، وسر الصناعة ١٣٣/١ .

(٨) قال البغدادي في الخزانة ٣٢٩/٣: «وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل: هو للأعشى» ، وليس في ديوانه، ونسبه الرضي في شرح الكافية ٨٥/٤، ١٢٥ إلى حسان، وليس في ديوانه.

=

* محمَّدُ تَفْدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفْسٍ *

ومن ذلك أن ضرباً من العوامل لا يمكن تعليقه؛ وهو الجار، والجازم، والفعل دون فاعله، وما أشبه ذلك .

(٢٦٦) مسألة: [في نصبِ المضارعِ على الجوابِ]:

أجاز أبو إسحاق[1] في قول الله تعالى: ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ الحقَّ بِالبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الحَقَّ﴾[2] أن ينصب «تكتموا» على الجواب. قال أبو علي[3]: هذا غلطٌ؛ لأنه ليس بمنزلة: أتزورُني فأُكرمَك؟ كما ظن أبو إسحاق؛ وذلك لأنه إذا قال: أتزورني؟ فإنما يستفهمه عن الزيارة، فهو غير واجب، فعطف عليه فأضمر «أن»، فنصب، وقوله: «لِمَ تكتمون»؟ ليس بسؤال عن الكتمان، بل الكتمان واجب، وإنما هو سؤال عن علة الكتمان، فجرى مجرى قولهم: أيُّهم قامَ فأُكرمُهُ؟؛ لأن المسئول عنه الفاعل لا الفعل؛ لأن الفعل مثبت، والشك إنما عرض في الفاعل لا الفعل .

وهو غير منسوب في الكتاب ٤٠٨/١، والمقتضب ١٣٠/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٧٥، والأصول ١٨٢/٢، وسر الصناعة ٣٩١/١، والإنصاف: ٥٣٠، ورصف المباني: ٢٥٦، وشرح المفصل ٣٥/٧، ٢٤/٩، وهذا صدر بيت عجزه:

* إذا ما خفتَ من شيءٍ تَبَالا *

والتَّبالُ: الفسادُ، والشاهد فيه: جزم «تفدِ» بلام أمر مقدرة محذوفة، وهو قبيح .

(١) الزجاج، فعنه في الإغفال ٥٨/٢ب قوله: «لو قيل: وتكتموا الحق لجاز على قولك: لِمَ تجمعون ذا وذا؟ على أن «تكتمون» في موضع نصب على الصرف في قول الكوفيين، وبإضمار (أن) في قول أصحابنا» .

(٢) سورة آل عمران: الآية: ٧١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٢٨/١، والإغفال ٥٨/٢ ب- ٥٩ أ .

(٢٦٧) مسألة: [في (بعدمَت)]:

سألتُه عن قول أبي النجم(١):

اللهُ نجَّاكَ بِكَفَّي مُسْلَمَتْ

مِنْ بَعدمَا وَبَعدمَا وَبَعدمَتْ

فقلت له: ما القول عندك في هذه التاء في: «مَتْ» ؟ فقال: فيها نظرٌ، وأخذ يفكر، فقلت له: أرى فيها أن يكون أراد «وبعدما» فقلبَ الألف هاءً، فقال: «وبعدمهْ» قياساً على قول الآخر(٢):

قَدْ وَرَدَتْ فِي أَمْكِنَهْ

مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَهْ

إنْ لم أُرَوِّهَا فَمَهْ

يريد: / (ومن هنا)، فلما صارت «بعدمهْ» شبه الهاء بهاء التأنيث، فوقف عليها بالتاء إتباعاً لقوله: «بكفَّي مسلمَتْ»(٣)، وقوله(٤):

---

(١) له في اللسان (ما)، وهما بغير نسبة في الخصائص ١/٣٠٤، وسر الصناعة ١/١٦٠ مسنداً إنشاده إلى قطرب . و«بعدَمَتْ» : أراد بعد ما، فأبدل الألف في التقدير هاء، فصارت بعدمه، ثم أبدل الهاء تاء، ومَسلمَتْ: يعني مسلمة، فأجرى الوقف مجرى الوصل، فأبدل الهاء تاء .

(٢) بلا نسبة في المنصف ٢/١٥٦، وسر الصناعة ١/١٦٣، وشرح المفصل ٣/١٣٨، ٤/٦، ١٠/٤٣، واللسان (هنا)، و «وردت» أي الإبل، وفي «هنه» و «فمه»: أبدلت الألف هاء .

(٣) وفي سر الصناعة ١/١٦٤: «فأما قوله: فمه، فالهاء فيه تحتمل تأويلين: أحدهما: أنه أراد فما ؛ أي: إن لم أروِّ هذه الإبل الواردة من هنا ومن هنا فما. أي: فما أصنع؟ منكراً على نفسه ألا يرويها، فحذف الفعل الناصب لـ «ما» التي للاستفهام. والوجه الآخر: أن يكون أراد «إن لم أروِّها فمه» أي: فاكفف عني فلست بشيء ينتفع به. وكأن التفسير الأول أقوى في نفسي» ا.هـ .

(٤) لأبي النجم أيضاً في اللسان (ما)، ومجالس ثعلب: ٢٧٠، وبلا نسبة في الخصائص ١/٣٠٤، وسر الصناعة ١/١٦٠، وبعده:

وَكَادَت الحرَّةُ أن تُدعَى أَمَتْ

والغَلْصَمةُ: رأس الحلقوم ؛ وهو الموضع الناتئ في الحلقِ .

صَارَت نُفُوسُ القَومِ عِندَ الغَلْصَمَتْ

ويكون إبدال هذه الهاء تاء تشبيهاً لها بهاء التأنيث في معنى قول من قال في قول الشاعر[١]:

* العَاطِفُونَةَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ *

وهو يريد: «العاطفونَهْ» يجعلها هاءَ بيان الحركة، ثم يشبهها بهاء التأنيث فيقف عليها بالتاء، فقال[٢]: كذا ينبغي أن يكون العمل في هذه اللفظة؛ أعني قوله: «وبعدَمَتْ». قال: ويؤنس شبَهَ هاء الوقف بهاء التأنيث؛ لاجتماعهما جميعاً ومخالفة حاليهما[٣] في الوقف لحاليهما في الوصل أن تاء التأنيث إذا وقفتَ عليها صارت هاءً، وهاء بيان الحركة في الوقف إذا أدرجت زالت في الوصل، فالأمر عندي على ما ذكر .

(٢٦٨) مسألة [في الاشتقاق]:

(ع): عندي أن قول العجاج[٤]:

---

(١) صدر بيت لأبي وَجْزَةَ السعدي يمدح آل الزبير بن العوام، وعجزه:

* والمسبِغُونَ يَداً إذَا ما أَنعَمُوا *

كما في الخزانة ٢/١٤٧، واللسان (ليت، وحين) وهو بغير نسبة في سر الصناعة ١/١٦٢-١٦٣، والممتع: ٢٧٣، ويروى عجزه كما يلي:

* والمطعمون زمانَ أين المطعِمُ *

وفي اللسان (ليت): قال ابن بري: صواب إنشاده:

العاطفُونَ تَحِينَ مَا من عَاطِفٍ ... والمنعِمُونَ زمَانَ أين المنعِمُ

(٢) أي: أبو علي .

(٣) في الأصل: «حالهما» .

(٤) لمحمد بن ذؤيب الفقيمي العماني الراجز في الكامل ٢/١٠٤٦، والدرر ١/١١٢، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٣٠، والخزانة ٤/٢٩٢، ونسبته إلى العجاج غير مسبوقة .

كَأَنَّ أُذْنَيهِ إِذَا تَشَوَّفَا

هو تفعَّل من شُفْتُ الشيء أَشُوفُهُ إذا جَلَوْته، قال عنترة[1]:

* ... ... بالمشُوفِ المعْلَمِ *

قيل: أراد الدينارَ / المجلوَّ، وقيل: أراد كأساً، وذكر على الإناء؛ وذلك أن الناظر إلى [٢٨/ب] الشيء والمستمع نحوه يريد في ذلك أن ينفي عن نفسه الشبه والشكوك والخـوالج؛ ليصحَّ له ما تريه نظرته وفكره، فهو كالشيء المجلو الذي قد زال عنه ما يتغشاه، ويعـترض فيـه، ويحول دونه...[2] النظرة ومباشرة الأذن والفكر .

يؤكد عندك هذا قوله[3]:

* «وَيَنفُضُ عَنهُ غَيبَ كُلِّ خَمِيلَةٍ»[4] *

أي: يتأمل ويستشف الحال؛ إما بنظره، وإما بإذنه، ونفضُ الشيء وجلاؤه يجتمعـان في إبرازه وإيضاحه. وعلى هذا قالوا أيضاً: «قد جلَّى الصقرُ والبـازيُّ ونحـوه » ؛ إذا رمـى ببصره الشيء[5]؛ هو فعَّل من هذا؛ أي: جلَّى[6] الأشياء المعترضـة الحائلـة دون مـا يرميـه بطرفه .

وقد أصلح الرشيد البيت بعـد أن أنشـده البيت فقـال لـه: قُلْ: « تخـالُ أذنيـه إذا تشـوَّفَا» . ينظـر الكـامل ١٠٤٦/٢. وتَشوَّفَ الشَّيءُ وأَشافَ: ارتفعَ. اللسان (شوف) .

(١) ديوانه: ١٦٧، والبيت بتمامه:

ولقد شربتُ من المُدامةِ بعدما ... ركدَ الهواجرُ بالمشُوفِ المعلَمِ

والمشُوفُ: الدينارُ والدرهمُ كمـا ذكـر الأصمعي، وقـال غـيره: هـو البعـير المهنُـوءُ، وقيـل: هـو الكـأس، والمعروف ما قال الأصمعي؛ لأنه يقال: شُفْتُ الدينارَ وغيرَه إذا نقشْتَه .

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل ، والمعنى على: « ودون » .

(٣) في الأصل: « قولهم » .

(٤) مأخوذ من قول زهير يصف بقرة فقدت ولدها:

وتنفضُ عنها غيبَ كلِّ خَميلَةٍ ... وتخشَى رُمَاةَ الغَوثِ مِن كُلِّ مَرْصَدِ

ديوانه: ١٧٠، واللسان (نفض)، وفيه: «وتنفض: أي: تنظر هل ترى فيه ما تكره أم لا، والغوث: قبيلة مـن طيئ» وهي قبيلة مشتهرة بالصيد، والخميلة: رملة فيها شجر .

(٥) وفي اللسان (حلا): «وحلَّى البازيُّ تحلِّياً وتحلية: رفع رأسه ثم نظر» .

(٦) في الأصل: «حلال» .

ويزيد عندك في بيان هذا المعنى تسميتُهم الكُحْلَ جَلُوءاً؛ لأنه فَعُولٌ من «جَلأْتُ الأديمَ»؛ أي: قشرتُهُ، ومنه التَّجلِّي؛ وهو الفعل من هذا؛ لأنه ما يسقط عن الأديم إذا قُشر. ومنه المِجْلاةُ للشَّفرةِ. وسُمِّي الكحلُ جَلُوءاً؛ لأنه يجلو[1] البصرَ، ويُزيلُ عنه ما يغشاه[2] من القَذَاءِ والغُبارِ[3]، ونحو ذلك .

وعلى هذا عندي سمّوا السنةَ المُجْدبةَ كَحْلاً؛ لأنها تجرِّد وتجتلف الناس والأموال لشدتها، فهي من الكُحْل يجلو العين. قال سلامة[4]:

قَومٌ إذَا صَرَّحَتْ كَحْلٌ بُيُوتُهُمُ: عِزُّ الذَّلِيلِ، وَمَأوَى كُلِّ قُرْضُوبِ[5]

ولهذا قيل: «قد جَلا القومُ عن منازلهم» إذا زالوا عنها، كما يُزيلُ الجَلاءُ قذى العين وشماديرَها. ومنه سُمِّيت السَّنةُ الجَدْبةُ جَارُوداً، فقيل: سنةٌ جارودٌ؛ أي: تجرد الأموال وتنتهكها، والجَلُوءُ: ما يُحَكُّ من حجرين فيكتحل به، فكأن أحد الحجرين حكَّ صاحبه فجلأه؛ أي: قشره .

فأما قولهم للكُحْل أيضاً: بَرُودٌ، فهو من هذا المعنى، وهو من المِبْرَدِ؛ لأنه يبرُدُ ما يُحَدَّدُ به، وليس البَرُودُ من البَرْد؛ لأنه من الحقيقة حارٌّ حادٌّ، والبَرودُ على ما ترى فَعُولٌ من

---

(١) في الأصل: «يجلوا» .

(٢) في الأصل: «يشغاه» .

(٣) في الأصل: «البخار» وهو تحريف .

(٤) هو سلامة بن جندل السعدي التميمي. من بني عامر بن عبيد بن الحارث، جاهلي قديم، وهو من فرسان تميم المعدودين، وكان أحد من يصف الخيل فيحسن. انظر أخباره في: الشعر والشعراء: ١٧٠ .

(٥) انظر ديوانه: ٢٠، ١١٧. وصَرَّحَتْ: بَيَّنَتْ، والقُرْضُوبُ: اللصُّ، وجمعه قَراضِبةٌ، ويقال: الفقير . وفي جمهرة اللغة: «عز الضعيف» وفي تهذيب اللغة واللسان والتاج (صرح): مأوى الضيوف .

المِبْرَد، كما قيل له: جَلُوءٌ من جَلَأْتُ، وجَلاءٌ من جَلَوْتُ، ولكنَّ المِبْرَدَ من (بَرَدَ الشَّيءُ في يدي)؛ أي: ثبت واستقرَّ، وذلك أن الجسم الذي من عادته أن يبرُدَ؛ لأحد أمرين: إما لأن يظهرَ جوهرُه فيُعرف كيفَ حالُه من جودةٍ أو رداءةٍ، كالذهبِ، والفضَّةِ، والنُّحاسِ، وغيرِ ذلك من الأجسامِ والجواهرِ، وغيرها من الأخشاب أيضاً. وإما أن يَصلحَ به زيغُ الشَّيءِ المبرودِ، ويُزالَ به تَشطِّيه وشعثُه، وكلاهما من معنى قوله: (قد بردَ في يدي كذا وكذا)؛ أي: ثبت وتحصَّلَ؛ ألا ترى أن الشيء إذا بدا[1] باطنه وظهر من جوهره[2] فقد ثبت في اليد منه حقيقة أمره، وصحة خبره، وزال عنه ما لعله كان من استفهام حاله. وكذا إذا أُريد ببرده إصلاحه وتثقيفه، فقد برد في اليد منه ما كان مروماً فيه مبغياً من إصلاحه، فأصل هذا كله البَرد الذي هو ضد الحر؛ ألا ترى أن الشيء ما دام بارداً فهو مستقر ثابت غير قلق ولا طائش حتى إذا هو حَمِيَ وحرَّ قَلِقَ وطاشَ وتحرَّكَ وطلبَ موضعاً أوسعَ من موضعِه؛ فدعا ذلك إلى تحرُّكِه وقلقِه، وتزايُلِ ما كان متَّصلاً في حال البرد من أجزائه، كالماء إذا حَرَّ عن بردٍ. أما الأجسام المذابة بالنار؛ فإن ذلك معروف من حالها، ولهذا قيل للميِّتِ: قد بَرَدَ؛ أي: زالت عنه حرارة الحياة وحركتها، كما قيل له أيضاً: ترِرَ فهو تارِرٌ[3].

فترتيب هذا الموضع الآن على ما شرحت من حاله أن البَرُودَ من البَرْدِ لحكِّه وجلائه، والمِبْرَدُ من: (بَرَدَ في يدي[4] كذا)؛ أي: ثبتَ، وذلك أنَّ المِبْرَد يُبدي عن جليَّةِ حالِ المبرودِ، فيعتقد ذلك فيه، وترتفع الظُّنونُ[5] عنه، أو لأنه يبرُدُ في اليدِ منه ما بُغي من

(١) في الأصل: «بدى».

(٢) في الأصل: «جورم».

(٣) في الأصل: «ترر فهو تارز» وهو تصحيف. وتَرَّ العظمُ يتُرُّ ويتِرُّ تراً وتُروراً: بان وانقطع. انظر القاموس (ترر).

(٤) في الأصل: «يد».

(٥) في الأصل: «وترتبع الظنن».

التنقية والصنعة فيه. وقولهم: (بردَ في يدي منه كذا)، مشبَّهٌ بالشيء البارد؛ لما قدمنا من ذكره؛ أنه ليس فيه خفةٌ، ولا طيشٌ، ولا اعترامٌ، ولا نَزَقُ الحرارة .

ومنه: قرأَ لما يُقرأُ، وقرَّ في المكان يقَرُّ .

فقد ترى اللفظ والمعنى سواءً، ولو لم يُدَلَّ بشيء على شرف هذه اللفظة، وحسن صنعتها، ولطف مذاهب مبتدئها وواضعها إلا بهذه المواضع المفرَّقة الألفاظ المجتمعة المعاني التي لا تصدر[1].

(تمَّ ذلك وكَمُلَ ما وُجِدَ من الخاطريَّاتِ بفضلِ الله ومَنِّه، وصلّى الله على سَيِّدِنَا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه وسلَّم)

---

(١) العبارة هنا غير متصلة، والمعنى على: «إلا عن حكيمٍ خبيرٍ لكفى» وما كان في معناه .

الفَهَارِسُ العَامَّةُ

(١) فهرس المسائل والموضوعات

(أ) الدراسة

(ب) النَّصُّ المحقَّقُ

(٢) فَهْرَسُ مَسَائلِ التَّمرينِ

(٣) فهرسُ الآياتِ القرآنيّةِ

(٤) فهرس القراءاتِ القرآنيّةِ[1]

القراءة	القارئ[2]	الصّفحة
﴿ هَلْ يَنْظُرونَ إلّاأَنْ يأتيَهُمُ اللهُ في ظُلَلٍ من الغمامِ والملائكةِ ﴾		١٦٨
﴿ والسّارقَ والسّارقةَ ﴾	عيسى بن عمر	١٤
﴿ فإذا هِيَ تّلَقَّفُ ﴾	ابن كثير	١٢٣
﴿ إنَّهُ مَنْ يتّقْ ويَصْبِرْ ﴾	–	١٢٦
﴿ فقُلا له قَوْلاً ليّناً ﴾	عبدالله بن مسعود	١٣٢،١٣٤،١٣٥
﴿ والزّانيةَ والزّانيَ ﴾	عيسى بن عمر	١٤
﴿ والخامسةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عليها ﴾	–	١٥٢
﴿ في بِيُوتٍ ﴾	حمزة	٥٩
﴿ إنَّ اللهَ وملائكتُهُ يُصلّونَ على النّبيّ ﴾	–	٧٨
﴿ الحَمْدُ للهِ ﴾	–	١٢٢
﴿ الحَمْدِ لِلهِ ﴾	–	١٢٣

---

(١) منسوقة على ترتيبِ السُّورِ.

(٢) القارئُ المذكورُ في المتنِ.

(٥) فهرسُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ الشَّريفةِ

(٦) فهرسُ الأمثالِ والأقوالِ

(أ)

(ب)

(٧) فَهْرَسُ الأشعارِ والأرجازِ

(٨) فَهرسُ الأبنيةِ والصِّيَغِ الصَّرفيَّةِ

(٩) فهرسُ الألفاظِ الأعجميَّة

(١٠) فهرس الأعلام[1]

---

(١) كما وردتْ في المتنِ صريحةً ، وماكان مرموزاً له أو مضمراً أغفلناه .

(١١) فَهْرَسُ القبائلِ والمواضِعِ

(١٢) فَهْرَسُ الكتبِ المذكورةِ في المتنِ

(١٣) فَهْرَسُ مراجعِ البحثِ ومصادرِه

١ - الإبدال لابن السِّكِّيت ، تقديم وتحقيق : د/ حسين محمَّد محمَّد شرف، مجمع اللغة العربيَّة ، القاهرة : ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٢ - ابن جنِّي النَّحويّ ، للدّكتور / فاضل صالح السّامرّائيّ ، دار النّذير ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

٣ - أبو عليّ الفارسيّ ، للدّكتور عبد الفتّاح شلبي ، دار المطبوعات الحديثة ، جدّة الطّبعة الثّالثة : ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٤ - أبو الفتح بن جنّي وأثره في اللغة العربيّة ، للدّكتور محمد أسعد طلس ، ط: مجلّة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق ،المجلّد : (٣٢) .

٥ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشّيخ / أحمد البنّا (ت:١١١٧هـ) تصحيح : علي محمَّد الضَّبّاع ، مطبعة المشهد الحسينيّ.

٦ - الإتقان في علوم القرآن ،لجلال الدّين السّيوطيّ (ت:٩١١هـ) ، مطبعة الحلبيّ ، الطّبعة الثّالثة .

٧ - إثبات المحصَّل من نسبة أبيات المفصَّل، لأبي البركات المبارك بن أبي الفتح أحمد ابن المبارك بن المستوفي الأَرْبَلِيّ (ت:٦٣٩هـ) ،(مخطوط : مصوَّرة)

٨ - ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ،لأبي حيَّان الأندلسيّ : (ت:٧٤٥هـ) ، تحقيق: الدّكتور مصطفى أحمد النّمّاس ، ط:(١) : (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .

٩ - الأشباه والنّظائر في النّحو للسّيوطيّ ،تحقيق : د/عبد العال سالم مكرم ، مؤسَّسة الرّسالة ، بيروت ، ط : (١) ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

١٠ - الأصمعيَّات ، لأبي سعيد عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعيّ (ت :٢١٦هـ) ، تحقيق وشرح : أحمد محمَّد شاكر وعبد السَّلام محمَّد هَرْوان ، ط : دار المعارف بمصر ، ط : (٧) ، ١٩٩٣م .

١١ - الأصول في النَّحو لأبي بكر بن السَّرَّاج (ت:٣١١هـ) ، تحقيق : د/ عبد الحسين الفتليّ ، مؤسَّسة الرّسالة ، ط : (٣) ، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .

١٢ - إعراب القرآن لأبي جعفر النّحّاس ، تحقيق : الدّكتور زاهي غازي زاهد ، وزارة الأوقاف العراقيَّة ، بغداد : (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) .

١٣ - الإغفال ، لأبي عليّ الفارسيّ ، مصوَّرة جامعة الدُّول العربيَّة عن نسخة مكتبة السُّليمانيّة بإستانبول ،مكتبة شهيد عليّ : (٢٩٨) .

١٤ - الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهانيّ (ت : ٣٥٦هـ) ، تحقيق : مجموعة من الأساتذة ، طبعة دار الكتب المصريّة .

١٥ - أمالي ابن الشَّجريّ ، تحقيق ودراسة : د/ محمود محمَّد الطَّناحيّ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

١٦ - الأمالي ، لأبي عليّ القالي ، القاهرة ، (١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م) .

١٧ - أمالي الزّجّاجيّ ، تحقيق : عبد السّلام هارون ، القاهرة : (١٣٨٢هـ) .

١٨ - أمالي المرتضى، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ .

١٩ - إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة ، للقفطيّ ، تحقيق / محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، ط : (١) ، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

٢٠ - الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الأنباريّ ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، لمحمَّد محيي الدّين عبد الحميد ، ط: دار الفكر .

٢١ - إيضاح الشّعر ، لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، ط: (١) ، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

٢٢ - البحر المحيط ، لأبي حيَّان الأندلسيّ الغرناطيّ ، طبعة : دار الفكر .

٢٣ - البداية والنّهاية ، لابن كثير الدّمشقيّ ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت : (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .

٢٤ - البرهان في علوم القرآن ، للزَّركشيّ ، تحقيق :محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ بالقاهرة ، ط : (٢) : (١٩٧٢م) .

٢٥ - البغداديَّات ، لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق / صلاح الدّين السّنكاريّ ، وزارة الأوقاف العراقيّة ، بغداد : ١٩٨٣م .

٢٦ - بُغْية الوعاة في طبقات اللغويّين والنُّحاة ، للسّيوطيّ ، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، ط : (٢) : (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) ، دار الفكر .

٢٧ - بقيَّة الخاطريَّات لابن جنّيّ ، تحقيق : د/ محمَّد أحمد الدالي ، مجلَّة مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، الجزء الثَّالث ، المجلَّد السَّابع والسّتّون ، محرم ١٤١٣هـ ، تمّوز (يوليو) ١٩٩٢م .

٢٨ - البُلْغَة في تاريخ أئمَّة اللغة للفيروز أبادي، تحقيق: محمَّد المصريّ، دمشق: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٢٩ - البيان والتّبيين للجاحظ ، تحقيق وشرح : عبد السَّلام هارون ، ط :الفيصليّة مكَّة المكرّمة ، ط : (٥) ، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

٣٠ - تأويل مشكل القرآن ، لمكّيّ بن أبي طالب ، تحقيق : د/ حاتم الضَّامن ، مؤسَّسة الرّسالة ، ط: (٤) : (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .

٣١ - التّبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبريّ ، تحقيق : عليّ محمَّد البجاويّ مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ ،القاهرة : ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ، وطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ بعنوان : إملاء ما منَّ به الرَّحمٰن ،القاهرة : ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

٣٢ - تحصيل عين الذَّهب ، للأعلم الشَّنتمريّ ،حاشية كتاب سيبويه ، بولاق ١٣١٦هـ .

٣٣ - التَّذييل والتَّكميل في شرح التَّسهيل ، مخطوطة دار الكتب ، ومنه مصوَّرة بمركز البحث العلمي ، جامعة أمّ القرى ، مكّة المكرّمة .

٣٤ - تفسير ابن كثير ، ط : (١) ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٣٥ - تفسير أرجوزة أبي نواس ، لابن جنّيّ ، تحقيق : محمَّد بهجة الأثريّ ، دمشق : ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

٣٦ – تفسير الطَّبريّ ، تحقيق : محمود محمَّد شاكر ، دار المعارف بمصر : ١٣٧٤هـ وطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ ، القاهرة : ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

٣٧ – تفسير القرطبيّ ،دار الكتب المصريَّة : (١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م) .

٣٨ – التّكملة ، لأبي عليّ الفارسيّ ،تحقيق : د/ كاظم المرجان ، الموصل : ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٣٩ – التَّمام ، لابن جنّي ، تحقيق : أحمد القيسيّ وخديجة الحديثيّ وأحمد مطلوب بغداد : ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .

٤٠ – تهذيب اللغة ، للأزهريّ ،تحقيق : عبد السَّلام هارون وآخرين ، القاهرة : ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

٤١ – تاج العروس شرح القاموس ، للمرتضى الزّبيديّ ،القاهرة : ١٣٠٦هـ ، والكويت : ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

٤٢- تاريخ الأدب العربيّ لكارل بروكلمان ، نقله إلى العربيَّة الدّكتور عبد الحليم النّجّار ، ط: (٥) ، دار المعارف .

٤٣- تاريخ بغداد ، للخطيب البغداديّ ، مطبعة السّعادة بمصر : ١٣٤٩هـ.

٤٤- تاريخ العلماء النَّحويّين ، للتّنوخيّ المعرّيّ، تحقيق : د/عبد الفتّاح الحلو ، الرّياض : ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٥- جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم الأندلسيّ ، تحقيق : عبدالسّلام هٰرون ، القاهرة:١٩٨٢م.

٤٦- الجمهرة ، لابن دُريد ، ط:دائرة المعارف (١٣٤٥هـ) ، مطبعة حيدر أباد ، الهند(١٣٥١هـ) .

٤٧- الجنى الدَّاني ، للمراديّ ، تحقيق :د/فخر الدّين قباوة ، ونديم فاضل ، حلب : ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٤٨- جهود ابن جنّي في الصَّرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، للدّكتور غنيم الينبعاويّ ، المكتبة التّجاريّة ، ط(١): ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٤٩- الحجّة للقرّاء السّبعة ، لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق : بدر الدّين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، طبعة دار المأمون للتّراث بدمشق ، ط(١) : (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

٥٠- حجّة القراءات ، لأبي زرعة عبد الرّحمٰن بن محمّد بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغانيّ، بنغازي، ليبيا ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

٥١- حماسة ابن الشّجريّ ، حيدر أباد (١٣٤٥هـ) .

٥٢- الحماسة ، لأبي تمّام ، تحقيق :د/عبدالله عسيلان ، الرياض ،١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٥٣- الحماسة ، لأبي عُبادة البحتريّ ، ط:(١) ، ١٩٢٩م ، المطبعة الرّحمانية بمصر .

٥٤- الحماسة البصريّة ، لأبي الفرج بن الحسين ، تصحيح : د/مختار الدّين أحمد ، حيدر أباد : ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

٥٥- حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ، ط:عيس البابيّ الحلبيّ مصر .

٥٦- خزانة الأدب ، للبغداديّ ، طبعة : دار صادر ، بيروت ، وتحقيق : عبدالسّلام هارون ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب .

٥٧- الخصائص ، لابن جنّي ، تحقيق : محمّد علي النّجّار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط:(٣): ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٥٨- الخاطريّات ، لابن جنّي ، تحقيق وتعليق : علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلاميّ ، ط:(١): ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٥٩- درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ ، للحريريّ ، دار نهضة مصر ، ١٩٧٥م .

٦٠- الدّرر اللوامع على همْع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشّنقيطيّ ، مطبعة كردستان القاهرة: ١٣٢٨هـ .

٦١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف : محمّد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة السّعادة بمصر : ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٦٢- الدّراسات اللهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي ، للدّكتور : حسام سعيد النّعيميّ ، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام ، الجمهوريّة العراقيّة ، ١٩٨٠م .

٦٣- دلائل الإعجاز ، لعبدالقاهر الجرجانيّ ، قراءة وتعليق : محمود محمّد شاكر ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدنيّ : ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٦٤- دُمْية القصر للباخرزيّ، تحقيق: محمد التّونجي .

٦٥- ديوان أبي النّجم العِجْليّ ، صنعة :علاء الدّين آغا ، النادي الأدبيّ بالرّياض ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٦٦- ديوان الأعشى ، شرح : د/يوسف شكري فرحات ، دار الجيل ، بيروت ، ط:(١)،١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٦٧- ديوان امرئ القيس ، شرح وتقديم : د/عمر فاروق الطّبّاع ، دار القلم .

٦٨- ديوان تميم بن أبيّ بن مقبل ، تحقيق : الدّكتور عزّة حسن ، دمشق : ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .

٦٩- ديوان جرير بشرح ابن حبيب ، تحقيق : الدّكتور نعمان طه ، دار المعارف بمصر:١٩٦٩م .

٧٠- ديوان جميل بن عبدا لله بن معمر (جميل بثينة) ، تحقيق : الدّكتور حسين نصّار، مكتبة مصر : (١٩٦٧م) .

٧١- ديوان حسّان بن ثابت ، ط:الهيئة العامّة للكتاب : ١٩٧٤م .

٧٢- ديوان الحُطَيئة ، شرح : د. يوسف عيد ، ط: دار الجيل ، ط: (١)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٧٣- ديوان الحارث بن حِلِّزة ، تحقيق :د/إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، ط:(١) ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٧٤- ديوان رؤبة بن العجّاج ، تصحيح : وليم آلورت (ضمن مجموع أشعار العرب) ليبزج:١٩٠٢م .

٧٥- ديوان الرّاعي النُّميريّ ، جمع وتحقيق : راينهرت فايبرت، ط:بيروت ، ١٤٠١هـ -١٩٨٠م .

٧٦- ديوان سُحَيْم ، عبد بني الحَسْحَاس ، تحقيق : عبدالعزيز الميمنيّ ، دار الكتب المصريّة: ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .

٧٧- ديوان سلامة بن جندل التّميميّ ، تحقيق : د/فخر الدّين قباوة ، حلب ، ط(١): ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م .

٧٨- ديوان شعر عديّ بن الرّقاع العامليّ : (ت:١٠٢هـ) ، جمع وتحقيق ودراسة : د/الشّريف عبدا لله الحسينيّ البركاتيّ ، ط:الفيصليّة ، مكّة المكرّمة .

٧٩- ديوان الشّمّاخ بن ضِرار، شرح : أحمد بن الأمين الشّنقيطيّ، ط:السّعادة ،وط: دار الكتاب العربيّ ، شرح : قدري مايو ، ط(١) :١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٨٠- ديوان طرفة بن العبد البكريّ ، دار الكتاب العربيّ ، تقديم وشرح : د/سعدي الضّناويّ ، ط(١) :١٤١٤هـ -١٩٩٤م .

٨١- ديوان العبّاس بن مرداس ، جمع وتحقيق : د/يحيى الجبوريّ ، دار الجمهورية ببغداد ١٩٦٨م .

٨٢- ديوان عبيدا لله بن قيس الرُّقيّات ، تحقيق : محمّد يوسف نجم ، بيروت : ١٣٧٨هـ.

٨٣- ديوان العجّاج ، تحقيق د/عزّة حسن ، بيروت : ١٩٧١م .

٨٤- ديوان عديّ بن زيد العِباديّ ، تحقيق : محمّد جبّار المعيبد ، بغداد ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

٨٥- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق : محمّد محيي الدّين عبدالحميد، السّعادة ، ١٣٧١هـ .

٨٦- ديوان الفرزدق ، تقديم وشرح : مجيد طراد ، دار الكتاب العربيّ ، ط:(١): ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٨٧- ديوان كثيّر عزّة ، ط: دار الكتاب العربيّ ، ط(١): ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٨٨- ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ ، تحقيق : إحسان عبّاس ، الكويت ، ١٩٦٢م.

٨٩- ديوان مجنون ليلى ، ط: دار القلم ، شرح وتعليق : د/عمر فاروق الطّبّاع ، وطبعة: مكتبة مصر ، جمع وتحقيق /عبدالسّتّار أحمد فرّاج ، القاهرة : ١٣٧٩هـ

٩٠- ديوان النّابغة الذّبيانيّ ، تحقيق : محمّد أبوالفضل إبراهيم ط:(٣)، دارالمعارف .

٩١- ديوان الهذليّين ، دار الكتب المصريّة : ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .

٩٢- الرّدّ على النّحاة ، لابن مضاء القرطبيّ ، تحقيق : شوقي ضيف ، ط: ١٩٤٧م .

٩٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقيّ : (ت : ٧٠٢هـ) ، تحقيق : د/ أحمد محمّد الخرّاط ، ط: دار القلم ، دمشق ، ط:(٢) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٩٤- سرّ صناعة الإعراب ،لابن جنّيّ ، تحقيق :د/حسن هنداوي ، ط:دار القلم ، دمشق ، ط(١) :١٤٠٥هـ -١٩٨٥م .

٩٥- سرّ الفصاحة ، لابن سنان الخفاجيّ ، شرح وتصحيح : عبد المتعال الصّعيديّ ، مصر: ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

٩٦- سيبويه إمام النّحاة ، لعليّ النّجديّ ناصف ، ط:لجنة البيان العربيّ ، مارس١٩٥٣م .

٩٧- سيرة عمر بن عبدالعزيز ، لابن الجوزيّ (ت:٥٩٧هـ) ، ط: دار الفكر .

٩٨- شذرات الذّهب ، لابن العماد الحنبليّ ، بيروت .

٩٩- شذور الذّهب ، لابن هشام ، تحقيق : محمّد محيي الدّين عبدالحميد ، القاهرة:١٣٧١هـ - ١٩٥١م .

١٠٠- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ، تحقيق وشرح : محمّد محيي الدّين عبدالحميد،ط:(٦) ، القاهرة : ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م .

١٠١- شرح أبنية الكتاب ، لأبي عمر الجرميّ (ت: ٢٢٥هـ) ، جمع وتوثيق وترتيب: د/محسن سالم العميريّ ، بحوث كلّيّة اللغة العربيّة ، جامعة أمّ القرى ، مكّة المكرّمة ، العدد الثّالث ، السّنة الثّالثة ، ١٤٠٥هـ - ١٤٠٦م.

١٠٢- شرح أبيات سيبويه ، للسّيرافيّ ، تحقيق : د/محمّد علي سلطاني ، مطبعة الحجاز بدمشق ،١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

١٠٣- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبدالقادر البغداديّ ، تحقيق : عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دمشق : ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م ، وط : محمّد هاشم الكتبيّ بدمشق أيضاً ، ط(١) : ١٩٧٨م .

١٠٤- شرح أشعار الهذليّين ، للسّكّريّ ، تحقيق : عبد السّتّار فرّاج ، ومراجعة محمود محمّد شاكر ، دار العروبة، القاهرة :١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

١٠٥- شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ، ومعه حاشية الصّبّان ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ ، القاهرة .

١٠٦- شرح التّصريح على التّوضيح ، للشّيخ خالد الأزهريّ ، ط:دار الفكر ، و ط: عيسى البابيّ الحلبيّ بالقاهرة .

١٠٧- شرح الجمل ، لابن عصفور ، تحقيق : د/ صاحب أبو جناح ، بغداد : ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

١٠٨- شرح الحماسة ، للتّبريزيّ ، تحقيق : محمّد محيي الدّين عبدالحميد، مطبعة حجازي، القاهرة : ١٣٥٨هـ .

١٠٩- شرح ديوان ذي الرّمّة ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، تقديم وتعليق : سيف الدين الكاتب ، وأحمد عصام الكاتب .

١١٠- شرح ديوان زُهير بن أبي سلمى ، تقديم وتحقيق : د/حنّا نصر الحتّي ، دار الكتاب العربيّ ، ط:(١) : ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

١١١- شرح ديوان صريع الغواني (مسلم بن الوليد)، ط(٢) ، دار المعارف بمصر ، تحقيق وتعليق : الدّكتور سامي الدّهّان .

١١٢- شرح ديوان عنترة ، للخطيب التّبريزيّ ، تقديم وتحقيق : محمد طراد ، دار الكتاب العربيّ ، ط(١) :١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

١١٣- شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط(٢) :١٩٩٦م .

١١٤- شرح شواهد الشّافية ، للبغداديّ ، حجازي ، ١٣٥٦هـ .

١١٥- شرح شواهد الكشّاف ، لمحبّ الدين أفندي ، انتشارات أفتاب تهران .

١١٦- شرح شواهد المغني ، للسّيوطيّ ، وقف على طبعه : أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة ، بيروت : ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

١١٧- شرح شافية ابن الحاجب ، للرّضيّ ، تحقيق وشرح : محمد نور الحسن ، ومحمد الزّفزاف ، ومحمّد محيي الدّين عبدالحميد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط:١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١١٨- شرح القصائد السّبع ، لأبي بكر الأنباريّ ، تحقيق : عبدالسّلام هارون ، القاهرة: ١٩٦٩م .

١١٩- شرح كتاب سيبويه ، للسّيرافيّ : (ت٣٦٨هـ) ، مخطوطة دار الكتب المصريّة: (١٣٧) نحو .

١٢٠- شرح الكافية الشّافية ، لابن مالك ، تحقيق : د/عبدالمنعم أحمد هريدي ، ط(١): ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى ، مكّة المكرّمة .

١٢١- شرح المفصّل ، لابن يعيش ،عالم الكتب ، بيروت .

١٢٢- شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير ، للخوارزميّ (ت:٦١٧هـ) تحقيق :د/عبدالرّحمٰن بن سليمان العثيمين ، مكّة المكرّمة ، دار الغرب الإسلاميّ بيروت ، لبنان ، ط(١) : ١٩٩٠م .

١٢٣- شرح المقرّب ، للعلّامة بهاء الدّين محمّد بن إبراهيم بن النّحّاس (ت٦٩٨هـ) ، الأزهر ، رواق المغاربة ، مخطوط برقم:(٤٩٤٧) .

١٢٤- شرح الملوكيّ ، لابن يعيش ، المكتبة العربيّة بحلب ، ط(١) : ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٢٥- شرح ما يقع فيه التَّصحيف والتَّحريف ، لأبي أحمد العسكريّ ، تحقيق : عبدالعزيز أحمد ، مطبعة : مصطفى البابيّ الحلبيّ ، القاهرة:١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

١٢٦- شعر عبدة بن الطَّبيب ، تحقيق : د/يحيى الجبوريّ ، دار التَّربية للطِّباعة والنَّشر ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

١٢٧- شعر عمرو بن أحمر الباهليّ ، تحقيق : الدُّكتور حسين عطوان ، مجمع اللغة العربيَّة، دمشق .

١٢٨- شعر النَّابغة الجعديّ ، دمشق : ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

١٢٩- الشِّعر والشُّعراء ، لابن قتيبة ، ط:دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط(٤) : ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، وط: دار المعارف ، تحقيق : أحمد محمَّد شاكر ، ١٩٦٦م .

١٣٠- شعراء أمويُّون = ديوان المرار الفقعسيّ ، للدُّكتور نوري القيسيّ ، الجزء الثَّالث ط: المجمع العلميّ العراقيّ : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١٣١- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، للقلقشنديّ ، المطبعة الأميريَّة ، ١٣٣١هـ - ١٣٣٨م .

١٣٢- الصِّحاح ، للجوهريّ ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطَّار ، دار العلم للملايين ، ط(٤) : ١٩٩٠م .

١٣٣- صحيح مسلم ، تحقيق محمَّد فؤاد عبدالباقي ، ط:عيسى البابيّ الحلبيّ ، القاهرة : ١٣٧٤هـ .

١٣٤- الصَّاحبي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : السَّيِّد أحمد صقر، ط:عيسى البابيّ الحلبيّ ، القاهرة : ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

١٣٥- ضرائر الشّعر ، لابن عصفور ، تحقيق : السَّيِّد إبراهيم محمَّد ، دار الأندلس : (١٩٨٠م) .

١٣٦- طبقات الشُّعراء ، لمحمَّد بن سلَّام الجمحيّ ، ط: دار النَّهضة العربيَّة .

١٣٧- الطّبقات الكبرى ، لابن سعد ، دار صادر ، بيروت : ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

١٣٨- العِقْد الفريد ، لابن عبدربّه ، تحقيق : أحمد أمين ، وأحمد الزّين ، وإبراهيم الأبياريّ ، القاهرة : ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

١٣٩- علل التّثنية ، لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ ، تحقيق : د/صبيح التّميميّ ، ومراجعة : د/رمضان عبد التّوّاب ، ط: ١٩٩٢م - ١٤١٣هـ ، مكتبة الثّقافة الدّينيّة .

١٤٠- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيديّ ، تحقيق : د/مهديّ المخزوميّ ، ود. إبراهيم السّامرّائيّ ، ود/عبدا لله درويش ، بغداد .

١٤١- غاية النّهاية في طبقات القرّاء ، لابن الجزريّ ، تحقيق : برجستراسر ، مطبعة السّعادة ، ١٣٥١هـ .

١٤٢- فتح الباري في شرح صحيح البخاريّ ،لابن حجر العسقلانيّ ، المكتبة التّجاريّة ط(١) : ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

١٤٣- الفَسْرُ شرح ديوان المتنبّيّ ، لابن جنّيّ ، تحقيق : د/صفاء خلوصي ، بغداد .

١٤٤- فقه اللغة وسرّالعربيّة ، لأبي منصور الثّعالبيّ (ت: ٤٣٠هـ) ، ت : مصطفى السّقّا، وإبراهيم الأبياريّ ، وعبدالحفيظ شلبي ، ط: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

١٤٥- الفَهْرَسْت ، للنّديم أبي الفرج محمّد بن أبي يعقوب الورّاق ، دار المسيرة ، تحقيق : رضا المازندرانيّ .

١٤٦- القوافي ، للأخفش ، تحقيق :د . عزّة حسن ، دمشق ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

١٤٧- القاموس المحيط ، للفيروزأبادي ، مؤسّسة الرّسالة ، ط(٢) : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

١٤٨- قيس ولبنى : (شعر ودراسة) ، جمع وتحقيق وشرح : د/حسين نصّار ، مكتبة مصر ، دار مصر للطّباعة .

١٤٩- كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية ، للزّبيديّ ، تحقيق وتعليق د/حنّا جميل حداد ، ط(١) : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١٥٠- كتاب سيبويه ، ط(١) : المطبعة الكبرى الأميريّة ببولاق : ١٣١٦هـ ، وط:(١) دار الجيل ، تحقيق وشرح : عبدالسّلام محمد هارون : ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

١٥١- كتاب شرح أبنية سيبويه ، لابن الدّهّان ، تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود ، ط:دار العلوم ، ط(١) :١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١٥٢- كتاب الشّعر ، لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق : د/محمود محمّد الطّناحيّ ، ط(١): ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

١٥٣- كتاب العروض ، لابن جنّي ، تحقيق : د/أحمد فوزي الهيب ، ط(١) : ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ، دار القلم .

١٥٤- كتاب معاني أبيات الحماسة ، لأبي عبدا لله النّمريّ ، تحقيق : الدّكتور عبدا لله عبدالرّحيم عسيلان ، مطبعة المدني ، ط(١) : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١٥٥- الكشّاف عن حقائق التّنزيل ، للزّمخشريّ ، ط(٢) : مطبعة الاستقامة ، دار الطّباعة المصريّة ١٢٨١هـ .

١٥٦- كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، دارالكتب العلميّة بيروت ، لبنان ، ط:(١) : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

١٥٧- الكامل ، للمبرّد ، تحقيق : د/محمّد أحمد الدّالي ، ط(٢) :١٤١٣هـ - ١٩٩٣، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت .

١٥٨- لسان العرب ، لابن منظور الإفريقيّ ، دار صادر ، بيروت ، ط(١) : ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

١٥٩- اللّمع في العربيّة ، لابن جنّي ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، ط(٢) : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٦٠- اللامات ، للزّجّاجيّ ، تحقيق : د/ مازن المبارك ، دمشق ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.

١٦١- ليس في كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطّار ، مكّة المكرّمة : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١٦٢- المؤتلف والمختلف للآمديّ، تحقيق: عبد السّتّار فرّاج، القاهرة، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .

١٦٣- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ، لابن جنّي ، تقديم وتحقيق : د/حسن هنداوي ، ط(١) : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١٦٤- المجرّد في غريب كلام العرب ولغاتها ، لأبي الحسن الهُنَائيّ المعروف بكراع النّمل، تحقيق : د/محمد بن أحمد العمريّ ، ط(١): ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١٦٥- مجمع الأمثال ، للميدانيّ ، تحقيق : محمّد محيي الدّين عبدالحميد ، مطبعة السُّنّة المحمّديّة : ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .

١٦٦- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ، لأبي موسى المدينيّ الأصفهانيّ ، تحقيق: عبد الكريم العزباوي ، ط(١): ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى ، مكّة المكرّمة .

١٦٧- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، القاهرة : ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

١٦٨- مجالس ثعلب ، تحقيق وشرح : عبدالسّلام هارون ، ط(٤): ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار المعارف .

١٦٩- مجالس العلماء ، للزّجّاجيّ ، تحقيق : عبدالسّلام هارون ، ط(٢) : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، مطبعة المدنيّ .

١٧٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنّي ، تحقيق : علي النّجديّ ناصف ، ود/عبد الحليم النّجّار ، ود/عبدالفتّاح شلبي ، القاهرة : ١٣٨٦م

١٧١- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمّد عبد الحق بن عطيّة الأندلسيّ (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق وتعليق مجموعة من الأساتذة، ط (١) الدّوحة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٧م .

١٧٢- المحكم ، لابن سيده ، مطبعة : مصطفى البابيّ الحلبيّ ، القاهرة:١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .

١٧٣- مختصر شواذّ القراءات ، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : المستشرق ، ج . برجشتراسر .

١٧٤- المخصَّص ، لابن سيده ، تحقيق : محمَّد محمود الشّنقيطيّ ، ومعاونه عبدالغنيّ محمود، بولاق : ١٣٢١هـ .

١٧٥- المذكَّر والمؤنَّث ، لابن جنّيّ ، تحقيق : د/ طارق نجم عبدا لله ، جدَّة : ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م .

١٧٦- مراتب النَّحويّين ، لأبي الطَّيّب اللغويّ ، تحقيق : محمَّد أبوالفضل إبراهيم ، دار الفكر العربيّ ، ط(٢) : ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

١٧٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسّيوطيّ ، تحقيق : محمَّد أحمد جاد المولى ، وعليّ محمَّد البجاويّ ، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم ، ط: دار الجيل .

١٧٨- المسائل البصريَّات ، لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق ودراسة : الدّكتور الشّاطر أحمدمحمّد أحمد ، ط(١) :١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٧٩- المسائل الحلبيّات ، لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق : د/حسن هنداوي ، ط(١) : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١٨٠- المسائل الشّيرازيّات ، لأبي عليّ الفارسيّ ، مخطوط في مكتبة راغب في إستانبول برقم : (١٣٧٩١) ، ومنه مصوَّرة على الميكروفيلم في معهد المخطوطات العربيَّة في القاهرة برقم : (١٥٣) نحو .

١٨١- المسائل العسكريَّة ، لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق : د/ الشَّاطر أحمد محمَّد أحمد ، مطبعة المدنيّ بمصر ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

١٨٢- المسائل المنثورة ، لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق : مصطفى الحدريّ ، مطبوعات مجمع اللغة االعربيَّة بدمشق .

١٨٣- معجم الأدباء ، لياقوت الحمويّ ، تحقيق :د/إحسان عبّاس ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت ط(١): ١٩٩٣م .

١٨٤- معجم البلدان ، لياقوت الحمويّ ، ط:دار الكتاب العربيّ ، بيروت .

١٨٥- معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : عبدالسّلام محمّد هارون ، ط(١): عيسى البابيّ الحلبيّ بمصر ١٣٦٦هـ ، وط(٢) : مصطفى البابيّ الحلبيّ ١٣٨٩هـ

١٨٦- معجم مااستعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لعبدا لله بن عبدالعزيز البكريّ الأندلسيّ (ت٤٨٧هـ) ، تحقيق : مصطفى السّقّا ، عالم الكتب ، بيروت .

١٨٧- معجم الشُّعراء ، للمرزبانيّ ، تحقيق : علي البجاويّ ، دار نهضة نصر : ١٣٨٥هـ -١٩٦٥م .

١٨٨- معجم شواهد العربيّة ، لعبدالسّلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي بمصر : ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

١٨٩- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، صنعة : محمّد فؤاد عبدالباقي ، دار الحديث ، القاهرة ، ط(٢) : ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

١٩٠- المعرّب ، للجواليقيّ ، تحقيق : د/ف. عبد الرّحيم ، دار القلم ، دمشق ، ط(١): ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

١٩١- معاني أبيات الحماسة ، لأبي عبدا لله النّمريّ : (ت: ٣٨٥هـ) ، تحقيق : د/عبدا لله عبدالرّحيم عسيلان ، مطبعة المدنيّ ، ط(١): ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١٩٢- معاني القرآن ، للأخفش ، دراسة وتحقيق : د/:عبدالأمير محمّد أمين الورد ، عالم الكتب ، ط(١): ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٩٣- معاني القرآن ، للفرّاء ، عالم الكتب ، ط(٣) : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١٩٤- معاني القرآن وإعرابه ، للزّجّاج ، الأوّل والثّاني ، تحقيق : د/عبدالجليل شلبي ، بيروت:١٩٧٣م .

١٩٥- المغرب في ترتيب المعرب ، لأبي الفتح ناصر الدّين المطرّزيّ : (ت : ٦١٠هـ)، تحقيق:محمود فاخوري ، وعبدالحميد مختار ، مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ، سوريا ، ط(١): ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١٩٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاريّ :(ت: ٧٦١هـ) ، تحقيق: د/مازن المبارك ، ومحمّد علي حمد الله ، ومراجعة سعيد الأفغانيّ .

١٩٧- المفضليّات ، تحقيق وشرح : أحمد محمّد شاكر ، وعبدالسّلام هارون ، ط(٧): دار المعارف .

١٩٨- المقتضب ، للمبرّد ، تحقيق : محمّد عبدالخالق عضيمة ، ط: وزارة الأوقاف المصريّة ، القاهرة ، ط(٢) : ١٣٩٩هـ .

١٩٩- المقتَضَب في اسم المفعول من الثُّلاثيّ المعتلّ العين ، لابن جنّي ، بعناية : وجيه فارس الكيلاني ، ط: المطبعة العربيّة بالقاهرة ،١٩٢٣م .

٢٠٠- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفية ، ويعرف بشرح الشّواهد الكبرى، لبدر الدّين العينيّ، بهامش الخزانة ، ط:بولاق : ١٢٩٩هـ .

٢٠١- الممتع في التّصريف ، لابن عصفور الإشبيليّ : (ت:٦٦٩هـ) ، تحقيق : الدّكتور فخر الدّين قباوة ، ط(٤) : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٢٠٢- المنصف ، لابن جنّي ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدا لله أمين ، ط: مصطفى البابيّ الحلبيّ ، ط(١): ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .

٢٠٣- منال الطّالب في شرح طوال الغرائب ، لابن الأثير : (ت:٦٠٦هـ) ، تحقيق : د/محمود محمّد الطّناحيّ ، ط:مركز البحث العلميّ وإحياء التُّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى ، مكّة المكرّمة .

٢٠٤- الموشّح ، للمرزبانيّ ، تحقيق : عليّ البجاويّ ، دار نهضة مصر : ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

٢٠٥- ما يحتمل الشّعر من الضّرورة ، لأبي سعيد السّيرافيّ ، تحقيق : د/عوض القوزيّ، ط(٢) : ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٢٠٦- ما ينصرف ومالاينصرف ، لأبي إسحاق الزّجّاج (ت:٣١١هـ) ، تحقيق : الدّكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط(٢) :١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٢٠٧- نَكْتُ الهِمْيان في نُكَتِ العميان، لصلاح الدّين بن إيبك الصّفديّ، تحقيق: أحمد زكي باشا، المطبعة الجماليّة بمصر ١٣٢٩ هـ - ١٩١١م .

٢٠٨- نهاية الرّاغب في شرح عروض ابن الحاجب، لجمال الدّين عبد الرّحيم الإسنويّ الشّافعيّ (ت ٧٧٢ هـ)، تحقيق: د. شعبان صلاح، كلّيّة دار العلوم، جامعة القاهرة، ط(١) ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٢٠٩- النّوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاريّ ، ط(٢) : ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م ، تحقيق:د/ محمّد عبدالقادرأحمد ، دار الشّروق ، بيروت : ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢١٠- هَمْعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسّيوطيّ ، تحقيق وشرح : د/عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلميّة ، الكويت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٢١١- وَفَيات الأعيان وأبناء الزّمان ، لابن خلّكان (ت:٦٨١هـ) ، تحقيق : د/ إحسان عباس ، ط: دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٢١٢- يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر ، لأبي منصور عبدالملك بن محمّد الثّعالبيّ (ت:٤٢٩هـ) ،تحقيق : الشّيخ محمّد محيي الدّين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ط(٢) :١٩٧٣م .

فَهْرَسُ الفَهَارِسِ